



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



الرمضان
عليكم يا صابرين

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir



المسلم في إطار الدين

آراء وملاحظات

حول ديننا العلوم

جمع من أبرز المفكرين

ترجمة عبد الكريم الحناوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العلم فى اطار الدين

كاتب:

حميد رضا الحسنى

نشرت فى الطباعة:

جامعة المصطفى (صلى الله عليه وآله) العالمية

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١١	العلم فى اطارالدين
١١	اشاره
١٢	اشاره
١٦	كلمه التاشر
١٨	الفهرس
٢٨	تقديم معهد البحوث
٣٠	مقدمه
٣٨	الرؤيه الكوتيه الاسلاميه والعلم الحديث
٣٨	الذكتور السيد حسين نصر
٣٨	مقدمه
٤٠	نقد العلم الحديث
٤٥	مسأله توريد العلم الغربى الحديث
٤٧	خطوات إنتاج علم إسلامى أصيل
٥٤	كلام حول التقنيه
٥٦	نظره أخيره
٥٧	الملاحظات
٦٢	نظريه العلم الدينى حسب تقييم معادلات العلم والدين
٦٢	حجّه الإسلام و المسلمين على شاهرودى عابدى
٦٢	إشاره
٦٤	مدخل
٦٥	قانون الضفر ما فوق الافتراضى
٦٥	شرح الإمكان بمعنى الاحتمال
٦٦	الاستدلال على احتمال الصفر فوق الافتراضى

٦٨	عالم «الضرورة» في العلم
٦٩	مفهوم الدين في هذا البحث
٧٣	العلم والدين في الميزان
٧٤	المسألة الرئيسة في مجال إحراز العلم البشري للواقع
٧٦	البرهان الانى
٧٩	الوجه المحدود والمشروط لعلاقة العقل الخاص بالشرع
٨١	نبذة لبيان العقل والإجماع باعتبارهما أدله شرعيه
٨٢	بيان العقل المنزّل منزله الدليل
٨٣	العبور من مفهوم طبيعته الدين وطبيعته العقل إلى العلم الدينى
٨٤	الاجتهاد من حيث أنه مقوم للعلم الدينى
٨٤	توضيح الاجتهاد بما هو مقوم للعلم الدينى:
٨٦	مفهوم العلم الدينى
٨٦	شرح العلم الدينى الخاص
٨٨	مقومات العلم الاجتهادى الخاص
٨٨	العلوم الاجتهاديه الخاصه
٨٩	منظومه العلوم الدينيه الاجتهاديه
٨٩	العلم الدينى بالمعنى الأعم
٩٠	بيان إمكان العلم الدينى العام
٩١	برهان حول إمكان العلم الدينى
٩٢	أسلوب استخراج العلم الدينى العام من الدين
٩٤	نظريه امتناع تجريد الحسيّات عن الأمور العقليّه
٩٤	التتمه الأولى: التجريد عن التّظريّه
٩٤	اشاره
٩٥	حلّ مسأله التجريد عن التّظريّه
٩٦	القضايا العموميّه والأساس والموجّهه
٩٦	التتمه الثانيه: خصائص العلم الدينى

٩٧	التتمة الثالثة: مراتب المعاني في العلم الديني
١٠٤	مراجعته لرأى الدكتور مهدي كلشني بخصوص العلم الديني
١٠٤	إشاره
١٠٤	سابقه البحث في العلم الديني
١٠٤	نقد وتقييم إجمالى لأراء المعارضين
١٠٤	الاستيعاب الصحيح للعلم الديني
١٠٧	تأثير الاتجاهات الدينيه والفلسفیه للعلماء على الفعاليات العلميه
١٠٧	اشاره
١٠٧	أ) بواعث العلماء للقيام بالفعاليات العلميه واختيار المسائل
١٠٨	ب) دور مقدمات العلماء فى الفعاليات العلميه
١٠٩	ج) دور وأثر مقدمات العلماء فى اختيار التجربه والكشوفات
١٠٩	د) دور مقدمات العلماء فى التّنظير العلمى
١١٠	هـ) دور مقدمات العلماء فى اختيار معايير تقييم ونقد التّظريات العلميه
١١١	و) دور الأسس الميتمافيزيه فى عرض التّظريات العلميه
١١٣	ز) دور الرؤيه الكونيه فى توجيه استخدامات العلم
١١٣	تحقق العلم الدينى على مدى تأريخ الحضاره الإسلاميه
١١٤	اختلاف العلوم الإنسانيه والعلوم الطّبيعيه
١١٤	اشاره
١١٤	الملاحظات
١٢٠	التمودج التأسيسي للعلم الدينى فى رأى الدكتور خسرو باقرى
١٢٠	إشاره
١٢٠	مقدمه
١٢١	الأراء الفلسفيّه المطروحه حول العلم
١٢١	الأراء المطروحه حول هويه الدين والمعرفه الدينيه
١٢٤	هويه العلم الدينى
١٢٤	اشاره

١٢٤	معنائه العلم الدينى
١٢٤	النزعه الوجوديه للميثولوجيا وعدم معنائه العلم الدينى
١٢٤	التعدديه التباينيه وعدم معنائه العلم الدينى
١٢٧	التعدديه التداخليه ومعنائه العلم الدينى
١٢٨	الضحيح وغير الضحيح فى العلم الدينى
١٢٨	الاتجاه الاستنباطى
١٢٩	اتجاه تهذيب واستكمال العلوم الفعلية
١٣١	الاتجاه التأسيسى فى العلم الدينى
١٣١	مبنى العلم المعرفى للنموذج التأسيسى العلم الدينى
١٣٢	مبنى معرفه الدين للنموذج التأسيسى للعلم الدينى
١٣٣	قابليه التقضى فى النموذج التأسيسى للعلم الدينى
١٣٤	نفي الاتجاه التسبى للعلم المعرفى عن النموذج التأسيسى للعلم الدينى
١٣٤	مقدمات و مراحل تأسيس العلم الدينى
١٣٤	اشاره
١٣٥	الملاحظات
١٣٨	الميول وتقييم دينيه العلوم
١٣٨	الدكتور سعيد زيبا كلام
١٣٨	مقدمه
١٣٩	دور العقائد الثقافيه فى تحديد العوامل المؤثره فى الطواهر الطبيعته
١٤٢	دور الميول والطموحات فى اختبار النظريات
١٤٩	دور القيم الدينيه فى المعيار التمييزى للمعارف
١٥١	القيم والزوى الدينيه باعتبارها أركاناً للعلوم الإنسانيه والإجتماعيه
١٥٢	القيم والزوى الدينيه، العناصر الضروريه للتنظير فى العلوم الإجتماعيه
١٥٤	دور القيم والزوى الدينيه فى تمييز النطاق الخصوصى والعمومى فى مجال الحقوق
١٥٦	الإيجابه عن بعض المعوقات المطروحه لدور الدين التقويمى فى تركيبه العلوم
١٦٠	المصادر

١٦٠ القرآن الكريم
١٦٠ الملاحظات
١٦٤ العلم الدينى أداه تطبيق الإسلام فى العمل الاجتماعى
١٦٤ حوار مع حجّه الإسلام السيد مهدي ميرباقرى
١٦٥ الثوره السياسيه والثوره الثقافيه مقدمات ضرورتان للوصول إلى العلم الدينى
١٦٦ دعوى التّوضّل إلى فلسفه للعلم الدينى باعتبارها مركزاً للتنسيق بين العلوم
١٦٩ عدم أفضليته الارتباط المنطقى بين الدين والعلم فى الماضى
١٧٢ ضروره تنظيم العلم الدينى على أساس فلسفه العلم الدينى
١٧٥ كيفيه توفير الظروف اللازمه لتحقّق الثوره العلميه
١٧٩ كيفيه التفاهم مع المجتمع العالمى حول العلم الدينى
١٨٠ الحكم على ما يوصف على أنه علم دينى حالياً
١٨١ أليس من الممكن انتخاب طريق أقصر من خلال جهود مورديّه؟
١٨٤ مدى انسجام التّظريته المطروحه فى مجال تكامل العلوم مع حقائق تاريخ العلم
١٨٧ الباعث المحورىّ أو كشف الحقيقه فى التّطورات العلميه
١٩٠ ملاك تقييم التّظريّات العلميه
١٩٠ اشاره
١٩٣ الملاحظات
٢٠٠ مقدمات أسلمه العلوم الإنسانيّه
٢٠٠ الأستاذ مصطفى ملكيان
٢٠٠ ١. معرفه الإسلام
٢٠٧ ٢. معرفه العلوم الإنسانيّه
٢٠٩ ٣. التّقص الموجود فى العلوم الإنسانيّه الحاليّه
٢١٠ ٤. علاقه الدّين بمقولتى العلم والقيم
٢١٨ ٥. منهج لإقناع الآخرين
٢١٩ الملاحظات
٢٣٠ الإسلام والعلوم الاجتماعيه؛ نقد حول ديننه العلم

- ٢٣٠ الدكتور عبدالكريم سروش
- ٢٣٦ حكم المسأله بلحاظ أصله الموضوع
- ٢٣٨ حكم المسأله بلحاظ أصله المنهج
- ٢٣٩ حكم المسأله بلحاظ أصله الغايه
- ٢٥٢ سؤال وجواب
- ٢٥٢ هل يمكن التحدّث عن العلم الدّيني للانثربولوجيا؟
- ٢٥٤ هل أنّ قاعده إمكانتيه النقض تجرى فى العلوم الإجتماعيه الإسلاميه أم لا؟
- ٢٥٤ الملاحظات
- ٢٦٢ المصادر
- ٢٦٢ المصادر العربيه
- ٢٦٢ المصادر الفارسيه
- ٢٦٣ المصادر الانجليزيه
- ٢٦٦ تعريف مركز

سرشناسه: حسنی، حمیدرضا، ۱۳۴۶ -

عنوان قراردادی: علم دینی دیدگاه‌ها و ملاحظات (گزارش، تبیین و سنجش دیدگاه‌های برخی از متفکران ایران در باب چیستی، امکان و ضرورت علم دین). عربی

عنوان و نام پدیدآور: العلم فی اطار الدین؛ آراء و ملاحظات حول دیننه العلوم / اعداد حمیدرضا الحسنی، مهدی علی پور، محمدتقی موحدالابطحی؛ ترجمه عبدالکریم الجنابی.

مشخصات نشر: قم: مرکز المصطفی صلی الله علیه و آله العالمی للترجمه و النشر، ۱۳۸۸.

مشخصات ظاهری: ۲۴۸ ص.

شابک: ۷-۱۲۴-۱۹۵-۹۶۴-۹۷۸

وضعیت فهرست نویسی: فیبا

یادداشت: عربی

موضوع: علم و دین؛ دینداری.

شناسه افزوده: علی پور، مهدی، ۱۳۵۳؛ موحدالابطحی، محمدتقی، ۱۳۵۲؛ جنابی، عبدالکریم، ۱۳۵۸، مترجم

رده بندی کنگره: ۱۳۸۸ ۸۰۴۳ ع ۵ ح ۲/۲۴۰ BL

رده بندی دیویی: ۲۱۵

شماره کتابشناسی ملی: ۱۹۳۲۱۴۴

العلم فی إطار الدین

(آراء وملاحظات حول دیننه العلوم)

المؤلف: جمع من أبرز المفکرین

إعداد: حمید رضا الحسنی، مهدی علی پور، محمدتقی موحد الأبطحی

ترجمه: عبد الكريم الجنابى

الطبعة اولى: ١٤٣١ ق / ١٣٨٩ ش

النّاشر: مركز المصطفى صلى الله عليه و آله العالمى للترجمه و النشر

الإخراج الفنى: السيد محسن عمادى المجد

المطبعة: اميران السّعر: ٣٣٠٠٠ ريال عدد النسخ: ٢٠٠٠

حقوق الطبع محفوظة للناشر.

التوزيع:

قم، استداره الشهداء، شارع الحجّتيه، معرض مركز المصطفى صلى الله عليه و آله العالمى للترجمه و النشر. هاتف - فكس:

٠٢٥١٧٧٣٠٥١٧

قم، شارع محمد الامين، تقاطع سالاريه، معرض مركز المصطفى صلى الله عليه و آله العالمى للترجمه و النشر. هاتف:

٠٢٥١٢١٣٣١٤٦ - فكس: ٢٥١٢١٣٣١٠٦

www.miup.ir, www.eshop.miup.ir

E-mail: admin@miup.ir, root@miup.ir

ص: ١

اشاره

العلم فى اطار الدين

آراء و ملاحظات

حول دينه العلوم

جمع من ابرز المفكرين

ترجمه : عبد الكريم الجناى

ص : ٣

لطالما كانت القضايا والمفاهيم المرتبطه بالدين ولا زالت معرضاً للتحري والتقصي والبحث في الفكر البشري، وقد لاحق ويلاحق الإفراط والتفريط الإنسان كظله في بحثه ذاك، ومن هنا نلاحظ الكثير من الآراء والقراءات المتطرفه التي حادت عن جاده الاعتدال، وما تتضمنه تلك القراءات من شبهات وإشكالات وأباطيل ومؤاخذات على الدين.

وتعد إرشادات أهل بيت العصمه عليهم السلام بمثابه الدواء الناجع وصمام الأمان في مثل هذا اللغظ المفاهيمي والاضطراب التحليلي، حيث حددوا لنا الطريق الواضح وأشاروا إلينا بأن: «اليمين و الشمال مضله و النجاه هي الوسطى» وعبدوا الجاده التي تؤمن عدم الحياد عن خطهم هذا من خلال الالتزام بمقولتهم: «خذ العلم من أهله».

ولم يغفل التاريخ في هذا الصدد الجهود المصنیه لعلماء الدين المخلصين؛ بمواظبتهم الحثيئه ووصلهم الليل بالنهار في الدود عن المعارف الدينيه الأصيله؛ كي تكتمل الحجه، ولا يبقى مجال لأي شكٍ وشبهه.

فما بين يديك عزيزي القارئ يمثل سعياً متواضعاً على صعيد نقد وتحليل المقولات والأطروحات الدينيه في ما يرتبط بالعلوم المعاصره والحديثه، وفي نطاق محاوله دیننتها على وجه التحدید، وذلك حسب الرؤيه الإسلاميه.

ومركز المصطفى العالمی للترجمه والنشر إذ يهدى مجتمعنا الثقافی هذا الأثر، يتقدم بوافر التقدير للكاتب عبد الكريم الجنابی على جهده الواضح في ترجمته إلى قراء العربيه.

مركز المصطفى صلى الله عليه و آله العالمی للترجمه و النشر

معاونیه التحقیق

تقديم معهد البحوث ١٣

مقدمه ١٥

الرؤيه الكونيه الاسلاميه والعلم الحديث ٢٣

الدكتور السيد حسين نصر ٢٣

مقدمه ٢٣

نقد العلم الحديث ٢٥

مسأله توريد العلم الغربى الحديث ٣٠

خطوات إنتاج علم إسلامى أصيل ٣٢

كلام حول التقنيه ٣٩

نظره أخيره ٤١

الملاحظات ٤٢

نظريه العلم الدينى حسب تقييم معادلات العلم والدين ٤٧

حجّه الإسلام و المسلمين على شاهرودى عابدى ٤٧

إشاره ٤٧

مدخل ٤٩

قانون الصفر ما فوق الافتراضى ٥٠

شرح الإمكان بمعنى الاحتمال ٥٠

الاستدلال على احتمال الصفر فوق الافتراضى ٥١

عالم «الضروره» فى العلم ٥٣

مفهوم الدين في هذا البحث ٥٤

العلم والدين في الميزان ٥٨

المسألة الرئيسة في مجال إحراز العلم البشري للواقع ٥٩

ص:٧

الوجه المحدود والمشروط لعلاقه العقل الخاص بالشرع ٦٤

نبذه لبيان العقل والإجماع باعتبارهما أدله شرعيه ٦٦

بيان الإجماع المنزّل منزله الدليل ٦٦

بيان العقل المنزّل منزله الدليل ٦٧

العبور من مفهوم طبيعه الدين وطبيعه العقل إلى العلم الدينى ٦٨

الاجتهاد من حيث أنه مقوم للعلم الدينى ٦٩

توضيح الاجتهاد بما هو مقوم للعلم الدينى: ٦٩

مفهوم العلم الدينى ٧١

شرح العلم الدينى الخاص ٧١

مقومات العلم الاجتهادى الخاص ٧٣

العلوم الاجتهاديّه الخاصه ٧٣

منظومه العلوم الدينيه الاجتهاديّه ٧٤

العلم الدينى بالمعنى الأعم ٧٤

بيان إمكان العلم الدينى العام ٧٥

برهان حول إمكان العلم الدينى ٧٦

أسلوب استخراج العلم الدينى العام من الدين ٧٧

نظريه امتناع تجريد الحسيّات عن الأمور العقليه ٧٩

التّمه الأولى: التجريد عن النظريه ٧٩

حلّ مسأله التجريد عن النظريه ٨٠

القضايا العموميّة والأساس والموجّهه ٨١

التّمه الثانيه: خصائص العلم الدّيني ٨١

التّمه الثالثه: مراتب المعاني في العلم الديني ٨٢

مراجع له لرأى الدكتور مهدي كلشني بخصوص دَيّننه العلم ٨٩

إشاره ٨٩

سابقه البحث في العلم الدّيني ٨٩

نقد وتقييم إجمالي آراء المعارضين ٩١

الاستيعاب الصّحيح للعلم الدّيني ٩١

تأثير الاتّجاهات الدّينية والفلسفيّه للعلماء على الفعاليّات العلميّه ٩٢

أ) بواعث العلماء للقيام بالفعاليّات العلميّه واختيار المسائل ٩٢

ب) دور مقدّمات العلماء في الفعاليّات العلميّه ٩٣

ج) دور وأثر مقدّمات العلماء في اختيار التّجربه والكشوفات ٩٤

د) دور مقدّمات العلماء في التّنظير العلمي ٩٤

هـ-) دور مقدّمات العلماء في اختيار معايير تقييم ونقد النّظريّات العلميّه ٩٥

ص: ٨

و) دور الأسس الميتافيزيقية في عرض النظريات العلمية ٩٦

ز) دور الرؤية الكونية في توجيه استخدامات العلم ٩٨

تحقق العلم الديني على مدى تأريخ الحضارة الإسلامية ٩٨

اختلاف العلوم الإنسانيّة والعلوم الطبيعيّة ٩٩

الملاحظات ٩٩

النموذج التأسيسي للعلم الديني في رأي الدكتور خسرو باقري ١٠٥

إشاره ١٠٥

مقدمه ١٠٥

الآراء الفلسفيّة المطروحة حول العلم ١٠٦

الآراء المطروحة حول هوية الدين والمعرفة الدينيّة ١٠٦

هوية العلم الديني ١٠٩

معنائه العلم الديني ١٠٩

النزعة الوحدويّة للميثولوجيا وعدم معنائه العلم الديني ١٠٩

التعدديّة التباينيّة وعدم معنائه العلم الديني ١١١

التعدديّة التداخليّة ومعنائه العلم الديني ١١٢

الصحيح وغير الصحيح في العلم الديني ١١٣

الاتجاه الإستنباطي ١١٣

اتجاه تهذيب واستكمال العلوم الفعليّة ١١٤

الاتجاه التأسيسي في العلم الديني ١١٦

مبنى العلم المعرفي للنموذج التأسيسي للعلم الديني ١١٦

مبنى معرفه الدين للنموذج التأسيسي للعلم الدينى ١١٧

قابليه التقض فى النموذج التأسيسى للعلم الدينى ١١٨

نفى الاتجاه النسبى للعلم المعرفى عن النموذج التأسيسى للعلم الدينى ١١٩

مقدمات و مراحل تأسيس العلم الدينى ١١٩

الملاحظات ١٢٠

الميول وتقييم دينيه العلوم ١٢٣

الدكتور سعيد زيبا كلام ١٢٣

مقدمه ١٢٣

دور العقائد الثقافيه فى تحديد العوامل المؤثره فى الظواهر الطبيعيه ١٢٤

دور الميول والطموحات فى اختبار النظريات ١٢٧

دور القيم الدينيه فى المعيار التمييزى للمعارف ١٣٤

القيم والرؤى الدينيه باعتبارها أركاناً للعلوم الإنسانيه والاجتماعيه ١٣٦

القيم والرؤى الدينيه، العناصر الضروريه للتنظير فى العلوم الاجتماعيه ١٣٧

ص:٩

دور القيم والرؤى الدينيّة في تمييز النطاق التخصصي والعمومي في مجال الحقوق ١٣٩

الإجابة عن بعض المعوقات المطروحة لدور الدين التّقوي في تركيبه العلوم ١٤١

المصادر ١٤٥

القرآن الكريم ١٤٥

الملاحظات ١٤٥

العلم الديني أداءه تطبيق الإسلام في العمل الاجتماعي ١٤٩

حوار مع حجّة الإسلام السيد مهدي ميرباقرى ١٤٩

الثورة السياسيّة والثورة الثقافيّة مقدّمتان ضروريّتان للوصول إلى العلم الديني ١٥٠

دعوى التّوصّل إلى فلسفه للعلم الديني باعتبارها مركزاً للتنسيق بين العلوم ١٥١

عدم أفضليّة الارتباط المنطقي بين الدين والعلم في الماضي ١٥٤

ضروره تنظيم العلم الديني على أساس فلسفه العلم الديني ١٥٧

كفيته توفير الظروف اللازمه لتحقيق الثورة العلميّه ١٦٠

كفيته التفاهم مع المجتمع العالمي حول العلم الديني ١٦٤

الحكم على ما يوصف على أنه علم ديني حالياً ١٦٥

أليس من الممكن انتخاب طريق أقصر من خلال جهود مورديّه؟ ١٦٦

مدى انسجام النّظريّه المطروحه في مجال تكامل العلوم مع حقائق تاريخ العلم ١٦٩

الباعث المحوريّ أو كشف الحقيقه في التّطوّرات العلميّه ١٧٢

ملاك تقييم النّظريّات العلميّه ١٧٥

الملاحظات ١٧٨

مقدّمات أسلمه العلوم الإنسانيّه ١٨٥

الأستاذ مصطفى ملكيان ١٨٥

١. معرفه الإسلام ١٨٥

٢. معرفه العلوم الإنسانيه ١٩٢

٣. التّقص الموجود فى العلوم الإنسانيه الحاليه ١٩٤

٤. علاقته الدّين بمقولتى العلم والقيم ١٩٥

٥. منهج لإقناع الآخريين ٢٠٣

الملاحظات ٢٠٤

الإسلام والعلوم الإجتماعيه؛ نقد حول دّيئنه العلم ٢١٥

الدّكتور عبدالكريم سروش ٢١٥

حكم المسأله بلحاظ أصاله الموضوع ٢٢١

حكم المسأله بلحاظ أصاله المنهج ٢٢٣

حكم المسأله بلحاظ أصاله الغايه ٢٢٤

ص: ١٠

سؤال وجواب ٢٣٧

إنَّ قياس العلوم الطَّبيعيَّة مع العلوم الإنسانيَّة قياس مع الفارق ٢٣٧

هل يمكن التحدّث عن العلم الدّيني للأنثربولوجيا؟ ٢٣٧

هل أن قاعده إمكانيه النقض تجرى فى العلوم الإجماعية الإسلامية أم لا؟ ٢٣٩

الملاحظات ٢٣٩

المصادر ٢٤٧

ص: ١١

يعدّ البحث في العلوم الإنسانيّة - في مجال المعرفة، التخطيط، والسيطرة على الظواهر الإنسانيّة - لتحقيق السّعادة الحقيقيه للبشريّة؛ ضروره لا- يمكن التّغاضي عنها، وإنّ الاستفادة من العقل وتعاليم الوحي إلى جانب المعطيات التجريبيّة وحقائق الواقع الملموسه والثّقافه والقيم الأصيله للمجتمعات؛ تعدّ شرطاً أساسياً لحيويه وواقعيه وتأثير مثل هذه البحوث في أيّ مجتمع كان.

ويعتمد البحث في نطاق المجتمع الإسلامي الإيراني إذا ما اريد له أن يكون جاداً ومنتجاً على معرفه حقائق المجتمع من جهه والإسلام باعتباره أتعن التّعاليم الموحاه وأساساً لمقوّمات ثقافته من جهه أخرى؛ ومن هنا يحتلّ الاطلاع الدّقيق والعميق على المعارف الإسلاميّه وتوظيفها في البحث، وإعاده تأصيل أسس ومسائل العلوم الإنسانيّه؛ يحتلّ موقعاً مميّزاً في هذا المجال.

وقد هيأ الالتفات لهذه الحقيقه الاستراتيجيه من قبل الإمام الخميني قدس سره مؤسس الجمهوريّة الإسلاميّه، الأرضيه المناسبه لتأسيس مكتب التّعاون فيما بين الحوزه العلميّه والجامعه وذلك عام ١٩٨٢م، وقامت هذه المؤسسه العلميّه على قدميها من خلال توجيهاته ورعايته لها ومن خلال عزم وإرادته أساتذته الحوزه والجامعه. وكانت التجربه الموفّقه لهذه المؤسسه أرضيه مناسبه لتوسيع فعاليتها. وكان من ثمره ذلك تأسيس «مركز بحوث الحوزه والجامعه» في العام ١٩٩٨ بقرار من لجنه توسعه التّعليم العالى، والذي تمّ ترقيته إلى «مؤسسه البحث الحوزوي الجامعي» عام ٢٠٠٣ ثم إلى «معهد بحوث الحوزه والجامعه» عام ٢٠٠٤.

وقد قدّم معهد البحوث هذا خدمات متعدّده إلى التجمّعات العلميّه على طريق القيام بمهمّته الرّساليّه الشاقّه، ويمكن الإشارة إلى بعض ذلك في مجال إعداد، تأليف، ترجمه، ونشر عشرات الكتب والدوريات العلميّه.

ونستثمر هذه الفرصه لندعوا الأساتذّه والمفكّرين الكرام إلى المساهمه في التّعاون، الإرشاد والاقتراح البناء لدعم هذا الأثر الذي بين يديكم وتدوين مؤلّفات أخرى تساهم في سدّ حاجه المجتمع الجامعي في هذا المجال.

وأخيراً لا يسع معهدنا هذا إلّا تقديم الشكر والامتنان للأساتذّه والمفكّرين الذين ساهموا في إغناء هذا الكتاب بآرائهم، وكذا الذين قاموا بإعداده؛ الساده: حميد رضا الحسنی، مهدي علی بور، وحميد تقی موحد الأبطحي.

لطالما شغلت دراسه الصّيله والنّسبه فيما بين أنواع الاعتقادات البشريّه أذهان المفكرين والعلماء منذ أمدٍ بعيدٍ ويمكن تلمّس مثل هذا الاهتمام في الغرب؛ حيث يشير التأريخ إلى أنّ اليونانيين القدماء قد خاضوا في مسأله النّسبه بين الأسطوره والفلسفه وذلك عند بدايه تبلور الفكر الفلسفي لديهم. الأسطوره التي كانت تحتلّ موقعاً متقدماً جداً في الثّقافه اليونانيّه، بينما لم يكن لهما مثل هذا الموقع في الفكر الفلسفي الأرسطي؛ حيث كتب في كتابه الميتافيزيه: «ليس من اللائق التّطرّق إلى أفكار وعقائد من يوظّف ذكاه و فراسته في مجال الأساطير». (١)

مثال آخر في هذا النّطاق يمكن ملاحظته في العلاقات فيما بين العقائد الدّيّيه والأفكار الفلسفيّه، فالآراء الفلسفيّه لأفلاطون وأرسطو في مجال عالم الوجود، الهويّه الإنسانيّه، الأخلاق، السياسه و... قد تمّ بيانها ونشرها على مدى قرونٍ قبل ولاده المسيح عليه السلام . وبعد انتشار اليهوديّه والمسيحيّه وشمول وتأصلّ تعاليمهما دخلت العلاقه فيما بين التّعالم الدّيّيه والأفكار الفلسفيّه ضمن دائره البحث والتّحليل عند المفكرين وعلماء الدّين وتمّ عرض آراء مختلفه في مجال العلاقه بين الدّين والفلسفه: فقد سعى كثير من الفلاسفه والمفكرين لاكتشاف الصّله والنّسبه فيما بين الاعتقادات النّاشئه عن التّأمّلات العقليّه والاعتقادات المبتنيه على الوحي الإلهي.

في هذا الوسط حاول الفلاسفه الدّيّيون إيجاد نوع من الانسجام والوفاق فيما بين هذين القسمين من الاعتقادات وذلك لتثمين المكاسب العقليّه من جهه واحترام معطيات الوحي من

ص: ١٥

١- (١) . أرسطو، الميتافيزيه، نقلاً عن: ضيمران، محمد، العبور من عالم الأسطوره إلى الفلسفه، ص ٢٠٩، «باللّغه الفارسيه».

جبهه أخرى. وقد تمّ التوفيق فيما بين هذين القسمين بأساليب متعدّده؛ وبعد النهضة الحديثه وتزامناً مع تبلور المدارس الفلسفيّه الجديده، اتّخذ البحث لتقييم العلاقات فيما بين الدّين والفلسفه أبعاداً واسعاً وفتح آفاقاً جديده.

مثال آخر لهذا التّفاعل فيما بين الحقائق العلميّه والاعتقادات الدّينيّه في الغرب هو ذلك الّذي وقع في القرون الوسطى. (1) فقد كانت مراسلات ومناظرات غاليلو مع القساوسه والأساقفه، والمباحث الكلاميّه، الفلسفيّه والعلميّه في العقد الثّاني من القرن السّابع عشر من أهمّ وأبرز المباحث المتعلّقه بهذا الموضوع. فقد كان آباء الكنيسه يرون أنّه لا- يمكن أن ينظر إلى الاعتقاد ب- «مركزية الشّمس» بمعزل عن الدّين؛ لأنّ مثل هذا الكلام كان مطروحاً في الكتاب المقدّس الّذي لا يمكن أن يكون غير مطابق للواقع حسب رأيهم. فكان اقتراحهم حول الظّواهر الّتي أظهرها تلسكوب غاليلو؛ هو أنّه من الأفضل اعتبار المنظومه الكوبرنيكيّه التّمودج الرّياضي الأوحده والأبسّط في مجال وصف وبيان الظّواهر النّجوميه على أن لا تدعى مطابقتها للواقع.

ولكنّ أتباع المنظومه الكوبرنيكيه لم يرضخوا ويذعنوا لهذا الرأى كغاليلو، وجاء كوبرنيك ذاته ليعلن بأنّ المنظومه الواقعيّه الوحيدّه هي منظومه المقترحه. ووضّح غاليلو في رسائل متعدّده رأيه حول كيفيه تفسير الكتاب المقدّس وصرّح بوضوح تامّ بأنّ الكتاب المقدّس لم يخطئ في ذلك فيما لو توصلنا إلى فهم معناه الصّحيح. (2)

ومع أنّ جهود غاليلو الدائبه في ذلك العهد لم تثمر شيئاً وصدر حكم الكنيسه ضده وضدّ المنظومه الكوبرنيكيه عموماً واستمرّ ذلك حتّى عام 1758م (العام الّذي حذف فيه البابا الكتب الّتي تقول بمركزية الشّمس من قائمه كتب الضّلال)، إلّا أنّ باب الحوار بين الاستنتاجات المأخوذه من الطّبيعه والدّين وتقسيم العلاقه فيما بين مدّعيّات هذين القطبين المعرفيين لم يغلق أبداً؛ ولكنّه اتّخذ أبعاداً أوسع وطُرحت مدّعيّات جديده لهما من خلال تأسيس علوم أخرى كعلم البيئه، علم النّفس، علم الاجتماع و... و

ومن المعلوم أنّ الاعتقاد العام والشائع حول المسيحيه هو أنّ لها سابقه طويله في معارضه ومخالفه العلم. وترجع خلفيه هذا الاعتقاد المتداول إلى طرح هذه المسأله في

ص: ١٦

١- (١). ر.ك. : زيلسون، اتين، روح فلسفه القرون الوسطى، «الترجمه الفارسيه ل- ع. داوودي».

٢- (٢). ر.ك. : شارات، مايكل، غاليلو مجدّد مرحله التجديد، «الترجمه الفارسيه لحسن افشار».

كنايين يرجع تدوينهما إلى ما قبل قرن من الزّمان. أندرو ديكسون (١٨٧٦-١٩١٨) في كتابه «تاريخ تعارض العلم والإلهيات في العالم المسيحي» (١) وفي «جدال العلم»، (٢) وكذلك جان ويليام درابر (١٨١١-١٨١٢) في كتابه «تعارض العلم والدين»، (٣) طرحا هذه النّظريّة التي راجت في القرن العشرين واشتهرت بنظريه «درابر-وايت». هذه النّظريّة التي عُرفت بفرضيّة التّعارض (The Conflict Thesis) كانت ذات نظره تفاؤليّه تجاه العلم وتشاؤميّه تجاه الدين وتعتقد بأنّ الدين في ذاته يتعارض والاستنتاجات الطّبيعيّه (العلم) وأنّ هذا التّعارض ذاتيّ وبنوي.

فهذه النّظريّة على رغم شيوعها وشهرتها إلّا أنّها لم تنج من طعون المخالفين والمعارضين منذ بدايتها وحتى اليوم. ويعدّ جون هادلي بروك من أهمّ هؤلاء المخالفين والعدى وسمها في كتابه «الآفاق التاريخيّة للعلم والدين» (٤) بالسّداجه، وطرح نظريّه الترابط المتعدّد الوجوه أو المعقّد (The Complexity Thesis) بين التّعالم الدّيّيه والحقائق العلميّه. ويركّز هذا الاتّجاه؛ على تقييم العلاقة فيما بين العلم والدين المسيحي من خلال أبعاد وعمليّات معقّده ومتعدّده الجوانب برزت في ظروف ومقاطع تاريخيه معيّنه. ففي رأي بروك أنّ هذه العلاقة عدا بعض الاستثناءات أمثال رأي غاليلو وما شابهه؛ كانت جيّده وفعاله وسليمه وأنّ المسيحيه هيّات وفي موارد متعدّده أسباب نمو وارتقاء العلم.

وقد حصّت هذه النّظريّه بأنصار كثير في أوساط المختصّين بتاريخ العلم، مع أنّ قصّه وجود التّعارض الدّاتيّ فيما بين العلم والدين المسيحي أعمق من أن تمحوه مثل هذه النّظريّات. (٥)

ص:١٧

White, Andrew Dickson, A History of science with Theology in Christendom. ٢ . (١) -١
Vols New York: Applet on , ١٩٨٧

.White, Andrew Dickson warfare of science. NewYork: Applet on, ١٨٧٦ . (٢) -٢

Drape, John William, History of the Con flict Between Religion and science. ١٨٧٤, . (٣) -٣
.Reprint. New York Applet on, ١٩٢٨

Brooke, John Hadley, Science and Religion: Some Historical perspectives. . (٤) -٤
.Cambridge, Cambridge University Press. ١٩٩١

See: Wilson, David B. The History ography of science and Rellgion. The history . (٥) -٥
of science and religlon in the western tradition, an encyclopedid. Covny B. Ferngren
(Ed). Gevrland, ٢٠٠٠.

أمّا في العالم الإسلامي فقد انعكس التعامل فيما بين معطيات الوحي والاكتشافات الإنسانيّة في قالب نزاع فيما بين الفلسفه والعرفان والكلام. وكان أسلوب الفكر الفلسفيّ المذّي انتقل إلى العالم الإسلامي في عصر الترجمة عن طريق اليونان قد قوبل بإهتمام جادٍ ممّا أدى إلى استحكامه ورسوخه. وتبلور في هذه الحقبة النزاع فيما بين تياريّ النّصيّه والعقلنه وذلك منذ بدايه القرن الثّاني الهجري. ويمكن ملاحظه ذروه هذا النزاع في عصر الغزالي وابن رشد.

وعلى رغم قدم البحث حول العلاقة فيما بين الكلام والفلسفه والعرفان والدّين في العالم الإسلامي، فإنّ البحث في التعارض بين العلم والدّين يعدّ بحثاً مستحدثاً تعود بداياته إلى العلاقات التي قامت بين الدّول الأوربيّه والعالم الإسلامي.

ففي الدّول الإسلاميّه، ومن ضمنها إيران (إلى ما قبل تأسيس دارالفنون وتوسّعها وتأسيس الجامعه) ومصر (حتّى تبلور النّظام التّعليمي الحديث) كانت الحوزات العلميّه إضافه إلى قيامها بالبحث في العلوم الدّينيّه؛ تخوض أيضاً في المسائل العلميّه، فالأساتذه الذين يدرّسون الرّياضيّات، النّجوم، الطّب، الكيمياء، الفلسفه و... في الحوزات العلميّه كانوا قد تلقّوا تعليمهم في نظام التّعليم الدّيني، وأدّى ذلك بطبيعته الحال إلى تكوين علاقة فعّاله وسلميه فيما بين العلم والدّين بواسطه أولئك العلماء. (1)

وبصوره عامّه، فقد واجه العلم الغربيّ المذّي دخل العالم الإسلامي قبل مئتي عام تقريباً ردود إفعال متفاوتة لإقرار هذا العلم الجديد والقبول به في العالم الإسلامي. فنّبذه

البعض بإعتباره غير منسجم والإسلام، فحسب رأى هؤلاء أنّ العلاج الناجح لتخلف

ص: ١٨

١- (١). لقد طُرحت مسأله العلاقة فيما بين الثّقافه الغربيّه والثّقافه الإسلاميّه في إيران من خلال تأسيس دارالفنون وتعليم علوم التّقنيه الغربيّه من خلال حضور الأساتذه الأجانب من جهة وإرسال البعثات الدرّاسيّه إلى الدّول الأوربيّه من جهة أخرى. ومنذ أوائل تأسيس دارالفنون استُخدم بعض الأفراد لتدريس وإقامه صلاه الطّهر والعصر والإجابه عن الأسئلة الدّينيّه وذلك للاهتمام بالشّعائر المذهبيّه في نظامها. إلى درجه أنّ الطّلبة الذين أرسلوا إلى باريس عام ١٨٩٦ لم يقعوا تحت تأثير الثّقافه الفرنسيه لأنّهم تربّوا على الآداب الوطنيّه والدّينيّه والعتاف أيام صغرهم فقويت بذلك الدّيانه الوطنيّه في نفوسهم، أضعف إلى ذلك قيام مشرف مؤمن وحذر على شؤونهم كأمر نظام كروسيّ المذّي كانت له اليد الطّولى في المحافظه على أخلاقهم بحسب اقتضاء ذلك العهد. (ر.ك. محبوبى اردكاني، حسين، تاريخ المؤسّسات المدينيّه الحديثه في إيران. الحائري، عبد الهادي، المواجهه الأولى لمفكرى إيران مع منهجى الحضاره البرجوازيّه الغربيّه).

العالم الإسلامي يمرّ عبر أتباع التعاليم الإسلاميّة، وفتحت فئه أخرى ذراعها لاستقبال العلم الجديد وسعت جاهدته لأجل تأييده وإقراره. ففي رأى هذه الفئه أنّ العلاج الوحيد لتخلف المجتمعات الإسلاميّة ينحصر في التمكن من استيعاب العلم الجديد واستبدال الرؤيه الكونيّة الدّيّتيّه بالرؤيه الكونيّة العلميّة. فهذا الرأى يعتقد بأنّ العلم الحديث هو المصدر الوحيد للفكر الحقيقي والواقعي. حتّى أنّ بعض من يعتقد بهذا الفكر ادّعى بأنّه ينبغي على الإلهيّات أن تتّبع أساليب العلوم الغربيّه أيضاً، وأنّ الطّريق الوحيد لمعرفة الله، يتمركز في مطالعة الطّبيعه من خلال الأسلوب العلمى الحديث. فمن وجهه نظر هذا الفكر أنّ الاستدلالات القرآنيّه على الظواهر الطّبيعيّه تعدّ دليلاً على أهليّه العلم التجريبي. حتّى أنّ البعض طبّق الحكمه القرآنيّه على الفلسفه الوضعيّه. (١)

واقترنت بعض الآراء أيضاً على محاوله إبراز انسجام الإسلام مع العلم الحديث؛ ويمكن تقسيم هذه الفئه إلى ثلاث طوائف رئيسه: طائفه سعت لتبرير وجوب شمول العلم الحديث للنطاق الدّيني. ففي رأى هؤلاء أنّه ينبغي الإحاطه بالعلم الحديث واستيعابه لتأمين حاجات المجتمع الإسلامي، أو ليكون على الأقل في منأى عن انتقاد المستشرقين والمثقفين.

وحاولت طائفه أخرى التّديل على أنّ جميع المكاسب المهمّه للعلم الحديث يمكن استظهارها في القرآن والسّنه وحتّى أنّه يمكن كذلك فهم وإدراك الحكمه من بعض المقرّرات الدّيّتيّه بواسطه هذه العلوم. ويعتقد بعض أفراد هذه الطّائفه أنّ التّناجى التّى توصل إليها العلم التجريبي كان قد صرّح بها الأنبياء قبل قرون متماديه.

الطّائفه الثّالثه كانت تريد عرض تفسير حديث للإسلام يحكمه كلام حديث كى تتمكّن من مدّ جسور وقنوات فيما بين العلم الحديث والإسلام. فعلى سبيل المثال كان السير أحمد خان العالم والمفكر الهندي، يبحث عن الإلهيّات الطّبيعيّه كى يتمكّن من خلالها بيان الأصول الأساسيّة للإسلام في ضوء اكتشافات العلم الحديث.

وهناك قسم آخر من المفكرين الإسلاميين حاولوا أيضاً فصل اكتشافات العلم الحديث عن محتوياته وضمائمه الفلسفيّه. ففي ذات الوقت الّذى ثمنوا فيه سعى علماء الغرب لإكتشاف أسرار الطّبيعه كانوا يحذرون المسلمين من التّبعات الماديّه للعلم الحديث. ففي رأى هذه المجموعه، أنّ

ص: ١٩

١- (١). عبد الفتاح طيّاره، عفيف، روح الدّين الإسلامي، ص ٢٧٠.

العلم الحديث ليس بإمكانه إلا توضيح بعض مميزات عالم الطبيعة، أما أنه يتمكن من التوصل إلى جميع العلوم فهذا ما لا طاقة له به. فينبغي أن يوضع العلم الحديث في صلب الرؤية الكونية الإسلامية. رؤيه تعترف بدرجات أعلى للفكر ويتحقق فيها دور العلم في ربطنا بالله. (١)

وأبدت في القرون الماضية ردود أفعال مختلفه في العالم الإسلامي حيال الغرب والعلم الغربي. ففي أوائل السبعينات من القرن الماضي أطلق بعض النخب في باكستان مسأله أسلمه الجامعات ولا زالت بعض المؤسسات تتابع هذه المسأله حتى يومنا هذا. وكان إقبال اللاهوري من الشخصيات المؤثره على هذا الصعيده. وانتقد المودودي في باكستان عدم مبالاه الجامعات بالدين وأكد على ضروره تطوير وتثوير الجامعات في هذا المجال.

ودون البروفسور نقيب العطاس في ماليزيا كتاباً بعنوان التعليم الإسلامي وطرح فيه مسأله أسلمه العلم والجامعات.

وكانت مصر من ضمن الدول الإسلاميه التي بذلت جهوداً في هذا المجال فقد شهدت هذه الدوله التي كانت ميداناً لتعاليم مفكرين كالسيد جمال الدين الأسدآبادي والشيخ محمد عبده ضمن حركه مواجهه مع العلمانيه بقياده جامعه الأزهر والمحافل الدينيه الأخرى؛ شهدت أقوى الصراعات الجادّه لمواجهه حركه علمنه الجامعات.

وفي إيران أيضاً برزت انتقادات بعض العلماء والمتقنين الإسلاميين بخصوص تبعيه نظام التعليم العالي للأجانب وعلمنه جامعات البلاد وذلك قبل انتصار الثورة الإسلاميه فيها. وينبغي عدّ تعاليم وأفكار أفراد كالعلامة الطباطبائي، آيه الله الشهيد مطهري، الشهيد الصدر، آيه الله مصباح اليزدي، المهندس بازرگان، المهندس سحابي المتعلقه بالماركسيه ودعوى علميتها والبحوث الاجتماعيه والاقتصاديّه المرتبطه بها؛ من المسائل الحاسمه في علاقه العلم والدين في إيران. (٢) فقد طُرحت في هذه السنين بحوث في مجال علميه أو عدم علميه الماركسيه من جهه والعلاقه بين النظام والمدرسه الاقتصاديّه للإسلام والنظامين الاقتصاديين الشرقي والغربي من جهه أخرى. (٣)

ويعدّ برهان النظم والاستفاده من المكاسب العلميه في مسأله نظم العالم لإثبات وجود

الله (كما في نظريه الإلهيات الطبيعيه في القرون الوسطى) ونظريه دارون ورأى الإسلام

ص: ٢٠

١- (١). ر.ك.: كلشني، مهدي، مجله رساله العلم والدين، السنه ٦ و٧، العدد ١١-١٤ - خريف ٢٠٠٢ - صيف ٢٠٠٣.

٢- (٢). ر.ك.: سبحاني، محمد تقى، «نور الدين في مفارقة العقل»، مجله نقد ونظر، العدد ٢٦ ربيع ١٩٩٦.

٣- (٣). ر.ك.: الصدر، سيد محمد باقر، اقتصادنا، «كنموذج».

حياؤها؛ من موارد البحث في التعامل بين العلم و الدين التي طرحت أبان تلك الفتره أيضاً.

ومن البحوث المهمه و المثيره التي طرحت في مجال العلاقه بين العلم و الدين؛ هو البحث في نماذج بيان العلم الديني أو أسلمه العلم الذي استتبعه أقوال و نظريات متعدده من قبل المنظرين المسلمين. و اثر انتصار الثوره الإسلاميه و حدوث الثوره الثقافيه غداً موضوع أسلمه مراكز التعليم العالي من الأهداف الأساسيه لتلك الثوره الثقافيه و قد قام المجلس الأعلى للثوره الثقافيه بإجراءات متعدده في هذا المجال. و من الطبيعي أن وجود مثل هذا التيار يفرز تيارات فكريه مؤيده و مخالفه على مستوى فكر العلم الديني و ضرورته و إمكانه و كيفيه تحقيقه. و يعدّ هذا الكتاب المائل بين يدي القراء الكرام حصيله لبعض أهم الآراء التي ظهرت في مجال العلم الديني في إيران. و قد سعينا في هذه المجموعه إلى طرح دراسه الآراء المعارضه لإمكانيه تحقق العلم الديني و كذا آراء متنوعه من الفئات المؤيده له. و من الجدير بالإشاره التأكيد على أنه ليس من اللّازم أن يكون استيعاب أصحاب هذه الآراء لموضوع العلم الديني استيعاباً موحداً.

و يمكن إيجاز الصوره العامه للآراء المطروحه في هذه المجموعه بما يلي:

يعتقد البعض، و من ضمنهم السيدان ملكيان و سروش؛ أن العلم الديني غير ممكن و غير ضروري و يؤكّدون على وجود تناقض منطقي في مفهومه. و في مقابل هؤلاء تقف آراء أخرى ترى بأن العلم الديني أمر ضروري و ممكن و حتى أن بعضه متحقق.

و من بين القائلين بإمكانيه و ضروره العلم الديني، فنه ترى بأن جميع المفاهيم، الأساليب و مناهج العلوم و حتى قواعد المنطق و الرياضيات من الممكن أن تكون ديتيه أو غير ديتيه و ينبغى على علماء المسلمين الالتفات إلى ضروره أسلمه جميع أنواع المعرفه. و في رأى آخر، كراى السيد كلشنى أنه يكفي في تفسير المكاسب العلميه من أجل و سم العلم بالديني؛ الاعتماد على اتّجاه يعتقد بالله.

و من زاويه أخرى يرى السيد نصر أن العلوم التي أنتجها المسلمون في مرحله الحضاره الإسلاميه كانت علوماً ديتيه و قدسيه. و لكنّ السيد مير باقرى يعتقد بأن العلوم لم تكن ديتيه في أى عهد و زمان، و في نظره أخرى، ينفرد السيد زيبا كلام بمحاولته إثبات إمكان العلم الديني، و أشّر البعض الآخر، و من ضمنهم السيد باقرى، على طرق تدخّل العقائد الديتيه في صنع العلوم و حاولوا الوصول إلى العلم الديني.

ويبدأ البحث في بعض الآراء التي يمثلها رأى السيدين ملكيان وسروش بتعريف العلم والدين للإجابة عن سؤال إمكان العلم الدينى، وعلى أساس التعريف الذى يعرضانه يبينان موقفهما حيال ضروره وإمكان العلم الدينى. وفي الاتجاه المقابل يبحث البعض الآخر أمثال زيبا كلام وكلشنى إمكان العلم الدينى من خلال الإشاره إلى تأريخ العلم والنظريات العلميه.

وربما يكون الرأى الشائع فى إستنباط المعارف الدينيه بطريقه منهجيّه فى المجالات الدينيه من أكثر الآراء موضوعيه فى باب العلم الدينى.

وإذ يتقدّم قسم فلسفه العلوم الإنسانيه لمعهد بحوث الحوزه والجامعه بالشكر لجميع الأساتذه وأصحاب الآراء والتقدير لجهودهم التى بذلوها لإخراج هذا الكتاب، يقوم بعرض بعض الملاحظات فى حدود النطاق الموجز لهذا الكتاب تعليقا على الآراء المطروحه فيه للمساهمه فى رقى وتفتح مجالات البحث فى العلم الدينى أكثر وأكثر.

ومن الجدير بالذكر أنه لم تكن للدكتور كلشنى مقاله منسجمه فى باب العلم الدينى وعلى رغم إلحاحنا لم يسمح له وقته الضيق من كتابه بحث جديد فى هذا المجال، ومن هنا، فقد قمنا بقراءه جديده لأفكاره من خلال الاستفاده من كتاباته المنشوره على هذا الصعيد. وقمنا كذلك بتلخيص أثر الدكتور خسرو باقرى الموسوم «هويه العلم الدينى» وتقديمه إلى القراء الكرام.

نأمل من الباحثين الأجزاء فى الحوزه والجامعه إغناء هذه البحوث للمساهمه فى تقدّم الحركه العلميه للبلاد من خلال إرشاداتهم وتوجيهاتهم القيمه.

وفى الختام، نقدّم جزيل شكرنا لعميد معهد البحوث المحترم ومساعدته فى مجال البحوث وجميع الباحثين الذين شاركوا وساعدوا على تدوين هذا الكتاب، وكذلك نقدّم شكرنا وتقديرنا للسيد محمّد باوى، الذى بدأ هذا المشروع والذى قام بجهود مضنيه فى مجال البحث وجمع المقالات إلا أنه لم يتمكن من الاستمرار فى العمل بسبب حادث سير أدى إلى فقدة الوعي، نسأل الله استعادته وعيه وسلامته.

قسم فلسفه العلوم الإنسانيه

فى معهد بحوث الحوزه والجامعه

يعدّ موضوع الإسلام والعلم الحديث اليوم، وترافقه مع التقيّته الحديثه باعتبارها نتاجاً لهذا العلم، وكما في السابق من أخطر المواضيع التي تواجه المجتمع الإسلامي. فقد تعرّض باحثون ومفكّرون متعدّدون إلى هذا الموضوع الذي استوعب جانباً كاملاً من الفعاليّات الفكرية الإسلاميّه في القرن الماضي ولا- زالوا يخوضون في هذا المجال. فلم تكن الرغبه في البحث في هذا الموضوع حديثه العهد، وتعود إلى المواجهه الفكرية الجادّه فيما بين العالم الإسلامي والغرب الحديث في أوائل القرن التاسع عشر والتي شملت حركه النهضه في العالم العربي والحركات المشابهه عند الإيرانيين، الأتراك ومسلمي شبه القاره الهنديّه والباكستان في تلك الحقبه. وجذب هذا الموضوع كذلك أنظار شخصيات متعدّده أمثال جمال الدين الأسدآبادي (الأفغاني) والسّير أحمد خان، ضياء غوغالب، محمد إقبال وأتباع حركه السلفيه، وفي مرحلتنا هذه شيوخ الأزهر والمشتغلين بالعلم الحديث أمثال عبدالسلام.

فمع أنّ علاقه المفكرين المسلمين بالعلم الغربي وإلى حدّ ما بالتقيّته كانت مرتبطه في الأيام الأولى بالنزاع الفكري والكلامي لأجل استقلال البلدان الإسلاميّه سياسياً ولو بصوره

صوريه. ولكن العلاقه الفعلية للدول الإسلاميه بالعلم والتقنيه لم تنشأ تقريباً من حاجتها إلى الحصول على المعرفه وإنما من حاجتها إلى اكتساب القدره الاقتصاديه والعسكريه. وقد انخرط طائفه من المجددين فى صفوف ما يُصطلح عليهم بالمؤسسين ووضعوا بلا- رويه العلم والتقنيه الحديثه فى مرتبه العلم فى القرآن والزوايات ومجموع السنه الفكرية للإسلام على حدّ سواء. فأكثر هؤلاء لا- يعيرون أى أهميه للتفاوت فيما بين العلم لأجل كسب المعرفه والفهم العميق للآيات والمخلوقات الإلهيه فى إرتباطها بالله وكمال الروح البشريه من جهه، والعلم لأجل كسب السيلطه للهيمنه على الكائنات الإلهيه والناس الآخرين من جهه أخرى، وعلى الخصوص الشعوب الأخرى والمجموعات القوميّه والمذهبيّه ومما يعضد ويؤيد ذلك بشكل واضح تأريخ الغرب الحديث. ومن الطبيعيّ أنه يمكن إدراك سبب بروز هذا التمجيد الأعمى و «عباده» العلم والتقنيه الحديثه فى جميع قطاعات المجتمع الإسلامى على الرّغم من الاختلافات السياسيّه والكلاميّه والفقهيّه العميقه.

وتتجلى هذه المسأله بوضوح عندما نرى أنّ عدد قتلى المسلمين فى حرب ما يصل إلى ثلاثمئه قتيل بينما يبلغ عدد قتلى الطرف المقابل ستين قتيلاً فقط، أو عندما نرى أنّ المسلمين فى أىّ مواجهه يخوضونها ضدّ الآخرين ابتداءً من البوسنه إلى الشيشان وكشمير والفلبين يكونون فى موضع دفاعى على الدوام ويتعرّضون للإياده الجماعيه و«التطهير»، ومع كلّ هذا نلاحظ رغبتهم العمياء الجامحه فى اتّباع العلم والتقنيه الغربيه وعدم التفكير فى مدى كون هذا الشوق ذا جانب عاطفى أو أنه يمكن التّعويل عليه من ناحيه المصلحه أو الضروره السياسيّه دون التّوجّه إلى الحقائق التى تشكّل الحجر الأساس للمسائل العميقه فى علاقات الرّويه الكوثيه الإسلاميه والعلم الحديث. ففي رأى الإسلام أنه ينبغى أن تكون الحقيقه هى الحاكمه على الأشياء ونحن باعتبارنا مسلمين ينبغى أن يكون تفكيرنا مرتكزاً على هذه الحقيقه على الدوام، وليس على أساس المصلحه السياسيّه أو المصالح الأخرى، ولا ننسى أبداً هذه الآيه القرآنيه الكريمه التى تقول: (وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا). ١

ومن هنا، فعلينا دراسه العلم الحديث قبل أى شىء آخر ومطالعه رأى الإسلام فيه بشكل كامل ولسنا نقصد بهذا الرأى من يدعى الإسلاميه على أساس تلفيق المعانى الظاهريه لبعض الآيات القرآنيه مع جميع أنواع المفاهيم والمصطلحات المصدّره من الغرب الحديث. وإنّما الرأى الناشئ من السّنه الفكرية للإسلام الّذى يشمل جميع أقسامها والّذى لا- يتم استنتاجه من خلال الفرق الكلاميه والفقيهيه وإنّما من خلال السّنه وأبعادها الأعم.

نقد العلم الحديث

لا- يتيسّر لنا فى هذا البحث المختصر إعطاء هذه المسأله حقّها فى جميع الانتقادات الموجّهه للعلم الحديث وذلك من خلال الرأى التقليدى للإسلام. فهذه وظيفه قد التزم بها إلى حدّ ما سائر المفكرين والباحثين وكاتب هذه مقاله فى مدوّناته الأخرى. ولكن لا زال هناك الكثير من العمل لتعبيد هذا الطّريق.

وهذا لا يمنع من التّعريض لبعض المسائل الأساسيه الّتى نرى من الضرورى طرحها فى هذا المجال. المسأله الأولى والّتى رسخت فى محافل العالم الإسلامى بأجمعه تختصّ بالجانب السّلبى. وهى الامتناع من الدّراسه التّقديّه للعلم الغربى والّتى غالباً ما تنشأ عن نوع من عقده الحقاره الفكرية والاعتقاد بالتمائل الخالص للعلم الغربى واستمرارية العلم الإسلامى دون أى نوع من الالتفات إلى اختلاف النماذج وتأسيس الفلسفه الطّيعبه والعلميه الحديثه خلال الثوره العلميه. فهذه الأحداث لم تقتصر على إيجاد الاختلاف الفاحش فيما بين العلم الإسلامى والعلم الحديث فحسب وإنّما تعدّتها إلى سوابق وأوليات ذلك العلم فى القرون الوسطى ومرحله النهضه. ومن العجب أنّ البعض يتصوّر وبسذاجه بأنّ العلم الحديث لا يتمائل والعلم الإسلامى فحسب، بل إنهم يحاولون استخدام الفلسفه الحديثه للعلم على أساس العلم الطّيعى للأدريه وبأسلوبها المنسوخ غريباً لينصّبوا أنفسهم من خلال ذلك قضاه للحكم على حقّانيه أو عدم حقّانيه المواقف الإسلاميه.

المسأله الثانيه تتعلّق بالعلاقه بين النّظام القيمى والعلم الحديث. فكثير من أنصار الطّاعه العمياء للعلم والتّقنيه الغربيه بدل أن يتعرّضوا ومن خلال الرّؤيه الإسلاميه للنقد الضّمنى للنظام القيمى فى العلم الغربى، يدعون بأنّ هذا النّظام خالٍ وعارٍ عن القيم.

فهؤلاء بادعائهم هذا يجاهرون بغفلتهم عن جيل كامل من الفلاسفة والنقاد الغربيين الذين أوضحوا باستدلالات وبراهين قاطعه بأن العلم الغربي كغيره من العلوم يرتكز على نظام قيمى خاص ورؤيه كونيّه خاصه تمتد جذورها فى الافتراضات الخاصه فى مجال ماهيّه الواقعيّه الماديّه، الذهن المطّلع على هذه الواقعيّه الخارجيه وعلاقه الاثنين ببعضهما البعض.

فمن الضرورى دراسته الأسس الفلسفيه للعلم الحديث حسب الرؤيه الإسلاميه كى نتمكن وبشكل دقيق بيان ماهيّه نظامه القيمى البناء للمسلمين وكيف أنّ هذا النظام القيمى يتعارض أو يكمل أو يهدد النظام القيمى الإسلامى الذى هو بحسب رأى المسلمين وحيّ إلهيّ وليس مجرد صورته إنسانيّه للعلم كى يمكن إنكاره بناءً على التعريف الذى يرتكز على عقل الإنسان وحواشه الخمسه وعلى الخصوص فى سائر الأساليب الممكنه للمعرفه الواقعيّه.

المفكرين الإسلاميين الابتعاد عن مقوله أنّ الفيزياء الحديثه ليست علماً غريباً وإنّما علماً عالمياً، مع أنّهم ينفون الجذور المكانيّه لهذا العلم فى النظام القيمى والفلسفه الخاصه والتي لا ترتبط بتاريخ العالم وإنّما بمرحله خاصه من تاريخ أوروبا. حتّى أنّ واقعيّه هبوط البوينغ ٧٤٧ فى طوكيو وبكين وكذلك إسلام آباد أو طهران لا يعدّ دليلاً على كونه عالمياً صرفاً؛ بل إنّ هذه الطائره هى حصيله تقنيّه ترتكز على رؤيه خاصه لعلاقه الإنسان مع قوى الطبيعه والمحيط وإدراك الإنسان ذاته. هذه الرؤيه التي تحاول كثير من الفئات فى الغرب المتجدّد وما بعد الحداثوى صُنع عالميتها عن طريق القضاء على الرؤى الأخرى فى مجال عالم الطبيعه وعلاقه الإنسان به والذى يشمل بطبيعه الحال الرؤيه الإسلاميه كذلك. فالعلم الحديث فى الحقيقه يعدّ مشكله مباشره للرؤى الكونيّه الأخرى وبضمنها الإسلاميه والتي تدعى أنّ المعرفه الواقعيّه لا تعتمد على مجرد العقل بل على أساس الوحي والإلهام. على أىّ حال، فالانتقاد الأساسى للعلم الغربى يستلزم انتقاد نظامه القيمى الذى يرتكز عليه والذى يعمل على ترويجه. لذ فلا زالت الوظيفه الأساسيه تتمثل ببيان ماهيّه هذه القيم وتقييمها ونقدها من خلال الرؤيه الإسلاميه الأصيله.

ومما له ارتباط وثيق بالمسأله العامه للقيم مسأله المبادئ الأخلاقيه. فهناك العديد من الكُتاب تحدّثوا عن أخلاقيه العلماء وعدم مؤاخذتهم فى مجال سوء الاستفاه من العلم الحديث. وبالطبع فإنّ هناك أعداداً كثيره من العلماء المسيحيين واليهود المؤمنين فى الغرب

أو المسلمين والبوذيين والهندوس المؤمنين في الشرق. ولكنَّ هذا الواقع ليس له ارتباط بالماهيّة غير الأخلاقيّة للعلم الغربي، (١) فقد جمعنا قبل خمسين عاماً لقاءات ببعض أكثر العلماء أخلاقيّة أيام شبابهم من الذين ساهموا في صنع القنبلة التي راح ضحيتها خلال يومين مئتي ألف ياباني هذا بمعزل عن المجازر التي ارتكبتها العلماء الألمان في العهد النازي. وكذلك حصيلة عمل علماء وديعين لم يصدر منهم أدنى أذى..! والذي ساهم في القضاء على أنواع متعدّدة من المخلوقات الإلهيّة.

ففي واقع الأمر، لا يمكن للمعرفة وآثارها أن تكون بمنأى عن الآثار الأخلاقيّة. ولقد لعب العلم الحديث دوراً في القضاء على النظرات الأخرى للطبيعة وبضمنها النظرة المذهبيّة، وعلى هذا الأساس فالإدعاءات الناجمة عن هذه النظرات في مجال معرفه عالم الخلق كانت مساوقة للشعر والأسطورة أو حتّى أسوء منهما كالخرافه لذا فقد خرجت عن الإطار المتعارف المقبول للمعرفة الطّبيعيّة. ومع ذلك فما بقي من أخلاقيّات في الغرب هي ناشئة في الأساس من السّنة الإبراهيميّة ولذا فهي ترتبط من جهات متعدّدة بالأصول والأساليب الأخلاقيّة للإسلام. ومن خلال نفيه لما تدّعيه السّنة الإبراهيميّة في مجال معرفه الطّبيعه ساهم في إيجاد وضع ساعد على جعل هذا الميراث الأخلاقيّ يتعرّض للإنهيار بشكل متزايد، (٢) لعدم تطابق هذا الميراث مع أيّ من العلوم المتّفق عليها بذاتها في مجال الواقعيّة. وكذا لا ينبغي مطلقاً على المسلمين تصوّر أنّ هذا الوضع ناشئ فقط عن ضعف المسيحيّة وأنّ آثاره الأخلاقيّة السّلبية في الغرب لا تتعدى إلى العالم الإسلامي. فهذا الاستنتاج هو حصيلة أفكار لا تعدوا كونها سطحيّة وهامشيّة وعاده ما تعتمد على معرفه ناقصة للتأريخ الفكري والفلسفي والعلمي للغرب، وللأسف فإنّ مؤشّرات كثير من ردود أفعال المسلمين تجاه الغرب الحديث ما زالت كما كانت عليه في القرن الماضي. فما نحتاجه اليوم، هو التّقد الإسلامي البناء القائم على أساس المعرفة وليس الشّعار. وهذا التّقد للعلم الحديث لا يتعرّض فقط إلى هذا العلم بقالبه الفعلي، وإنما إلى خصيصه يفتقدها العلم الحديث ذاته أيضاً، لكنّ كثيراً من مؤيّدِي ومروّجِي هذا العلم يدّعون أنّ العلم الحديث ليس هو فقط العلم المشروع لنظام

ص: ٢٧

١- (١) . ر.ك.: ملاحظه رقم (٣).

٢- (٢) . ر.ك.: ملاحظه رقم (٤).

الطبيعه وإنما مشروعيتها علم الطبيعه تتمثل فقط في إطار افتراضاته في مجال ماهيته المعرفه الموضوعية والدّهن المطّلع. فعلى المسلمين أن يتمكّنوا من الحفاظ على الفضاء الفكريّ التقليديّ للإسلام وذلك لأجل استمرار النّظره الإسلاميّه إلى الماهية الواقعيّه التي تتطابق وأخلاقيات الإسلام دون أن يضطّروا إلى إنكار مشروعيتها العلم الحديث في ساحته الخاصه. وفي غير هذه الحاله، فإنّ إستبدال العالم الفكريّ للإسلام بعالم العلم الحديث يؤدّي إلى انهيار السيطره الأخلاقيه الإسلاميّه على السّواد الأعظم من المسلمين مهما دعا علماء الإسلام للحيلولة دون ذلك، مع أنّه من الممكن أن يجعل الدول الإسلاميّه أغنى وأقوى. ولا تقتصر ملاحظه هذه المسأله على الغرب المسيحيّ في أوساط فئات من التّجديدين المسلمين الذين أعرضوا عن أغلب تراثهم المعنويّ والأخلاقيّ باسم «الرّؤيه الكونيّه العلميّه» التي أشيعت باعتبارها شعاراً شبه مذهبيّ بواسطه الماركسيّه المنسوخه من جهه ورايه اتّحد تحت لوائها كثير من ذوى الإتجاه الدّنيويّ والمذهب الإنسانيّ (1) والقوى الغريبه الأخرى المعارضه للمذهبيّه من جهه أخرى.

وأخيراً فإنّ أهمّ نقد هو ذلك الّذي يرتبط بالنّظره غير المنحازه للعلم الحديث، وبالطّبع فإنّ أفضل حاله من حالاتها هو ما يتعلّق بالمذهب والدّور الأهمّ للعلم في إيجاد فضاء ذهنيّ ينتفي فيه وجود الله والحقائق المعاديّه الّتي هي في نتيجهتها «غير حقيقيّه». وحاول كثير من الكتاب الغربيين التركيز على هذه النّقطة وهي أنّ العلم ليس ضدّ المذهب وأنّهم لا ينكرون الله بالضروره؛ ويدّعي كثير من المسلمين مثل هذا الادّعاء. ولكن ما اريد من المذهب في ثنايا أكثر هذه البحوث هو المذهب الّذي يُصلح نفسه أو يغيّر تعاليمه وخصوصاً ادّعاءاته التي تتعلّق بالمعرفه الواقعيّه للطبيعه وما فوق الطبيعه. وكان من نتيجه ذلك، أنّه وبعد أربعه قرون من نشوء العلم الحديث أصبح المذهب هو الّذي يعيش في هامش المجتمع، وليس العلم. ويحاول الإلهيون الغربيون أحياناً وعاده ما يتمّ ذلك من خلال خشيتهم من العلم الحديث الإشاره لهذا الكشف العلميّ أو ذاك وتطبيقه على أحد التّعالم المذهبيّه الخاصه. ويغفلون عن مدى خطوره ربط ذى الماهيه المطلقه بأحد أشكال المعرفه المبتنيه على تعريف ماهوى عابر؛ مع أنّه

ص: ٢٨

١- (١). يؤكّد على قيمه الإنسان وقدرته على تحقيق الذات بواسطه العقل ويرفض الإيمان بقوّه خارقه للطبيعه «المعزّب».

إذا نظرنا إليه ليس من النَّاحِيه ما فوق الطَّبيعَه وليس من النَّاحِيه العلمِيه فقط، لم نلاحظ وجود انعكاس لحقائق فوق طبيعِيه خاصه.

ويُلاحظ اليوم مثل هذا النَّوع من الرُّبَط السَّطحي وعلى الخصوص فى ما يُصطلح عليه بالكوزموغرافيا (1) الَّتِي ما هِي إِلَّا إستنباطاً من الفيزياء النَّجومِيه ولا ترتبط بالكوزموغرافيا بمفهومها التَّقليدى. لقد ذهل كثير من الإلهيِّين ولسنوات بنظريه الانفجار. فادَّعوا أنَّ هذه النَّظريه تنسجم وما جاء به الكتاب المقدَّس والقرآن أيضاً بخصوص عمليته الخلق، وأقاموا كثير من الملتقيَّات حول هذا الموضوع. واللافت أنَّ كثيراً من علماء الكوزموغرافيا ينكرون اليوم نظريه الانفجار الكبير هذه.

وهنا نلفت الانتباه إلى نقطه مهمه وهى أَنه ينبغي على الرُّؤيه الإسلاميه العمل على دراسته وتحليل وانتقاد العلم الحديث فى ارتباطه بالإسلام بشكل عميق. لتقف هذه الدَّرَاسه وهذا النَّقد فى مقابل الرَّدود الفكرِيه الضَّعيفه الَّتِي احتضنت ابتداء النَّظريَّات وحتَّى أوهام وخيالات العلم الغربى كحقيقه مطلقه ثمَّ سعت لتحريف هذه الآيه القرآنيه أو ذلك الحديث الخاص لإثبات انسجامهما مع أسخف أشكال المعرفه؛ المعرفه الَّتِي لم تنشأ قيمتها من خلال بيان الماهيه الحقيقِيه بل من واقعِيه أنَّ هذه المعرفه تؤدَّى إلى اكتساب الثَّروه والسَّيطره على الطَّبيعَه كما يدَّعى فرانسيس بيكون أحد مؤسسى العلم الحديث. إنَّ الَّذِي يجب بيانه هو أنَّ «فرضِيه» وجود الله فى العلم الحديث ما هِي إِلَّا شىء عارض وزائد على هذا النَّظام. فيستطيع الإنسان أن يكون فيزيائياً مشهوراً وكاثوليكياً أو يهودياً أو مسلماً مؤمناً أيضاً أو لا أدرياً أو منكرًا لله فى الوقت ذاته. ففى رأى العلم الحديث أنَّ الواقعِيه الإلهِيه ليس لها ارتباط ونظام هذا العلم وحتَّى أنَّ البعض يعتقد بأنَّ الله هو فرضِيه «غير ضروريه». إنَّ الرُّؤيه الكوثيه الفيزيائيه تمرُّ اليوم بمرحله التَّغيير والتجدد حتَّى أنَّ البعض يرى أنَّ ضروره ملاحظه الله والعلم هو بمثابة حجر الأساس للميكانيكيه الغوانوميه. لكنَّ هذه النَّظريه لم تحضَّ إلى الآن بقبولٍ أكثر الفيزيائيين الجدد والرأى الغالب أنَّ الشَّكل المشروع والصَّحيح للمعرفه التَّعليميه يقتصر على عدم الوجود الإلهي بغض النَّظر عن عدد

العلماء الجدد الَّذين يؤمنون بالله.

ص: ٢٩

١- (١). علم يبحث فى مظهر الكون وتركيبه العام ويشمل علوم الفلك والجغرافيا والجيولوجيا. «المعرب».

فكيف بإمكان الإسلام القبول بشكل من المعرفة تنبع من عدم الله ولا يمكنها أن تنتهي إليه؟ وكيف يستطيع الإسلام تفسير العالم دون الإشارة إلى العلة العليا لجميع الأمور التي تحدّث عنها القرآن في كلّ صفحته من صفحاته؟ إنّ الفكر الإسلامي التقليدي أعطى إجابات عميقة وكثيره بخصوص هذه الأوهام والحيره. في حال أنّ مؤشّر العالم الإسلامي المعاصر يدلّ وبالخصوص على افتقاده لإجابته عن المشكلات الحاضره بالخصوص، مع أنّها من حيث العمق تكاد تقترب من الإجابات التي عرضها سلفنا. ولأجل هذا السبب نرى أنّ مجموع العلماء والمفكرين الغربيين الذين يميلون بشده إلى سائر الآراء في مجال الواقعيه يميلون إلى المفكرين المسلمين القدماء أكثر من المعاصرين. فلا- طريق لاكتشاف العلاقه الصّحيحة فيما بين الإسلام والعلم الحديث إلا بانتقاد الرّؤيه الإسلاميه العميق لكلّ الأنظمه وبضمنها نظام العلم الحديث الذي يدّعي معرفه الخلق الإلهي.

مسأله توريد العلم الغربي الحديث

لقد طالب القاده المسلمون على مختلف مشاربهم المذهبيّه والسياسيّه وعلى مدى قرن من الزّمان بالاستنساخ السّريع والكامل للعلم الغربي الحديث وصرّحوا أحياناً بعدّه تصريحات محتاطه حول إنجاز هذه المهمّه مقترنه بالحفاظ على الأخلاق الإسلاميّه. ولكنّ توريد لعلم الحديث بصوره عشوائيه، لا- يمكن أن يتمّ من دون أن يكون له نتائج مهمّه على المجتمع الإسلامي. ومن الطّبيعيّ أنّه من الممكن أن يكون هناك أسلوب من التّوريد لا يقوم على أساس الاختيار العاقل وإنّما على أساس التّقليد الأعمى الذي يلاحظ في كثير من الدّول الإسلاميّه.

ففي مثل هذا الاستنساخ لا يتمّ السّعي للقبول بالعلم الحديث بشكل كامل كي يؤدّي إلى الفعاليّه والخلاقيه العلميّه الباهره المبتتيه على أساس الإسلام. وكذا لا يوجد هناك سعي يتعدّى مسأله قبوله إلى محاوله كسبه بشكل كامل. غايه ما هنالك؛ أنّ هذا الكسب قدّم خدمات للعلم الحديث المتداول من خلال رجال ونساء مسلمين لم تلعب إسلاميتهم أيّ دور في العلم الذي طوّروه، فلو كان التّحصيل كاملاً وموفقاً لعمّ تأثيره على جوانب المجتمع الإسلامي قاطبه بقدر أكبر ممّا نلاحظه حالياً. وسبب هذا الأمر يعود بالخصوص إلى عدم

حصول نجاح كامل في إنجاز هذه العمليه.

إنّ الاكتساب الكامل للعلم الغربي لا يتمّ إلّا من خلال الإيمان برؤيته الكونيّة والّذى من المؤكّد أنّه ستكون له آثار فجيعة على النّظره الإسلاميّه للواقع الطّبيعيّ وما فوق الطّبيعيّ. وينسحب هذا على سائر المذاهب. إنّ المراقب لقضايا اليابان مثلاً، ينبغى عليه أن لا يقصر نظره على التّقدّم العلمى والتّقى للشعب اليابانى فقط، فإنّهم حافظوا على بعض مؤسّساتهم التّقليديّه كالإمبراطوريّه على الرّغم منه ولا- زالوا يلبسون الكيمون (1) ويستخدمون العيدان فى تناول الطّعام. فينبغى ملاحظه هذا الوضع من خلال الدّين البوذى و الشينتو وملاحظه الخسائر المعنويّه الّتى تعرّضت لها السّينن المذهبيّه اليابانيّه أيضاً والّتى تسبّبت بهذه الأزمه الإجتماعيّه الخطيره الّتى حدت بالبعض إلى التّحدّث عن «العوده الآسيويّه» لهذا البلد.

فما العمل إذن؟ فقبول أىّ موجود حيّ لأىّ مادّه خارجيه يستلزم جذباً وطرحاً. فإذا كان من المقرّر أنّنا لا نطرح بعض ما نأكله لكننا ودّعنا الحياه فى مدّه قصيره. والمذهب والحضاره الحيّه تعيش هذه الحاله ذاتها وإيانا أن ننسى بأنّ الإسلام لا زال مذهباً حياتياً وحيّاً وأنّ الحضاره العظيمه الّتى أوجدها هذا المذهب لا يمكن أن تعرّض للزوال مطلقاً، مع أنّ بعضها قد قضى عليها ليس بواسطه الأوربيّين فحسب وإتّما بواسطه التجديدين من المسلمين. إنّ الحضاره الإسلاميّه بإمكانها قبول العلم الغربى بشكل جادّ دون أخذ وطرح وهو ما يمكن أن يُطلق عليه بالأخذ والطّرح العقلايى والّذى يرتكز على الأصول والماهيمه الواقعيّه الحيّه الّتى تقوم بدور الاتّخاذ والأخذ.

وفيما لو أردنا البحث عن شواهد على هذا الكلام البديهي فلا نحتاج إلّا لمجرّد مراجعه تاريخ العالم الإسلامى على مدى العقد الماضى. فالّتجدّد الإفراطى والإطراء الأعمى والتّقليد للعلم الحديث لم يجلب للعالم الإسلامى أىّ تجديد للحياه العلميه الأساسيه. ومع وجود نوع من العلميه السّيطحيّه الّتى قامت بتربيّه أعداد غفيره من العلماء والمهندسين منهم على الخصوص، لكن لم يثمر ذلك فى فعّاليّه علميه تنشأ من صميم الحضاره الإسلاميه ممّا جعل كثير من الطّلبة المسلمين الّذى تربّوا فى الغرب يرون بأنّهم غرباء على العلم الحديث الّذى يتعلّمونه.

إنّ الإنسان المتّسم بالتّقوى الفرديّه يلجأ إلى الموهبه العظيمه للإيمان ويتوجّه كذلك إلى الدعاء وقراءه القرآن الكريم، لكنّه من الناحيه الفكرية يرى نفسه منفصلاً عن العالم

ص: ٣١

١- (١). ثوب فضفاض واسع الجيوب «المعرب».

الفكرى التقليدى للإسلام فيعكف على نقده باعتباره إسلاماً غير واقعى. وعلى هذا الأساس، يوجد هؤلاء شرحاً فى العالم الفكرى الإسلامى وهو ما يتضح للعيان فى كثير من الدّول الإسلاميه. ولعبت هذه النّظره للعلم الغربى كذلك دوراً فى إنهاء كثير من العلوم الإنسانيه الإسلاميه وأدى ذلك إلى إيجاد فراغ فى هذا المجال تُشاهد آثاره فى أقسام كثيره من العالم الإسلامى. فمن الضّرورى القيام باكتشاف الرّؤيه الكونيه الإسلاميه مجدّداً وتدوينها بلغه العالم المعاصر. وهذا الإطار وحده هو الذى يمكنه دراسه أى مجموعه معرفيه خارجيه من قبيل العلم الحديث، ونقدها وجلبها مع طرح العناصر الغريبه عن هذه الرّؤيه الكونيه. أضافه إلى هذا، فى ما يتعلّق بالكون وبعموم مسأله العلوم المعرفيه المختلفه، لا يمكن لهذه الرّؤيه الكونيه أن تُستخرج بيسر من القانون المقدّس أو الشّريعه التى تتضمّن الإراده الإلهيه فى مجال أعمالنا فى هذا العالم. حتّى أنه لا يمكن إستنباطها من الكلام الذى كان يمارس دوراً ثابتاً فى الحفاظ على حصن الإيمان فى مقابل هجوم العقلايين. وكذلك لا يمكن استخلاصها من الفقه بمفهومه المتداول وليس بمفهومه القرآنى، بل إنّ هذه الرّؤيه الكونيه ينبغى أخذها من الحقيقه الكامنه فى جوف القرآن الكريم والحديث وذلك بواسطه المفسّرين التقليديين الذين شرحوا ودوّنوا الجوانب التعليميه والفكريه للتصوّف والعلوم الإسلاميه ذاتها من خلال ما بعد الطّبيع والكوزموغرافيا الإسلاميه.

فمن خلال هذه السّنه الفكريه فقط، التى يتجنّبها المجديين وكثير من الذين يصطلح عليهم بالأصوليين، يمكن الكشف المجدّداً عن الرّؤيه الكونيه الإسلاميه الأصيله التى ترتبط بالمعرفه الطّبيعيه وبكلّ مسأله مراتب العلم. فبمساعده هذه السّنه فحسب يستطيع المسلمون الاستفاده الحقيقيه من أى مجموعه معرفيه أجنبيّه تدعى انطباقها مع أى بُعد من أبعاد الواقعيه، دون أن ينهاروا فى طيّ هذه العمليه أو يكونوا مجرد مقلّدين وأتباع. وإذا نظرنا بصدق وبقول القرآن الكريم بعين البصيره فإنّ تاريخ العالم الإسلامى خلال القرون العشره الأخيره يتضمّن دروساً كثيره فى هذا المجال.

خطوات إنتاج علم إسلامى أصيل

إنّ طريق الحصول على علم إسلامى أصيل طويل وعسير؛ ولكن إذا أراد العالم الإسلامى أن يكون إسلامياً كما كان وأن يوجد علماً يتطابق وخصائصه الخاصه التى كان عليها منذ ألف

و متى عام مضت، فينبغي حينئذ طي هذا الطريق، فلذا اسمحو لي بالإشارة إلى عدّه نقاط حاسمه في هذا السفر الشاق والطويل.

١. الإجراء الضروري الأوّل يتمثل بالنظره العباديّه للعلم والتقيّه الحديثه. فهذه النظره هي النظره المتداوله اليوم في قسم عظيم من العالم الإسلامي والتي يمكن تلمس العلميه المحضه فيها (مع كونها رُفضت من قبل السواد الأعظم من الفيزيائيين والفلاسفه البارزين في الغرب ذاته منذ مدّه مديده)، ليس فقط بين أوساط التجديدين بل في أوساط بعض أشدّ المحافظين على العناصر الفقهيّه للمجتمع الإسلامي والمُذنبين قبلوا بها دون أيّ اعتراض. وأنّ هجوم هذه المجاميع باتجاه السنه الفكرية الإسلاميه خلال العقود الأخيره كان له عظيم الأثر في إيجاد فراغ سريعاً ما ملئ بالترعه العلميه والوضعيّه (التجريبيه) الغريبه وأوجد توترات فيما بين التقوى الظاهريّه والتبعيه العلميه والذي سيكوّن له نتائج كارثيه مؤكده قياساً مع الوضع الراهن.

فينبغي تغيير هذه المسيره ودراسه هذا العلم والتقيّه الحديثه بكلّ أبعادها لا من خلال عقده الحِقاره التي تشبه إلى حدّ ما ضفدعاً ينظر إلى عين أفعى، وإنّما ينبغي أن تتم على أساس الرؤيه الإسلاميه المستقلّه المخبوءه جذورها في الوحي الإلهي والتي يمكن تمثيلها بعقاب يطوف محلّقاً ومراقباً حركات هذه الأفعى دون أن يكون مشدوهاً بها. فينبغي إعادته دراسه مفهوم الانحطاط في الحضاره الإسلاميه وعلى الخصوص ما يرتبط منه بالعلوم على ضوء هذه الرؤيه الكونيه. وعلى الغرب أن لا يفرض معايير التجديد والانحطاط وغيرها حسب ظروفه الخاصه والاعتقاد بتطابق القابليه العلميه مع الحضاره بشكل أساسي وتام، لكنّه ينسى وبكلّ بساطه حقيقه أنّه في ذات الوقت العدى أرسل رجاله إلى الفضاء لفتح القمر يقوم شبانه بقتل بعضهم البعض في شوارع مدنه. فلا يمكن التغلب على عقده الحِقاره المتفشيه في أوساط ما يُصطلح عليهم بالتنويريين الإسلاميين المعاصرين وتجاوزها إلّا بالاعتماد على الرؤيه الإسلاميه الأصيله وتهيئه الأرضيه المناسبه للفعاليات العلميه الخلاقه على ضوء الرؤيه الكونيه الإسلاميه.

٢. ينبغي القيام بدراسه معمّقه لجميع المصادر الإسلاميه التقليديّه ابتداءً من القرآن الكريم والحديث وحتى جميع التراث التقليدي المرتبط بالعلوم، الفلسفه، الإلهيات، الكوزموجرافيا و أمثالها كي يمكن تدوين الرؤيه الكونيه الإسلاميه وعلى الخصوص المفهوم

الإسلامي للطبيعه والعلوم الطبيعيه. وينبغي أن تتم هذه الوظيفه الشاقه الضروريه في إطار السنه الفكرية الإسلاميه وليس على أساس مجرد الرجوع إلى بعض آيات هذا الكتاب المقدس والتي تُستخرج دون الإلتفات إلى أصوله بواسطه الأفراد أي أنها تُفسّر على أساس العقل والتي تعدّ عادة نتفاً من الأفكار والمواضيع والأيدولوجيات التي تبعد عن الإسلام الى درجه معتدّ بها. (١) ومن دون شكّ فإنّ هذه هي إحدى الأسباب التي يشير إليها القرآن الكريم في هذه العبارة: فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ. (٢) فمن الممكن أن تسير البشريه باتجاه الانحراف في حاله عدم وجود الهدايه الإلهيه وهذا هو ما مصرّح به في كلام الله ذاته. فتوجد اليوم تفاسير للقرآن الكريم والحديث تروج بين أوساط عدد من المسلمين في الغرب ومجموعه من المسلمين الحداثيين في نفس العالم الإسلامى والتي تعدّ على أفضل وجه عجيبه وعلى أسوء حال لا- قيمه لها. فإحياء الرؤيه الكونيه الإسلاميه التقليديه هو الذى يمكنه فحسب أن يكون البديل الحقيقى للرؤيه الكونيه الغربيه الرائجه والتي تمرّ حالياً بتحوّلات عميقه من جهه وهى في حاله زوال من جهه أخرى. فلا- ينبغي للرؤيه الكونيه الإسلاميه أن تكون مقلّده للرؤيه الغربيه تقليداً تكرارياً تُدرج فيه بعض الآيات القرآنيه بصوره مشتته ثم تُلقى على مثل هذه التفاسير هاله من الأصاله الإسلاميه.

فإعاده اكتشاف الرؤيه الكونيه الإسلاميه الأصليه وعلى الخصوص ارتباطها بالعلوم الطبيعيه يستلزم كذلك دراسه معمّقه وفهماً لتأريخ العلم الإسلامى والذى ينبغي فيها فرز العلوم الإسلاميه المستقبليه التي من الممكن أن ترتبط به كى تتمكن من أن تكون غصناً جديداً من شجرته التي تضرب جذورها في الوحي الإسلامى وتستوعب أربعة عشر قرناً من التأريخ الإسلامى. وللأسف لم يكن المسلمون فعّالين كالباحثين الغربيين في إيقاد جذوه تأريخ العلم الإسلامى فما قاموا به من أعمال معتدّ بها كانت متأثره عادة بالإستنباط الغربى لدور العلم الإسلامى في تأريخ العلم الغربى وبالإستنباط الوضعى لعموم تأريخ العلم والذى استفحل في الغرب أوائل هذا القرن والذى قوبل بمخالفه بعض من الباحثين الغربيين في هذا المجال، كأغلب الميادين الأخرى. فقواعد هذا الميدان وكما هو ميدان العلم الإسلامى

ص: ٣٤

١- (١). ر.ك.: ملاحظه رقم (٥).

٢- (٢). النحل، الآية (٩٣).

كانت قد كتبه للمسلمين الأقاليم الغربيه. فأى كانت علاقته الغرب بتاريخ العلم الإسلامى باعتباره فصلاً مؤثراً فى انتشار العلم الغربى، فالمهم هو أن تتوجه رغبه المسلمين باتجاه فهم التحوّل الطويل الأمد للعلم فى الحضاره الإسلاميه اعتماداً على الوحي الإسلامى وعناصر السنه الفكرية الإسلاميه الأخرى. فالعلم الإسلامى ينبغى أن يلاحظ ويُدرس من خلال الرؤيه الإسلاميه ويُتَمَن لأجل مكاسبه الممتازه.

ولا- ينبغى أن تكون هذه الرغبه ناشئه من دور العلم الإسلامى فى العلوم الحاضرته فى سائر الحضارات، مهما كانت أهميه هذا الدور والحاجه إلى التأكيد عليه فى العالم المعاصر. وعلى هذا الأساس، ينبغى أن تُؤسّس فلسفه إسلاميه مناسبه فى مجال العلم، التاريخ الإسلامى للعلم الإسلامى وكذلك التاريخ العام للعلم تتميز بمناهجها المعرفيه، وتعاريفها وأهدافها الخاصه، أما البحوث ذات الكيفيه الإيجابيه من حيث البحث والتأريخ والفلسفه للباحثين غير المسلمين فيمكن تليفقها معها.

٣. ينبغى إعطاء الفرصه لأعداد غفيره من الجامعيين المسلمين لمطالعه العلوم الحديثه على أعلى المستويات وعلى الخصوص العلوم البنيويه والتي يعتمد عليها الغربيون باعتبارها علوماً محضه. وتوجد اليوم جموع غفيره من الأطباء والمهندسين فى العالم الإسلامى قياساً بالذين طالعوا الجوانب النظرية المحضه للعلوم كالفيزياء والكيمياء والتبيؤ (علم البيئه) وكذلك للذين كانوا فى طليعه الدارسين فى فروعها والذين يمكن إيجاد تغييرات نظريه عميقه فيهم. فالذين يتحدّثون فى مجال ضروره ترويج العلم والتقىته بمثل هذا الشغف، يدركون على الدوام مسأله مهمه أخرى وهى تربيه علماء يعكفون على علم خالٍ من التفعيه. ولطالما تضرّر المسلمون حتى دون أن ينتفعوا أدنى انتفاع بهذا العلم والتقىته الغربيه الحديثه فينبغى عليهم أن يكتفوا بتناول لقمه صغيره من مائدته.

وعلى خلاف ما يبيئه البعض فى مجال مخالفتنا لترويج العلم الغربى، لم ننحز مطلقاً وإلى الآن لما هو غير ممكن فى هذه البرهه من التأريخ. فكان اقتراحنا يتمثل فى أغلب الأحيان بالدّعوه إلى تعلّم العلم الغربى على أفضل وجه ووضع أسسه النظرية والفلسفيه فى بوتقه التقد فى ذات الوقت. ثمّ العبور من التمكن من هذه العلوم إلى الخوض فى أسلمه العلم المرتكز على خطوات قادمه فى إطار الرؤيه الكونيه الإسلاميه واختلاف الأمور المرتكزه على «الحقائق» العلميه من حيث كيفيه تفسيرها الفلسفى، وكنموذج من ذلك، تمايز تركيبه

طبقات جبال الهملايا أو شكل البلور عن فرضيات أمثال فرضية التكامل الداروينية والتي تُطرح على أنها حقيقة علمية. فنحن لم نكن مطلقاً من المرّوجين للجهل، وعلى الخصوص في مذهب كالإسلام يحضّ على أن تكون مواجهه أى مدرسه أو مذهب فكرى يدعى المعرفة الواقعية، قائمه على أساس المعرفة. وما يدعو للأسف الشديد أن الكيفية العامه للتعليم خلال القرن الأخير قد هبطت في كثير من المجالات في كثير من الدول الإسلاميه التي يرى حكامها بأنهم من المدافعين الأشداء عن العلم الحديث، وهو ما تؤيده مجمل الدراسات في الجامعات القديمه كجامعه البنجاب، والقاهره. ولا يمكن على الإطلاق فهم، نقد، تلفيق أو الارتقاء بأى من الفروع العلميه دون الإحاطه بكلّ منها ولا يمكن لأى قدر من الشعارات وطغيان الإحساسات أن يكون بديلاً عن المعرفه التي يؤيدها القرآن الكريم في هذه الآيه الشريفة إلى هذا الحد: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) ١

ولا يمكن لأى أحدٍ من الذين يعملون في مختبرات الكيمياء المعدنيه أن يتبع صيغه دراسه العلم الإسلامى بدل أن يتبع الكيمياء الّتى وضعها بويل، فلاوزيه والكيميائيون المتأخرون والجدّد. لكن علماء الفيزياء والكيمياء العاملين في نطاق هذه العلوم والممثلين ليس تقوى فقط وإنما معرفه بالرؤيه الكونيه الإسلاميه يمكنهم توجيه هذا العلم إلى ذات طريق العلم الإسلامى للمواد وعلى هذا الأساس استطاع علماء الكيمياء في القرن السابع عشر بناء هذا العلم على انقاض السنن الكيمياءيه المدمّره من دون استيعاب مضمونه الداخلى وذلك بمساعدته رؤيه كونيه أو نموذج جديد يركز على التّعقليه، التجريبه والدنيويّه. على أى حال، فأى أمل بفتح فصل جديد في تاريخ العلم الإسلامى يمكنه تلفيق المجالات القابله للتلفيق من العلم الحديث دون التنازل عن النظره الإسلاميه إلى العالم، ينبغى أن يعتمد على من له اطلاع جوهري على الرؤيه الكونيه الإسلاميه وكذلك على أوسع اطلاع في هذه العلوم دون الذوبان والانجذاب إلى الفروض والنظرات الدنيويّه للعلوم الحديثه. فعلماء المسلمين الذين لا يعملون في مجال تخصصهم، يستطيعون على الأقلّ التنبيه إلى المحدوديه النظرية لهذه العلوم ، خطر العلميه، انفصال العلم الحديث عن الأخلاق وضروره التأكيد الشامل على أهميه الأخلاق والتذكير بأزمه الاستخدامات العمياء لهذه

العلوم والفروع الأخرى للعلم الحديث فى علاقة الإنسان بالطبيعة والانسجام الذى أوجده فى ذات الطبيعة. ويستطيع هؤلاء أيضاً الإشاره إلى أهميته جميع الظواهر باعتبارها آيات إلهية تقبع خلف الواقعيّات الماديّه لها. فما هذا التناقض، فعلى الرّغم من أنّ كثيراً من المفكرين السياسيين المسلمين لا- يعيرون أى أهميه لما يصطلح عليه بتخلّف المسلمين عن العلم والتقنيه الغربيه، فإنّ العالم الإسلامى فى طريقه للحاق أو حتّى التّكافؤ أو سبق الغرب فى كثير من مجالات تدمير البيئه الطبيعيّه نتيجه لإستخدام التّقنيه الحديثه. مع أنّ هذه المسأله ترتبط بمرحله أخرى، لكن لا- يمكن التّغاضى عن هذه القضيه إلّا بتكلّف؛ وهى ما الأهميه التى يعطيها المفكّرون المسلمون ومن ضمنهم العلماء لإحياء النّظرة الإسلاميه الأصيله وذلك قبل القيام بتلفيق العلم الحديث فى الرّؤيه الكونيه الإسلاميه بصوره تامه. فوظيفه العالم المسلم الّذى وقف نفسه على الإسلام هو تنيه المجتمع الإسلامى بأجمعه على الأخطار الحقيقيّه التى تواجه الكره الأرضيه قاطبه لنتيجه لاستخدام العلم المنفصل عن الأخلاق من جهه والغفله عن الله من جهه أخرى.

فعلى هؤلاء و بالاتّفاق مع المفكرين المسلمين الآخريّن ابتداء فصل جديد فى الفضاء الفكرى الرّاهن للإسلام لمطالعه الاحتمالات الأخرى المتعلّقه بدراسه طبيعه وعلى الخصوص بأسلوبها الإسلامى، وأن يترافق هذا العمل مع الإشاره إلى هذه الواقعيّه وهى أنّ العلم الحديث سيف ذو حدّين. هذا العلم الّذى يخلق معاجز فى مجال الطّب، لكنّه يسهّل موت ملايين النّاس الّذين لم يولدوا بعد. العلم الحديث الّذى أثمر عن نجاحات كثيره فى الإنتاج الرّاعى. لكنّه كان عاملاً مباشراً أو غير مباشر فى تجويع أناس كثيرين. هذا العلم الّذى أنقى مياه المدن الغربيه، لكنّه تسبب فى تلوّث هواء هذه المدن ذاتها. فلا يوجد أى توازن فى هذا الخطوات، فإذا سارت الأمور بهذا الشّكل فلربّما لا يبقى إنسان فى المستقبل ليشيد بعظمه العلم الحديث. فهذه الفاجعه لم تتحقّق بواسطة العلم فقط كى تجعل من الإنسان قادراً على استخدام القنبله القادمه دون ردع من أغلب أحاسيسه أو جعل نفسه أمّاره بالسّوء. فهذه الفاجعه تبرز على الأغلب من خلال ما يصطلح عليه بالاستخدام السّلمى للعلم الحديث مترافقاً مع طموحات الإنسان، والّذى لا يختصّ بشعب خاص، والّذى فرض أفسى الحروب على ضيعه الله أى البيئه الطبيعيّه التى رعرعنا فى كنفها برعايته ووهبنا حتّى الآن إمكانيّته الاستمرار فى حياتنا باعتبارنا بشر.

٤. الإقدام المهم الآخر هو إحياء العلوم الإسلاميه التقليديه في أى زمان ومكان ممكن وعلى الخصوص في مجالات مثل الطب، علم العقاقير، الزراعه والعماره. فهذا الإقدام لا يؤدى فقط إلى ثقه أغلب المسلمين بثقافتهم، بل له نتائج اجتماعيه واقتصاديه عظيمه. أضف إلى ذلك زوال الادعاءات الاحتكاريه للعلم والتقيته الحديثه إلى حد ما. فالإساليب الطبيه غير الغربيه كالتطبيب بالأبر وطب الأورودا أخذت تتفشى بسرعه حتى في أمريكا.

ومن العجيب أن يكون الطب الإسلامى باعتباره من أغنى العلوم الطبيه العالميه غائباً عن الساحة إلى الآن ويتعرض إلى الاستهانه من قبل أغلب الأطباء في العالم الإسلامى ذاته أكثر من غيرهم في غيره. لكن بعض الحقائق لا يمكن الاستمرار في إنكارها. وأخيراً فالأطباء المسلمون في أمريكا يحاولون تأسيس نقابه للطب الإسلامى مما يزرع الأمل في النفوس أن يكون هذا العمل موجباً للإهتمام الأكثر جدياً بالعلوم الإسلاميه التقليديه بواسطه من كانوا مذهبين على الدوام بالتطور الغربى. وفي هذا المجال ينبغى أن يكون الباكستانيون والمسلمون الهنود المذنين حافظوا حتى الآن على الطب الإسلامى والمذى يصطلح عليها باليونانى، وكذلك المؤسّسات التماوجه كالمراكز المتعاطفه في كراتشى ودلهى، نموذجاً وقده لباقي البلاد الإسلاميه. فقليلاً ما يمكن المبالغه في مجال أهميه دور إحياء هذه المجموعه من العلوم الإسلاميه التقليديه في إيجاد التواصل بين الباحثين التقليديين وطلبه العلم الحديث الذين يعدّون الأداة الأساسيه لإحياء الإنجازات العلميه في عالم الفكر الإسلامى.

٥. وإن أهم إقدام لتأسيس علم إسلامى حقيقى هو التليفق المجدد فيما بين العلم والأخلاق لا بواسطه ذات العالم وإنما بمساعده البنى النظرية والأسيس الفلسفيه للعلم. وكما سبقت الإشاره كثيراً إليه فإنه لا توجد في العالم المعاصر أى صله منطقيه فيما بين العلم والأخلاق. لكون الأخلاق الشائعه هي في الأساس مسيحيه وتتطابق مع نوع رؤيتها الكوثيه التى استبدلتها بالزويه الكوثيه للعلم الحديث. وكذلك النزعه الإنسانيه العلميه والتي تمتد جذورها في كل سجيّه إنسانيه متغيره، ليس لها تأثير واسع لإيجاد بديل أخلاقى فعّال حتى في الغرب المادى. ويمكن ملاحظه نتيجته هذا الوضع في الأزمه البيئويه، ففي ذات الوقت الذى قبلت فيه وبساطه النظرة العلميه في مجال الطبيعه باعتبارها الأمر الواقعى الوحيد، لكن لم يكن لجميع المساعى في مجال إيجاد وإعمال الأخلاق البيئويه تأثير ولو يسير على الحد من التدمير المستمر للبيئه الطبيعيه. فمن الضرورى أن ينسجم ذلك النوع من

معرفه العالم مع السِّلوكيات الأخلاقيه وأن يكون له ساحه معنائيه مشتركه مع هذه السِّلوكيات والتي نشأت في جميع الحضارات من المذاهب التي أسستها.

ومن الطَّبيعيّ أنّ علماء الأخلاق، الفلاسفه والإلهيين المسلمين، هم الذين يتسلّمون زمام هذه الوظيفه، لكن ينبغي على العلماء الإسهام فيها أيضاً. ولا يمكن في واقع الأمر تأسيس علم إسلاميّ أصيل دون أن يكون ممتزجاً مع الأخلاق الإسلاميه من حيث الفلسفه والرؤيه الكونيه إلّا بواسطه تلك المجموعه من طلبه العلم المرتبطين بالأخلاق والذين من المحتمل أن يكونوا أخلاقيين بذاتهم، وعلى أيّ حال فإن إهتماماتهم الأخلاقيه ليس لها ارتباط بالعلم الّذي أبداعوه هم بأنفسهم. فالحقيقه هي أنّ المسائل الراهنه ربما ستكون أكثر حدّه، لأنّ البحوث الحديثه في الحياه الطَّبيعه والهندسيه تؤدّي إلى إيجاد مشاكل في أساس جميع الأخلاق المذهبيه الإسلاميه وغير الإسلاميه.

كلام حول التقنيه

إنّ التَّقنيه موضوع واسع فعلى رغم علاقتها المؤكده بالعلم الحديث فإنّها تواجه قضايا خاصّه لا ترتبط بذلك. وترتبط التقنيه كذلك بمواضيع أخرى فلسفيه، نفسيه، مذهبيه، اجتماعيه واقتصاديّه لا يمكن التّعرّض لها هنا، إلّا إذا أردنا التأكيد على ارتباط التقنيه بالعلوم المحضّه على رغم تمايزها عن هذه العلوم. ومن دون ريب فإنّ تمكّن الغرب من السَّيطره على العالم لم يتمّ عن طريق العلم المحض وإنّما بواسطه التقنيه، هذه القدره الذاتيه للتقنيه التي أدت وبشكل متزامن إلى الشراء والمسكنه على السواء واستقبلت بترحيب أكثر الدّول الإسلاميه. ولكن عمليّه المتابعه واصطلاحاً «الوصول» إلى التَّقنيه الغربيه المتينه، جعل من الدّول الإسلاميه نفسها أكثر تبعيّه للغرب في واقع الحال. فمع الفرقه الموجوده فيما بين المسلمين، يحوّل العرض العسكري للدبابات العراقيه ثروه إسلاميه إلى خزانة بعض الدّول الغربيه، هذه الثّروه التي يكفي منها القليل لترميم وتحديث مدينه كبيره كالقاهره وعدّه أماكن أخرى. فهذه هي حقيقه نتائج تبعيّه المسلمين نوعاً ما للتقنيه العسكريه الحديثه. لكنّ هذه الحقيقه تصدّق أيضاً بنحو ما على مجالات كثيره من أشكال التَّقنيه؛ من التَّقنيه الدّوائيه وحتى الذريّه. فالدّول الإسلاميه في ذات الوقت الّذي تستهلك جميع المنتجات التي ظهرت من خلال التقنيه وتستأذن الغرب لبيعها، كالمنتجات الطَّبيعه عديمه الاستهلاك

تُمنع من بعض هذه التّقنيّات كالتّقنيه الدّريّه وذلك لاعتبارات سياسيّه، ولا تبقى في أيديها حيله دون ذلك. وفي النّتيجه فإنّ تبعيّة الدّول الإسلاميّه اليوم للغرب تعدّ أشدّ من تبعيّة مواطني الولايات الشّماليّه الغربيّه في الباكستان لبريطانيا في عهد نضالهم ضدّ السّيّطره المباشره على هذا البلد في القرن الماضي.

وكما مرّ في الميدان العلمي، ففي هذه الميدان أيضاً تحتمّ الضروره التّوصّل إلى إستنباط إسلاميّ من خلال المؤشّرات والعوامل الدّخيله في التّقنيه واستخداماتها. وينبغي الانتباه إلى أنّه لا توجد مسأله أكثر مضادّه للإسلام من الاقتصاد الفاقد للأخلاق الّذي هو في رأى الإسلام ذو ارتباط مباشر بالشّريع، أو أكثر مضادّه للإسلام من معالجه المسائل الآتيه دون التّوجّه إلى تأثير أسلوب الحلّ الطّويل الأمد، ومضادّه القيم الإسلاميّه المرتبطه بعلاقه الإنسان بالله والمجتمع وكذلك الكائنات الأخرى. فأين النّاقدون المسلمون للتّقنيه الحديثه الّذين أدركوا التأثير التّمردى والعميق للتّقنيه الحديثه على الإنسان كأمثال النّاقدين الغربيين ابتداءً من هايدغر ولويس مانفور وحتّى ايوان ايليج وثيودور روزك؟ وفيما لو لاحظنا ارتفاع بعض الأصوات المعترضه فإنّها نادراً ما تكون جادّه؛ والحاله المفجعه للأزمه البيئيّه في أكثر مناطق العالم الإسلامي تؤيد ذلك.

فَمِنَ الضّرورى تقويم التّقنيات الحديثه، إذ إنّها حتّى لو لوحظت جميع المواصفات فيها فهي غير مناسبه من ناحيه سلامه البيئه والمحيط الاجتماعى. وكذلك من اللازم أن يكون اختيار نوع التّقنيه فى أىّ موقع كان متناسباً مع أقلّ الأضرار الّتي تتعرّض لها البيئه وأسلوب الحياه الفرديّه والاجتماعيه الإسلاميّه. وينبغي قدر الإمكان ابتداء السّعى نحو الحفاظ على التّقنيه التقليديّه للأمم الإسلاميّه وإحيائها ابتداءً من التّنيه الزراعيّه حتّى المعماريّه والّتي غالباً ما تكون أقلّ كلفه وممزوجه بنماذج الحياه الإسلاميّه ثقافياً. فهذا الإجراء ينبغي أن يتمّ بعيداً عن أىّ إحساس بالانسحاق فى مقابل زحف الدّنيا المقتننه، زحف فى حاله استمراره فإنّه يؤدّى على وجه اليقين إلى انهيار جميع النّظم المحافظه على الحياه على وجه الأرض. أضف إلى ذلك، أنّه ينبغي تحشيد جميع الجهود لاعتماد تقنيّات أخرى كالطّاقه الشمسيّه مثلاً الّتي تتميز بقابليّه تخريبيّه أقلّ، ولا ينتظر المسلمون يوماً يبيعنا الغرب فيه بطاريّه شمسيّه لا- تساوى عدّه دولارات بمئات آلاف الدولارات. فينبغى على المسلمين فى هذه الورطه الخطيره والشّاقه الّتي مارست فيها وبصوره مباشره منظمات

أمثال المصرف العالمي وصندوق النقد الدولي خلال العقد الماضي سياسه تخريب غابات الأمازون وطبقه الأوزون؛ مراعاة التعاليم الإسلاميه على الدوام فى مجال حفظ الأمانه للاستفاده من التقيته الحديثه وكى يقوموا ليس فقط بالمحافظه على حياه الناس الآخرين بل حفظ الكره الأرضيه عامه التى ألقى الله مسؤوليتها على أعتاقنا.

فمن الضروري إحياء أخلاق الإسلامه البيئويه طبقاً للإطار التشريعى والنظرة الإسلاميه للطبيعه القائمه على أسس قرآنيه والتراث الزاهر للفلاسفه والعلماء المسلمين فى مختلف الأعصار. ويعد ذلك أساساً إرشادياً وإطاراً لأى محاوله لتطبيق وتنميه تقيته فى مقابلاً لتقليد الأعمى أو الرغبات العابره؛ وهنا لا نريد الخوض فى أى حديث حول المطالب التحرريه المفجعه التى ألفت بظلالها وبشده على هذا البحث.

نظرة أخيره

وينبغى فى النهايه أن أكرر بأن العلم الحقيقى الذى يمكن أن نعدّه علماً إسلامياً وغير هدام لعامه النظام الإسلامى؛ هو أن نكون مطلعين فيه على «العلة السّماويه» لجميع الأمور مترافقه مع «العلة الأرضيه» لها، علم ناشىء من الحق ويعود إلى الحق. فهذا العلم كان قد أشيع بواسطه المسلمين على مدى ألف عام. وينبغى حالياً إحياءه وإعادة تدوين الفلاسفه الإسلاميه للعلم والرؤيه الكونيه الإسلاميه بلغه يمكن فهمها من قبل المعاصرين ليتم فى ظلال ذلك تقويم العلم الحديث «بشكل فاحص» ومن ثمّ استلهامه بشكل متوازن من قبل عالم الفكر الإسلامى ليضاف فصل جديد للتأريخ المرموق والبارز للعلم الإسلامى.

فعندما يتبلور علم إسلامى أصيل من خلال العلوم الإسلاميه التقليديه والمستلهمه فيه عناصر من العلم الحديث التى تتطابق مع بعض عناصر الواقعيه مثلاً- كالواقعيه الماديه، ففى ذلك الوقت نكون قد خطونا خطوه أساسيه للإحياء الحقيقى للحضاره الإسلاميه. أضافه إلى هذا يمكن أن يكون لامتناع الإسلام عن القبول بفصل المذهب عن العلم والفلسفه وكذلك فصل العلم عن الإخلاق نتائج عميقه على مستوى البشريه قاطبه التى تمرّ فى مرحله السقوط والدمار. والتى تسبب بها استخدام العلم من قبل من أسس عمله على إغفال وجود الله ونسى دوره باعتباره راعى الكائنات. فالعلم الوحيد الذى بإمكانه حالياً إنقاذ البشريه من هذا الانتحار الجماعى والذى يصور على أنه تقدّم إنسانى هو العلم الذى ينشأ من مبدأ جميع

العلم وما ذلك إلا الله العليم، وترويجه في عالم فكري لا تكون فيه المعنويات والأخلاق قضايا ذهبيته مجردة وإنما ميزه أساسيته للعالم وواقعيته لعالم الماوراء.

وعلينا أن نكون واثقين من أن العالم الإسلامي باعتباره حاملاً لبلاغ آخر وحى إلهي مطلق، بإمكانه أن يحتل موقعاً يستطيع من خلاله تأسيس علم إسلامي سماوي. علم لا يقتصر على إيقاظ هذه الحضارة بل يكون الدافع الأساس لمن يبحث عن هذا النوع من علم الطبيعة والتقنية في مختلف أرجاء العالم ويستطيع من خلاله المساعدة في إيجاد حياة سلمية تتجاه أبناء جنسه ونفسه والبيئة الطبيعية وأهم من ذلك تتجاه الحقيقة الإلهية التي هي المنشأ الوجودي للإنسان والعالم. (1)

الملاحظات

1. هذه المقالة ترجمه لمقاله Nast , Seed Hossin , ١٩٩٦. " Islamic world view and modern science (١) Islamic Thought and Islamic Creativity , ". والتي نشرت في فصلية (رساله الثقافه) العدد ٣٠، صيف ١٩٩٨. و يجدر هنا التقدّم بالشكر والتقدير لهذه الفصلية لسماحها بنشر هذه المقالة.

2. إن الاتجاه الفكري للدكتور السيد حسين نصر ينضوي تحت التيار الفكري التقليدي (traditionalism) ويعد من ضمن المفكرين البارزين لهذا التيار في العصر الراهن. ورأيه هذا يدور حول محور تضاد الفكر الحديث والفكر التقليدي، وقد قام ببيان ذلك في كتاباته المختلفه. وتمثل بعض هذه الكتابات في: الحاجه إلى العلم المقدس؛ والأمر القدسي، المعرفه والمعنويّه، وطرح كذلك في هذه المقالات دراسه وتحليل للآراء الفكرية للسلفية: مجموعته مقالات ملتقى نقد التجدد على ضوء رأي السلفيين والمعاصرين.

3. إن إحدى الإبهامات الموجوده في آراء السيد نصر هي أنه في مقالته هذه، لم يحدّد بدقه الحد الأدنى لحدود العلم. وبعبارة أخرى ففي وقت يشير في نقد العلم الحديث إلى «الماهيّة غير الإخلاقيه للعلم الغربي»، «الفجائع المتمخضه عن آثار الاستخدامات غير الصّحيحة للعلم الحديث»، «علم لا ينبع ولا ينتهي إلى الله»، يبدو أنه اختار اتّجهاً عاماً بخصوص العلم والذي يشمل أيضاً دواعي العلماء من الفعاليات العلميه، تعبيرات العلماء عن

ص: ٤٢

النظريات العلميّة واستخدامات العلم. وفي المقابل يقول في مكان آخر «على خلاف ما يبيّنه الكثير في مجال مخالفتنا لترويج العلم الغربي، فإننا لم ننحاز مطلقاً لما هو غير ممكن في هذه البرهه من التاريخ. فافتراحنا كان يرتبط على الأكثر بتعليم العلم الغربي على أفضل وجه ونضع في ذات الوقت أسسه النظريّة والفلسفيّة في بوتقه النّقد»، فيبدو أنّه اتخذ جانب الاتجاه العام للعلم وعزل الدّواعي، التّعابير واستخدامات العلم والأسس النظريّة والفلسفيّة عن المصاديق العلميّة ذاتها التي هي في مقام وصف وبيان الحقائق التجريبيّة.

وتطرح في هذا المجال نقطتان منهجيتان:

النّقطة الأولى، هو أنّه لأجل اتّخاذ موقف دقيق في قبال مسأله إمكان أو امتناع العلم الدّيني، يلزم توضيح حدود العلم؛ وذلك لعوده إحدى نقاط الاختلاف الأساسي في هذه المسأله إلى الغموض الموجود في هذا المجال.

النّقطة الأخرى، هو أنّ الدكتور نصر يتحدّث عن «مشروعيّة العلوم الحديثه في مجالها الخاص» وربّما يمكن أن يكون هذا القسم من العلم الحديث بالذات قد استوعب من قبل المسلمين. ولكن إذا حللنا عباره السيّد نصر بدقّه نستنتج أنّه يرى بأنّ مشروعيّة العلم الحديث تقتصر على المجال الخاصّ الذي تعرّض هو لتعريفه وذلك المجال هو «إطار من المفروضات في مجال ماهيّة معرفه الموضوع والذهن المطّلع»، فإذا كنّا لا نستطيع الانسجام مع مثل هذا الإطار لمعرفه الوجود والعلم المعرفي وفقاً لإطار الفكر التقليدي الإسلامي، فالعلم الحديث سيفقد مشروعيّته بشكل كامل لدينا ولهذا السبب فإنّ الدّعوه إلى تعلّمه بأفضل أسلوب هي الطّريق الوحيد التي من الممكن أن تتخذ بهدف نقد العلم الحديث وليس هناك أيّ سبب آخر لهذه الدّعوه. إلّا إذا وجّهنا ذلك بهذا الشكل: بما أنّنا نحن أيضاً نعتقد بوجود العالم المادّي وإمكانية معرفه الحسيّة في رؤيتنا الكونيّة التقليديّة، فنستطيع في هذا النطاق، الاعتقاد بمشروعيّة العلوم الحديثه وتشمير السواعد لتعلّمها بأفضل شكل ممكن. ولكن لأننا من حيث معرفه الوجود والعلم المعرفي لا نقيّد بهذا الإطار، فنسعى لوضع هذا النطاق المشروع في داخل رؤيه كونيّة أوسع ومن خلال وصله بالعلوم التقليديّة نكون قد ربطناه بمصدر العلوم والقبول بهذا الرأى يستلزم اتّخاذ اتجاه غير عامّ تجاه العلم.

٤. النقطة الأخرى هي أننا نشعر بأن الدكتور نصر ينسب جميع مساوئ وقبائح العالم الجديد إلى النظره الحديثه الحاكمه فى المجتمعات الراهنه وللعلم الجديد الذى نشأ من خلال هذا النوع من النظر. ويمكن الإشاره إلى ثلاث نقاط مهمه فى هذا المجال:

الأولى، أن نسبه ظاهره إلى ظاهره أخرى تحتاج إلى أدله كافيه؛ وبعباره أخرى لأجل نسبه نظريه علميه أو نجاح تقنى أو ظاهره اجتماعيه - أخلاقيه إلى التقليديه أو الحداثويه سنحتاج إلى تقديم معيار وملاك لهذه النسبه.

الثانيه، لا يمكن القول بالتمايز فيما بين أنواع مختلفه من آثار ونتائج رؤيه كويتي ما، معرفه أو علم؛ ومن الأجدد دراسه الارتباط بين المساوئ والمحاس الموجوده فى مجتمع ما مع نوع الرؤيه الكويتي، معرفه أو العلم الحاكم فى ذلك المجتمع بشكل متساو. وبتعبير آخر، إن ادعاء السيد نصر يركز على أن محاسن العالم الجديد، عرضيه واستثنائيه وحتى معلوله للقسم الحى الباقى من التقليديه وأن مساوئه ترتبط بذات الفكر الحديث. وكذلك علاقته المعكوسه فى النظام التقليدى، وهذا مما لا يمكن القبول به دون تقديم دليل محكم.

النقطه الثالثه، هي أنه لأجل الحصول على جواب على ذلك، ينبغى السؤال فى ضوء كتاباته الأخرى: هل أن مجرد انتساب ظاهره ما إلى التقليديه يعكس أنها حسنه وذات قيمه؟ أم أن تلك الظاهره ولأنها حسنه وذات قيمه تنتسب إلى التقليديه؟ والشىء الذى يمكن ذكره هنا هو أنه يبدو أنه لا يمكن فى أى ميدان، أعم من العلم، الاقتصاد، النظم الاجتماعيه وأنواع المظاهر الثقافيه، القبول بشىء ما لمجرد كونه تقليدياً، أو ردّه لمجرد كونه حداثوياً. وبعباره أخرى، ليس مجرد الارتباط بالتقليديه، يعد ملاكاً للاعتبار وليس مجرد الانتساب إلى الحداثه، علامه على عدم الاعتبار. والأصح هو أنه وعلى أساس الملاكات الثابته يمكن اختيار العناصر المناسبه من التقليديه والحداثويه وترك عناصرها غير المناسبه.

٥. عرّف الدكتور نصر الشرط اللّازم للوصول إلى العلم الدّينى والمقدّس باكتشاف الرّؤيه الكويتي الإسلاميه المأخوذه من الاتجاه المعرفى التقليدى ولأجل الوصول إلى هذه الرّؤيه يرى بأنّه من اللّازم مطالعه النّصوص الدينيه والتّراث والتعمّق فيهما. وهنا نرى أنّه من الصّورى ذكر بعض النّقاط: النّقطه الأولى هي أنّنا حتّى لو اكتشفنا الرّؤيه الكويتي الخاصّه من خلال المطالعه والتعمّق فى تراث الماضين، تبقى الإجابه عن هذا السّؤال وهو ما هو المعيار فى اعتباريه هذه الرّؤيه الكويتي؟ فهل مجرد الانتساب (ممنهج أو حتّى غير

ممنهج؛ لأنَّ السَّيِّدَ نصر لم يقدِّم قواعد واضحة لإستنباط الرُّؤية الكونيَّة التَّقليديَّة من نصوص الماضي، إلى تراث قدماء السلف يمكن أن يكون ملاكاً لاعتباريِّه مثل هذه الرُّؤية الكونيَّة؟ أم أنَّ تقيِّم الآراء والأقوال ينبغي أن يتمَّ على أساس أصول وملاكات ثابتة ودائمته وما فوق الزَّمان والمكان. وهل من الثَّابت وجود مثل هذه الأصول والملاكات؟ وآراء من ستقوم هذه القواعد والأصول الثَّابته بتقيِّمها؟ وهنا تُطرح عدَّة احتمالات؛ الأوَّل، هو أن نأخذ هذه القواعد والأصول من نظام فكري جديد، وهذا ما يخالفه الدُّكتور نصر بشكل قاطع، والاحتمال الآخر هو أنَّ هذه القواعد والأصول تعطينا رؤية كونيَّة تقليديَّة، وفي هذه الحالة ينبغي التَّساؤل هل أنَّ الرُّؤية الكونيَّة التَّقليديَّة هي بحوزتنا لنقوم باستخراج الأ-صول الفكريَّة منها. أم أنَّ هناك مجموعه من الأ-صول العامَّة المستقلَّة من نوع الرُّؤية الكونيَّة موجوده وعلى أساسها، يمكن التَّعرُّض الى نقد وتقيِّم التَّقليديَّة وكذلك الحداثويَّة. النِّقطة الثَّانية، البحث الآخر في مجال الرُّؤية الكونيَّة الإسلاميَّة التَّقليديَّة يتمثَّل بماهيه ملاك انتساب تلك الرُّؤية الكونيَّة إلى الإسلام؟ فهل الإستنباط المنهجي لهذه الرُّؤية الكونيَّة من النُّصوص الدِّيَّتيَّة يجعل من ملاكها ديتيًّا؟ وهل أنَّ إثبات انسجام تعاليم هذا النُّظام الفكري مع التَّعاليم الدِّيَّتيَّة يعدُّ شرطاً في كونها ديتيَّة؟ وعلى أيِّ حالٍ، ينبغي بيان الأبعاد المختلفه للرُّؤية الكونيَّة التَّقليديَّة وعلى الخصوص وجه انتسابها إلى الدِّين الإسلامي بشكل أوضح وأشرف.

٦. وبصرف النَّظر عن الملاحظات النَّظريَّة الآنفه في مسأله فكر التَّقليديِّين وبحث الدُّكتور نصر في هذه مقاله بشكل خاص، فسنواجه مسأله علميَّة وتطبيقيه مهمَّة وهي أنَّ الفكر التَّقليدي لم يكتشف ويستخرج ويحيى بشكلٍ كاملٍ في الطُّروف الرَّاهنه وعلى هذا الأساس فهو لم يعبِّد الطُّريق للتَّعامل مع المسائل المستحدثه ممَّا يستتبع عدم وجود إمكانيَّه البحث عن قابليَّه ولياقه الرُّؤية الكونيَّة التَّقليديَّة، فما وظيفه المسلمين؟ والمسأله الواجب مراعاتها هنا هي أنَّ مجرَّد الإصرار على الأصول البنيويَّة للفكر التَّقليدي، الّذي تشترك فيه جميع الأديان والّذي هو جوهر الدِّين، غير كافٍ، ولا يمكن توقُّع إخلاص جميع المسلمين لهذه الأ-صول دون الأخذ بنظر الاعتبار قدره هذه الأ-صول البنيويَّة في حلِّ المسائل الجديده. وبيان آخر، إنَّ إحدى المشكلات والمسائل الأساسيّة للعالم الإسلامي المعاصر هي كيف ينبغي تطبيق الأصول البنيويَّة للإسلام في الطُّروف الفعليَّة. فهل أنَّ الفكر التَّقليدي يمتلك قدره والقابليه لمواجهة التَّطورات الّتي يواجهها المسلمون اليوم؟

إشاره

تعرّض هذه المقالة إلى البحث فى مجال تقييم المعادلات فيما بين العلم والدين لأجل تفسير العلم الدينى. ويعدّ قانون «تلازم العقل والشرع» المطروح فى علم الكلام القديم والجديد وكذا فى نظريه الاجتهاد؛ الركيزه الأساسيه لهذه المعادلات.

وكنت قد سعيت ببضاعه مزجاء وذلك فى مقاله لى بعنوان «النظريه الاكتشافيه للاجتهاد» إلى إرجاع قانون التلازم بين العقل والشرع إلى أقسامه البنيويه وبشكل تفصيلى فى المرحله الأولى، والتوفيق فيما بين الأقسام المستنتجه من هذا التفصيل مع خواص وأحكام كل قسم فى المرحله الثانيه ثم دراسه وتقييم التركيبات الممكنه للقانون المزبور فى المرحله الثالثه، كى يحدّد التركيب المنسجم لهذا القانون الذى يمتلك قابليه التعميم، وكان هذا المقال قد نشر ضمن عدّه مقالات فى مجله عالم الفكر. (٢) وإنّ نتيجة البحوث التى قدّمته فى النظريه الاكتشافيه للاجتهاد ستُعتمد كأساس لبحوث مقاله الحاضر. وعلى هذا الأساس، ستعرّض للإجاباه عن عدّه أسئله أساسيه مطروحه فى هذا المجال وتقييمها:

ص: ٤٧

١- (١). باحث ومدرس فى الحوزه العلميه والجامعه.

٢- (٢). مجله عالم الفكر (باللغه الفارسيه)، العدد ٣٠ - ٣٦ وكذا ٤٥، ٤٦، ٥٣، ٥٤، ٥٦ و ٥٧.

الأول: ما المقصود من الدّين في «علاقه العلم والدّين» أو ماذا يمكن أن يكون أو ماذا ينبغي أن يكون؟

الثاني: ما المقصود من العلم، أو ماذا يمكن أو ينبغي أن يكون؟

الثالث: إنّ الاجتهاد الذي هو طريق لكشف واستخراج ثمّ إستنباط المعارف والقضايا والمقرّرات الدّينيّه من المصادر المعتمده في الشّرع، كيف وبأى أساليب يمتدّ إلى جهاز المعرفة البشريّه ليقوم بإستنباط المعارف والتّفاسير الدّينيّه من داخله بشكل مشروط ومحدود وتدرّجى؟

فهذه المسأله، إضافه إلى أنّها تعدّ أهمّ مسأله في الاجتهاد، فهي أيضاً من أهمّ مسائل المعرفة. ولقد قام الباحثون في أصول الفقه بالبحث في هذه الاستفسارات الأنفه من جوانب متعدّده وكانت النّتيجه طرح عدّه نظريات رئيسيّه قمنا بعرضها في بحث النّظريّه الاكتشافيّه للاجتهاد وأثبتنا فيه النّظريّه التي توصلنا إليها.

الرابع: إنّ الاجتهاد الذي هو فعاليه عقليّه خاصّه وغير ضروريّه في مرحله العلم الاكتسابي والتدرّجى والذي يعتمد مباشره على المصادر الأساسيه للدّين والأمدلّه المؤيّدّه في المصادر الأساسيه؛ ما هي العلاقات الموجوده أو التي من الممكن أن تكون موجوده بينه وبين العلوم الأخرى التي تتعلّق بنظام المعرفة في قسم العلم الاكتسابي؟

الخامس: ما هي النّسبه فيما بين الاجتهاد الذي يمثّل حالياً عمليّه اكتشافيه وإستنباطيه والاكتشافات الأخرى التي تحدث خارج نطاق الاجتهاد؟

السادس: ما هي مكانه فرضيات العلم البشريّ في مجال الطّبيعه، ما بعد الطّبيعه، الإنسان والمجتمع وسوى ذلك، وما هي العلاقه الممكنه فيما بينها وبين ذات القضيه والقانون؟

فهذه المسأله تعدّ من أهمّ مسائل العالم المعاصر والنّظريات الاجتهاديّه، فينبغي دراستها في موقعها الأعمّ، ويمثّل هذا الاستفسار بحسب الموازين التي يحملها محاوله للإجابه عليها و حلّ عقدها.

إنّ أىّ سؤال أو استفسار، يعدّ مرحله تمهيديّه لاستكمال المعرفة، ثمّ إنّ أىّ جواب أو خطّه، يعدّ مرحله لتحقيق استكمال المعرفة، مع أنّ الإجابات والبرامج تحتاج بذاتها إلى

أسئله واستفسارات أخرى؛ لكون منظومه المعرفة البشريّه محدوده وتدرّجيه وممكنه

الخطأ فهي بحاجة على الدوام إلى مراحل تحسّيته وتكميلته، دون أن تفقد المراحل السابقة قيمتها العلميّة، مع أنّه من الممكن أن تكون بعض أقسام نظريّات تلك المرحلة قد تمّ إبطالها. لكون الإبطال ذاته هو من أقسام المعرفة وأنّ ضعف النظريّات السابقة يستبدل إلى كمالات نظريّات أخرى بإبطاله.

مدخل

يمكن أن يشمل الحوار في موضوع «العلم والدين» عدّة مسائل عرضيّة، والأذى يهّمنا في هذا المقال هو نوع علاقه الاثنين في مطابقتهما «للوّاقع العام». ويشمل «الواقع العام» الواقع التجريبي، الواقع ما بعد الطّبيعيّ وواقع ذات الأمر. ولفظه «الواقع العام» لفظه عامّه تفيد إحدى المعاني المذكوره أو اثنين منها أو جميعها بحسب خصوصياتها المورديّة.

والمقصود من «العلم» في هذا المقال، معنيان على نحو مانعه الخلو:

المعنى الأوّل: العلم العام الّذي تشترك فيه الطّبيعة والإنسان بل إنّ الطّبيعة الفعليّة عاقله؛ من قبيل: أصل عدم التناقض، أصل أنّ كلّ شيء قائم بذاته، أصل بطلان الدّور والتسلسل التعليليّ غير الزّمنيّ، أصل احتياج الحادث إلى علّه وحاجه الممكن إلى وجوديّه وأمثال هذه الأصول والقضايا العامّه الأخرى الّتي يكون بعضها قابلاً للاستدلال أو لا يحتاج إلى استدلال أو ضروره استدلاليه.

المعنى الثّاني: العلم الاكتسابي الّذي يحصل بشكل استدلالى من خلال المعرفه العموميّه والقواعد المنطقيّه الحاكمه عليها سواء كان دون استعانه بتجربه عامّه وتجربه خاصّه أو بالاستعانه بهما معاً. هذا النوع من العلم يتميّز بالنسبه للإنسان غير المعصوم، بأنّه يكون في معرض الخطأ وعدم مطابقته للواقع من جهه، ومحدود وتدرجي وتنامي جوانبه بشكل تدرجي من جهه أخرى ولأجل ذلك، فهو بحاجة إلى نقد وتحسين وتكميل وهذه الحاجه لا- يمكن زوالها مطلقاً؟ لاستلزامها انتفاء كونه محدوداً وتدرجياً وممكن الخطأ؛ فالعلم الاكتسابي غير العمومي عند غير المعصوم، يتميّز بثلاث خصال، كونه محدوداً، تدرجياً وإمكانه عدم مطابقته للواقع.

وعلى هذا الأساس نصل إلى قانون الصفر في العلم المعرفي الّذي يحدّد المكانه الأساسيّة للمعرفه البشريّه قبل قوانين الأوّل، الثّاني، الثّالث و... الخ.

قانون الصفر ما فوق الافتراضى

فطبقاً لهذا القانون، تكون أى معلومه ونظريه فى نطاق العلم الاكتسابى من حيث الجهاز الاكتشافى لنتيجتها المعطاه، تابعه لملاكات وقوانين ذلك الجهاز. لكن من حيث رقبه العقل العمومى والعقل التركيبى للمعلومات والنظريات الاكتشافيه تكون فى معرض الاحتمال فوق الافتراضى. بمعنى أن رأى الناظر من الخارج للمعلومه والنظريه، يحتمل صدق المعلومه والنظريه كقضيئه، وكذا يحتمل عدم صدقها. (1)

ولأجل تفسير قانون الصفر ما فوق الافتراضى وإقامه الدليل الكافى عليه نقول:

إنّ الإمكان على معنيين؛ الأول: الإمكان الذاتى الخاص والأذى يسند إلى الممكنات، والأذى يعرف فى الاصطلاح الفلسفى، بالإمكان الماهوى. مع أنه بالإمكان إطلاقه على الوجودات الإمكانيه حسب رأى القاصر. والإمكان الذاتى الخاص الأذى هو بمعنى سلب ضروره الوجود والعدم وفُسر أيضاً باستواء نسبه الوجود والعدم إلى الشئ. وهذا الإمكان هو معنى ما وراء الطبيعى والأذى يستخدم فى جميع الممكنات وفى جميع المراتب الإمكانيه، سواء كان فى ما بعد الطبيعه، أو فى الطبيعه أو فى جميع سلاسل الصعود والتزول الإمكانى. وبالطبع فإنه يوجد فى وقائع الطبيعه والنفس، معنى آخر للإمكان وهو الإمكان الاستعدادى إلى جانب الإمكان الذاتى الخاص. ويوجد إمكان آخر أيضاً يدعى بالإمكان الوقوعى. وإضافه إلى المعانى المذكوره، هناك معنى آخر كذلك وهو الإمكان الافتقارى. ونظريه الإمكان الافتقارى من جمله النظريات المبتكره فى مراحل الفلسفه الإسلاميه بمفهومها العام. وقد بين ودون الملا صدرا هذه النظريه فى الوجود المعرفى الإمكانى.

والثانى: الإمكان بمعنى احتمال الصدق والكذب؛ وهذا المعنى؛ ليس مبهماً بحدّ ذاته، ومع ذلك فمن الأفضل التعرّض قليلاً لشرحه لأجل معرفته واستخراج أحكامه.

شرح الإمكان بمعنى الاحتمال

إنّ أساس الاحتمال إمّا أن يكون الإمكان الذاتى الخاص أو عدم العلم بموقع الحدث أو الشئ أو القضيئه. ففى كلتا الصورتين، يعدّ الاحتمال، عمليه حسابيه وإحصائيه يتخذ فى

ص: ٥٠

١- (١). يجدر التنبيه على أننا سنتصر من الآن فصاعداً على استعمال لفظه قضيئه بدلاً عن المعلومه والنظريه لكون المعلومات والنظريات تُفسر بواسطه القضيئه.

الحاله الّتي تتضمّن معياراً لما بعد الطّبيعهِ وجهاً فلسفياً أيضاً. فهذه العمليهِ الإحصائيهِ قابله للتّحليل والاستنتاج بحسب الاحتمالات والنّظريّات الأساسيّة لذلك الحساب. وفي الأوضاع اليوميهِ، يكفي إلى حدّ ما تأثيرها على الوضع العادي للذهن والعمل وفقاً لذلك التأثير، ولكن في الموارد الرّياضيهِ والمنطقيهِ والفلسفيهِ تتأكّد الحاجه إلى نظريهِ تحتيهِ وكذلك إلى رياضيّات الاحتمال.

وهنا نقول: إنّ القضيهِ الّتي تُحمل عليها تصوّرات الجزئيهِ يمكنها كذلك قبول أيّ احتمال يحتمل طبقاً لحساب الاحتمالات، وبغض النّظر عن ذلك، يحتمل لها احتمال الصفر ما فوق الافتراضي. فهذا الاحتمال بغض النّظر عن نظريهِ الاحتمال ورياضيّات الاحتمال يثبت لأيّ قضيهِ ناشئه عن الإنسان المحدود ومحتمل الخطأ. والمقصود من ذلك أنّ أيّ قضيهِ بشريهِ تقوم على أساس إمكان الخطأ في حاملها وعلى أساس احتمال تساوي الصّيدق والكذب في داخلها بصوره فوق افتراضيهِ؛ لا يتجاوز احتمال صدقها الصفر.

الاستدلال على احتمال الصفر فوق الافتراضي

إنّ أيّ قضيهِ غير ضروريهِ وغير عموميهِ في نطاق الموجود الجائز الخطأ (إضافه إلى احتمال والصدق والكذب المساوي كلّ منهما للكسر) تتضمّن احتمال الخطأ من خلال قابليهِ خطأ الموجود غير المعياري. ومع أنّ هذا الاحتمال هو بمعنى احتمال الصدق والكذب إلّما أنّه يأتي من إمكان الخطأ الدّاتي الخاص. فمضمون هذا الإمكان أنّ الموجود الجائز الخطأ ليس له واقع قضايّا بشكل ذاتي. فتحقّق الواقع أو عدم تحقّقه لا يمثّل أيّ منهما ضروره بالنّسبه له ولأنّه حسب البرهان الّذي أقامه الفلاسفه، وعلى الخصوص هنا، وحسب التّقرير الّذي أنجزه الفيلسوف الإسلاميّ الكبير نصير الدّين الطّوسي، وكذلك حسب البرهان الّذي قرّره الكاتب:

أنّ إمكان الشّيء مع أنّه بحسب مرتبه ماهيهِ الشّيء، يعادل تساوي طرفي الوجود والعدم فيه، دون رجحان ذاتي لأيّ طرف على الآخر، إلّا إذا رجحت علّه وحجّه أحد الأطراف. لكن هذا الإمكان بحسب ذات الأمر يكون مساوياً لعدم الشّيء. ومن هنا، فجميع الممكنات تكون ذاتياً معدومه في مرتبه نفس الأمر المتعلّق بالذّات، وعدمها الدّاتي لنفس الأمر يتقدّم على وجودها. إذن فجميع الممكنات، حادثه بالحدوث الدّاتي لنفس الأمر وتصبح موجوده بعد عدمها بواسطه تأثير واجب الوجود بطريق غيروي وتبعي.

وعلى هذا الأساس، نستنتج أنّ إمكان الخطأ فى الوجود غير المعيارى، يعادل عدم حصول ذات أمره فى واقع القضايا الاكتسابية. ومن الطبيعيّ أنّ تكون هذه المعادله قائمه بقطع للنظر عن علل الحصول تلك. بمعنى أنّ الوجود الجائز الخطأ يكون فاقداً بشكل ذاتى ومن دون اعتبار علل تحصيل الواقع لواقع القضية. إذن فاحتمال صدق القضية - من جهة أنّها منسوبة إلى الوجود القابل للخطأ - يكون مساوياً للصفر بشكل تبعى، مع أنّها لا تكون مساويه للصفر إذا أخذت بشكل مستقلّ عن ذلك، وإنّما تكون من خلال الجانب الرياضى البحث مساويه للكسر.

كان هذا شرحاً موجزاً لنظريه قانون الصّفر ما فوق الافتراضى. والنتيجة المستحصلة من هذا القانون، هى استمرار حاجه القضايا الاكتسابية لتوليد قضايا أكثر ومن ثمّ تُخلى مكانها إلى قضيه أقوى منها فى عمليه التّقييم. لكون قانون الصّفر هذا قانوناً لما فوق الافتراض، فالقضية، تمتلك خصيصه اكتشاف نفسها وحفظ ذلك الاكتشاف وأنّ صدقها وكذبها يرتبط بأدلتها. فقانون الصّفر يقتصر على القول: بأنّ القضية ليست هى من سنخ القضايا الصّوريه والعموميه كأصل عدم التناقض أو أصل امتناع التّرجيح بلا مرجّح فهى فى معرض الخطأ. ولهذا، فإنّ قانون الصفر هو قانون تحذيرى يرغم العقل على التّقد وتجديد النظر وتطوير المعرفه ولا يصل إلى استدلالات لادعه من خلال ذلك؛ لكون القانون المذكور بمثابه رقيب يعمل خارج القضية ولا يمارس أى عمل سوى إيقاظ العقل لكنّ مسار الاستدلالات يسير وفقاً للملاكات والحدود الوسطيه والأشكال المنطقيه. فليس لقانون الصفر تحذير سوى أنّه ينبغي تقريب الاستدلالات إلى المرحله المعياريه ما وسع ذلك واختبارها على أدقّ وجه.

ولهذا السّبب، فإنّ قانون إمكان الخطأ الذى يعادل الخطأ فى المرتبه الدّائيه للوجود الممكن الخطأ، يمكن تسميته «قانون إمكان العلم البشرى». لأنّه بواسطه هذا القانون ينحى العلم الاكتسابى وغير العمومى عن أن يكون ضرورياً. ويوضع فى ذيل قانون إمكان الصّدق.

ونضيف توضيحاً: إنّ لفظه الصّوره فى بحث الصّدق والكذب القضويّ تكون بمعنى ضروره صدق القضية ولا تتنافى مع الإمكان الدّائى للقضية التى يمثّل الإمكان مادّتها وجهتها. وكذا لفظه الإمكان فهى فى هذا البحث بمعنى احتمال الصّدق القضويّ، لكنّ

الإمكان في حامل القضية الذي هو هنا الكائن الجائر الخطأ يستخدم بالمعنى الما بعد الطبيعي له الذي هو الإمكان الذاتي الماهوي نفسه.

عالم «الضرورة» في العلم

لا يوجد سوى عالمان للضرورة:

١. عالم المفاهيم والمعلومات والقضايا العموميه التي لا ترتبط بالاستدلال والتقد؛ وعلى الخصوص من جهة أن نظام الاستدلال والانتقاد هو بحاجه إلى هذا العالم ومع الأخذ بنظر الاعتبار عالم العلم العمومي الذي يكون التقد وإقامه الدليل ممكناً فيه. فمفاهيم «الوجود»، «العدم» وتعريف «العلة والمعلول» و «الشروط و المشروط» وقضايا «امتناع التناقض» و «امتناع الدور» و «التسلسل التعليلي» تحتل مكانها في مجموعه العلم العمومي؛ وعلى الرغم من أن بعض العلوم في هذه المجموعه عموميه وليست بحاجه إلى استدلال، لكنّها في مقام بيان الملاك، تقترن بالاستدلال؛ كما تمنع التسلسل التعليلي الذي يقترن بالاستدلال، في حاله كونه عمومي، ولكن الاستدلال، باعتباره عمومياً، يتميز بضروره صدقه ولا يتبع قوانين العلم الاكتسابي الناجمه عن العقل الخاص.

٢. عالم المصوتيه الذي هو في حاقّ الواقع وفي نظام الكلّ الإمكانى، الذي يعدّ معياراً لمقياس المعرفه والأخلاق ويفتح هذا العالم، شعاعاً لمرتبته علم المعصومين عليهم السلام والعلم اللدني؛ ومن هنا عهد طريق إبلاغ المشيئه الإلهيه إليهم كى يبلغ وينجز الدين بطريق مباشر ومن خلال ضروره الصدق. توضيح ذلك أن إبلاغ التعاليم وأصول الدين والأخلاق يصبح معيارياً من خلال مأخذين، في نظام الممكن:

المأخذ الأول المرجع المستقرّ في حاقّ واقع الإمكان الذي هو العلم اللدني للأنبيا والأوصياء عليهم السلام؛

والمأخذ الثاني المرجع المستقرّ في حاقّ الذهن بوصفه مستقلاً عن الذهن ويمكن اعتباره بمثابة نفس الأمر وهذا المأخذ هو نفسه العقل العمومي والعناصر والأصول العموميه والضروريه للعقل العملي والعقل الأخلاقي؛ أمثال أصل «امتناع التناقض» في العقل النظري العامّ وأصل «ضروره الصّيدق والصّحه» في العقل الأخلاقي العامّ، وكذلك أمثال أصل «تعميم الموافقه باعتباره الشرط اللازم للقانون الأخلاقي» والذي يرتبط بالعقل العملي.

إن لفظه «الدين» تُستخدم هنا بالمعنى الذي يأتي من ماهية العقل العام ومن حاقّ جهاز الأخلاق، بقطع النظر عن الآراء المختلفه فيه. وقبل توضيح هذا المعنى، من الجدير توضيح لفظه «التدين» من جهة الإدراك الذهني وكذلك من جهة إمكانها الاستعمالي لإيصال المقصود الذي يستتبع معرفه فيما بين الأذهان.

فلفظه «التدين» ناظره إلى ذلك النوع من العزم المشترك للعقل والأخلاق لانتخاب حقيقه ما والذى يرجح على أى عزم آخر دون شرط أو محدودية. ففي ذلك الوقت الذى يتحقق هذا العزم بشكل حقيقى ويتجسد فى الإنسان فرده ذاتاً، يتحقق الإيمان والديانه ويظهر فى مراتب الفصول الذاتيه للنوع الإنسانى وأى كائن عاقل آخر ذو فصل ذاتى والذى عُبر عنه فى النصوص الشرعيه المرويّه بـ«روح الإيمان».

فعلى الرغم من أن الديانه لها درجات، إلّا أنّ تحقّق كلّ درجه؛ بالتناسب وكمالها الخاصّ، يستتبعه مجموعه من التّرجيحات الجديّه؛ فعلى سبيل المثال، مع أنّ الإنسان يحب جلب النّفع لنفسه وإذا لم يردعه العقل العمليّ فإنّه يرجّح منفعه نفسه على أىّ شيء آخر، ولكنّه فى مرحله العزم على ترجيح منفعه غيره على منفعته ينقطع عن الاقتضاءات النفسائيه ويتّجه صوب ترجيح الإحسان وترجيح الأمر الأبدى بالإحسان، الناشئ من مبدأ الوجود والأخلاق. ففي مرتبه مثل هذا العزم يتحقّق الفرد الدّاتى للديانه؛ يعنى أنّ هذا العزم الموجود ذاته، هو من الأفراد الذاتيه لحقيقه الديانه.

ومن خلال تحليل خواصّ وشروط هذا العزم وكذلك البحث عن منبعه، نستنتج أنّه مع أنّ لفظه «الديانه» ليست مشروطه بموضوع أو موضوعات أو بمنبع خاصّ بحسب ملاحظه الظهور الاستعمالي فى اللّغه، لكنّها بحسب الخواصّ والشّروط - الّتى أُشير إليها إجمالاً - تكون مشروطه بالعقل والأخلاق، باعتباره المنبع الدّاخلى للعزم على الدين من جهه، وبالحقيقه المستقلّه عن الدّهن والرأى من جهه أخرى. هذه الحقيقه الّتى تتجسّد بشكل تجعل من الجهاز المتّحد للعقل والأخلاق يقف خاشعاً أمامها ومنساقاً من قبل القانون الأخلاقيّ الخالد. فهذه الحقيقه هى مبدأ الوجود والأخلاق ومن هنا فإنّ لفظه «الدين» الّتى تختصّ بالحقيقه الّتى ترتبط ارتباطاً ماهويّاً مع المبدأ العام والأساس التّابع لها، تكون مستقرّه

فى الجهاز الأخلاقى. وكما سىجىء فى البءء المءءلق بمءرفه ماهىءه الءىن؁ لا ىمكن من ءلال ءهه العقل المءض ءءىء أى مضمون للءىن ءون اعءقء بالله.

فالعزم على ءءرءىء ءىر المشروط للءسن؁ ىعءل ءرءىء الأمر اللامشروط بفعل الءسن على الءوافع والءاءاء؛ ولأن الأمر ءىر المشروط بفعل الءسن؁ هو أمر مءلق وءالء؁ إءن فىكون مسءقلاً عن الإنسان وأى موءوء ممكن وىءنص بمبءأ الوءوء والأءلاق. ولهءا؁ فالءىانه؁ هى ءءرءىء الأخلاقى المءض للأمر ءىر المشروط وىءعلق هءا الأمر بءمىع المءءوى المءهءى الءى ىءءء عقله العلمى وعقله الأخلاقى العمومى من ءناءه الءاءلئىه؁ وىءم ءءىءه من ءناءه العىئىه والءارءىءه من قبل واءب الوءوء.

وءاء الءور للءءرض لىان ماهىءه الءىن بءسب الءواص و الشروء الأساسىءه وكءلك بءسب مبءأه وءقئءه المءقومه له.

إن المءقوءوء من ماهىءه الءىن؁ هى ماهىءه من ءىء معناه فى قضاىءه العلم والءىن؁ وعلى أساس الشرح الءى قءمناه عن مءهوء الءىانه وكءلك بالءظر إلى بىان مءهوء ءءىن باءءباره العزم العقلى والأءلاقى ءءصىل الءقئقه ءئى هى ءاأاً ءءىره بالامءنان؁ وىمكن الآن ءءطرق لمقوله ماهىءه الءىن من ءىء الاربءاط فىما بىن العقل الأخلاقى؁ باءءباره المءءىن والمءمن وبىن الءقئقه الإلهىءه؁ باءءبارها مءعلق الءىانه بالءاأ. ومراءه للاءءصار؁ سنعبء بمصءلء «العقل الأخلاقى» عن عموم نظام العقل والأءلاق؁ لءكون قء أشرنا إلى ءانب العقل المءض والءانبىن العلمى والأءلاقى المءض.

فءبءقاً للفضاىا السىبعه المنظمه فى مءهوء العقل العلمى. (١) وطبءقاً لبعض البءوء المءءونه فى نقء العقل؁ العقل الأخلاقى؁ بءمىع مءىزءه؁ ىكون العقل مطىعاً ومنقءأاً فى مقابل القوانىن الأبءىءه والأءلاقىه وىؤصىلمها فى عالم الوءءان. لءا؁ فإن أى ءكلىف أو أمر أو مءهوء أخلاقى؁ هو بالءمءل الشءاع؁ ءاصل فى مرءبه العقل الأخلاقى؁ ىعنى أن الفرد الءقئقى لكلاً من الأمور المءءوره؁ مءءققه فى العقل. فهءا العقل؁ هو عقل أخلاقى على وءه الصروره ولىس كما ىقال من أنه وصل إلى مرءله الأخلاق بواسطه الاكءساب والءأمء؛ وكذا القوانىن الأخلاقىه فهى مءءققه فى العقل على وءه

ص: ٥٥

الضرورة، ولا- يحتاج العقل لأجل كشفها وفهمها إلى الاكتساب والتحصيل فالإنسان أخلاقى بطبعه وفي مرتبه عقله، وهو بكل وجوده يستكشف الأخلاقيات ويتعقل في جميع مراتبها دون استثناء. وهو في مرحله الحس والتعقل يكتشف استقلال قوانين الأخلاق عن أفراد البشر وحتى عن الأفراد الجزئيه للعقول ويدرك أن الأوامر الأخلاقيه، ليست مشروطه ومحدوده ولذا فهي غير ناتجه عن الموجود الممكن.

فيكون الطريق قد فُتح للعقل الداخلى لأجل النمو وتعقل حقيقه النظام الأخلاقى فى بُعدى ماهيّه والوجود المتحققين منه؛ لأنه أتضح أن النظام الأخلاقى لم يأت من المخلوق؛ إذن فهذه الحقيقه هي مبدأ الوجود والأخلاق والتى من خلال وضع قوانين العمل الاختيارى فى نظام الممكنات وإبلاغها بواسطه الأنبياء والأوصياء عليهم السلام ، تدعى «الشارع» وبهذا الشكل يوضع الدين من ناحيه الشارع الإلهى للموجود الممكن المختار.

من هنا، فإن ماهيه الدين بحسب اقتضاء العقل النظرى والعقل الأخلاقى، عباره عن نظام أصول الإيمان وقوانين العمل فى منطقه الاختيار، فى ذات الوقت الذى تؤخذ بنظر الاعتبار مسأله الأمر بين الأمرين ونفى الجبر والتفويض، ومن هنا جاء وضع هذا النظام للأصول والقوانين من قبل الله وأبلغها من خلال وكلائه إلى الموجودات المختاره.

فالدين بعد إبلاغه وعرضه للناس، ينتقل إلى إدراكاتهم بطريقتين عمومى واكتسابى. فحقيقه الدين الذى هو ملاك تقويم المعلومات والقضايا الإدراكيه الدينيه، له مرحلتان تطابقتان طوليتان:

المرحله الأولى، مرتبه النزول والاستيداع. وهذه المرحله تبين الدين من حيث نزوله على النبي صلى الله عليه وآله وإيداعه عند الأوصياء عليهم السلام ، هي المرتبه الأولى لواقع الدين فى عالم الإمكان. وفى أديان الأنبياء السالفين تمثل المرحله الأولى لواقع الدين؛ مرتبه من التحقق يحصل فيها نزول واستيداع الأصول والأحكام أيضاً.

المرحله الثانیه، مرتبه صدور وإبلاغ أمور الدين من قبل رسول الله والأوصياء عليهم السلام . وهذه المرحله تكون فى طول المرحله الأولى وتتأخر عنها تأخراً رتبياً وطبيعياً وتكون مرافقه للتأخر الزمانى أحياناً. وفى هذه المرحله تتخذ الأصول والأحكام والقوانين فعليتها بالنسبه إلى سائر الموجودات المختاره. وهذه الفعليته، هي منشأ وجوب البحث عن البلاغات والمقررات.

وفى المرحلة الأولى، يقتصر تنجّز وفعلية البلاغات على نواب الله المعصومين الذين هم وعاء لنزول البلاغات أو استيادها ولا تتعدى إلى المرحلة الثانية، فلا- تتحقّق فعليتها ولا تُقبل آثار فعليتها. ولهذه المرحلة دخل موضوعى فى التّحقّق الفعلى للأحكام والمقرّرات والماهيات التّشريعيّة؛ يعنى أنّ طريق النّبىّ صلى الله عليه وآله والوصى عليه السلام هو الطّريق الوحيد المعيارى والمضمون لإبلاغ أمور الدّين للموجودات العاقله ولذا فهذا الطّريق - باعتباره الطّريق الصّحيح الوحيد - هو طريق موضوعى فالطّريق الموضوعى لا يكون مجرد طريق وصول البلاغ، بل هو دخيل فى مضمون البلاغ أيضاً. فدون مثل هذا الطّريق، لا يتحقّق إبلاغ المقرّرات والقوانين الإلهيّة. فاستناد الأمور إلى مبدأ الوجود والدّين وإمكانيته الاستدلال لها لا يتيسّر إلّا بواسطة هذا الطّريق المضمون، أمّا غيره من الطّرق فهى غير ممكنه. لذا فإنّ جميع طرق كشف الأحكام وإستنباط المضامين والمقرّرات وكذلك جميع طرق كشف الوظائف العمليّة وإستنباط القواعد العامّة، يعود إلى المرحلة الثانية لواقع الدّين.

فالأدّله الاجتهاديّة والفقاهيّة، ناظره إلى المقرّرات المستقرّة فى المرحلة الثانية ومن هنا يؤخذ فى قانون الملازمات (كملازمه وجوب ذى المقدّمه لوجوب المقدّمه وملازمه التّهى لبطلان الشّىء مورد التّهى بشكلّ عامّ أو خاصّ، على فرض ثبوت هذه الملازمات) طرفى الملازمه على أساس المرحلة الثانية. ففى ملازمه العقل والشّرع، يمكننا أخذ قانون الملازمه نسبه إلى المقرّرات الموجوده فى المرحلة الثانية لواقع الشّرع، بغض النّظر عن شروط وحدود الملازمه. والقانون المذكور الذى يحتاج إلى معرفه فائقه للوصول إلى مرحله أعلى ليس له فعلية ولا يستطيع إثبات أو تنجيز إستنباطاته على المكلفين بشكلّ مستدلّ. وفضلاً عن ذلك فإنّ العقل الخاصّ والمكتسب لا يستطيع استنتاج تصوّرات وقضايا لائقه دون الاستناد إلى مصدر مصون ومستقرّ فى نظام العالم، ويطلب من الجميع نسبه هذه التّصوّرات إلى الله. فمع أنّ العقل الخاصّ والمكتسب المتّصف بالمحدوديّة وجواز الخطأ له قدره فائقه ميتافيزياً، لكنّه فى المرحلة الأولى لواقع الشّرع لا يمتلك قدره فائقه.

فنتيجة افتراض الإمكانيه الفائقه للعقل الخاصّ لمرحلة الشّرع الأولى وكذلك إمكانها للعقل الخاصّ فى ما وراء الطّبيعه، هى إنشاء جهاز ما وراء الطّبيعه وجعل نظام الاكتشافات الماورائيّه لها ممكنه. ولكن افتراض الإمكانيه الفائقه للعقل الخاصّ لمرحلة الواقع التّشريعى الأولى لا يمكن تحميلها مثل هذه التّتيجه بخصوص أساس التّشريعات ونظام الاكتشافات

الدّينيّه. إذ على العكس من ذلك، فإنّه سيؤذن لأفراد العقول الخاصّه الجلوس على مسند التّشريع وتعميم إستنباطاتهم بالتّعارض مع باقى العقول، وهذا ما يؤدّى إلى نتيجته متناقضه؛ لأنّه إذا كان كلّ عقل خاص يمتلك الرخصه لإجراء مثل هذا البرنامج ويستطيع أن يقرّر إستنباطاته باعتبارها قضايا نفس الأمر ويعمّمها على باقى العقول، ففي هذه الحاله نكون قد جوّزنا قضايا متناقضه، سواء كان التناقض فى المرحله الأولى أم الثّانيه. وكذلك تكون الرخصه قد أعطيت لكلّ واحد من العقول من تقرير قانون عام يتعارض والعقل الخاصّ الآخر. فى حال أنّ هذا التّجوز يعدّ محالاً ومعادلاً لإمضاء وإبطال جميع الأحكام العقليّه؛ لأنّه عندما يقول هذا التّجوز: إنّ أىّ عقل مرخص له تعميم قراراته على العقل الآخر، يقول للعقل الآخر أيضاً الكلام ذاته. ولأنّ العقول الخاصّه، محدوده وجائزه الخطأ كذلك، يكون هذا التّجوز مناظراً لأنّ نقول: إنّ أحكام كلّ عقل صحيحه وخطئه فى ذات الوقت.

إذن فإعطاء مثل هذه الإجازة للعقول المحدوده والاكتسابيّه فى مقابل أحدها الآخر، يكون معادلاً لإمضاء مقرّرات جميع العقول المحدوده ومعادلاً فى ذات الوقت لإبطال مقرّرات جميع العقول المحدوده؛ لذا، فإنّ مثل هذا التّجوز غير عقليّ، وغير شرعىّ وأنّ مثل هذا التّجوز الفائق والمتناقض، غير ممكن على العموم.

العلم والدّين فى الميزان

كان كلامنا حتّى الآن ذا طبيعه علميّه ودينيّه من جهه أنّ الدّين والعلم هما حقيقتان فى نفسيهما - بغض النّظر عن قدره الأجهزه المعرفيّه والعلميّه الّتى تعود إلى الإستنباط والبحث - وبالطّبع فإنّه قد أصبح من المعلوم شيئاً ما أنّ الجزء الضّرورى للأجهزه المعرفيّه والعلميّه، بطبيعه الضّروريّه، يدرك حقيقه الدّين واقتضاءاته العامّه وإذا أراد أن يعمل طبقاً لضرورته تلك، فإنّه سيّتجه صوب الدّين واقتضاءاته العامّه ويلتزم به من صميم ذاته.

فالعقل العلمىّ فى ماهيته العامّه والأوليّه، من جهه أنّه يريّح القوانين الأخلاقيه على اقتضاءات الحاجه والأخذ والعطاء والضرر، يعدّ «عقلاً أخلاقياً»، ومن جهه أنّه فى ترجيحه القوانين الأخلاقيه يقرّر ربطها بمبدئها الماهوى والوجودىّ، يعدّ «عقلاً ديتياً».

والآن وبعد الأخذ بنظر الاعتبار اقتضاءات حقيقه الدّين من جهه، وكذلك الأخذ بنظر الاعتبار اكتشافات سنخيه العلم من جهه أخرى، تتأكد بشكل عام هذه التّسيجه وهى أنّ

الدّين في مرتبته المحضه، الّتي هي مرحله نزوله واستيداعه لدى النّوّاب المعصومين وكذلك مرحله إبلاغه من قبلهم، منسجم ومتماثل ومتلازم مع العلم في مرتبته المحضه والضّروريّه؛ لأنّ العلم في مرحله العقل الضّروريّ والعموميّ يقتصر على كشف وتصديق القضايا الضّروريّه الصّيدق، كما أنّ الدّين في نفس أمره، يقرّر ويشرّع القضايا الضّروريّه الصّيدق والأحكام والقوانين الضّروريّه من جهه القانون الأخلاقيّ. وكما أنّه لا يوجد تقابل وتنافٍ فيما بين العقل النّظريّ العموميّ والعقل العمليّ العموميّ - بل إنّهما يمدّان بعضهما البعض - كذلك لا يوجد تنافٍ فيما بين العقل النّظريّ والعمليّ وبين العقل الدّينيّ. وكذلك، لا يوجد تنافٍ وتقابل فيما بين الاقتضاءات العامّه للعقل في جوانبه الثّلاثه النّظريّه والعمليّه والدّينيّه واقتضاءات الدّين في مرتبته المحضه.

المسأله الرئيسيّه في مجال إحراز العلم البشريّ للواقع

أمّا الآن فستتضح مسأله الدّين والعلم، من خلال نوع علاقات العقل والدّين. فالمسأله الأساسيه أنّ كميّه ونوعيّه معرفتنا واطلاعنا على الدّين، تكون تابعه لكميّه ونوعيّه إستنباطها من معطيات الدّين ولأنّ عموم، كميّته وماهيّه إستنباطاتنا تابعه للمنهج والمسلوك الاجتهاديّ. وقدره الطّريق الاجتهاديّ كذلك، وكذا تابعه للأدله والأصول والقواعد الاجتهاديّه، لذا فسوف تُطرح هذه المسأله وهي؛ ما هي الطّرق والأساليب الّتي من الممكن أن يتّخذها علمنا الاكتسابيّ، التّدرجيّ، المتناهيّ والممكن الصّيدق ليقوم الارتباط مع حاقّ الدّين التّازل من عندالله ويصل إلى حقيقته؟ فدراسه حدود وشروط إمكان هذا الإستنباط وبيان مراحل التّدرجيّه، يعدّ أهمّ مسأله في مبنى الاجتهاد.

وتتجلى مثل هذه المسأله في مجال ارتباط علمنا الاكتسابيّ مع الواقع ونفس الأمر: فإذا كان عقلنا في منطق الاستدلال والتّجربه - الّتي هي منطق العلم الاكتسابيّ - محدوداً وتدرجيّاً ومحتمل الخطأ، فما هي الطّرق والأساليب والوسائل الّتي يتّبعها للارتباط بالواقع والوصول إلى ذات التّصوّرات والقضايا في المجالات النّظريّه والعمليّه والأخلاقيّه؟ وبعبارة أخرى، كيف يمكن إحراز الواقع مع كونه يتميّز بالمحدوديّه في مرحلته الخاصّه والاكتسابيه ويواجه على الدّوام إمكانيّه الخطأ وعدم مطابقه الواقع، إلّا إذا أريد للمعرفه، أن تكون شيئاً آخر غير العلم الصّحيح؟ فإذا كان العقل يحرز الواقع، فينبغي أن يعلم الواقع بالعلم

الصّحيح والمضمون، في حال أنّ مثل هذا العلم يستلزم وجود الحدّ الأقلّ من المعيار المضمون العموميّ في نطاق العلم الاكتسابيّ ذاته.

إنّ الإجابة على مسأله العقل والواقع تقع على عاتق النّقد المعرفيّ والفكريّ وتقويم مصادر المعرفة والفكر؛ نقد يقيم ويبحث في مرحلته الأولى، العقل، التّصوّر، الحسّ، والإدراك التي هي مصادر المعرفة، ويقوم في المرحلة الثّانية، بتحليل وتقييم وإعادة تنظيم إمكان وسعه وشروط ومعيّار المعرفة والفكر المستخلصه من المصادر كي يعلم مقدار قابليته كشف ووصول جهاز المعرفة للإنسان العاديّ إلى الواقع المستقلّ عن الأذهان ويرى إلى أيّ مدى يمكن وصوله وما هي وما محلّ حدوده؛ تلك الحدود التي تحاصر العقل البشريّ غير المضمون تكويّناً ولا تُجيز له على الإطلاق العبور إلى صفتها الأخرى؟ فهل من الصّحيح وجود حدود تكويّته لجهاز المعرفة؟ وهل من الصّحيح أنّ الحصارات الوجوديّة والماهويّة تحول دون عبور العقل إلى عوالم أرفع وأرقى؟ أم أنّ العقل لا حدود له وأنّ المعرفة ليست سداً تكويّناً؟

وقد جاء نقد المرحلة الأولى في بحوثنا حول تقييم المعرفة، تحت عنوان عنوان «نقد العقل التركيبي»، «نقد شموليه العقل» و «نقد العقلي»؛ لأنّه وطبقاً لما جاء في تلك البحوث، أنّ مؤسّسه العقل تتكوّن من عدّه أقسام وعدّه مراحل وتمتدّ في جذر كلّ شعور، وكما أنّ الإنسان وأيّ موجود يمثله، له عقل نظريّ وعقل عمليّ، فكذلك له عقل أخلاقيّ وعقل شهوديّ ويتمتع بالعقل الاحتماليّ (العقل في مرحلة الوهم والخيال) والعقل الحسيّ والعقل الوجودي. فجميع هذه الأقسام وال مراحل تكون مقومه للشموليه العقليّه.

وعلى أساس هذه الشموليه العقليّه، تصل الكائنات العاقله إلى مرحلة العقل الخاصّ. وفي هذه المرحلة، يصبح العلم الاكتسابيّ والاستدلاليّ وقبول النّقد في المجالات المتعدّده، ممكناً للإنسان وأقرانه. فجميع العلوم البشريّه ابتداءً من العقليّه الأصيله وحتىّ الحسيّه والتّجريبيّه إلى العلوم الوضعيّة والتّفسيريّه ترتبط بمرحلة العقل الخاصّ. والمقصود من العقل الخاصّ، العقل المنظر، سواء كان في الأمور العقليّه المنتجه للنظريّات أم في الأمور الحسيّه. وبما أنّ هذا العقل محدود وجائز الخطأ وتدرجيّ، فهو بحاجة إلى معايير مستقلّه عنه. وتوجد هذه المعايير في العقل العموميّ وكذلك في العقل الخارج عن الذّهن الذي هو مضمون وعالميّ. ويتمّ استكشافها في العقل العموميّ والخارج عن الأذهان بواسطة المعلومات والقضايا العموميّه والاستدلالات المستقلّه عن الآراء، أمّا استكشافها في العقل

العالمى والخارج عن الأذهان فيتم عبر علامات العلم المحض الذى هو علم لدنى وتكون ممكنه بواسطه استكشاف علامات المصونيه من الخطأ. وهذا العلم المحض والمصونيه غير المشروطه، ينحصر فى نواب الله المعايير فى نظام الممكنات. ويوجد برهانان تامان على وجود هؤلاء النواب: أحدهما لى والآخر إنى.

البرهان الانى

إن المعايير المذكوره لهؤلاء قد اتضحت بشكل يمكن معه إدراكهم من قبل جميع الكائنات العاقله ولا يحتاج اتضاحهم فى الأذهان والعقول لأى تنظير من قبل العقل الخاص. ولكون أى من القوانين الأخلاقيه والأوامر المسانحه للدين التى تتوحد بطبيعتها، لم تقم على أساس النظريات والآراء، فكذا معرفه أوامر الله ومبلغها لا- تُبنى على النظريات والآراء. فلو كان الأمر كذلك، لكان نظام العقل البشرى والقانون الأخلاقى عاجزاً أمام تنظيرات واستدلالات العلماء، ويلزمه انتظار نظريات العلماء لتقول له: ما هو الصحيح وما هو الخطأ أو تجيز له، أن يقول صدقاً أو يعمل خيراً.

فالنظام العقلى لأى كائن عاقل يكفى لتثبيت القوانين الأخلاقيه، مثلما يكفى لتثبيت المعلومات وأصول المعرفه النظرية. وكذا يكفى لإقرار القانون القائل: «لا يمكن لأى موجود جائز الخطأ أن يعمم آراءه العقلية على باقى الموجودات». فهذا القانون، هو أساس استقلال العقل العمومى عن النظريات وميول العقل البشرى الخاص. وكذلك أساس ارتهان الكائنات العاقله بالكائنات المعايير والمصونه عن الزلل والخطأ المستقره فى نظام الممكنات. فلو لم يكن الأمر كذلك، لما كان للعقل معنى، ولا للقانون الأخلاقى ولا للاستدلال والاحتجاج.

فمما مرّ حول طبيعه العقل ونوع الدين الخالص ومراحل تقييم العقل نستنتج ما يلى:

١. إن العقل على نوعين ولكل خصوصياته وقوانينه التى لا- يمكن توقعها من الآخر. النوع الأول: العقل العمومى الذى يبين المعلومات والقضايا والأصول والقوانين الضرورية الصدق التى لا تحتاج إلى نظريه وتحتاجها الاستدلالات والنظريات. ويضعها تحت تصرف العقل الخاص والاكتسابى.

النوع الثانى: العقل الخاص والاكتسابى الذى يكون فى مرتبه تحقق علوم ومعارف الإنسان المحدود والجائز الخطأ وأقرانه من الكائنات الأخرى.

إنّ العقل الخاصّ أو العقل العمومى، يتوخّد فى الإنسان المعصوم، لذا فعقله ضرورىّ بجميع أبعاده وعلى هذا الأساس لا يمكن صدور أى خطأ وسهوه منه - جهاز المعرفة، أشمل من جهاز المعرفة السببى والمسببى - ولأجل هذا، فهو يعتبر معياراً حسب أى منطق وأى معنى. ويرتكز هذا على أنّ نظام المعصوم، هو نظام لدنّى ممكن، إمكانيه الذاتى يساوق الإمكانيه الوقوعى والإمكانيه الوقوعى لكمالاته يتحد وجوداً مع الوجود الافتقارى فى مرتبه الوجود الإمكانيه الأوّل.

٢. إنّ الاستدلالات، سواء كانت عقليّه أو تجريبيّه عقليّه أو إستنباطيه فهى ترتبط بجهاز العقل الخاصّ ومن هنا تنحصر الاستدلالات بقانون ذو ثلاثه وجوه. وهذا القانون هو عبارته عن كون الاستدلالات محدوده وتدرجيّه ومرافقه لإمكانيه خطئها.

٣. وعلى أساس هذا القانون، فإنّ الاستدلالات مع أنّها من الممكن أن تكون مَيدركاً ودليلاً- لنتائجها، لكنّ مدركيته تكون مشروطه ومحدوده ولا- يمكن مطلقاً توقّع أن تكون مدركيته غير محدوده. وعلى هذه الركيزه قُسم الدليل فى بحوث أصول الفقه إلى ثلاثه أقسام:

الأوّل: الدليل «عام الشمول» الذى ينحصر بقول وفعل وتقرير المعصوم عليه السلام وفى العقل الضرورى، كأصل عدم التناقض وأصل احتياج الممكن إلى علّه مرجحه وبطلان الدور والتسلسل.

الثانى: الدليل «الشامل» الذى تقتصر مدركيته بشروط معينه على المراجعين الفاقدين للدليل فى المجالات التى يُحتاج فيها إلى خبره. بتوضيح، أنّ مثل هذه المدركيه تكون من سنخ المنجز والمعذر وليست من سنخ محصله الواقع. لكنّ الدليل عامّ الشمول الذى جاء فى القسم الأوّل، فإضافه إلى كونه حجّه لمحصله الواقع، فهو منجز لها ومعيار ضرورى لصدق القضيه أيضاً.

والثالث: الدليل «اللازم» الذى تقتصر منجزيته على من يمتلك دليلاً ولا يكون دليلاً لغيره كالقطع الشخصى الذى يعتبر دليلاً للقاطع فقط، مع أنه يوجد كثير من الاختلاف فى نوع دليتيه قطعه وأحكامه. وكذلك مثل استدلال العقل الخاصّ فى الفقه دون الاستناد إلى مصادر الشّرع. فمثل هذا الاستدلال لا يعدّ دليلاً بالنسبه إلى الآخرين، حتّى فى صورته كونه موجباً للقطع، فلذا لا يمكن للمراجعين تقليد الرأى المستحصل من استدلال العقل الخاصّ.

وبناءً على أن استدلال العقل الخاص هو من سنخ الدليل اللازم وليس من سنخ الدليل الشامل، تُطرح هذه المسألة:

ما أهميه الاستدلال الإستنباطي للعقل الخاص للمجتهد؟ مع أن مثل هذا الاستدلال يمارس أيضاً بواسطة العقل الخاص ويؤدي إلى إستنباط الآراء الفقيهيه.

الإجابة الموجزه على ذلك هي: أن الاستدلال الإستنباطي الّذى يُصطلح عليه بالاجتهاد، هو عمل تخصصى وخبروى تكون نتيجته كباقي الأمور الّتى يجب أن تؤخذ الخبرويّه فى تحصيلها والبناء عليها. مع هذا الفارق وهو أن الخبرويّه الإستنباطيه تجيز الكشف عن الأحكام الشرعيّه عن طريق المجتهدين ضمن شروط خاصّه. لكنّ الخبرويّات الأخرى تعطى الإذن بالمراجعه لحاجات أخرى. أمثال الخبره الطّيبه الّتى تجيز للمريض مراجعه الطّيب. مع ملاحظه، أن الخبرويّه الاجتهاديّه إذا ما استندت إلى مصادر الشرع يمكن أن تكون مَدرَكًا لعمل الآخرين أمّا إذا لم تكن مستنده إلى مصادر الشرع و اقتصرت على الاستناد على استدلال العقل الخاص، ففي هذه الصّوره، تقتصر إمكانيه مدركيّتها على المجتهد ذاته، لأنّ الدليل العقليّ الخاص فى الفقه ليس هو من سنخ مَدرَك الإفتاء للمكلّفين الآخرين فأقصى مرتبه له هو أن يكون من سنخ الدليل اللازم. (الدليل اللازم، هو الدليل الّذى لا تسرى حجّيته أو منجزيته إلى غير محضّل الدليل. على خلاف الدليل الشامل الّذى يسرى إلى الغير وله إمكان الحجّيه والمنجزيه على الآخرين أيضاً).

وبالطّبع فإنّ هناك اختلافاً فيما بين الباحثين فى المسلكين الأصوليّ والأخباريّ فى حجّيه الدليل اللازم بالنسبه لمحضّل الدليل. النّظريّه الأصوليّه الغالبه تتمثل فى: أن الدليل العقليّ اللازم، إذا كان مولدًا للقطع يكون حجّه على محضّيه له على الأقل، أمّا النّظريّه الأخباريّه فإنّها تُشكّل على الحجّيه اللازمه للدليل العقليّ حتّى فى صوره كونه مولدًا للقطع.

٤. إنّ طبيعه الدّين هي عباره عن المعلومات العموميّه الّتى تكون بذاتها منشأ لتصديق واحترام وفداء طبيعه العقل، تحت أىّ ظرف وفى أىّ موقع كان. ولعدم وجود أىّ عقيدته تجبر العقل بشكل ذاتيّ وغير محدود وغير مشروط على التّصديق والاحترام والفداء، إذن فالله وحده هو الّذى تستفزّ عقيدته طبيعه العقل للتّصديق والاحترام والفداء دون أىّ شرط وأىّ حدّ «يظهر ماهيته الطّاعه».

لأن مفهوم الدين هو مفهوم متجذر في طبيعه العقل، ويكون مستقلاً في أي موقع كان سببياً أم مسبباً، ومعنى هذا الكلام أن:

تصوّر وتصديق الدين هو من صنف التصوّرات والتصديقات الأوّليه والضروريّه ومستقرّ بعموميّته التامه في طبيعه العقل. ومن هنا فإنّ منظومه طبيعه الدين التي تتحصّل من مفهوم الدين بشكل ذاتي، تكون مساويه لمنظومه طبيعه العقل في مواقعه الثلاثه النظريّه، العمليّه والأخلاقيه.

وهذا، هو نفسه يمثّل منظومتي الدين والعقل في الميزان العمومي، واللذين يكونان منشأ لقانون الملازمه فيما بين قوانين الدين وطبيعه العقل. ففي هذه الملازمه تكون قوانين طبيعه العقل فقط من حيث أنّها عقل ضروري ملازمه لقوانين الدين. لكنّ قوانين العقل الخاصّ الّذي هو عقل اكتسابي محدود وتدريجي وجائر الخطأ، ليست كذلك؛ لعدم إمكان أخذ الملازمه بين الدين الّذي هو معصوم ذاتاً وبين العقل المحدود وجائر الخطأ الّذي يوصف بالعقل الخاصّ. لأنّ فرض الملازمه في هذه الصوره، يكون مساوياً لفرض الملازمه بين ضروره الصدق وإمكان الكذب، وهذا هو نفسه فرض التناقض.

٥. وعلى هذا الأساس، فلا توجد ملازمه فيما بين الرأي الناتج عن العقل الخاصّ كجهاز العقل البشري وبين الشرع الّذي هو ضروري الصدق. وتقتصر إمكانيه وجود العلاقه وبشكل مشروط ومحدود، فيما بين العقل الخاصّ والشرع، في الحاله التاليه:

الوجه المحدود والمشروط لعلاقه العقل الخاصّ بالشرع

إذا كان العقل الخاصّ، مطابقاً للواقع وإذا كان الرأي الناتج عنه، مطابقاً لرأي العقل الضّروري، ففي هذه الحاله يكون ملازمماً لرأي الشرع. وإذا أبدى العقل الخاصّ رأياً مخالفاً للواقع ولم يكن مطابقاً لرأي العقل الضّروري، ففي هذه الحاله لا يكون ملازمماً لرأي الشرع. ولكن لأنه لا يمكن للعقل الخاصّ ذاته إنتاج معيار لتبديل هذه الشرطيه - التي قرّناها - إلى حمله فلذا لا يمكن من خلال العقل الخاصّ تشخيص «أيّ من آراء العقل الخاصّ، في أن يكون مطابقاً أو غير مطابق للواقع والعقل الضّروري» ولهذا، ولأجل رفع الدور والتسلسل يجب الاستعانه بالعقل الضّروري والعمومي، لتقييم آراء العقل الخاصّ. وتلقى عهده شرح وتفسير الاستعانه بالعقل العمومي لتقييم العقل الخاصّ على تدقيق جهاز العقل الّذي نَظّمنا حتى الآن قسمه الأعظم بتوفيق الله.

إذن فكشف علاقه العقل الخاص بالشرع، منوط على الدوام بكشف كونه مطابقاً للواقع والعقل الضرورى. وهذا الكشف، الذى حصرناه إلى الآن فى إطار العقل الخاص، غير ممكن. إلا فيما لو استطعنا إيصال استدلال العقل الخاص بواسطة معايير الاستدلال إلى مستوى العقل العمومى الذى هو ضرورى، فى هذه الحالة، نستطيع كشف مطابقه العقل الخاص فى إحدى استدلالاته وهذه هى نفسها الاستعانه بالعقل العمومى.

وبالطبع فإننا سوف لا نواجه نظريات العقل الاكتسابى فى مثل هذا الفرض، وإنما مقررات العقل العمومى.

إذن فالعقل الخاص من حيث أنه عقل خاص، يبقى على الدوام مشروطاً ومحدوداً. بتوضيح؛ أن استدلالاته ونظرياته بما أنها اكتشافية، فلا- يوجد أى مجال للتردد فى قيمتها العلميه. لكنّ القيمه العلميه للنظريه، لا تساوى قيمتها الإستنباطيه. فحينئذ يلىق بالدليل أن يعتمد على المصادر المستقله عن جهاز الذهن والمعرفه فى عمليه الإستنباط. وهذه المصادر عباره عن: كتاب الله و سنه النبى صلى الله عليه وآله وأوصيائه الاثنى عشر عليهم السلام التى يطلق عليها بالأدله الأربعة إذا ما أخذنا معها العقل والإجماع.

وبما أن العقل والإجماع لا يعدان من المصادر، فما الوجه الذى يجعل منهما أدله وما المقصود بجعلهما فى عداد الأدله الفقهيّه بعد الكتاب والسنة، وأيضاً ما مدى حجيه أو منجزيه العقل والإجماع، كلّ ذلك ينتظم فى استفهام. إن الإجابة على هذا الاستفهام تحتلّ موقعها فى نطاق البحوث الأساسيه لأصول الفقه وقد أجاب الباحثون بعده أنواع من الإجابات من خلال الاستدلالات والتقييمات المتواليه على مدى عهود وتوصّوا إلى حلول للقسم الأساسى من تلك المعضله. فمع كلّ هذا ولأنّ العمليّات العلميه، لا- تغلق مطلقاً وينبغى طيها بشكل تدريجى، وأنّ أى نظريه أو طريق حلّ لا يكشف إلا عن بعض العمليّات أو من الممكن أن يكشف، فمن اللّازم التوسّل وتجربه أساليب أخرى لحلّ الاستفهام المذكور. على الخصوص أن استفهام العقل والإجماع، كان مورداً للبحث والتقد على الدوام وكان علماء الإسلام منذ صدره وحتى الآن على اطلاع دقيق على إشكالات هذا الاستفهام. وقد بذلوا جهوداً وبأساليب متعدده لتفكيك هذه الإشكالات وحلّ عقدها. وكان من نتيجة ذلك التّقود والنظريات التى برزت فى هذا النطاق، والتى يُعلم مقدار لياقتها فإنها إضافة إلى

احتياجها إلى مطالعه وبحث واختبار لأدلتها، تحتاج أيضاً إلى مقارنتها مع النظريات والاستدلالات الأخرى.

ونحن هنا لا نسعى إلى اكتشاف مستويات هذه العقلية والتفديّة وما نتج عنهما، إلّا لأجل إيضاح صعوبه مبحث العقل والإجماع كحركه في مراحل الاجتهاد بشكلٍ أوسع. ومن المعلوم كذلك أنّ الإجابة الموجزه على هذا الاستفهام العميق غير مرضيه. لكن يستحسن الإشارة إلى جواب الاستفهام المذكور.

نبذه لبيان العقل والإجماع باعتبارهما أدله شرعيه

بيان الإجماع المنزّل منزله الدليل

إنّ اتفاق أفراد الإنسان جائز الخطأ على رأى ما لا يعدّ بذاته منشأً شرعياً له في نفس الأمر؛ لأنّ المنشأيه الشرعيه في نفس الأمر تتأتّى من الإراده التشريعه لله.

ومن هنا اعتبرنا النبيّ صلى الله عليه وآله والوصى عليه السلام نواباً معصومين لهذه الإراده التشريعيه، إرادته هؤلاء هي إبلاغ لإرادته الله بصوره محضه، وتكون تبعاً لذلك منشأً شرعياً في نفس الأمر. مع هذا الفارق وهو أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله يكون سبباً للتشريع من قبل الله، والوصى عليه السلام سبباً لبقاء التشريع.

إذن فالشّرع لا- يتحقّق إلّا من قبل الله و نوابه المعايير في النظام الإمكانى العام. أمّا طريقه البرهنه على رجوع الشّرع إلى الإراده التشريعيه لواجب الوجود بالذات وإلى نوابه على نحو الرجوع التبعي؛ فإنّه وكما جاء في مفهوم طبيعه الدين، لا يوجد أى ملاك يمكنه بشكل ذاتي وغير محدود وغير مشروط أن يكون منشأً للتصديق والاحترام، ومن ثمّ الاتّباع والفداء، يمكن تصوّره في الممكنات ولذا تكون قوانين النظام الأخلاقى التى هي بلا شرط وبلا حدّ، أوامر شرعيه.

ولكن هل بإمكان الإجماع اكتشاف الشّرع؟ وبعبارة أخرى، بما أنّ الإجماع، ليس مصدراً شرعياً، فهل يمكن عدّه من الأدله الفقهيّه؟ مثلما أنّ الإمارات الظّتيه مع أنّها بالضروره ليست مصدراً شرعياً، لكن من الممكن عدّها بمنزله الأدله الفقهيّه ضمن شروط وحدود معينه.

ويتمثّل رأى الإماميه في أنّ الإجماع يكون دليلاً إذا ما كان كاشفاً عن رأى المعصوم عليه السلام لكنّه في غير هذه الحاله، لا يعدّ دليلاً فقهيّاً. فسواء كانت كاشفيته من خلال الجانب التضمّنى أو الجانب الالتزامى، فمنطقه هذه الرأى محدوده بالأمر والمقرّرات

الفقهية، ولا تستعمل في أصول الدين، لأن أصول الدين تثبت باليقين العمومي. ومن هنا لا يوجد سوى مَدْرِكَيْن حَقِيقَتَيْن لأصول الدين:

أحدهما المَدْرِكُ العَالِمِي فِي النِّظَامِ الإِمْكَانِي العَام: هَذَا المَدْرِكُ العَالِمِي، يَتَمَثَّلُ فِي كُلِّ زَمَانٍ بِشَخْصٍ المَعْصُومِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُمَثِّلٌ إِرَادَةَ اللَّهِ.

وَالآخَرُ المَدْرِكُ العَقْلِيّ المَحْضُ فِي النِّظَامِ العِلْمِيِّ: هَذَا المَدْرِكُ العَقْلِيّ المَحْضُ، هُوَ العَقْلِيّ الضَّرُورِيّ وَالعَمُومِيّ لِلْكَائِنَاتِ العَاقِلَةِ وَالتِّي يَعِدُّ الإِنْسَانَ مِنْ جَمَلَتِهَا.

كَانَتْ هَذِهِ لِمَحِهِ لِبَيَانِ الإِجْمَاعِ المَنْزَلِ مَنْزِلَهُ الدَّلِيلُ.

بَيَانُ العَقْلِ المَنْزَلِ مَنْزِلَهُ الدَّلِيلُ

مَعَ أَنَّ العَقْلَ لَيْسَ لَهُ تَعَدُّدٌ نَوْعِيٌّ وَهُوَ عَلَى طَبِيعِهِ وَاحِدٌ فِي كُلِّ عَاقِلٍ. لَكِنْ لَدَيْهِ تَعَدُّدٌ مَرْتَبِيٌّ.

المَرْتَبَةُ الأُولَى، هُوَ العَقْلُ العَمُومِيّ الَّذِي يُسَمَّى بِالعَقْلِ الضَّرُورِيّ. وَوَصِفَتْ هَذِهِ المَرْتَبَةُ بِالعَمُومِيَّةِ، لِأَجْلِ أَنَّ عِنَاصِرَهَا وَأَصُولَهَا وَقَوَائِمَهَا وَاحِدَةٌ فِي جَمِيعِ الكَائِنَاتِ العَاقِلَةِ وَتَكُونُ غَيْرَ قَابِلَةٍ لِلإِخْتِلَافِ وَمُسْتَقَلَّةً عَنِ شُؤُونِ وَأَحْوَالِ الأَشْخَاصِ وَلَا تَدْخُلُ ضَمْنَ الطَّرِيقِ الزَّمَانِيَّةِ وَالمَكَائِيَّةِ. وَتَتَضَحُّ فِي هَذِهِ المَرْتَبَةِ؛ الأَصُولُ الأَوَّلِيَّةُ مِثْلُ «عَدَمِ التَّنَاقُضِ»، «امْتِنَاعِ الدَّوَرِ وَالتَّسْلُسِ»، «إِحْتِيَاجِ المُمْكَنَاتِ إِلَى عِلْمِهِ» وَ«إِحْتِيَاجِ القَضِيَّةِ الإِكْتِسَابِيَّةِ وَغَيْرِ الضَّرُورِيَّةِ إِلَى دَلِيلٍ وَالمَوَارِدِ الضَّرُورِيَّةِ الأُخْرَى». وَكَذَلِكَ يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ القِسْمُ مِنَ الاستِدْلالاتِ الَّتِي هِيَ عَمُومِيَّةٌ، مَتَرافِقَةٌ مَعَ نَتَائِجِهَا فِي هَذِهِ المَرْتَبَةِ. فَهَذَا العَقْلُ العَلِيِّ هُوَ مَحْضٌ، يَكُونُ أُسَاساً لِجَمِيعِ الاستِدْلالاتِ وَالاكتشافاتِ وَالاحتجاجاتِ فِي المَرَحَلَةِ النَّظَرِيَّةِ وَالعَمَلِيَّةِ وَالأَخْلَاقِيَّةِ وَيَكُونُ مُتَلَازِماً مَعَ الشَّرْعِ.

المَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ، هِيَ العَقْلُ الخَاصُّ وَالاكتسابِيّ الَّذِي يَمَثُلُ جِهَازَ العِلْمِ التَّيْدْرِيجِيّ وَالمَحْدُودِ وَالمَشْرُوطِ. فَهَذِهِ المَرْتَبَةُ الَّتِي هِيَ مُؤَشِّرٌ لِلإِنْسَانِ المَحْدُودِ وَالجَائِزِ الخَطَأَ فَمَعَ أَنَّ لَهَا اسْتِقْلَالِيَّةً بِحَسَبِ اقْتِضَاءِ المَاهِيَّةِ العَقْلِيَّةِ لِلأَشْخَاصِ وَالأَحْوَالِ وَظُرُوفِ الفِضَاءِ الزَّمَانِيّ، لَكِنَّهَا بِسَبَبِ كَوْنِهَا مَحْدُودَةٌ وَتَدْرِيجِيَّةٌ وَكَذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّ كَشْفَ الوَاقِعِ بِالنَّسْبَةِ لَهَا هُوَ مُمْكِنٌ فَحَسَبَ وَليْسَ مُضْمُوناً، لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ دَلِيلاً شَمُولِيّاً فَلِذَا فَهِيَ قَابِلَةٌ لِلإِخْتِلَافِ وَيُوجَدُ مِثْلُ هَذَا الإِمْكَانِ وَهُوَ وَصُولُ أَحَدِ الأَفْرَادِ حَسَبِ اسْتِدْلَالِ عَقْلِهِ إِلَى نَتِيجَةٍ مُخَالَفَةٍ لِنَتِيجَةِ اسْتِدْلَالِ الفَرْدِ الأُخْرَى، بِسَبَبِ أَنَّ اسْتِدْلَالَ فَرْدٍ مَا يَكُونُ لَهُ إِمْكَائِيَّةُ المَدْرِكِيَّةِ بِالنَّسْبَةِ لَهُ وَيُمْكِنُ

أن يكون مدركاً لفرد آخر في حال أن يكون له ذات الاستدلال. ولأن هذه المرتبه من العقل لا- يمكن أن تكون أساساً عاماً للجميع ولا- يمكن أن يتوقع أى شخص قبول الآخرين باستدلاله دون أى اعتراض، إذن لا- يمكن القول: بأن العقل الخاص والاكتسابى هو دليل شرعى دون شرط. وكذلك لا يمكن القول: إن هذه المرتبه من العقل، ملازمه للشرع. وإنما لأجل دفع السفسطه ولأجل العمل طبقاً لهذه المرتبه، يمكن الاقتصار على هذا التقرير: وهو أن استدلال العقل الخاص إذا كان موافقاً للعقل الضرورى العمومى وإذا أُيد وثبت العقل الضرورى العمومى ذلك الاستدلال، ففي هذه الحاله يكون ملازماً للشرع أما في غيرها، فلا يكون ملازماً للشرع.

وهنا تتضح مسئله ويتمثل عنوانها بهذا الشكل: هل يوجد طريق من العقل ذاته يثبت بشكل مضمون أن استدلال العقل الخاص في هذا المجال أو ذاك، يتفق مع العقل الضرورى العام ويؤيد من قبل العقل الضرورى أم لا؟

إن الإجابة على هذه المسأله هي من الوظائف النقدية لجهاز العقل وتخرج عن نطاق هذا البحث ولهذا سوف نغض النظر عنها. لكننا مضطرون لهذا الإيضاح وهو أن هذه المسأله تظهر عندما يؤدى العقل الخاص استدلالاً عقلياً محضاً دون دعم من جهته الأخرى، لكن في حاله استناد العقل الخاص إلى المصادر الدينيه، لا يكون استدلاله حينها عقلياً داخلياً، بل إذا كان استدلاله اكتشافياً وإستنباطياً، فهو اجتهاد يمكن اعتباره مدركاً للفتوى ضمن شروط وحدود معينه.

وفي هذا الفرض، يكون العقل مجرد أداء للإستنباط. وبالطبع يحتل العقل موقعه في تعريف الاجتهاد باعتباره طريقاً شرعياً للإستنباط الفقهي، لأن الاجتهاد عمل استدلالى وأن أى استدلال يتم بواسطة العقل، لكن العقل، في هذا التعريف، ليس له استقلاله وإنما يستند إلى المصادر الدينيه ويستفاد في طول المصادر الدينيه من العقل الضرورى والإجماع الكاشف (على افتراض فعلية الكشف).

العبر من مفهوم طبيعه الدين وطبيعه العقل إلى العلم الدينى

إن المقصود من طبيعه الدين، الماهية المحضه للدين بشكل مستقل عن الآراء ومستقل عن نظام الأسباب والمسببات. فهذه الماهية من حيث نفس الأمر، مقرره لتمام الشرع من قبل الله

الَّذِي أبلغها إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي مَقَامِ التَّأْسِيسِ وَإِلَى الْوَصِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَقَامِ الْإِبْقَاءِ.

ويكون وعاء هذه التمامية المبلَّغه، كتاب الله وقول وفعل وتقرير المعصوم عليه السلام . هاتين المرتبتين للتمامية، تكونان بذاتهما ذات الدين الذي تُقارن الإدراكات والآراء والاجتهادات به.

أما ماهية الدين من حيث العقل العمومي (من حيث طبيعه العقل بشكلٍ محض) فقد تقدّم شرحها فيما مضى. تبقى ملاحظته في هذا المجال، وهي: أنّ طبيعه الدين في العقل العمومي والضروري المحض، تلك الماهية التي يكون تصوّرها وتصديقها موجوداً في ذاته فيتمّ تصديقها من قبله بشكل ذاتي، فيحترمها دون أيّ شرط وحدّ لها في جميع المراتب وعلى أيّ فرضٍ وحالٍ ويقف أمامها طائِعاً بصوره غير مشروطه وغير محدوده وهو يرجحها بالضروره على أيّ شيءٍ آخر. ولأنّ مثل هذه الحيشه الذاتيه لا تتصوّر في الممكنات، إذن فرأى الله وحده هو الذي يكون مقوّماً للحيشه الذاتيه دون شرط وحدّ ويكون محترماً ومورداً للتصديق والفداء لأنّه واجب الوجود بالذات وواجب الوجود من جميع الجهات.

فبالإيضاح الذي تمّ إنجازه حتّى الآن حول كلّ من الدين والعقل في مرتبه طبيعه الماهية، تكون قد تمهّدت الأرضية للانتقال إلى نوعيه ومقدار معرفتنا بالدين والعقل. ومقصودنا من المعرفه، ليست تلك المعرفه الضروريه التي تتعلّق بالدين والعقل والتي مضى شرحها قبل عدّه سطور في القسم الأول من هذا البحث والتي كان حاصلها حديثين مختصرين في بيان المقصود من العقل والدين في مرتبه طبيعه كلّ منهما، وإنما المقصود منها؛ المعرفه الاجتهاديه التي هي العنصر المقوم للعلم الديني حسب الشرح الآتي.

الاجتهاد من حيث أنه مقوم للعلم الديني

لأجل شرح ارتباط العلم الديني بالاجتهاد، لا مناص من التّطرّق إلى إيضاح معنى كلّ منهما.

توضيح الاجتهاد بما هو مقوم للعلم الديني:

مع الأخذ بنظر الاعتبار التعاريف التي توصل إليها باحثو أصول الفقه بخصوص الاجتهاد منذ زمن بعيد وحتى الآن ومع ذكر تتمّه تُستخرج من التعريف الأخير لأصول الفقه بشكل خاصّ ومن تعريف أصول الاجتهاد بشكل عام، يمكن تعريف الاجتهاد على نحو شامل (الذي

يشمل الاجتهاد فى علم الفقه وكذلك الاجتهاد فى باقى العلوم من حيث إمكانيه الإستنباط من النصوص الدينيه (بهذه الصوره: الاجتهاد الشامل، عبارته عن «استخراج المفاهيم، القضايا، الأصول، القوانين والمقررات والأحكام من النصوص الدينيه على ضوء المباني والقواعد المستحصلة من تلك النصوص وعلى ضوء العناصر والضوابط المستنتجه من العقل الضرورى فى مرحليه النظرية والأخلاقية، وكذلك بحسب المستكشفات الأخرى التى أمضيت أو قررت و ثبتت فى الشرع».

لكن نظراً للقانون العام الذى يضع الاجتهاد ضمن جهاز تحت ضابطه جامعه، والذى يقول: إن نتيجة الاجتهاد فى المجالات المذكوره، عبارته عن النظرية الاجتهادية التى يمكن تطابقها مع الواقع (ليست ضروريه التطابق) وإنما لم تكن هناك نظرية اجتهادية. إذن فإضافه إلى محدوديتها وتدرجيتها الناشئه من النظام الاكتسابى للعلم، تكون فى معرض عدم المطابقه للواقع، مع أن الأدله الاجتهادية تؤيد أو تقوى مطابقتها للواقع فعلياً، لكن يتنفي تأييد وتقويه الأدله السابقه عند أى تغير للاجتهاد الحاصل.

كان هذا تعريفاً للاجتهاد بشكل يعطى نتيجة لمعرفتنا عن طريق الإستنباط من النصوص الدينيه. وبعبارة أخرى، إن التعريف المذكور للاجتهاد، هو نتيجة للمطالعه والبحث فى طريق الإستنباط. ومن خلال هذه المطالعه والبحث، نصل إلى العنصر الأساسى للإستنباط الذى يكون اجتهاداً.

الاجتهاد بمعناه العام، ويشخص كفيته ومقدار ومسببات الإستنباط. وهذا المعنى العام للاجتهاد، يشمل الاجتهاد فى علم الفقه وأيضاً الاجتهاد فى باقى العلوم، إلى الحد الذى يمكن فيه إستنباط تلك العلوم بواسطه الاجتهاد فى النصوص الدينيه.

والاجتهاد بالمعنى المذكور يشمل كذلك الاجتهاد طبقاً للمسلك الأصولى، وأيضاً الاجتهاد طبقاً للمسلك الأخبارى؛ لأن المسلك الأخبارى كالمسلك الأصولى؛ فى تحقق إمكانيه الوصول إلى المقررات والأحكام الفقيهيه عن طريق الإستنباط. والفرق بين المسلكين يتمثل فى شروط وحدود أدله الإستنباط، وعلى الخصوص فى مسأله الإستنباط عن الطريق العقلى، التى لا يجوزها المسلك الأخبارى ويستثنى منها مورداً واحداً فقط وهذا المورد هو ما يقتضيه العقل الفطرى بشكله المحض.

من خلال الشرح السابق حول طبيعه العقل وماهيه الدين بشكله المستقل عن الفرضيات، وما يناه من التمايز فيما بين العقل العمومى والعقل الخاص والشرح الذى أنجز بخصوص المعنى العام للاجتهاد، نكون قد عيّدنا الطريق لاكتشاف ماهيه العلم الدينى ومكانته. وعلى هذا الأساس، نقول فى بحث العلم الدينى: إن العلم الدينى على نوعين:

الأول: العلم الذى يكون الدين من جهه كونه ديناً، مسؤولاً عن تعليمه وتبيينه ومن ثم ترويجه وتطبيقه.

الثانى: العلم الذى يمكن استخراجه من النصوص الدينيه، مع أن الدين بشكل خاص من جهه كونه ديناً، لا يكون متكفلاً بالعمليات المذكوره من التعليم حتى التطبيق. وتوضيح ذلك، أن ماهيه الدين، التى تضع النظام الإمكانى العام فى دائره الدين، تقوم أيضاً بشكل عام بتعليم العلوم التى هى غير مسؤوله عنها بشكل خاص كى ينسجم النظام البشرى مع النظام العالمى العام. فذلك العلم الذى يقوم الدين ببيانه بشكل خاص، هو العلم الدينى الخاص، والعلم الذى يقوم الدين ببيانه بشكل أعظم، هو العلم الدينى العام. ويمكن شرح كلا نوعى العلم الدينى المذكور بهذا الشكل:

شرح العلم الدينى الخاص

إن هذا القسم من العلم الذى يكون الدين من جهه كونه ديناً، مسؤولاً عن تبيينه ونشره وتطبيقه بشكل خاص، له مرتبتان:

المرتبه الأولى: العلم الدينى العمومى: هذه المرتبه من العلم الدينى، تُبرز عموم ماهيه الدين، وأيضاً عموم ماهيه العقل. فالأصول والقوانين الضرورىه التى هى متحققه ذاتاً فى جميع الكائنات العاقله تدخل ضمن المرتبه الأولى للعلم الدينى؛ كأصول المعرفه الربويه وأمثال اللوازم الأوليه لتلك الأصول التى تتمثل فى النبوه والوصايه فى النظام العام والتى تتحقق لجميع العقول بشكل يقبل التعميم. وكذلك أمثال مصوتيه الأنبياء عليهم السلام والأوصياء عليهم السلام من النقص والجهل والخطأ. وأيضاً أمثال الاستدلالات العموميه التى ترتبط بالإستنباطات القابله للتعميم على العقول كالأصول

والقوانين الأوليه للعلم الدينى فى مرتبه الأولى، والتى تخضع للاجتهاد؛ لأنها قد جاءت جميعاً من ماهيه الدين واستقرت فى طبيعه العقل قبل مرحله الاجتهاد.

المرتبه الثانيه، العلم الاجتهادى الخاص: وتكون هذه المرتبه من العلم منوطه بإعمال الاجتهاد حسب مبنى الأصول والقوانين والأدله وما أخذها.

وتنحصر ما أخذ الاجتهاد، فى كتاب الله وسنه النبى صلى الله عليه وآله وأوصيائه عليهم السلام فى لغه الفقه وأصول فقه الإماميه. وقيل فى شرح السنه: السنه، هى قول وفعل وتقرير المعصوم عليه السلام. لكن الأدله الاجتهاديه سميت وبشكل واسع فى تقارير أصول الفقه بالأدله الأربعة التى هى عباره عن المصدرين الأساسيين الكتاب والسنه وعن العقل والإجماع اللذين يوضعان فى طول الكتاب والسنه، ومع أنهما اعتبرا من الأدله، لكنهما ليسا من المصادر. وقد بينا إلى حد ما الملاك فى عدم كون العقل والإجماع من المصادر. وكذلك بينا سببه وكيفيه دليليه العقل والإجماع وحدود وشروط دليليتهما بإيجاز.

أمّا فى شرح العلم الدينى الاجتهادى فنقول: إن هذه المرتبه من العلم، طرحت فى مجال مسائل تستنبط نظريات لموضوعات متعدده من خلال مراجعه الأدله الأربعة، لكن من حيث أنّ إمكانياتنا وقدراتنا فى مجال الاستفاده الاجتهاديه من الأدله محدوده ومشروطه ومشموله بقانون إمكان الخطأ، وأنّ جهاز معرفتنا محدود بحدود قوى إدراكنا، فمع أنّه متّصل بالعقل العمومى، لكنّه لا يمكنه تحرير نفسه من إطارات قواه الإدراكيه، باعتبار أنّ جهاز معرفتنا اكتشافية وله قابليه الكشف عن الواقع. لذا فـجهاز معرفتنا بـمثابه إنسان محدود ومشروط وتدرىجى التّكامل، له شروط وحدود تترافق مع الشّروط والحدود التى تتلازم معه فى الاستفاده من المصادر الدينيه، فتكون النتيجة أنّ النظريات الاجتهاديه مع كونها اكتشافية ولها إمكانيه الحجّيه أو المنجزيه، لكنّها لا تحتل المرتبه الأولى كالتقارير وتثبيات العلم الدينى العمومى ومن هنا فهى ليست ضروريه وعموميه ومن الممكن أن تُطرح جانباً عن طريق اجتهاد آخر من قبل المجتهد نفسه أو مجتهد آخر، ويتغير بذلك الاجتهاد. وعلى هذا الأساس، فالعلم الدينى الاجتهادى إضافه إلى كونه ممكناً يكون متحقّقاً فى الواقع وكذلك مشروطاً ومحدوداً وأيضاً مفتوحاً بوجه مستقبل العلم والإمكانات والنظريات الاجتهاديه الأخرى. وهذا فى الحقيقه هو نفسه حديث كبار علماء الاجتهاد والفقاهه من الإماميه على مدى قرون والمتمثل بأنّ باب الاجتهاد مفتوح وغير مسدود وقد أصبح هذا المسار العلمى أساسياً فى زمن غيبه الحجّه المعصوم وذلك

من قبل النبي صلى الله عليه وآله والأوصياء عليهم السلام كي تقوم الكائنات العاقله بإستنباط أحكام أحداث الأزمنه المتواليه حسب القدرات والإمكانات الخاصه والعامه من المصادر والأدله، من خلال الاجتهاد.

مقومات العلم الاجتهادى الخاص

وهى عباره عن:

١. المصادر المزدوجه من كتاب الله وشيئه المعصوم، الّتى تعتبر مرجعاً أساسياً ومعياراً عاماً لهذا العلم الدينى. ويأتى العقل والإجماع بالمعنى الّذى تقدّم شرحه، فى طول هذين المصدرين، وبمثابه كواشف مشروطه ومحدوده فى الممارسه الاجتهاديه.

٢. العناصر والقوانين الآليه من جهه أنّها تحقّق أصول الاجتهاد العامه فتكون بمثابه منطق الاجتهاد. وعلى هذا الأساس، يكون علم أصول الفقه بمثابه المنطق للفقّه. فكما أنّ المنطق يفسر القوانين الآليه المستقرّه فى العقل العمومى لأجل التأمل والتقييم، فكذلك علم أصول الفقه فى تعيين العناصر والقوانين الآليه والقابله للتعميم لتحديد أساس وضابطه الإستنباط الفقهى.

ولكن لأنّ الاجتهاد بالمعنى العام يسرى فى جميع العلوم الّتى يعلمها الدين من جهه كونه ديناً، فكما لدينا علم أصول لعلم الفقه، فنحو ذلك لدينا أيضاً علم أصول بالنسبه للعلوم الأخرى المستحصله من التصوص الدينيه. ولأجل أنّ علم أصول باقى العلوم الدينيه تعود معرفته إلى علم أصول الفقه بعنوانه الخاص، فهم يذكرونه تحت عنوان أصول الاجتهاد العام. إذن فأصول الفقه أو أصول الاجتهاد فى الفقه، تكون كاشفه للعناصر والقوانين الآليه الإستنباطيه للفقّه وأصول الاجتهاد العام وكاشفه للعناصر والقوانين الآليه والإستنباطيه للعلوم الدينيه الأخرى.

العلوم الاجتهاديه الخاصه

إنّ التعريف الّذى عرضناه للعلم الاجتهادى الخاص، ينطبق على أى علم تتوفر فيه عناصر ذلك التعريف ومقوماته المذكوره. وهنا نأتى على بيان منظومه هذه العلوم بإيجاز، دون الحاجه إلى تثبيت جميع علوم منظومه العلم الدينى الخاص على أساس ملاكاتها فى جدول.

١. العلم الإلهي بمعناه الأخص، الذي هو عبارته عن العلم الإلهي المستنبط والقابل للإستنباط بالأسلوب الاجتهادي الفقهي من الأدله الأربعة المتمثله بالكتاب والسنة والعقل والإجماع حسب التفصيل المتقدم وعلى الخصوص في إحلال العقل والإجماع في طول الكتاب والسنة في جميع النظريات الاجتهاديه.

ومن مشتقات العلم الإلهي الأخص، معرفه النبوه والوصايه ومعرفه المعاد ولكن بما أنّ العدل من صفات واجب الوجود فهو يُدرج في مبحث الصفات الإلهيه.

٢. الكلام الإسلامي الخاص الذي هو عبارته عن الكلام المستنبط والقابل للإستنباط بالطريقه الاجتهاديه الفقهيّه من الأدله الأربعة.

٣. الفلسفه الإسلاميه بالمعنى الأخص، التي هي عبارته عن العلم المستنبط لما بعد الطبيعته والقابل للإستنباط بالأسلوب الاجتهادي المعهود في علم الفقه من الأدله الأربعة.

٤. علم التفسير الذي هو عبارته عن النظام الاجتهادي المستنبط والقابل للإستنباط من الأدله الأربعة لتفسير النصوص الدينيه (كتاب الله والأحاديث المرويّه عن رسول الله والأئمه الأطهار). فهذا العلم يعدّ كاشفاً لعناصر وقوانين وأساليب إستنباط المعاني الممكنه والمقصوده من النصوص الدينيه.

٥. علم الفقه الذي هو الأنموذج الأوضح للعلم الديني الاجتهادي. لأجل ذلك ذكرناه عند البدء بتحديد الأسلوب الاجتهادي في العلوم الدينيه باعتباره أسلوباً اجتهادياً معهوداً في علم الفقه.

٦. علم أصول الفقه الذي هو عبارته عن المنظومه الآليه والقابله لتعميم الإستنباط الفقهي. بشرط إستنباطها من الأدله الأربعة كما هو في العلوم الاجتهاديه الأخرى، دون أن تؤدي إلى الدور أو التسلسل.

وبعد هذا العرض للعلوم الدينيه الخاصه طبقاً لمنظومتها والتميز لمراتبها العموميه عن المراتب الاجتهاديه، حسب المعايير التي بُيّنت، تصل النوبه إلى إيضاح العلم الديني بالمعنى الأعم:

العلم الديني بالمعنى الأعم

ترجع أعميه هذا النوع من العلم الديني إلى جهه أنّ ماهيته الدين ليست مسؤوله عن تعليمه وترويجه بتطبيقه بصوره ذاتيه ومخصوصه، بل إنّ ماهيته الدين من حيث أنّها متقومه بمبدأ

الوجود، تكون بمستوى النظام الإمكانى الأفضل المذى هو أيضاً متقوم بمبدأ الوجود، بالتقوم الفقرى الوجودى وكذلك بالتقوم الماهوى. ومن هنا، فإن هذه الماهية التى هى السنخ التام والتمام للدين تكون متكفله إضافة إلى تبيين الأسس والأصول والقوانين الدينيه ومن ثم تبيين الأوامر والمقررات والماهيات والقواعد الدينيه؛ بتبيين ماهيات وقوانين النظام الإمكانى الأفضل لأجل توجيه وتطوير الكائنات العاقله.

إن الفرق فيما بين المجالين المذكورين بالنسبه للعلم الدينى هو أنه:

فى المجال الأول، يقوم الدين وطبقاً لاقتضاء ماهيته المخصيه ولأجل معرفه وتحقيق شؤونه ومراتبه، ببيان العلوم الدينيه بالمعنى الأخص وتطبيقها ولهذا؛ فإن العلوم الدينيه الخاصه، تكون مبيته لأصول وقوانين ومقومات الدين ذاته.

أما فى المجال الثانى، فإن الدين ولأجل سوق الكائنات العاقله إلى مراتب نفس الأمر وتقريبها من العنايه الإلهيه الجامعه والشامله وتنسيق نظام الكائنات الفردى مع النظام الإمكانى الجمعى الأفضل، فهو يقوم بتعليم العلوم وتطبيقها.

بيان إمكان العلم الدينى العام

إن العلم مهما كان فهو من حيث أنه علم، له تركيبه من النظم، الروابط، العناصر، الأسس، المقدمات، الاستدلالات والتقييمات والمسائل ومن ثم حلول وإستنباطات واكتشافات. والكائنات العاقله التى تقوم بالكشف عن العلوم واستلامها وحملها وتبليغها، لا توجد بذاتها العلوم الاكتسابيه وهى تدرك بالإدراك العام عدم الوجود الذاتى هذا للعلوم وكذا بالتجربه العامه، وهى إضافة إلى ذلك تقيم البرهان العام على العدم الذاتى هذا.

ويختص وجود العلم المحض فى النظام الإمكانى الأفضل بالأشخاص المعصومين المنصيين من قبل الله لتوجيه الكائنات ومن هنا تتميز علومهم بكونها لدينيه.

وهنا نقول: إن الكائنات العاقله تستطيع تحصيل العلوم من طريقين على نحو مانعه الخلو: ويعود الطريق الأول إلى النظام الداخلى لهذه الكائنات الذى هو ذاته الاكتشاف عن طريقاً لاستدلال أو التجربه أو التركيب بين الاستدلال والتجربه.

الطريق الآخر يفتح على النظام العام للممكنات. الأشخاص المعايير فى مؤسسه ذلك النظام العام والمنصوبين من قبل الله. وقد أطلق فلاسفه علم ما بعد الطبيعه والإلهيات الخاصه

بما بعد الطّبيعه، على هؤلاء الذين يكون وجودهم وجوداً تامّاً؛ العقول الأولى والعقول الفعّاله. ويتصدّر تلك العقول العقل الأوّل والعقل العامّ. وهؤلاء الأشخاص يصطّح عليهم في الدّين، في قسم ما بعد الطّبيعه وفي الإلهيّات الخاصّه بالمعصومين عليهم السلام المعايير في نظام الوجود الممكن ويذكرون تحت عنوانين: الأوّل عنوان الأنبياء والآخر عنوان الأئمّه. ويتصدّرهم الموجودات الجامعه والخاتمه وهم الأربعة عشر معصوماً عليهم السلام .

فأشخاص النّظام العامّ المنصّبين من قبل الله، لديهم علم كتاب الله وأيضاً العلم اللدنيّ. وعلى الخصوص في المرحله الخاتمه الّتي أعطى منها علم كتاب الله والعلم اللدنيّ والكمالات اللدنيّه إلى المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام الّذين تصدّروا النّظام الأفضل من قبل الله في مرحله سابقه.

والآن وبعد الإيضاح المذكور حول طريقي استلام العلوم، يكون قد تحقّق البرهان على إمكان العلم الدّيني العامّ. والمقصود من هذا النوع من العلم الدّيني، ذلك العلم الّذي مع كونه لا يبيّن ماهيّة الدّين ولا تتخصّص ماهيّة الدّين في المقابل لأجل بيانه، لكنّ الدّين يبيّن ذلك النوع من العلم لأجل إكمال هدايه وبناء أنظمه جزئيّه منسجمه مع عموم نظام الوجود الإمكانّي ويشير ذلك النوع من العلم، إلى الشّؤون التكوينيّه للدّين إضافه إلى الشّؤون التشريعيّه.

برهان حول إمكان العلم الدّيني

يمكن شرح تركيبه هذا البرهان بهذا الشّكل: تتمثّل وظيفه الدّين بتوجيه الكائنات نحو الله. وهذا التّوجيه - سواء كان بمعنى الدّلاله على الطّريق أو بمعنى سوق الكائنات في الطّريق - يكون بمستوى وبكفاءه تطوّر معرفه الوجود في نظام الكائنات.

إذن فيلزم أن يتّصف أدلّاء الدّين المعصومين من قبل الله، بكمالات تكافئ مستوى النّظام الإمكانّي العامّ. بل وحسب مقتضى القانون الكمالّي الجمعي، من اللازم أن تتصدّر كمالاتهم مرتبه كمال النّظام الأفضل. ويلزم طبقاً لهذا البرهان أن يكون كتاب الله جامعاً لمراتب العلم والكمال والهدايه. وعلى الخصوص القرآن الّذي يعدّ خاتماً للكتب السّماويّه. فهذه الجامعيّه تتّصف بصفه الخاتميّه.

إذن فقد تبيّن حتّى الآن أنّ القوى القسريّه للأزمه والأمكنه لم تمنع من عرض العلم على الكائنات في جميع شؤونه وبمختلف أشخاصه. لكن ما منعت القوى القسريّه، لم يعطل

نهائياً، وإنما عبءٌ وكثُر في النصوص الدينيّة بشكل إجمالي وقد أرجئت تلك الأقسام التي تحتاج إلى التفصيل ولم تصل إلى مرحلة البسط والشرح ومن ثمّ التطبيق بسبب القواسم؛ إلى مرحلة ما بعد الغيبة الكبرى بأمر الله.

أسلوب استخراج العلم الديني العام من الدين

إنّ الشكّل العذّي بيّن به المجتهدين أسلوب الاجتهاد، ذو طريقه مضطرده في مختلف المجالات والميادين. مع أنّ التمايز والاختلاف بحسب الآراء المختلفه يقتصر على بعض مميزات وخصائص الأدلّه المستند إليها لرأى ما بالنسبه لرأى الآخر.

وقد قمت بشرح تفصيلي للأسلوب العام للاجتهاد والآراء التي تدور حوله في مقاله بعنوان النظرية الاكتشافية للاجتهاد.

ويمكن أن يكون ما جاء في بيان تلك النظرية كافياً في مجال بيان أسلوب استخراج العلم الديني العام. ولهذا يمكن إيجاز ما نتج عن بيان تلك النظرية:

يلزم طي مراحل لاستخراج العلوم من الدين في ميادين العلم المختلفة:

المرحلة الأولى: تشخيص مسائل العلم المقصود كي يمكن إعطاء مفهوم خاص لها وطرح الأسئلة حولها.

المرحلة الثانية: إعادة قراءة النصوص والمصادر الدينيّة التي يوجد فيها المفهوم المقصود للمسائل أو القابله للاكتشاف منها.

المرحلة الثالثة: البحث في كتب وأسانيد الأحاديث بحسب مباني القدماء وكذلك بحسب مباني المتأخرين وكذا بحسب الجمع بين المبين المذكورين في نظريه أخرى.

المرحلة الرابعة: البحث في أنواع الاكتشافات الممكنه من النصوص الدينيّة. وتشمل هذه المرحلة، جميع ميادين شرح وتفسير النصّ و ثمّ تخريج وتنقيح وتحقيق الملاكات المدرجه في النصّ على اختلاف الآراء فيها.

المرحلة الخامسة: وضع ما استُخرج أو ما يقبل الاستخراج من مجموعه ما من النصوص إلى جانب ما استُخرج أو يقبل الاستخراج من مجموعه أخرى من النصوص لأجل مقارنه ما استُخرج من كلّ مجموعه مع بعضه البعض.

المرحلة السادسة: تقييم كلّ مجموعه مع المجموعه الأخرى.

المرحلة السابعة: تقييم جميع ما استُخرج مع المداليل الثابتة لكتاب الله ومع المداليل الثابتة للنصوص المتحقّقه الصدور من المعصومين عليهم السلام . ويعرض في هذه المرحلة جميع ما استُخرج على كتاب الله والنصوص المتحقّقه الصدور عن المعصومين عليهم السلام . ومثلما قرّر في الاجتهاد الفقهيّ أيضاً فإنّ هذه المرحلة هي المرحلة المبنائيه للعبور إلى الإستنباط الفقهيّ.

وبالطّبع فإنّ عرض الأدلّه الخاصّه والاستخراجات الخاصّه على كتاب الله والنصوص المتحقّقه الصدور عن المعصوم عليهم السلام يتمّ في ميدانين: أحدهما ميدان تعارض الأدلّه الخاصّه، والآخر ميدان إعادته قراءه وتثبيت المداليل المتحقّقه الصدور من الدّين.

المرحلة الثامنة: تحرير جهاز المعرفة بشكل يجعله رقيقاً على تأثير القسم الاكسابيّ منه. وهذا القسم، هو نفسه الجهاز المركّب من العقل الخاص والحسّ الخاصّ الذي يستلم العلم البشريّ التّناجج منه. لأنّ تأثيرات جهاز المعرفه الخاصّ لا تدع جهاز المعرفة العامّ أن يمارس الاكتشاف. وهذا التنحيه لجهاز المعرفه العام عن تأثيرات جهاز المعرفة الاكسابيّ مطلوبه في ميادين علمنا البشريّ أيضاً.

فالإجراء اختبار ما أو تفسير تجربه أجريت كما في الفيزياء التي يعدّ القسم الأساسي منها تجريبياً (بمعنى تركبه من جانبيين عقليّ وحسيّ) يجب المرور عبر بعض النظريّات وإن سبق وتمّ ذلك في مقطع منه. فعلى سبيل المثال، إذا ما أردنا اختبار انفصال إرسال الطّاقه عن استلامها، لا يمكن اجتناب نظريه عدم انفصال تيار الطّاقه في هذا المقطع وإلّا فسوف يبتلع ويسقط عن العمل أيّ اختبار بواسطه نظريه عدم انفصال الطّاقه. أو إذا أردنا التّعرض لنقد قانون الميكانيك الأوّل لنيوتن الذي يُدعى قانون الحركة الأوّل (قانون الاستمراريّه)، أن لا نأخذ النظريّه الدّاعمه له بنظر الاعتبار، فإنّ تلك النظريّه التي (ترى أنّ حاله الحركة الرتيبه بمشابه سكون لحاله حركيه) لا تثمر عمّا يحلّ لنا الإشكالات الوارده على قانون الحركة الأوّل. وبالطّبع فإنّه على فرض أنّ وقوع التجربه أو تفسير التجربه يكون في امتداد النظريّات المفروضه أو متوقّف عليها، لا يمكن التجاوز عن تلك النظريّات.

ونستنتج ممّا قلناه أنّه ينبغي أن تؤخذ المرحلة الثامنة في استخراج ومن ثمّ إستنباط العلوم من النصوص الدّينيّه كي لا يتوقّف أو يتحوّر العمل الإستنباطي بواسطه الأراء البشريّه الخاصّه، وأيضاً في الاستدلال العقليّ أو الاستدلال العقليّ التجربيّ كي لا تقوم النظريّات السّابقه بغلق الطّريق على النظريّات المستقبليه أو تفسيرها بشكل تعود فيه إلى النظريّات السّابقه ذاتها.

وفى توضيح أكثر نقول: المقصود من المرحله الثامنه، قيام الاستدلالات على المعايير العموميّه والاكتشافيّه وتقريبها من المستوى المعياريّ.

وعلى الخصوص المقصود الّذى يجعل الاستدلال منسجماً فى جميع المجالات. مع أنّ العناصر والمآخذ وطرق توجيهها تبقى مختلفه. دون أن يضّرّ عدم الانسجام فى هذه الأمور على انسجام تركيبه الاستدلال.

نظريه امتناع تجريد الحسيّات عن الأمور العقليّه

ولشرح نظريه العلم الدّيني بشكل أوسع وعلى الخصوص العلم الدّيني العام الّذى يكشف عن اهتمام الدّين بالتكامل التكويني للكائنات العاقله، على طريق انسجامها مع النّظام العام، نلحقها بثلاث تتمّات :

التّمه الأولى، ترتبط بإمكان تجريد الاستدلال أو المسأله والشّىء مورد البحث عن النّظريّات، والتّمه الثانيه، ترتبط بخواص العلوم الّتى يعلّمها الدّين لتكامل الإنسان تكوينياً والموجودات الأخرى المشابهه له ويوفّر تمايزها عن سنخ العلوم بواسطه الاستدلال أو التجربه.

التّمه الأولى: التجريد عن النّظريّه

اشاره

كان إمكان القيام بالتّجربه الحسيّه من دون نظريّه من المفروغ منه فى المرحله التجريبيه للفلسفه الغربيه. وقد استقوى هذا الفرض فى مرحله نشوء الاتّجاه الحسى (الفلسفه الوضعيه) لكنّ علّم بعد ذلك استحاله مثل هذه التجربه. وكان كارل بوبر من ضمن نقاد النزعه الحسيّه فى الفلسفه الغربيه والّذى بيّن كون جميع الإدراكات الحسيّه تنظيراً.

وقد تقرّر فى انطلاقه الفلسفه الإسلاميه بمفهومها العام أنّ التجربه عمل تركيبى من عمل العقل وعمل الحسّ. وقّرر فيها كذلك أنّ نطاق الحسّ ونطاق الشهود يدخلان فى مجال التّصوّر والتّصديق وإضافه على هذا، انفصال العلم الحضورى عن العلم الحصولى دون أن يتعرّض انتساب كلّ مجال إلى الآخر إلى صدمه. وقد تم بيان رأى هذا الكاتب حول تقييم جهاز العقل وتدوين قسم منه، ويقول فى مسأله التجريد عن النّظريّه:

إنّ أىّ قضيه حسيّه أصيله، غير ممكنه ولهذا، فإنّ أىّ موضوع حسيّ أصيل وأىّ محمول حسيّ أصيل فى القضيه، لا يمكن أن يتحقّق. والشّىء الّذى يتحقّق باعتباره موضوعاً أو محمولاً فى القضيه يدلّل على أنّ له جانباً عقلياً وأنّه قد خرج عن الوضع الحسىّ الأصيل.

فبدل السؤال عن إمكانية أو عدم إمكانية تجريد الأمور عن النظرية طبقاً لهذا الرأي، يأتي السؤال: عن إمكانية أو عدم إمكانية تجريد المعطيات الحسية الواقعة في معرض القضية عن العناصر والصلات والوجوه العقلية.

إن الجواب الذي استنتجته من انتقاد جهاز العقل والذى من الممكن أن يكون تتمه لنظريه الفلاسفه الإسلاميين فى المراحل الإسلاميه العشر وحتى الآن، أشير إليه فى هذا التقرير:

إنّ تجريد الشئء محلّ السؤال من القضية، ليس ممكناً وتجريد القضية وإن كانت حسية من العناصر والصور والعلامات العقلية هو أيضاً غير ممكن. لكنّ تجريد الشئء محلّ السؤال وتجريد استدلال أمر نظريه اكتسابيه من تلك النظريات الاكتسابيه التى لا تكون مبنى للأمر المذكوره، يكون ممكناً.

وبالطبع فإنّ النسبه فيما بين الإمكان والوقوع، هى نسبه العموم والخصوص المطلق من جانب ونسبه العموم والخصوص غير المطلق من جانب آخر. ولأجل تحقيق إمكان التجريد يجب طىّ عمليّات شاقّه. فإذا كان هناك رأى يقول:

إنّ التجريد عن النظريات غير ممكن وأنّ الذهن على الدوام يلج الأمور من خلال النظريات، وإن كانت الأمور من النوع الحسى.

فالمقصود من ذلك هو: أنّ الذهن أو جهاز المعرفة لا يمكنه أن يقوم بالكشف العلمى متحرراً من النظريات الاكتسابيه.

ويرد على هذا الإشكال التالى: مع أنّ جهاز المعرفة يحمل معه الكثير من النظريات الاكتسابيه، لكنّه من جهه أنّه جهاز اكتشافى، يستطيع العبور من جدار النظريات طبقاً لمقتضى الاستدلال ويصل إلى نتائج تنصدم والنظريات أو على الأقل لا تأخذها بنظر الاعتبار. وإذا كان مقصوده غير هذا، ففى حاله قصده المفاهيم والأصول وآراء العقل العمومى، يمكن أن يكون صحيحاً وإذا كان مقصوده النظريات الأساسيه فى مجال ما، فيمكن القول: إنّ تجريد المجال محلّ الاستدلال عن النظريات الأساسيه، ليس ممكناً.

وفى كل الأحوال، لا- يخلو جهاز المعرفة فى تعامله مع متعلقات المعرفة والعلم؛ من القضايا. فهذه القضايا التى تشمل حتى المحسوسات، تكون على ثلاثه أنواع:

الأول: قضايا جهاز المعرفة العمومى الذى سُحن بالعقل النظرى، العقل العلمى والأخلاقى والعقل الحسى وكذلك العقل الوجودى.

الثانى: القضايا الأساس لمتعلقات البحث والتقييم والاستدلال.

الثالث: القضايا الموجهه التى توضح متعلقات المعرفة. سواء وضحت هذه القضايا المتعلقات بشكل افتراضى أو بشكل تحقيقى. أمثال هذه القضية التى تقول: الجسم هو ذلك الشئ الذى يمكن عرضه فى قسم من الإمكان أو من الممكن تعقبه على الأقل. أو هذه القضية التى تقول: الزمان هو ذلك الشئ الذى يمكن قياس الحركة من خلاله أو تشخيص مقدار لبث الشئ فى محل ما بواسطته. وكذلك أمثال القضية التى تشرح جوهر الفرد (الجزء الذى لا يتجزأ) على نحو فرضى بهذا الشكل: إن جوهر الفرد هو ذلك الشئ الذى يكون ساكناً أو متحركاً فى نقطه من الفضاء (المكان)، لكن لا يمكن نسبه أى عموم طولى أو عرضى أو عمقى إليه (ليس له أى حجم، لا طول، لا عرض، لا عمق).

فلا يمكن تجريد الأشياء من القضايا الداله، لأن حذف تلك القضايا، يعدم إمكانيه أى تصور لها.

التمه الثانیه: خصائص العلم الدينى

(العلم المستنبط أو القابل للإستنباط من النصوص الدينيه) إذا استُخرج علم كالميكانيك أو عموم الفيزياء أو الكيمياء أو الأحياء من المصادر الدينيه، وتم وصل إلى مرحله الإستنباط، فإنّ هذا العلم مع كونه من حيث التركيبه ينسجم مع العلوم المذكوره (لأنّ المفروض هو أنّ ذلك العلم بما له من تركيبه، نحصل عليه فى مرحله من الاستدلال والتجربه، ونوصله بنفسه فى مرحله أخرى، إلى مرحله الإستنباط من النصوص الدينيه)، لكن خصيصه وعمل وعلاقه العلم الناتج عن الدين، يتفاوت وما للعلم العادى؛ لأنّ العلم العادى يكون تابعاً فقط للنتيجه المحرزه فى منطقته مطالبه، لكنّ هذا العلم نفسه عندما يتخذ وصفاً دينياً، فإضافه إلى إحراره نتائج علميه يكون فى صدد تكامل الإنسان

وتحسين موقعه في الانسجام مع النظام الأحسن ووضعه في طريق السير التكاملي للاتصال بالعناية الإلهية الخاصه.

ولتوضيح انطباقه على المورد المعين، نشير إلى أنموذج لذلك:

تسعى البيولوجيا (علم الأحياء) إلى معرفه شروطها، أقسامها، ارتباطاتها، إمكاناتها، نظمها، مساراتها، خصائصها وعلاماتها وعملياتها في سبيل معرفتها وتوضيحها في داخل النظريات. فهذا الرأي لا يرتبط بالمسأله الأساسيّه للإنسان الذي يستحق الوصول إلى السعاده بواسطه القانون الأخلاقيّ والأمر الإلهي، وتكون نتائج النظريات الحياتيه من حيث معرفه الإنسان غير ملحوظه فيه، ولكن علم الأحياء المعلم من طريق ديني ملحوظ فيه سواء ما يساعد على معرفه الحياه، أو ما يوجب حياه أمثل وأجدر. ويمد الكائنات العاقله لمعرفه الوجود ومبدأ الوجود.

لذا جاء في توحيد المفضل الذي هو من الإملاءات المرويّه والمدوّنه للإمام الصادق عليه السلام أنّ المصدر الربوبيّ في منظومه الخلق، يكون معروفاً في جميع أقسام معرفه العالم ومعرفه الإنسان ومن جملتها علم الأحياء، ويكون ظهوره واضحاً من خلال تطبيقه على نماذج معينه.

التّمه الثالثه: مراتب المعاني في العلم الديني

إنّ أيّ علم لا يمكنه تجاوز حدود نظرياته والوصول إلى معاني أبعد، إذا استخرج بواسطه النظام السببيّ والمسببيّ الذي هو طريق بشري، إلّا إذا أبطل نظرياته الفعليه تلك أو حصرها في قسم خاص أو مرحله خاصه وأوجد نظريات علميه أخرى بدلها. وحتى العلم السببيّ والمسببيّ (العلم البشري) فإنّه لا- يستطيع أن يتضمّن جميع المعاني السابقيه للعلم ويحمل جميع الثمار العلميه السابقيه.

وتكون هذه المحدوديه للعلم السببيّ والمسببيّ، تابعه لمحدوديه الكائنات المحدوده وممكنه الخطأ. ومن هنا، فإنّ العلم في أيّ مقطع منه ولأجل أن لا- يكون بادئاً من الصفر، فلا- خيار له سوى الاعتماد على المقاطع السابقيه. ولكن من حيث أننا نعيش في حيطه قانون المحدوديه والتدريجيه وإمكان الخطأ فلا نستطيع أن نمتلك جميع المراتب الطويله والعرضيه والإحاطيه السابقيه في العلوم الحاليه وإنّما نستفيد من

بعض ما سبق في النظريات من خلال الحذوف، التثدييات، الإسقاطات والضمام وأمثالها كى لا يبدأ أى مقطع من المقاطع من الصفر.

هذا بخصوص الماضى، أمّا بخصوص المستقبل، فإنّ علومنا تكون خاليه مباشره من مراتب المستقبل، إلّا بقدر الممّهّدات والاستعدادات والعناصر الموجوده فيها للمستقبل.

ولأجل ذلك، فإنّ نظريّاتنا ليست جامعته وأنّ النصوص الحامله لها ليس لها قابليته الاستخراجات المضمونه. لكنّ العلوم القابله للاستخراج من النصوص الدينيه من حيث أنّها نصوص دينيه، والتي تكون حامله للعلم المحض (العلم اللدنى)، هى علوم جامعته وتستطيع أن تكون جامعته لمراتب الماضى والمستقبل؛ وبالطبع من جهه أنّها مستخرجه من النصوص الدينيه؛ لأنّ الاستخراجات من النصوص الدينيه تكون مضمونه.

فمع أنّنا محدودون وأنّ علومنا غير مضمونه الانطباق مع الواقع، لكنّ النظريات المستخرجه من مصادر الدين إذا وصلت إلى مرحله الإستنباط وطابقت فى هذه مرحله ذات الإستنباطات التى هى مضمون كتاب الله وكلام المعصوم عليه السلام، ففى ذلك الوقت تكون نظريات جامعته من حيث المطابقه وطبقاً لمراتب المطابقه والتي ستّسع بواسطه الاستخراجات والإستنباطات المستقبليه من المصادر بانطباقها على نفس الأمر المذكور. وعلى هذا مع أنّ النظريات هى محصّله استخراجاتنا وإستنباطاتنا ومع أنّها من حيث الاستناد إلى جهازنا المعرفى تأتي فى ذيل القانون الرقيب على أحكام معرفتنا، لكنّها من حيث الاستناد إلى النصوص الدينيه (كتاب الله والأحاديث الصادره عن المعصومين عليهم السلام) التى تكون حامله لعلم المعصوم، تكون نظريات جامعته فى صورته مطابقتها لمحتوى كتاب الله وكلام المعصوم عليهم السلام وتكون طليقه من القانون الرقيب على أحكام معرفتنا.

فتوجد إذن فى إستنباطاتنا من النصوص الدينيه، عدّه حيثيات مقومه، تقوم بتقويم تلك الإستنباطات وتحدّد ماهيته اجتهادها:

الأول: حيثيه إمكان استخراجها من النصوص الدينيه.

الثانى: حيثيه إمكان إستنباطها من النصوص وبالطبع فإنّ الدليل الأوّل يوفر إمكان الدليل الثانى؛ لأنّ الإستنباط، هو مرحله النهائيه للنظريه الاجتهاديه. فالاستخراج يبين المعانى الممكنه فقط لكنّ المعانى المقصوده فى النصّ، تتّضح فى مرحله الإستنباط. والإستنباط؛ عبارته عن استخراج المعانى المقصوده على أساس تثبيت الأسانيد وبحث المدلولات.

الثالث: حيثه مطابقه النظريات مع ذات الدين الذى هو محتوى كتاب الله وكلام المعصومين.

الرابع: حيثه مراتب المطابقه ومقدار شمول النظريات المنتسبه إلى تلك المراتب. وبالطبع فى حاله تحقق الحيثيات الثلاثه السابقه.

الملاحظات

لقد تطرق السيد عابدى شاهرودى فى هذا المقال إلى بيان العلم الدينى على أساس تقييم المعادلات فيما بين العلم والدين، المعادلات التى تركز على قانون «تلازم العقل والشرع».

وكان المقصود من العلم فى رأيه، أحد معينين أو كلاهما: أحدهما، العلم العمومى الذى تشترك فيه طبيعه الموجوده العاقله، والآخر العلم الاكتسابى الاستدلالى الذى يأتى من خلال العلم العمومى والقواعد المنطقية الحاكمه عليه، سواء أمدته تجربته العامه والتجربه الخاصه أم لا. والعلم الثانى يميز بثلاث مميزات ترافقه وهى كونه محدوداً وتدرجياً وعدم إمكان مطابقتة للواقع. وعلى هذا الأساس يطرح «قانون إمكان العلم البشرى» بهذا الشكل: إن العلم الاكتسابى وغير العمومى يكون غير بديهى وأن إمكان الخطأ وإمكان الصدق من جهه رقبه العقل العمومى لا يتخلى عنه.

والمقصود من «الدين»؛ طبيعه الدين الذى يأتى من العقل العمومى وجهاز الأخلاق، بغض النظر عن الآراء المختلفه فيه. وطبقاً لهذا المعنى، يكون الدين عباره عن نظام أصول الإيمان وقوانين العمل فى منطقه الاختيار، ومن هنا فإن نظام الأصول والقوانين هذا يقرره الله ويبلغه الموجودات المختاره عن طريق نوابه المعايير والمعصومين فى النظام الأمثل.

فواقع الدين فى عالم الإمكان له مرحلتان. المرحله الأولى مرحله نزول الدين على النبى صلى الله عليه وآله وإيداعه لدى الأوصياء عليهم السلام؛ والمرحله الثانیه، مرحله صدوره وإبلاغه من قبلهم. وفى هذه المرحله تكتسب الأصول والأحكام والقوانين والماهيات التشريعيه فعليتها بالنسبه للموجودات المختاره؛ فعليه تُعين عليهم ضروره البحث عن هذه الأمور.

وبعد مرحله الإبلاغ ينتقل الدين بالطريقين العمومى والاكتسابى إلى جهاز الإدراك الإنسانى وأن أى اكتشاف للأحكام وإستنباط للقواعد والوظائف العمليه مأخوذ فى المرحله الثانیه من واقع الدين وأن قانون ملازمه العقل والشرع ملحوظ فى هذه المرحله.

ونظراً لما مرّ، فقد اتضح بأن الدين فى مرتبه المحضه، يعنى مرحله النزول والإبلاغ، منسجم ومترافق ومتلازم مع العلم فى المرتبه المحضه والبديهيه تلك؛ لأن

العلم فى مرحله العقل البديهى والعمومى يقتصر على كشف وتصديق القضايا البديهيه الصّديق وأنّ الدين فى ذاته يقرّر ويشرّع القضايا الضروريه الصّديق والأحكام والقوانين الضروريه من حيث القانون الأخلاقى.

والآن نقف وجهاً لوجه أمام أهمّ مسأله فى إشكاليه العلم والدين: بواسطه أىّ طريق وكيف وبأىّ وسيله يمكن لعلمنا الاكتسابى العذى يختصّ بجهاز العقل الخاصّ أن يقيم علاقه مع الدين النازل من قبل الله وأن يكتشف حقيقته وإن كانت بصوره محدوده وتدرّجيه مع ما له من مميزات التدرّج والمحدوديه وكونه ممكن الصّديق؟ وبأىّ طريق وكيف وبأىّ معيار يمكنه اختبار إستنباطه؟ وكان جواب الاستاذ عابدى شاهرودى هو أنّ التلازم يحصل فى حال مطابقه العقل الخاصّ للواقع وأنّ الرأى الحاصل فيه يكون مطابقاً لرأى العقل البديهى، ففى هذه الحاله فقط يكون ملازماً لرأى الشرع.

فمعيار تعيين كونه مطابقاً أو غير مطابق، وبعبارهِ أُخرى، إنّ المعيار فى تقييم آراء العقل الخاصّ، هو العقل البديهى والعمومى. وعلى هذا، فالعقل الخاصّ من جهه كونه عقلاً خاصياً يبقى على الدوام مشروطاً ومحدوداً ومع أنّه لا- يوجد أدنى شك فى الجانب العلمى لاستدلالاته ونظرياتهِ الاكتشافيه، ولكنّ قيمته العلميه تقوم على مدى اعتماده على المصادر المستقله لجهاز الدّهن والمعرفه، يعنى كتاب الله وسُنّه رسول الله صلى الله عليه و آله و الأوصياء المعصومين عليهم السلام .

فحينما يقوم العقل الخاصّ بمراجعه المصادر الدّينيه فى استدلالاتهِ الاكتشافيه و إستنباطاتهِ فحينئذ يتبلور العنصر المقوم للعلم الدّينى ألاً- وهو الاجتهاد. فالاجتهاد بشكله الواسع، عبارهِ عن استخراج التعاريف أو المفاهيم، القضايا، الأصول، القوانين والأحكام من النصوص الدّينيه بحسب العناصر والمباني والقواعد المستخرجه من تلك النصوص وبحسب العناصر والضوابط المكتسبه من العقل البديهى فى المرحلتين النَّظريه والأخلاقيه وكذلك بحسب المكتشفين الآخرين العذى أمضوا أو قرّروا أو تُبّتوا فى الشرع. والقانون الحاكم على الاجتهاد العذى يوضع تحت ضابطه جامعهِ، عبارهِ عن أنّ نتيجه الاجتهاد، يعنى الآراء الإستنباطيه ذاتها لها إمكانيه المطابقه مع الواقع فقط وليس ضروره المطابقه.

وقسم السيد عابدى إدامه لبحثه العلم الدّينى إلى قسمين خاصّ وعمّ:

فالعلم الدّيني الخاصّ، هو ذلك العلم الّذى يكون الدّين فيه من جهه أنّه دين، مسؤولاً عن تعليمه وبيانه وثمّ ترويجه وتطبيقه.

والعلم الدّيني العامّ مع أنّ الدّين من جهه كونه ديناً لا يكون مسؤولاً عن مراحل تعليمه حتّى تطبيقه، ولكن من جهه أنّه يريد نقل الموجود العاقل إلى مراتب نفس الأمر ويجعله منسجماً مع النّظام الجمعيّ الإمكانى الأمثل، فهو يقوم بتعليم هذا القسم من العلم.

وتكون مقوّمات العلم الاجتهادى الخاصّ المتمثّله بكتاب الله وشيئنه المعصوم مرجعاً ومعياراً لهذا العلم الدّيني وتؤدّى العناصر والقوانين الآلئيه، المحقّقه لأصول الاجتهاد العام دور المنطق بالنّسبه له. ومن بين العلوم الاجتهاديّه الخاصّه يمكن الإشارة إلى العلم الإلهيّ الأخصّ، الكلام الإسلامى الخاصّ، الفلسفه الاسلاميه الخاصّه، التّفسير، الفقه وأصول الفقه.

ويتميّز العلم الدّيني العامّ بأنّه ممكن أوّلاً ويمكن المبادره إلى استخراجه من النّصوص الدّينيّه ومن ثمّ سوقه إلى مرحله الإستنباط ضمن مراحل ثمانٍ ثانياً. وأنّ هذا العلم مع أنّه من حيث التركيبه يتماثل مع العلوم الأخرى، إلّا أنّ خاصّيّه وعمل العلم الناتج عن الدّين يتفاوت مع العلم الّذى يكون فيه علم عادى. فالعلم العادى يحاول فقط الوصول إلى نتيجته تحقّق مطالبه، ولكن هذا العلم ذاته عندما يتخذ صفه دينيّه، إضافة إلى كسب نتائج علميّه، يحاول تحسين موقع الإنسان فى الانسجام مع النّظام الأمثل ويضعه على جادّه سيره التكامليّ للاتّصال بالعنايه الإلهيّه الخاصّه.

ويمكن بيان مراحل نظريّه الاستاذ عابدى فى باب العلم الدّيني بهذا الشّكل الموجز:

المرحله الأولى: تثبيت كون نظام طبيعه الدّين مكتملاً لنظام عالم الممكن، ولهذا نُصّب الأدلاء المعايير والمعصومين فى النّظام الإمكانى الأمثل من قبل المبدأ العام، كما أنّ التعاريف، المفاهيم والأصول البديهيّه والعموميّه تكون متحقّقه بالضروره ويثبت من هذا الطّريق أساليب المعايير للنظام الاستدلالىّ والإستنباطى للعقل فى جهاز العقل على الدوام ويأتى هذا من جهه أنّ نظام العقل هو أحد مراتب النّظام الأمثل أيضاً والّذى يقرّره واجب الوجود طبقاً لنظام عنايه الناحيه الربويّه الجمعيّه.

المرحله الثّانيه، تثبيت أنّ طبيعه العقل وطبيعه الدّين كاشفه عن نفس الأمر.

المرحله الثّالثه: بيان أنّ قضايا العلوم البشريّه تكون منسجمه مع طبيعه العقل وكذلك مع طبيعه الدّين فيما إذا كانت مطابقه للواقع.

المرحلة الرابعة: إثبات أنه وكما يكون من الممكن استخراج العلم من مصدر العقل والحس والتجربة، فبالطريقة ذاتها يمكن استخراج العلم من مصدر الدين، لكن مادام العقل البشري محدوداً في استخراج العلم من العقل والحس والتجربة فكذلك يكون محدوداً فيما لو أراد استخراج العلم من مصدر الدين وعلى الخصوص أن مصدر الدين غير متناهٍ وكذلك غير محدود ونحن بفكرنا المحدود وجائز الخطأ قد وضعنا أنفسنا قبال اللامحدود واللامتناهي. وعلى هذا تكون استخراجاتنا العلميّة والدينيّة إضافة إلى محدوديّتها تدريجيّة وممكنه أيضاً.

المرحلة الخامسة: ممّا قد قرّر على شكل قانون؛ أنّ الطّريق الوحيد لاستخراج العلم الديني هو طريق الاجتهاد، لكنّ طريق الاجتهاد له مقومات وضوابط تختبر جميع النظريّات الاجتهاديّة وتجعلها خاضعة لنظام استحاله التّقض.

١. الضابطة الأولى: الاجتهاد عمليّة اكتشافيّة، بمعنى أنّ طريق الاجتهاد ناظر إلى واقع في الجهة الأخرى من الاجتهاد الذي يحاول الطّريق الاجتهادي كشفه.

٢. الضابطة الثانيّة: أنّ هذا الاكتشاف شرطيّ، مع أنّ الاجتهاد تنجيزيّ وليس شرطياً فمعنى كون الاكتشاف شرطياً هو أنّ الفضيّه المستنبطه إذا كانت مطابقه للحقيقه الدينيّه يكون للاكتشاف فعليّه وإلا فلا.

٣. الضابطة الثالثه: أنّ الاجتهاد يندرج تحت ضابطه إمكان التخطئه، لكون الإماميّه وكثير من غير الإماميّه لا يقولون بالتصويب. فالتصويب الأصيل هو بمعنى أن لا-واقعيّه لما وراء الاجتهاد في منطقه الأمور الظّنيّه القابله للاجتهاد، لكن لأنّ للقول بالتصويب محذورات وعلى الخصوص أنّها تستلزم التناقض، فمن هنا قال الإماميّه وكثير غيرهم بالتخطئه. ومعنى مذهب التخطئه هو أنّ هناك واقعيّه لما وراء الاجتهاد قد قرّرها الشّرع فإذا استطاع الاجتهاد الوصول اليها يكون مصيباً وفي غير هذه الحاله يكون مخطئاً، والمجتهد في كلتا الحالتين يكسب أجراً: ففي صوره الخطأ يحصل على أجر واحد فقط وفي حاله الإصابه يحصل على أجرين.

يعدّ الدكتور مهدي كلشنى (١) من المعتقدين بإمكانية ومطلوبية العلم الدينى، وقد بين القسم الأعظم من فى هذا المجال وذلك فى أحد فصول كتابه «من العلم العلمانى إلى العلم الدينى». (٢) وبالطبع فإنّ الفهم الأدقّ لرأى السيد كلشنى فى هذا المجال يستلزم مراجعته الأقسام الأخرى من كتابه وكذلك كتب القرآن والعلوم الطبيعيّة وتحليل الآراء الفلسفيّة للفيزيائيين المعاصرين، وكذلك مقالاته ومحاوراته ومن ضمنها «نظرة لما وراء العلم الدينى»، «الدين والعلوم الحديثه؛ تفاهم أم تعارض»، «هل للعلم الدينى معنى؟». وستتركز نظرتنا بشكل أساسى فى هذا الاستعراض على أوّل آثاره المذكوره ولا نشير إلى آثاره الأخرى إلّا فى موارد محدّده. ونتطرّق الآن بصوره إجماليه إلى رأى السيد كلشنى فى مجال العلم الدينى:

سابقه البحث فى العلم الدينى

تمتدّ سابقه عرض مسأله العلم الدينى إلى زمن أبعد من الثوره الإسلاميه وكانت موضوعاً معروفاً فى دائره أوسع من إيران والعالم الإسلامى أيضاً. وقد طرح المرحوم أبو الأعلى

ص: ٨٩

-
- ١- (١). الدكتور مهدي كلشنى أستاذ الفيزياء فى جامعه شريف الصناعيه. نال جائزه تمبلون الكبرى فى مجال العلم والدين، رئيس معهد العلوم الإنسانيّه والمطالعات الثقافيه للبحوث ورئيس قسم الفلسفه فى جامعه شريف الصناعيه.
 - ٢- (٢). كلشنى، مهدي، من العلم العلمانى إلى العلم الدينى.

المودودي مسألة تأسيس الجامعة الإسلاميّة وكذلك مسأله أسلمه الجامعات قبل حدود سبعين عاماً (عقد الثلاثينيات من القرن العشرين). وفي الأعوام ١٩٧٧، ١٩٨٢، ١٩٨٤ وأقيمت عدّه مؤتمرات دوليّة في مجال التّعليم والتّربيه الإسلاميّه في دول كالسعوديّة، الباكستان، ماليزيا وغيرها وقد تمّ فيها بحث ودراسه أسلمه الفروع العلميّه المختلفه. وقد أُسيست في هذه الحقبه جامعات إسلاميّة دوليّة وأصدرت مجلّات علميّة في مجال العلم الإسلامي في دول مختلفه أمثال الهند، امريكا، انجلترا وغيرها. أمّا في العالم المسيحي فقد طُرحت هذه المسأله بقوّه في العقود الثلاثه الأخيره حتّى وصلت مرحله إقامه عدّه مؤتمرات بخصوصها. فأصبح اصطلاح **Theistic Science** (العلم الإلهي) اصطلاحاً معتاداً في المحافل العلميّه والثّقافيه الغربيّه اليوم.

وقد واجهت مسألة العلم الدّيني في إيران، معارضه منذ بدايه طرحها؛ وكان لهذه المعارضه سببان رئيسان:

السّبب الأوّل، يتمثّل في عرض تعابير غير صحيحه عن العلم الدّيني تتعارض تعارضاً تاماً مع أهداف واضعي هذه الفكره وأتباعها الأساسيين؛ وكانت مخالفه بعض الباحثين لطرح مسأله العلم الدّيني ترتبط في الحقيقه بهذه التعابير الخاطئه. ويمكن الإشارة إلى بعض التعابير غير الصّحيحه التي طُرحت في مجال العلم الدّيني:

- أنّ المقصود من العلم الإسلامي، هو العلم الذي تأسّس واتّسع في أجواء الثّقافيه والحضاره الإسلاميّه.

- أنّ المقصود من العلم الدّيني والإسلامي العلم الذي يهدف إلى بيان الكتاب والسّنه. فندرج علوم أمثال الفقه، الكلام والتّفسير تحت العلم الدّيني حسب هذا الرّأي.

- وقال البعض أيضاً إنّه ليس من المهمّ من أين ينشأ العلم؛ فإذا فسّرت المسائل العلميّه في إطار الرّؤيه الكويّه الإسلاميّه، يمكن عدّها علوماً إسلاميّة.

- ويقول البعض أيضاً إنّ مقصود واضعي العلم الدّيني هو أنّ البحوث العلميّه تتمّ بصوره حديثه ولأجل القيام بالبحوث الفيزيائيّه، الكيميائيّه والأحيائيّه مثلاً يتمّ الرّجوع إلى القرآن والحديث.

- واعتقد البعض الآخر أنّ العلم الإسلامي، يؤكّد على الكشف عن المعجزات العلميّه للقرآن.

- ويعتقد البعض كذلك بأنّ العلم الإسلامي، نحى جانباً المكاسب العلميّه العظيمه في القرون الماضيه بأبعادها النّظريّه والعلميّه، ورخّب بالخطوات العلميّه التي تتمّ بأساليب ما قبل ألف عام.

أمّا السَّبب الآخر لمخالفه العلم الدِّينى والإسلامى فقد كان يتمثّل بالاعتقاد بعدم إمكان تحقّق هذا المشروع من جهه العلم المعرفى والميثولوجيا (علم المنهج). وبعبارة أخرى، كانت ترتكز مخالفتهم لهذا المشروع على بُعد فلسفى:

إنّ هذه الفئة تعتقد بأنّ العلم والدِّين مستقلان عن بعضهما من الأساس ولا يؤثّر أحدهما فى الآخر. فالعلم، له أسلوبه الخاصّ العذى يتمثّل بالتجربة والتّظنير وتطبيق التجربه مع احتمالات التّظنير وعلى هذا الأساس، فلا وجود للعلم، الشّرقى، الغربى، الدِّينى وغير الدِّينى.

نقد وتقييم إجمالى لآراء المعارضين

إنّ سبب عدم صحّة التّعابير والتّعاريف المذكوره فى مجال ماهية العلم الدِّينى هو أنّها حدّدت العلم الإسلامى بالمعارف الدِّينية الخاصّة، مثل الفقه والتّفنيس والكلام... وهذه تعتبر نظره ضيقه جدّاً لا تتطابق والمعارف القرآنيّه والسُّنه الإسلاميه هذا أوّلاً؛

ثانياً إنّ غصّ النّظر عن المكاسب العلميه فى القرون القليله الماضيه غير ممكن وغير محبذ.

وثالثاً إنّ الإسلام لا- يصرّح لنا بجزئيات العلوم، فهذا أمر يلقى على عواتقنا فى أن نسعى ونتأمّل فى ما يجرى فى عالم الطّبيعه والنّاس لنكتشف القوانين التى تحكمه.

أمّا فى مجال الاتّجاه الثّانى، يعنى نفى إمكان العلم الدِّينى بناءً على المتبنيات الفلسفيّه فى دوائر العلم المعرفى والميثولوجيا فينبغى القول إنّ هذه الاستنتاجات حول العلم والدِّين والعلم الدِّينى (الإسلامى) ناجمه عن تضيق معنى الدِّين والغفله عن تناهيات العلم وناجمه كذلك عن القول بعبيّته جميع تلك الأشياء التى تُعلم باسم العلم.

إنّ أولئك العذين ليس لهم ارتباط مباشر بالعلم أو غير القائمين عليه، يعتقدون بأنّ كلّ ما جاء فى الكتب العلميه أو تحدّث عنه العلماء هو مكتشفات علميه واقعيّه وأنّها أمور قطعيه، ويغفلون عن الدّور العذى قامت وتقوم به الأيديولوجيات والاتّجاهات الفلسفيّه فى البحث العلمى وفى تفسير المعطيات التجريبيه.

الاستيعاب الصّحيح للعلم الدِّينى

يبدو أنّ الفهم الصّحيح للعلم الدِّينى والعذى له أتباع كثر فى العالم الإسلامى وأيضاً فى أوساط العلماء المسيحيين، هو ذلك العلم العذى يتابع مطالعه الطّبيعه فى إطار الميتافيزيّه

الدّينيه وينظر إلى عموم القضايا في إطار الرّؤية الكونيّة الدّينيّة؛ علماً يكون مؤثراً في معرفه الله وتأمين الحاجات المشروعه الشّخصيّة والاجتماعيّة للمجتمع الإسلاميّ الملتزم، وأخيراً فإنّ العلم الدّيني، هو ذلك العلم الذي يسعى إلى تحكيم الرّؤية الإلهيّة في العالم من خلال إغناء وتطوير العلم الجديد محترزاً ومبتعداً عن آفاته. (١)

فيكون التّفسير الأوّل، كاشفاً عن انسجام وتلاؤم القضايا العلميّة مع القضايا الدّينيّة والفلسفيّة. والتّفسير الثّاني، مبيّناً لأهداف وغايات العلم الدّيني. والتّفسير الثّالث، مؤشراً على دور الرّؤية العالميّة الإلهيّة لتوجيه ميادين الفعاليّات العلميّة المختلفه.

وعلى هذا الأساس، سيمركز بحثنا الآتي حول تحديد أقسام الفعاليّات العلميّة التي تتدخّل فيها القيم والرّؤى الدّينيّة والفلسفيّة، وبعبارة أخرى، ما هي ميادين الفعاليّات العلميّة التي يمكن أن تتّصف بكونها دينيّة أو علمانيّة؟

تأثير الاتجاهات الدّينية والفلسفيّة للعلماء على الفعاليّات العلميّة

إشاره

لقد جذب تأثير عوامل علم النّفس والاجتماع في تبلور وتفسير و ترويج النّظريّات العلميّة أنظار علماء كثيرين في العقود الأخيره. فالبعض أمثال باحثي مدرسه ادنبره، حكموا وبشكل مفرط بالتأثير التام لهذه العوامل في كافه مراحل تكوين وتفسير وترويج النّظريّات، واعتقدوا بأنّ المعرفه بشكل عام تخضع للظروف الاجتماعيّة. والبعض الآخر اتخذوا جانباً تفرطيّاً فأنكروا بصوره عامه تأثير هذه العوامل في تبلور وتفسير وترويج النّظريّات العلميّة. ورأى البعض أيضاً تأثير عوامل علم النّفس والاجتماع في بعض مراحل الفعاليّات العلميّة. فعل سبيل المثال، ادعى البعض أنّ العوامل النّفسيّة تلعب دوراً أكبر في تبلور وتفسير النّظريّات، وأنّ العوامل الاجتماعيّة تلعب دوراً أساسيّاً في قبولها وانتشارها.

أ) بواعث العلماء للقيام بالفعاليّات العلميّة واختيار المسائل

ما هي الدواعي التي تدفع العلماء باتّجاه ممارسه الفعاليّات العلميّه؟ وما هي الأهداف التي تجعل من المسأله مورد البحث تروق لهم؟ إنّ بواعث العلماء، مقوله ترتبط بنفسيّة الأفراد ومن الممكن أن تكون على شكل بواعث دينيّة أو فلسفيّة أو غيرها. فعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى هذه النكته

ص: ٩٢

وهي أنّ العلماء الكبار كانوا على الدوام يحاولون الكشف عن أبعاد عالم الطبيعة ويسعون لتعميم استنتاجاتهم المحدوده، وعرض نظريات ذات شمولية عالميه، نظريات أبعد بكثير من الدائره التي تنالها أيديهم. ففي هذه المجالات تبدو آثار اتجاهاتهم الدينيه والفلسفيه. فالعلماء المنبعثون دينياً يحاولون إثبات نظريات معينه والعلماء المنبعثون لادبياً يحاولون إثبات نظريات أخرى.

فعلى سبيل المثال، ففي مسأله وحده قوى الطبيعة التي تعدّ من أهمّ مسائل الفيزياء النظرية المعاصره، نال ثلاثة منظرين فيزيائيين عبد السلام، واينبرغ وغلانشكو جائزة نوبل بالاشتراك معاً وذلك في مجال وحده قوتين ذريّه والكتر و مغناطيسيّه ضعيفتين، لكن كانت دواعي كلّ منهم في متابعه مسأله وحده القوى مختلفه.

ففي رأي عبدالسلام، أنّ وحده قوى الطبيعة دليل على وحده التدبير وفي النهايه وحده المدبّر وكانت جذايبه هذه النظرية بالنسبه له هي خصوص هذه النتيجة.

أما غلانشكو فإنّ ما كان يروق له هو فائده وحده القوى في العمل، لكنّ واينبرغ وبسبب صيروره القضايا التي يتابعها بسيطه، ففي رأيه أنّ العالم سيكون مجرّد نقاط متناثره ومبعثره لو لم تكن القضايا كذلك.

(ب) دور مقدّمات العلماء في الفعاليات العلميه

يعدّ دور مقدّمات العلماء في تحريّاتهم العلميه؛ من الأمور التي يمكن ملاحظه تأثيرها في مجالات كثيره ولعلّ من أبسطها كون الطبيعة ممكنه الفهم من قبل الإنسان.

فهذه الفكره لا- يمكن إثباتها بالتجربه؛ ومن هنا فإنّ بعض العلماء كانشتاين اعتقدوا أنّ فكره كون الطبيعة قابله للفهم هي فكره مقتبسه من دائره الدين.

فإنّ آندريه لينده، عالم الكوزموجرافيا الروسى البارز والمعاصر على رغم كونه ملحداً ويعتقد بأنّ العالم يتوالد ذاتياً، يرى بأنّ فكره البحث عن نظريّه شموليه في الفيزياء الحديثه، ناشئه من الاعتقاد ياله واحد.

«إنّ الكوزموجرافيا الحديثه بجميع أبعادها متأثره بالسُّنه التوحيديه... إنّ هذه الفكره التي من الممكن أن تُفهمنا نهايه كلّ شيء في العالم من خلال نظريّه، ناشئه من الاعتقاد بالله الواحد».

وإضافه إلى المقدمّات، كمقدّمه قابلتيه فهم الطبيعة، التي تُستخدم في جميع العلوم، فإنّ لكلّ علم مقدّمات بحسب ما يناسبه أيضاً، وكمثال على ذلك فإنّ بعض المقدمّات

المستخدمه فى الكوزموغرافيا المتداوله هى: - أن الفيزياء المحليه معتبره فى جميع الأزمنه والأمكنه؛ - أن موقعنا فى العالم ليس موضعاً خاصياً (أساس الكوزموغرافيا)؛ - يمكن للعالم أن يكون متصلاً فضائياً - زمائياً بأبعاد أربعه؛ - وأن الانتقال إلى النور الأحمر والبراكين هو فى الأساس ناجم عن تمدد العالم.

(ج) دور وأثر مقدمات العلماء فى اختيار التجربه والكشوفات

إن العلوم التجريبيه تبتدأ من خلال التجربه والكشوفات والاستطلاعات بمتابعه المصاديق وتحدث مقدمات الباحث أثرها فى انتخاب التجربه والكشوفات تلك، فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك عالم مخالف لفكره ما بناءً على آرائه الفلسفيه فإنه سوف يحجم عن تخصيص ميزائيه لتأسيس المختبرات اللازمه وإجراء المقدمات للقيام بالتجارب المتعلقة بإثبات نظريه ما، وبذلك يحول دون المراسه العلميه لنظريات العلماء. فعلى سبيل المثال نرى هايزنبرغ ونظراً لآرائه الفلسفيه المخالفه لفكره قبول الأشياء الذريه للتجزئه غير المحدوده قد اعترض على صنع أجهزه طرد قويه وأقوى. فكان من الممكن أن يستفاد من هذه الأجهزه كمختبر لدراسه بعض النظريات الفيزيائيه الذريه الدقيقه. لكن ما أقدم عليه هايزنبرغ أدى إلى تأخير البحوث على مدى أعوام فى هذا المجال.

ولابد من الالتفات بالطبع إلى أن قابليه تأثير هذا المجال من الفعاليات العلميه كان قليلاً حسب الآراء القيميه والفكره للعلماء، ومن الممكن أن يكون ذلك الشئ الذى يقوم به أو يشاهده الباحث فى المختبر؛ واحداً فى جميع العالم ولا يختلف فى مكانه فى آخر. ومن البديهى أن القبول بهذا الأمر يستلزم اتخاذ اتجاه علمى واقعى.

(د) دور مقدمات العلماء فى التنظير العلمى

أثبتت تجارب الأعوام الأخيره تأثير العقائد الدينيه فى اقتراح النظريات العلميه وأن الرؤيه الكونيه للعلماء بمثابة موجه لهم فى عمليه التنظير. فكنموذج على ذلك نرى هويل، الفيزيائى الفلكى المعاصر البارز، الذى يعد من مؤسسى نظريه العالم الخالد فى الكوزموغرافيا يسعى كلما طرحت شواهد تجريبيه تدل على تأييد نظريه الانفجار الكبير فإنه يتهزّب إلى نظريات بديله وتفسيرات أخرى لها وذلك للفرار من التسليم بنتيجته ذلك، لأنه يعلم بأن وجود بدايه

زمايته للعالم يستلزم وجود الله. وكذا هاكينغ، عالم الكوزموغرافيا الانجليزي الشهير، الذي كان ملتفتاً إلى أن وجود بدايه للعالم يستلزم وجود الله، ولأنه لا يريد أن يستسلم لهذه النتيجة، فقد سعى من خلال بعض الحيل كالاستفاده من الزمان الموهوم لنفي وجود تقنيه في خلق العالم (يعنى وجود بدايه زمايته للعالم).

هـ- دور مقدمات العلماء في اختيار معايير تقييم ونقد النظريات العلميه

ما هي المعايير التي يعتمد عليها العلماء لتقييم ونقد النظريات العلميه؟ وتقرير قبول أو رفض تلك النظريات؟ فهل أن الشواهد التجريبيه القويه والاستدلال الرياضى المحكم، هو المعيار الوحيد الذى يعتمد عليه العلماء لتقييم ونقد النظريات العلميه؟ يعتقد البعض أن الشواهد المتعدده لتأريخ العلم تدل على أن العلماء يعتمدون فى قبول أو رفض النظريات العلميه على معايير أخرى إضافه إلى الشواهد التجريبيه والاستدلال الرياضى. وتشير تجارب الأعوام الأخيره إلى أن العقائد الدينيه كانت مؤثره أيضاً فى اختيار النظريات العلميه. فعندما يريد العالم انتخاب نظريه من بين النظريات المطروحه، فستكون لذهبيته السابقه أثر على انتخابه. فعلى سبيل المثال: فبعد طرح الميكانيكيه الغوانتوميه وعرض تفسير إحصائى لها، إنبرى انشتاين لمعارضه بعض أهم الأدله التفسيريه لهذه النظرية وانتقد الآراء غير الواقعيه وغير الإيجابييه للمدرسه الكينهاكتيه وأتهم فيزيائى الغوانتوميه بقصر النظر والإعراض عن الواقعيه والعقل. ويمكن سرد أهم اعتراضات انشتاين على الفيزيائين الغوانتوميين بما يلى:

١. كون الميكانيك الغوانتومى ناقصاً وكان استدلال انشتاين كالتالى: هناك حقيقه فيزيائيه مستقله عن علمنا والعلم يهدف إلى وصف هذه الحقيقه كما هي عليه. فالنظريه العلميه تكون ناقصه؛ إذا لم تحو عناصر من الحقيقه الفيزيائيه، وأن الشرط اللأزم لكى تكون النظرية الفيزيائيه كامله هو أنها تعرض كل عنصر من عناصر الحقيقه الفيزيائيه. وأن الشرط اللأزم لكى تكون كميه ما متعلقه بالحقيقه الفيزيائيه هو أننا نستطيع تحديد مقدارها بالدقه دون الإخلال بالنظام المرتبط بها، فنظراً لهذه المقدمات العقليه والفلسفيه ومن خلال القيام باختبار ذهني، سعى انشتاين لإثبات نقص الفيزياء الغوانتومى.

٢. عدم خضوع عالم الطبيعه للحظ؛ كان انشتاين غير راضٍ عن طالع الإحصاء الوصفى للغوانتوميه ويقول: إن إدراك عالماً يقوم على الحظ بشكل كامل أهون بالنسبه

لى من عالم تحكمه قوانين الاحتمال. فأنا لا- أصدّق حتى الساعه أنّ الله يلعب النرد؛ ففيما لو أراد أن يقوم بهذا العمل، فإنّه سيؤدّيه بشكل كامل وعام، لا أنّه يقامر في مجرّد مشروع واحد. فلو كان الأمر كذلك لم نكن من الأساس مجبرين على البحث عن القوانين الحاكمة على الطّيعه. فهو كان يعتقد بأنّ النّظريّه الفيزيائيّه كى تكون كامله يجب أن تصف ظواهرها وليس مجرّد احتمال وقوعها.

٣. الواقعيّه؛ جاء في التّفسير الكبهاكنى للميكانيكيه الغوانتوميّه بما بيانه أنّ أيّ ظاهره ذريّه لا تكون لها واقعيّه بمفردها ومستقله عن الرقيب وأنّ هدف الفيزياء لا- يتمثّل بالكشف عن الماهيه الواقعيّه للظواهر، هدف الفيزياء هو الوصول إلى العلاقات التي تربط الجوانب المختلفه للتجارب البشريّه.

لكن في عقيدته انشتاين أنّ الوضع الّذى وصله أتباع النّظريّه الغوانتوميّه يعبر عن فكره واقعيّه باركلى ذاتها. وهو يرى أنّ هذه المدرسه مدرسه مخدّره تبعث أتباعها على الاستغراق في النوم. وبالطّبع ينبغي الإشارة إلى هذه النكته وهى أنّ انشتاين يرى أنّ الميكانيكيه الغوانتوميّه تعدّ متقدّمه نوعاً ما نسبه إلى الفيزياء التقليديّه، ولكنّه يرى في الوقت ذاته بأنّ هذه النّظريّه لم تصل إلى الآن إلى كشف حاله الحدود التّنظيريّه التي ينبغي صياغتها على غير مباني النّظريّه الغوانتوميّه.

وعلاوه على المعايير الأنفّه، يستفيد العلماء في مرحله قبول ورفض النّظريّات العلميه من معايير أخرى، فعلى سبيل المثال: اعتبر انشتاين البساطه والجمال والوحده والشموليه العالميه من معايير أيّ نظريّه معتبره.

(و) دور الأسس الميتافيزيّه في عرض النّظريّات العلميه

يحكى تاريخ العلم عن موارد لعبت فيها الأصول الميتافيزيّه دوراً حاسماً في الإعلان عن بعض النّظريّات. ففي نظريه النسبيّه العامه مثلاً، التي تعدّ مجرّد نظريّه فيزيائيّه، يصرّح انشتاين بأنّه حينما توصل إلى معادلات النسبيّه العامه أحجم عن نشرها على مدى عامين، لأنّه كان يراها تتعارض وأصل العليه العموميّه. ولم يقدم على إعلانها إلّا عندما ارتفعت شبهه التّعارض بالنسبه له. فمعنى هذا الكلام أنّ هذه شبهه لو لم يراها مرتفعه، لم يكن ليقدّم على الإعلان عن النّظريّه النسبيّه العامه ولانتهى أمر الفيزياء إلى نحو آخر.

إنَّ أهمَّ قسم من الفعاليات العلميه والمدى تلعب الرؤيه الكونيه للعالم دوراً أساسياً فيه هو مرحله تفسير النظريات العلميه. فنتائج تجربته ما يمكن تفسيرها بصور مختلفه على ضوء الرؤى الكونيه المختلفه، فلا يكون الاستنتاج الذى يعرضه العلماء عن تجاربهم يمثّل نتيجته التجربه بالكامل. فينبغى الالتفات إلى أنه فيما لو عرض عالم تفسيراً مادياً بحثاً عن العالم، فإنه قد هبط بالوجود إلى مجرد مادّه، فهذه النتيجة لا تعبّر مباشره عن تجاربه الفيزيائيه؛ لأنه لا يمكن مطلقاً أن يتمّ بواسطه تجربه مادّيه استحصال نتيجته لا يوجد فيها ما هو غير مادّي.

وهناك شواهد متعدده فى تاريخ العلم يمكن نقلها فى هذا المجال؛ فعلى سبيل المثال: قد كُشف فى الأعوام الأخيره عن أنّ العلاقه بين الثوابت الطبيعيه (من قبيل شحنه الكهرباء، ثابت البلاونك و...) قد نُظمت بشكل يسمح بظهور الحياه على وجه الأرض. فلو كانت قوّه شدّ الثقل أقوى قليلاً من مقدارها الفعلى لتوقّف تمدّد العالم بشكل أسرع، ولظهر العالم بصوره هوّه مظلمه وذلك بسبب الانكماش قبل أن تسمح الفرصه بتشكيل المجرّات. ومن جانب آخر لو كانت قوّه شدّ الثقل أضعف ممّا هى عليه لتمدّد العالم بشكل أسرع واجتمعت مادّه العالم على شكل نجوم. ففى كلتا الحالتين لما كان من الممكن أن تنهياً ظروف ظهور الحياه، ومن ضمنها تشكيل الذرّات الكربونيه. وبتعبير آخر إنّ قوانين الفيزياء وضعت بشكل وكأنّه قد أعدت لكى يكون تكوّن الحياه ممكناً.

ويوجد توضيحان لهذه المسأله الموسومه بأساس الأنتروپيا (1):

فمؤمنو الفيزيائيين، يعتقدون بأنّ ذلك يحكى عن نظام إلهى، لكنّ ملحديههم ولأجل تفسير ذلك توسّلوا بالعوالم المتعدده التى تتغيّر الثوابت الطبيعيه فى كلّ منها، ومن بين تريليونات التريليون من العوالم، يوجد عالم واحد (أو عدّه عوالم)، له ثوابت مناسبه لظهور الحياه. وبالطبع لا- تقدّم الفيزياء أى دليل أو شاهد على هذه العوالم المستقله، فلا يرتكز التنظير الآنف على أىّ تجربه مستقله، ولم يسوقهم إلى النظرية هذه سوى محاولتهم للفرار من الاعتقاد بالله.

ص: ٩٧

إذا ما تمّت الممارسه العلميه فى ضوء الرؤيه الكونيه الإلهيه، فستكون نتيجهها باتّجاه توفير الحاجات الماديه والمعنويه للبشرية. ولكن فيما لو تمّت فى ضوء الرؤيه الكونيه العلمائيه، فلا ضمانه على عدم كونها مخزبه. فقد عرّف الإنسان فى الأديان الإبراهيميه على أنه خليفه الله فى الأرض وأنه مسؤول عن إعمارها. ومن هنا عرّف العلم إلى جانب الإيمان بأنه وسيله الإعمار والسّعاده فى الأحاديث الإسلاميه. ولذا ينبغى الاستفاده من أداه العلم فى ضوء الرؤيه الكونيه الدينيه. فالمشاريع التى أدت إلى تخريب البيئه أو القضاء على الناس، تعدّ علامه مناسبه على العلم الموجّه بشكل غير صحيح.

فالعلم الدينى بإمكانه أن يوجّه الاستخدامات العلميه بالاتّجاه المناسب ويحول دون الاستخدامات المخزبه لها. وحسب قول جان بروك: يمكن لاتّجاه واستخدامات البحوث العلميه أن تكون مختلفه بشكل واضح فى النظم القيميه المختلفه ولأن القيم الإنسانيه غالباً ما يكون لها ارتباط عضوى بالعقائد الدينيه، فبمقدور العقائد الدينيه حتّى الساعه أن تكون مرتبطه بتوجيه العلم والتقنيه. (1)

تحقق العلم الدينى على مدى تاريخ الحضاره الإسلاميه

يبدو من خلال الموارد المتقدّمه فى بيان وتصور العلم الدينى وتفسيره بشكل صحيح، أنّ العلم الدينى ليس ممكناً فحسب، بل قد تحقّق فى بعض المراحل التاريخيه.

فإذا عدنا بالذاكره إلى الوضع الفكرى للعلماء فى المرحله المشرقه للحضاره الإسلاميه، لرأينا بأنّهم عندما كانوا يعملون فى الخط الأخير العذى وصله العلم فى حقيبتهم، كان الفكر الإلهى حينها مسيطراً على أذهانهم. فهم سعوا إلى العلم فى سبيل الله وكانوا يهدفون إلى الكشف عن الآثار الإلهيه فى الطبيعه. وكان هذا التّفكّر مستولياً أيضاً على مؤسسى العلم الحديث نظير كوبلر، نيوتن، بويل... وهذا يعدّ علامه على إمكان وتحقّق تأثر العلم التجريبي بالقيم والأفكار الدينيه والفلسفيّه.

وفى الختام نرى من اللازم ذكر هذه النكته وهى أنّ تدخّل القيم الدّينيّة والآراء الميتافيزيّه فى العلوم هو أوسع جدّاً فى الفعاليات العلميه ممّا عليه فى العلوم الإنسانيّه.

فمثلاً إذا اعتقدنا فى علم النفس بأنّ الإنسان مجرد مادّه وأنه حصيله للفعل والانفعالات الكيماويّه، أو إذا اعتقدنا أنّ الإنسان له روح إلهيه، فإنّ ذلك سيكون له أبعاد الأثر فى انتخاب المسائل وأساليب البحث، والتّنبؤات واختيار التّنبؤات وستكون جميع نظريّات العلوم الإنسانيّه مختلفه بحسب ابتنائها على أىّ من هاتين المقدمتين، فعلى سبيل المثال، هل أنّ منشأ الدّين ما ذهب إليه فرويد، وهو المرض النفسىّ أم ما يقوله بعض علماء الاجتماع من أنّه ظاهره اجتماعيه يتأثر بخلفيّات العلماء الدّينيّه والفلسفيّه ويلزم على الباحثين العلميين الاهتمام الجادّ بهذه الأدلّه والخلفيّات ولا يتوهّمون أنّ إبداء الآراء هذه هو مجرد نتائج تجربيه أو مؤيده بالتّجربه.

وخلاصه المسأله أنّه ينبغى الالتفات إلى هذه النكته وهى عدم خلو أىّ علم من أحكام قيميه وأنّ الاختلاف فيما بين العلوم الإنسانيّه والعلوم الطبيعيّه يتمثّل فقط فى قوّه وضعف هذا التّأثير.

الملاحظات

١. إنّ الرأى المطروح من قبل الدّكتور كلشنى فى كتابى «من العلم العلمانى إلى العلم الدّينى» و«الآراء الفلسفيّه للفيزيائيين المعاصرين» يمكن تفسيره بشكلين. الأوّل أنّ نعرّف العلم بأنّ له أبعاداً دينيه وفلسفيّه حسب تعبيره، والآخرو على اعتبار أنّ العلماء لهم خلفيّات دينيه وفلسفيّه مسبقه، أنّه معرفه ذهنيه. فهذه النكته كانت أيضاً موضع اهتمام السيد كلشنى ولذا فقد سعى لأنّ يبيّن بأنّ التفسير الثانى غير صحيح فكانت عبارته فى خصوص هذه المسأله كالتالى: «إذا عُرضت الكتب العلميه على أنّها مجرد نتائج تجربيه (التي تكون مسبوقة بنظريّات بطبيعه الحال) وكانت بمعزل عن تعابير وتفسير وتحاليل العلماء (التي تكون مسبوقة بافتراضات فلسفيّه وأيديولوجيه)، فنحن نستطيع أن نتصوّر أنّ العلم ذاته خالٍ من الرّؤى الكونيّه على نحو ما وأنّ الصفات الدّينيّه أو العلمانيّه تختصّ بالعلماء، وليس صفاتاً للعلم ذاته، ولكنّ الأمر ليس كذلك فى التطبيق العملى فعرض النتائج العلميه يحمل على الدوام افتراضات دينيه - فلسفيّه».

هذا فى حال أنه يوصى فى مكان آخر: «على الباحثين العلميين.. تعريه المعطيات التجريبيه من افتراضات وأحكام العلماء المسبقه وأن يدركوا جيداً حدود العلوم التجريبيه» فبناءً على عبارته الأخيره للسيد كلشنى؛ لا يمكن إطلاق العلم على كل ما جاء فى الكتب العلميه وما قاله وكتبه العلماء، فهناك إمكانيه للتفكيك فيما بين المعطيات التجريبيه وتعابير العلماء الفلسفيّه عن النظريات العلميه.

يبدو أنّ هناك إمكانيه إطلاق العلم على قسم من الكتب العلميه التى هى فى صدد بيان النتائج التجريبيه وبقول السيد كلشنى «إنّ النتائج الفلسفيّه تمثّل القسم الأساسى للعلم وأنه لا- يعرف شرقاً أو غرباً» وحسب رأيه أنّ هذه المجموعه تفتقد القيم والرؤى الديقنيه ولا- معنى لاستخدام الأوصاف الديقنيه أو العلمائيه فى موردها، وفى المقابل إمّا أن ننسب الصفه الديقنيه والعلمائيه إلى العلماء، أو أن نعرّفها على أنها صفه لقسم خاصّ من تصريحات العلماء، فلا- تكوّن معطيات علميه وتجريبه فى حقيقه الأمر، وتمثّل جزءاً من القضايا الفلسفيّه والديقنيه من حيث الهيكلية فحسب. هذا فى حال أنّ الدكتور كلشنى رفض هذا الاقتراح بشدّه، فيقول: «إنّ النتائج التجريبيه التى تفتقد التفسير، هى مجرد حفته قضايا متفرّقه ليس لها معنى». فهذا يعدّ كلاماً صائباً فى أنّ القضايا المشاهدائيه التى تأتى فى ضوء المشاهده والاختبار التجريبي، تبقى مجرد حفته قضايا مبعثره وبلا معنى حتى تنتظم متوحيده فى نظريه مفسّره. ولكى تكون ذات معنى فمن اللازم أن تكون هذه المشاهدات ضمن إطار نظريه تُبين وتفسّر، لكن هل أنّ تدخّل القيم والرؤى الديقنيه والفلسفيّه يكون على مستوى واحد فى كلّ مرحله من التفسير العلمى وإلى حدّ تستطيع النظريه العلميه أن تتّصف بكونها ديقنيه أو غير ديقنيه؟ يبدو أنّ ذلك القسم من فعاليات العلماء أو تلك المرحله من تفسير وتمعنى النتائج التجريبيه، التى تتأثر بشدّه بالاعتقادات والقيم الديقنيه والفلسفيّه، يوضع إمّا فى دائره الاعتقادات الميتافيزيّه والفلسفيّه «الحدّ الأدنى نظويه للوصول إلى المسائل الحدوديه (المتعلقه بمبدأ ونهايه العالم) وللكشف عن التكليف الأوّل والآخر للعالم أو فى الحدّ الأدنى نحاول فى مقامه تفسير القضايا وإعطاء صورته عامّه عن الطبيعه» وكمثال نريد أن نجيب عن هذا السؤال وهو هل أنّ الله خلق هذا العالم فى t₀ - أو أنّها ترتبط بدائره العقل العملى - «الحدّ الأدنى يطرح فيه البحث عن الاتجاهات العمليه».

أجل، ففي هذا القسم «تعود الرّؤى والأيدولوجيات إلى الفعّاليات العلميّه»، لكن هل أنّ هذه المجالات موجوده داخل العلم؟

يبدو أنّنا ومن أجل بيان هذا البحث بحاجة إلى تعريف وتحديد دقيق للعلم في أنموذج العلم الدّيني للدكتور كلشنى.

٢. يصرّ الدكتور كلشنى على أنّ تأريخ العلم قد برهن على أنّ العقائد الدّينيّه والفلسفيّه تتدخّل في اقتراح، تقييم، اختيار وتفسير النّظريات العلميّه، لكنّه لا يوضّح كيفيه هذا التدخّل وطبق أى آليه يتمّ ذلك؟

والنكته المهمّه هنا أنّ مجرد إثبات الاستفاده من العقائد الدّينيّه والفلسفيّه في الفعّاليات العلميّه، لا يمكن أن يكون دليلاً على كون الاستفاده منها جائزه. وعلى هذا فإنّ البحث الأكثر أساسيه هو هل أنّ تدخّل العقائد الدّينيّه والفلسفيّه في الفعّاليات العلميّه يتمّ بشكل جائز؟ فعلى سبيل المثال، إذا اعتبرنا أنّ أحد نماذج تدخّل العقائد الدّينيّه في الفعّاليات العمليه هو هذا الشاهد من التّاريخ العلمى: «قيام نظريّه محوريّه الأرض على أساس كون الإنسان أشرف المخلوقات والأرض باعتبارها مركز عالم الوجود»؛ فهل يمكن استناداً لهذا الشاهد التّاريخى تجويز تدخّل القيم الدّينيّه في الفعّاليات العلميّه؟ وهل يقبل الفيزيائيون أنّ العقائد الفلسفيّه لهايزنبرغ وقفت حائلاً- دون صنعه أجهزه لازمه للقيام بتجارب علميه خاصّه؟ وهل يقبل الفيزيائيون أنّ إسناد ظاهره فيزيائيه إلى إرادته الله نظير نسبه نيوتن مسأله الحفاظ على توازن سيارات المنظومه الشّمسيّه إلى إرادته وتدخّل الله، يؤدّى إلى إقامه سدّ بوجه التّنظيرات الفيزيائيه؟ فإذا كانت الشّواهد التّاريخيه للعلم يمكنها طرح إمكان تدخّل القيم والرؤى الدّينيّه والفلسفيّه للعلماء في الفعّاليات العلميّه، فمما لا ريب فيه أنّه لا يمكن إثبات كون ذلك مجازاً.

٣. وكما أشرنا في المقطع السابق، فإنّ الأمثله التي طرحها السيّد كلشنى بخصوص تدخّل القيم والرؤى الدّينيّه والفلسفيّه في ميادين الفعّاليات العلميّه المختلفه، لا تصوّر حدوداً واضحه لمقدار جواز هذا التدخّل. وهذا ما يقودنا إلى مشكله معرفيه نواجهها من هذه النّاحيه وهى أنّه بدون تشخيص حدود مثل هذا التدخّل فإنّ هذا الرأى سيستلزم الاعتقاد بنسبيّه العلم المعرفى. فالدكتور كلشنى ولأجل اجتناب العلق في ورطه نسبيّه

العلم المعرفى يشير إلى أن «النتائج التجريبية تمثل المقدار الأساسى من العلم وأنه لا- يعرف شرقاً أو غرباً» لكنّه ليس فقط لم يوضّح هذا القسم من العلم بشكل دقيق، وإنما ما ساقه من الأمثلة يعدّ شواهد على دخاله وتدخل العقائد الدينيه والفلسفیه فى جميع مجالات الأنشطة العلمیه، حتى فى مجال اختيار التجارب والملاحظات لعلم كالفيزياء أضف إلى أنه إذا كان المقصود من النتائج التجريبية هي الملاحظات، فإنّ مسأله استلهام الملاحظات من النظريات حطت بقبول فلاسفه العلم، وإذا كان المقصود شىء آخر غير الملاحظات فهو فى الحامل للنظريه بطريق أولى، ولذا لا يمكن القول لأنّ «المقدار الأساسى من العلم، هو نتائج تجريبية، فإذن لا يعرف شرقاً ولا غرباً»؛ لأنّ النظريات وحتى الملاحظات تصطبغ باللون الشرقى والغربى فكيف بالقوانين العلمیه. فيبدو أنه من دون عرض حدود مجازه لمثل هذا التدخل، فسنواجه مشكله التسيبه فى العلم المعرفى ومن اللازم تحديد وتعيين حدّ فاصل فيما بين نسيه العلم المعرفى وعينيه، ممّا حدا بالسيد كلشنى إلى التزام جانب الاتجاه الواقعى.

٤. وقد بين الدكتور كلشنى فى مجال أتباع نظريه العوالم المستقله عن بعضها «لا- يوجد شاهد فيزيائى فعلى لإثبات العوالم المستقله عن بعضها ولم يسق بعض العلماء إلى هذه النظرية سوى الفرار من الاعتقاد بالله»؛ لكنّ هذا المطلب يصدّق أيضاً فى مجال تفسير؛ فرض وجود الله لبيان النظم فى الثوابت الفيزيائيه البنيويه فلا يوجد أى شاهد تجرى مستقلّ لهذه النظرية، فيلزم النظر فى؛ أى من النظريتين لها قدره أكبر على الدفاع عن نفسها، وما هي المعايير الأخرى التى يمكن الاستفاده منها لانتخاب النظرية مع غياب الشواهد التجريبية الكافيه؟

ومن الممكن أن يقول الفيزيائيون المعتقدون بالله بأنّه من الأفضل الاستفاده من الأدله الميتافيزييه فى حاله عدم إمكان الاستفاده من الشواهد التجريبية لتأييد نظريه ما، ولأنّ وجود الله قد أثبت بكافه الطرق أو لأننا نؤمن بوجود الله فنستعين به باعتباره مخطّط وخالق هذا العالم. وفى المقابل فإنّ البعض الآخر من الفيزيائيين يحتمل أن يختاروا هذا الرأى وهو أنه من الأفضل الكشف عن علّه ماديه لهذه الظاهره الماديه لجعل الفيزياء مستقله عن باقى المجالات المعرفيه (إلى الحدّ الممكن)، ولا نغلق

الطريق على الفيزياء من خلال التوسل بالله. يبدو أنّ هذا الاتجاه ولأسباب تأتي تبعاً راجح على الاتجاه الأول:

أ) يُبقى الباب مفتوحاً على إمكانيه الكشف عن الشواهد التجريبيه وتطور العلم؛

ب) إنّ إلحاد أو إيمان العالم لا يعدّ شرطاً في مجال هذا المعيار ويستطيع الفيزيائي المعتقد بالله أيضاً العمل وفقاً لهذه العقيدته في ذات كونه معتقداً بوجود الله؛

ج) وجود شواهد تاريخيه متعدده في خصوص اتّخاذهم الله غطاءً للمسائل الفيزيائيه الميؤوس من حلّها: فعلى سبيل المثال نتذكّر كيف سعت مجموعه لتوضيح الانحراف في مدار سياره أورانوس بالتوسل بإرادته ومشئته الله، لكنّ أولئك الذين لم يثقوا بهذه النظريه وتلمّسوا العله الطبيعيه، لذلك استطاعوا اكتشاف وتحديد مكان سياره نبتون قبل أن يروها بالتلسكوب.

ص: ١٠٣

هو به العلم الديني، نظره معرفيه إلى علاقه الدين بالعلوم الإنسانيه (١) اسم كتاب للدكتور خسرو باقري (٢) الذي دُون على أساس مقاله له بعنوان «هويه العلم» والتي طبعت سنة ١٩٩٥ في دوريه الحوزه والجامعه. وما سيأتي يمثل خلاصه للمباحث المطروحه في هذا الكتاب، وهي ذات صله وثيقه بموضوع البحث في هذه المجموعه من المقالات.

إنّ البحث في مجال العلم الديني يثير تحديات من جهه أنّ جوّ نشوء وظهور العلوم التجريبيه المعاصره كان جوّاً غير ديني وأحياناً مضاداً للدين؛ فمن هذه الجهه أصبح البحث حول أيّ تركيبه من العلم والدين؛ فاقداً للمعنى حسب فئه من الفلاسفه والعلماء. لكن قبل إبداء أيّ وجهه نظر قطعيه حول معنائه أو إمكان تحقيق العلم الديني ينبغي دراسه ماهيته العلم والدين والتأميل في العلاقه فيما بينهما.

ومن اللازم القول، إنّ المقصود من «العلم» في عباره «العلم الديني» في هذا الكتاب هو العلم التجريبي (مع التأكيد على العلوم الإنسانيه) والمقصود من «الدين» جميع الأديان (مع التأكيد على الإسلام).

١- (١). قامت منظمه الطباعه والنشر لوزاره الثقافه والإرشاد الإسلامي بطبع الكتاب المذكور سنة ٢٠٠٣.

٢- (٢). عضو الهيئه العلميه لجامعه طهران.

الآراء الفلسفيّة المطروحة حول العلم

إنّ محاوله تقييم العلاقة والرّابطه فيما بين العلم والدين، تستلزم معرفه ماهيّة العلم. ويوجد في العلم المعرفي الفلسفي اتّجاهان أساسيان: الاتّجاه الوضعي والاتّجاه ماوراء الوضعي.

وغالباً ما كان العلم المعرفي مبتنياً على الاتّجاه الوضعي في النّصف الأوّل من القرن العشرين. أمّا بعض مميّزات هذا الاتّجاه التي تتعلّق بموضوع العلم الدّيني فهي عبارته عن: انفصال العلم عن الميتافيزيا، انفصال المشاهده عن النّظريّه؛ انفصال أمور الواقع عن الأمور القيميه وانفصال مجالات الكشف والحكم.

وفي المقابل، فإنّ قراءه ما وراء الوضعيّة للعلم، قراءه تمخّضت عن الانتقادات المهمّه لفلاسفه العلم في النّصف الثّاني من القرن العشرين. وتمثّل بعض مؤشّرات هذا الاتّجاه للفلسفه العلميه بما يلي: تداخل العلم والميتافيزيا، تأثير الميتافيزيا على العلم، تداخل المشاهده والنّظريّه، تعيّن عدم استنتاج النّظريّه بالمشاهده والاختبار، تطوّر العلم من خلال تنافس النّظريّات والنماذج العلميه وأخيراً تأثير العلم على الميتافيزيا.

الآراء المطروحة حول هويّه الدين والمعرفه الدّينيّه

إنّ الدين باعتباره العنصر الأساسي الثّاني في تركيبه «العلم الدّيني» يتضمّن أبعاداً مختلفه ويمثّل كلّ بُعد منها موضوعاً لأحد علوم علم النفس، علم الاجتماع، الفلسفه... وهناك أسئله أمثال «كيف تُفهم النّصوص الدّينيّه؟» و «ما هي الأمور التي يتكفّل الدين ببيانها للإنسان؟» تعدّ من ضمن المسائل التي ينبغي دراستها لتوضيح معنى «العلم الدّيني» وتقييم إمكانيّته.

أمّا الاتّجاهات الأساسيه في بحث معرفه الدين فتمثّل، بالاتّجاه الموسوعي للدين، النّظريّه الهرمنوطيقيه في فهم الدين؛ نظريّه القبض والبسط النّظريّ للشّريعه ونظريّه الانتقاء الاستنطائي للنصوص الدّينيّه.

ويُعلم من الاتّجاه الموسوعي، من خلال الإشاره إلى جامعيه وكمال الدين، بأنّ الدين يتضمّن كلّ حقائق الوجود وإجابات على جميع الحاجات البشريّه وتبيين القوانين الثابته التي تبحث عنها العلوم المختلفه. وطبقاً لهذه النّظريّه فجميع الحقائق والأمور العلميه التي تعمّ الكليّات والجزئيات إمّا أن تكون قد بُيّنت بصوره صريحه في النّصوص الدّينيّه، وإمّا اقتصر البيان منها على الأصول وكليّات الأمور وينبغي استخدام العقل لاستخراج الجزئيات من

رحم هذه الكليات. ومن الانتقادات الموجّهة لهذا الاتجاه هو أنّه ينقض الحكمه الإلهيه وكونه مجرد إستنباط خاطئ للآيات والروايات.

أمّا الهرمنطيق، فهو علم كيفيه تفسير النّصوص، وقد شهد ظهور اتجاهات متنوّعه في تأريخه. فالأوجهات المحافظه، تعتقد بأنّ المفسّر بإمكانه من خلال اتّخاذ أسلوب صحيح الوصول إلى مقاصد النصّ والحقيقه العينيه المتعلّقه بالأثر. أمّا الاتجاهات المعتدله في اتجاهها الهرمنطقي ترى أنّ التفسير خلاق على الدوام، وبعبارة أخرى أنّ هناك حواراً فيما بين المفسّر والنص؛ ولذا لا يمكن الحديث عن الوصول إلى الحقيقه العينيّه أو المعنى المقصود للنصّ، وعلى أفضل التقادير يكون هناك نوع من «الارتباط الآفاقي» فيما بين المفسّر والمفسّر. والفكر العام للاتجاه الهرمنطقي المتطرّف هو أنّه وبسبب الخلاقه الموجوده في التفسير لا يمكن للمفسّر على الإطلاق إقامة علاقه مع المعنى الأساسى والأولى للنصّ وأنّ جميع القراءات هي في الواقع معاني احتماليّه ونسبيّه. وأخيراً، الاتجاهات الهرمنطقيه الانتقاديّه التي تعتقد بأنّه من الممكن من خلال التأمّل النقدي في النصّ الاطلاع بصورة أكبر على ما يرتبط بالسّنه وبقاء الانحرافات الناشئه من الجهويّه الأيدلويوجيه، الثّقافيه والاجتماعيه للسّنه، لكن من غير الممكن التحرّر الكامل من هذه الانحرافات.

وإنّ نظريّه القبض والبسط النظريّ للشريعه، تعدّ أوّل نموذج من الجهد المنظّم لنظره معمّقه في مجال نسيج المعرفه الدينيه والتي ابنتيت على ثلاثه أصول أساسيه: أصل «تغاذي وتلاؤم المعرفه الدينيه والمعرفه البشريّه»، «القبض والبسط الانسجامي للمعرفه الدينيه والمعرفه البشريّه» و «التطوّر في المعرفه البشريّه». وترتكز أسس العلم المعرفي لهذه النظريّه على ركيزتين أي: الشموليّه المتطرّفه والتعدديّه المتطرّفه. وعلى هذا الأساس فالنقود التي أوردت على ذينيك النظريّتين، ترد أيضاً على نظريّه القبض والبسط النظريّ للشريعه.

نظريه الانتقاء الاستنطاقى، تعكس أنّ الدين قد أطلق تسعه ألسنه لبيان جميع حقائق الوجود (كما تدعى النظريّه الموسوعيه) وأنّ ألسنته التسعه هذه صامته إلى درجه ليس لها قدره على الحديث إلّا عن طريق العلوم والمعارف البشريّه (و هو ما تبينه نظريّه الهرمنطيق أو القبض والبسط). فالدين في هذه النظريّه، يمتلك حديثاً خاصاً (هدايه الإنسان إلى السّاحه الربوبيّه) ليقوله حيث يعجز الإنسان عن سماعه من مكان آخر وقد بين هذا الحديث بأسلوب واضح ومحدّد وأشار أحياناً اقتضاءً لبيان ذلك الغرض

الأساسى للدين، إلى حقائق علميه مختلفه. وإذا تعلق قلب أحد بغرض غير الغرض الأساسى للدين فإنه لا يمكنه أن يحصل من القرآن على ما يتوخاه من النفع الأمثل بالرجوع إليه. وقد بُين في هذه النظرية ذلك القسم من الحاجات والميزات الإنسانيه بالتفصيل في موضوع الإنسان في النصوص الدينيه مما له علاقه وثيقه بهديته، لكنه تحدت بشكل إجمالى في مجال باقى ميزاته وحاجاته. وتشمل المنطقه المركزيه للنصوص الدينيه في هذه النظرية تعاليم الدين الأساسيه (العقائد، القيم، الأحكام الدينيه) والتي وُضحت بصوره واضحه في هذا القسم وكون الدين يرتبط أساساً بهذا القسم. (1)

المنطقه الثانيه، هي المنطقه الوسطى التي تعكس التعاليم المقصود منها بيان واستحكام تعاليم الدين الأساسيه. المنطقه الثالثه، هي منطقها حدوديه تمثل الدائره المشتركه فيها بين النصوص الدينيه وعالم المخاطبين بهذه النصوص، وتشمل هذه المنطقه، الاعتقادات العقليه السليمه، مترافقه مع الاستدلالات العقليه. وبالاعتماد على الاعتقادات العموميه للناس، وباستخدام الاستدلالات المختلفه في هذه المنطقه، يتم الدفاع عن صحه التعاليم الأساسيه المتعلقة بالمنطقه الأولى. وتبين هذه النظرية بأن بإمكان الناس اكتساب هذه الحلقة الوصلية (المنطقه الثالثه للنصوص الدينيه) قبل أن يواجهوا الدين، وعلى هذا تزيد سرعه تقبلهم للتعاليم الدينيه عند وقوع تلك المواجهه.

وتتمثل بعض فعاليات المنطقه الثالثه بما يلي: بيان ضروره وجود الدين، بيان التعاليم الأساسيه المقصوده للدين، زعزعه الأسس الفكرية الباطله والإيجابه على التحديات الفكرية للخصوص.

وعلى هذا الأساس، ونظراً للبقاه التي يتميز بها الدين والتي تحدت من خلالها عن ضرورته وتعاليمه الأساسيه، لا يمكن القول بأن المعارف البشريه بجميع ما تتميز به من سعه تكون بديهيه بشكل تتقدم تقدماً كاملاً ومن طرف واحد على المعرفه الدينيه؛ بل إن بعض المعارف الدينيه قد أثرت على المعرفه البشريه وجعلتها تواجه مشاكل في بعض المجالات.

فبناءً على نظريه الانتقاء الاستنطاقى، يمكن تصوّر العلاقات فيما بين المعرفه الدينيه والمعرفه البشريه في خمس حالات:

ص: ١٠٨

١- (١). ر.ك.: ملاحظه رقم (١).

١. الاشتراك في النطاق الناجم عن وجود العناصر المتعلقة بالعقل السليم وأساليب الاستدلال العموميّ في مجال المعرفة الدّينيّة والمعرفة البشريّة؛

٢. رفض المعارف البشريّة غير المنسجمه مع المركز المقاوم للمعارف الدّينيّة.

٣. استخدام المعارف الفلسفيّة والعرفانيّة المتجانسه، لتعميق المعرفة الدّينيّة.

٤. استخدام المعارف العمليه لتفضيل المعرفة الدّينيّة.

٥. جعل المعارف الفلسفيّة والعرفانيّة والعلميّه هادفه.

هويه العلم الدّيني

اشاره

وبعد الاتّضح التّسبّي لمعنى الدّين والعلم تصل النوبه إلى اتّخاذ موقف في مجال معنى «العلم الدّيني» وإمكان تحقّقه.

معنائه العلم الدّيني

يمكن القول على وجه الإيجاز بأنّ تعبير «العلم الدّيني» قد اقتصر معناه على بعض موارد العلم المعرفي ومعرّفه الدّين، وهو يعدّ تعبيراً لا- معنى له في بعض موارد العلم المعرفي، كما هو الحال في نزعه الوحدويّه ونزعه التّعدديّه. وعلى هذا الأساس سنقوم ابتداءً بتوضيح هذا المطلب وهو أنّه في أيّ موارد العلم المعرفي لا يكون للعلم الدّيني معنى وفي أيّ تعابير العلم والدّين يكون له معنى.

النزعه الوحدويّه للميثولوجيا وعدم معنائه العلم الدّيني

إنّ الاتّجاه الوحدوي للميثولوجيا يعتقد بأنّ العلم البشري ذو سنجيّه واحده وعلامه ذلك كونه تجريبياً، وبناءً على هذا، فالدّين يفتقد أساساً الماهيّه العلميّه وقد قام الوضعيون المناطقه وذو النزعه العمليه بتبني الاتّجاه الوحدوي للميثولوجيا بشكل واضح وهذا بذاته يعدّ انعكاساً لعدّه آراء مختلفه. وكمثال على ذلك، يعتقد الوضعيون المناطقه أنّ القضايا التّأليفيّه والتركيبيّه هي وحدها التي تتضمّن المعنائه التي تشكّل المعرفة البشريّه، والتي يتبيّن صدقها من كذبها من خلال التّجربه. وبالطّبع فإنّ القضايا التفصيليه في هذه التّظريّه يكون لها معنى لكن ليس لها صفة معرفيه. وتقتضى هذه التّظريّه أن

يكون تعبير العلم الديني تعبيراً لا معنى له؛ لأنّ القضايا الدينيّة وبسبب صفه عدم قابليتها للاختبار التجريبي لا يمكن أن يكون لها معنى على الإطلاق.

وبعد الانتقادات الكثيره للوضعيه المنطقيه اتضح أنّ هذه النظرية قد فشلت في رسم الحدود فيما بين المعارف البشريه. وقد تعرّض فلاسفه ومؤرّخي العلم (من جملتهم كوين، كوهن، ويزدم، لا-كتوش) لبيان هذه المسألة على أنحاء مختلفه وهي أنّ هيكلية النظريات العلميه لا تتشكّل من القضايا العينيّه والتركيبيّه فقط.

وقد عرض رايشنباخ موضوعاً أكثر انعطافاً؛ فهو بتفريقه مقام التحكيم عن مقام التوليف، ادّعى أنّ أيّ شيء (فلسفي، ديني أو...) يمكنه في مقام الكشف أو التوليف التأثير على الفعاليات الذهنيّه للعالم، لكن في نطاق التحكيم تكون التجربه لوحدها هي التي تحسم الأمر. وبناءً على هذه النظرية فما يجعل العلم علماً، هو مقام التحكيم التجريبي، وليس مقام الكشف والتوليف.

وبالطبع فقد بيّن بعض الباحثين من خلال الاستفاده من تفريق مقام التوليف عن التحكيم ما مضمونه أنّ التعبير بالعلم الديني في مقام التوليف ممكن وفي مقام التحكيم غير ممكن، ويبدو أنّ مثل هذه الاستفاده خاطئه من جوانب متعدّده. فعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى هذه النكته وهي أنّه وفقاً لتقسيم رايشنباخ، لم تتجلى أيّ علميه في مقام الكشف كي تتصف بكونها دينيه أو غير دينيه.

الموقف الثاني في الاتجاه الواحدى للعلم المعرفى الذى يكون العلم الديني فاقداً للمعنى في ضوئه، هو موقف الاتجاه العملى. فالموقف المتقدم لتلك الفئه من أتباع الاتجاه العملى، الذين يعتبرون الاتجاه العملى بمنزله نظريه في باب المعنى، مشابه لموقف الوضعيين المناطقه، لكنّ كوين الذى كان بذاته عملياً اتخذ موقفاً مختلفاً في مقابل الوضعيين.

ففي عقيدته كوين أنّ معارفنا هي تجريبه من الأساس وهي تدور حول العالم؛ وإن وجدت جوانب تحليليه ومنطقيه ترافقها. إنّ نزعه كوين الشموليّه تجاه العلم تحمل أيضاً هذه الفكره وهي عدم وجود فرق حاسم فيما بين القضايا المشاهديّه والقضايا النظرية؛ وإنّما يمكن الاقتصار على القول بأنّ بعض قضايانا أكثر صراحه وترتبط بالتجربه والمشاهده بشكل أكثر مباشره.

وعلى أيّ تقدير، فمع أنّ العمليّون لا يتفقون مع ممارسه التجربه الحسيّه، لكنهم ما زالوا يعتقدون بأنّ المعرفه التجريبه هي التّموذج الأساسى للمعرفه؛ ومن هنا، يكون العلم

الدِّينِي فِي نَظَرِهِمْ فَاقْدًا لِلْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الدِّينَ بِمِثَابِهِ نَوْعٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ الْإِلَهِيَّةِ وَمَعَ عَدَمِ ارْتِبَاظِهِ بِالتَّجْرِبَةِ لَا يُمْكِنُ جَعْلُهُ صِفَةً لِلْعِلْمِ التَّجْرِبِيِّ.

وَمِنْ ضَمَنِ الْإِنْتِقَادَاتِ الَّتِي أُورِدَتْ عَلَى هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْقَبُولُ بِأَنَّ مَعْرِفَتَنَا تَجْرِبِيَّةً بِشَكْلِ حَاسِمٍ. فَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ يَتَعَرَّضُ بَاتْنَمُ فِي مَقَامِ نَقْدِ كَوَيْنِ إِلَى هَذَا الْبَحْثِ وَهُوَ أَنَّ الْعِلْمَ الْمَعْرِفِيَّ (عَلَى خِلَافِ رَأْيِ كَوَيْنِ) يَسْتَلْزِمُ اتِّخَاذَ الْمَوْقِفِ الثَّانِي وَهَذَا يَحْكِي عَنِ وُجُودِ مَعْرِفَةٍ فِلْسَفِيَّةٍ لَا يُمْكِنُ وَضْعُهَا فِي نِطَاقِ الْمَعْرِفَةِ التَّجْرِبِيَّةِ. إِنَّ النُّقُودَ الَّتِي أُورِدَتْ عَلَى النَّظَرِيَّةِ الْأُولَى لِكَوَيْنِ (١٩٥١) دَعَتْهُ لِأَنَّ يَعْضُضُ نَظَرِيَّةَ أَكْثَرِ مَلَائِمَةٍ فِي مَجَالِ الْعِلْمِ الْمَعْرِفِيِّ (١٩٦٠). وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَقَدْ قَبِلَ كَوَيْنُ بِأَنَّ لِلْعِلْمِ التَّجْرِبِيِّ مَنَزَلَهُ خَاصَّةً وَمُمْتَازَهُ مِنْ بَيْنِ الْأَقْسَامِ الْمُخْتَلَفَةِ لِلْمَعْرِفَةِ الْبَشَرِيَّةِ. لَكِنَّ ذَوِي الْإِتِّجَاهِ الْعَمَلِيَّ الْمُتَأَخَّرِينَ، نَظِيرَ رِيْتَشَارْدِ رُورْتِي، أَنْبَرُوا لِمُخَالَفَةِ هَذَا الرَّأْيِ وَلَمْ يَقُولُوا بِأَيِّ مَنَزَلَةٍ مُمْتِيزَةٍ لِلْعِلْمِ.

التَّعَدُّدِيَّةُ التَّبَايِيَّةُ وَعَدَمُ مَعْنَايَةِ الْعِلْمِ الدِّينِيِّ

إِنَّ التَّعَدُّدِيَّةَ التَّبَايِيَّةَ تَقْسِمُ دَائِرَةَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ الْبَشَرِيَّةِ إِلَى مَجَالَاتٍ تَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا تَامًّا عَنِ بَعْضِهَا الْبَعْضُ. وَتَعَدُّ الْفِلْسَفِيَّةِ الْوُجُودِيَّةِ وَالْفِلْسَفِيَّةِ التَّحْلِيلِيَّةِ مِنْ أَهَمِّ الْمَذَاهِبِ الْفِكْرِيَّةِ الَّتِي تَعْتَقِدُ بِنَظَرِيَّةِ الْكَلَامِ الْأَرْتُوذُكْسِي الْجَدِيدِ. وَبِالطَّبَعِ فَإِنَّ الْوَضْعِيَّيْنِ الْمَنَاطِقَةَ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ بِالتَّمَايُزِ التَّامِّ بَيْنَ دَائِرَةِ الْعِلْمِ وَالْفِلْسَفَةِ وَالدِّينِ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ هُمَ أُسَاسًا يَرُونَ عَدَمَ مَعْنَايَةِ مَجَالَاتِ كَالدِّينِ وَالْفِلْسَفَةِ، فَلَا يَذْكُرُونَهَا فِي هَذَا الْقِسْمِ. وَبِنَاءٍ عَلَى نَظَرِيَّةِ التَّعَدُّدِيَّةِ التَّبَايِيَّةِ فَإِنَّ اخْتِلَافَ الْعِلْمِ وَالدِّينِ فِي الْمَوْضُوعِ وَالْمَنْهَجِ وَالْغَايَةِ مَتَمَايُزٌ إِلَى دَرَجَةٍ لَا يَبْقَى مَعَهُ مَعْنَى لِأَيِّ تَرْكِيْبٍ مِنَ الْعِلْمِ وَالدِّينِ.

وَتَكُونُ صُورُ الْعِلْمِ السَّبْعَةِ فِي هَذَا الْإِتِّجَاهِ كَالتَّالِي: الْمَنْطِقُ وَالرِّيَاضِيَّاتُ، الْعِلْمُ الْفِيْزِيَّائِيَّةُ، الْعِلْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِذَهْنِنَا وَالْآخَرِينَ (يَشْمَلُ التَّأْرِيخَ وَالْعِلْمُ الْاجْتِمَاعِيَّةَ)، عِلْمُ الْأَخْلَاقِ، عِلْمُ الْجَمَالِ، الْعِلْمُ الدِّينِيُّ وَالْعِلْمُ الْفِلْسَفِيُّ، وَهَذِهِ كُلُّهَا تَتَمَايُزُ تَمَايُزًا مَنْطِقِيًّا عَنِ بَعْضِهَا الْبَعْضِ.

النُّوعُ الْآخَرُ مِنَ التَّعَدُّدِيَّةِ التَّبَايِيَّةِ يَعْتَقِدُ بِأَنَّ التَّوْضِيْحَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالِدِّيَّةِ ذَاتِ طَبِيعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَكِنْ لَا تَصِلُ النَّوْبَةَ إِلَى التَّوْضِيْحَاتِ الدِّيَّةِ إِلَّا مَا حِينَمَا تَصِلُ التَّوْضِيْحَاتِ الْعِلْمِيَّةِ إِلَى طَرِيقِ مَسْدُودٍ. وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى، إِنَّ التَّوْضِيْحَاتِ الدِّيَّةِ تَمَارَسُ دَوْرَ التَّغْطِيَةِ عَلَى الْخِلَلِ فِي التَّوْضِيْحَاتِ الْعِلْمِيَّةِ. وَيَكُونُ تَعْبِيرُ الْعِلْمِ الدِّينِيِّ فِي هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ فَاقْدًا لِلْمَعْنَى أَيْضًا.

النَّظَرِيَّةُ الأُخْرَى فِي هَذَا النِّطاقِ هِيَ أَنَّ العِلْمَ وَالدِّينَ يُعْطِيانِ تَوْضِيحَاتٍ مُخْتَلِفَةً عَنِ ظَوَاهِرِ مُتَمَاثِلِهِ. وَبِعِبَارِهِ أُخْرَى، إِنَّ العِلْمَ وَالدِّينَ، كُلٌّ يَقُومُ بِبَيَانِ مَوْضُوعٍ وَاحِدٍ وَلَكِنْ مِنْ زَوَايَا مُخْتَلِفَةٍ. وَعَلَى هَذَا الأَسَاسِ لَا يَكُونُ هَذَانِ التَّنَوُّعَانِ مِنَ التَّوْضِيحَاتِ مِنْ طَبِيعَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا يُمْكِنُ الجَمْعُ فِيمَا بَيْنَهُمَا. وَيُمْكِنُ لِلعِلْمِ وَالدِّينِ فِي هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ الاِصْطِفَافِ إِلَى جِوَارِ أَحَدِهِمَا الأُخْرَى، فَيُكَمَّلُ أَحَدُهُمَا الأُخْرَى لِيُضَعَانَ فِي أَيْدِي البَاحِثِ رُؤْيَهُ أَكْمَلَ لِلظَّاهِرَةِ.

لَكِنْ يَنْبَغِي الاِلتِفَاتِ إِلَى أَنَّ أَىَّ مِنْ هَذَيْنِ، لَا يَحِلُّ مُشْكَلُهُ لِالأُخْرَى. وَمِنْ ضَمَنِ الاِنتِقَادَاتِ المَوْجَّهَةِ لِنظَرِيَّةِ التَّعَدُّدِيَّةِ التَّبَايُتِيَّةِ أَنَّهَا وَخِلَافاً لِلتَّصْوِيرِ الَّذِي تُعْطِيهِ لِلمَعْرِفَةِ البَشَرِيَّةِ؛ لَا تَرَى انْفِصَالَ العِلْمِ المُخْتَلِفِ بِشَكْلِ تَامٍّ عَنِ بَعْضِهَا مِنْ حَيْثُ المَوْضُوعِ، المَنْهَجِ، الغَايَةِ، المَسَائِلِ... الخ.

التَّعَدُّدِيَّةُ التَّدَاخِلِيَّةُ وَمَعْنَايَةُ العِلْمِ الدِّينِيِّ

التَّعَدُّدِيَّةُ التَّدَاخِلِيَّةُ تَرَى وَجُودَ مَجَالَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ لِلعِلْمِ البَشَرِيِّ، لَكِنَّ هَذِهِ المَجَالَاتِ فِي عَيْنِ اخْتِلَافِهَا وَتَفَاوُتِهَا فِي المَوْضُوعِ، المَنْهَجِ وَالغَايَةِ تَتَضَمَّنُ حُدُوداً وَمَنَاطِقَ مُشْتَرَكَةً. فَعَلَى سَبِيلِ المِثَالِ تَطَالَعُ الأَشْيَاءَ المَادِّيَّةَ وَالأَوْضَاعَ اللِّإِرَادِيَّةَ فِي العِلْمِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَالعُنَايَةَ بِالأَعْمَالِ الإِرَادِيَّةِ لِلإِنْسَانِ وَالضُّوَابِطَ وَالقَوَاعِدَ الأَخْلَاقِيَّةَ فِي المَعْرِفَةِ الأَخْلَاقِيَّةِ، وَبِالمَوْجُودَاتِ مِنْ حَيْثُ ارْتِبَاطِهَا بِاللَّهِ فِي المَعْرِفَةِ الدِّينِيَّةِ.

وَيُضَعُ هَذَا الرِّأْيُ بَعْضَ عُنَاوِرِ العِلْمِ الطَّبِيعِيَّةِ فِي نِطاقِ الأَخْلَاقِ؛ وَكَمِثَالٍ عَلَى ذَلِكَ، يَحَدِّدُ العِلْمُ الطَّبِيعِيُّ الأَعْمَالَ الَّتِي يُمْكِنُ إِنْجَازِهَا، وَتَحَدِّدُ الأَخْلَاقُ جِوَارَ القِيَامِ بِهَذَا العَمَلِ أَوْ ذَاكَ مِنَ الوَجْهِه الأَخْلَاقِيَّةِ وَمِنْ حَيْثُ الأَسْلُوبِ، فَعَلَى رِغْمِ الاِخْتِلَافِ فِي مَنَاجِجِ العِلْمِ المُخْتَلِفَةِ (المَنْهَجُ التَّحْلِيلِيُّ فِي الرِّيَاضِيَّاتِ وَالمَنْطِقِ، المَنْهَجُ التَّجْرِبِيُّ فِي الفِيزِيَاءِ، المَنْهَجُ التَّفْسِيرِيُّ وَالتَّأْوِيلِيُّ - الهَرْمَنْطِيْقِيُّ - فِي المَعْرِفَةِ الدِّينِيَّةِ وَ...) تَوْجِدُ تَدَاخِلَاتٍ فِيمَا بَيْنَهُمَا أَيْضاً. فَعَلَى سَبِيلِ المِثَالِ يُمْكِنُ القَوْلُ بِأَنَّهُ قَدْ اسْتُفِيدَ فِي القُرْآنِ مِنَ الاسْتِدْلالاتِ الفِلسَفِيَّةِ لِإثْبَاتِ بَعْضِ العِيقَادَاتِ الدِّينِيَّةِ. فَالعِلْمُ الدِّينِيُّ فِي الاِتِّجَاهِ التَّعَدُّدِي التَّدَاخِلِيِّ لَا يَنْسَجِمُ لَا مَعَ هَوِيَّةِ العِلْمِ وَلَا مَعَ هَوِيَّةِ الدِّينِ. وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الدِّينَ كَمَعْرِفَةٍ مُقَدَّمَةٍ عَلَى العِلْمِ، وَيَكُونُ مُصَدِّراً مُهَمَّامً لِلْمَفَاهِيمِ، الفَرَضِيَّاتِ، النَّمَاذِجِ وَالمَنَاجِجِ. وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، يَضْفَى العَبُورُ مِنْ مَرَحَلَةِ التَّحْكِيمِ التَّجْرِبِيَّةِ إِلَى الفَرَضِيَّاتِ المُسْتَخْرَجَةِ مِنَ المِصَادِرِ الدِّينِيَّةِ صَفَهُ عِلْمِيَّةً عَلَيْهِ. فِإَعْمَالٍ مِثْلَ هَذَا الاِتِّجَاهِ فِي العِلْمِ لَيْسَ ظَاهِرَةً غَرِيبَةً أَبْدأً وَبِالْخُصُوصِ فِي العِلْمِ الإِنْسَانِيَّةِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ النَّظَرِيَّاتِ المُوجُودَةِ فِي العِلْمِ الإِنْسَانِيَّةِ تَتَضَمَّنُ قِيَداً ظَاهِراً أَوْ مُسْتَوِراً مِنْ مُصَدَّرٍ غَيْرِ عِلْمِيٍّ.

ولو افترضنا القبول بمعنايه «العلم الديني» في القرائن الخاصه للعلم والدين، فيجب تحديد أى واحد من النماذج المعروضه للعلم الديني صحيح وأيها غير صحيح، فيبدو أن بعض المعاني المختلفه التي عرضت للعلم الديني (الاتجاه الإستنباطي والتهديبي) لا يمكن القبول بها والبعض الآخر (الاتجاه التأسيسي) يمكن الدفاع عنها من حيث الميثولوجيا. وسنتعرض إدامه لهذا البحث لتوضيح موجز لكل من موارد هذه المعاني.

الاتجاه الإستنباطي

يرتكز هذا الاتجاه على الاتجاه الموسوعي لمعرفة الدين ويعتقد بأن الدين يتضمن علوماً وأفكاراً مختلفه يحتاجها الإنسان، أو على الأقل الأصول العامه التي تتحصل من الدين؛ ومن هنا فينبغي حسب الزاى الأول السعي لإستنباط واستخراج مواد العلوم المقصوده من خلال المطالعه الدقيقه للنصوص الدينيه، ومن ثم ومن خلال تصنيفها القيام بتنظيم بنيه العلم المقصود.

وبناءً على الزاى الثانى ينبغى أيضاً استخراج الأصول وعمومات العلم المقصود من النصوص الدينيه، ومن ثم وباستخدام المنهج الإستنباطي القيام بتحصيل العلم الديني من هذه الأصول والعمومات.

ويرد على هذا الاتجاه عدّه نقود:

١. يرد إشكال على اتجاه معرفة الدين المستند عليه في هذا الراى.

٢. يتخذ العلم الديني الذى يُستخرج من النصوص الدينيه بالطريق المذكوره طابعاً اعتقادياً وقطعياً ولا يعير التجربه أهميه.

٣. لا- يصاحب هذا الاتجاه أى مكسب علمي جديد أبداً، إذ إنه يسعى لاستخراج معرفه جزئيه أخرى من جوف المعارف الموجوده، أو يكتشف تبريراً ومحملاً للتنتائج العلميه من بطون النصوص الدينيه.

٤. إن هذا الاتجاه يتميز بالالتقاطيه الشديده؛ إذ إنه يوفر خليطاً غير متجانس من المكاسب العلميه والمستندات الدينيه، ويقوم بتفسير وتأويل النصوص الدينيه بذهنيه تبلورت

من خلال العلم التجريبي.

يعتقد هذا الاتجاه بتهذيب العلوم الحاضرته من الشوائب والانحرافات من خلال الفكر الإسلامى ويرى أنه من المحتمل إضافته أقسام عليها. وتوجد نماذج متعدده لهذا الاتجاه فى المجتمع العلمى نتطرق لبعضها تباعاً:

إن أول من طرح نظريه أسلمه العلم هو السيد محمد نقيب العظاس وتابعتها فى إطار المؤسسه الدوليه للفكر والحضاره الإسلاميه فى ماليزيا ثم قام بتوسيعها إسماعيل الفاروقى فى إطار المؤسسه الدوليه للفكر الإسلامى فى أمريكا.

ويعتقد العظاس بأن العلوم الغربيه المعاصره لا يمكنها وضع «علم حقيقى» بين أيدي المسلمين وذلك بسبب تلوثها وامتزاجها بمفاهيم أفرزتها الحضاره الغربيه؛ ومن هنا فللحصول على علم حقيقى ينبغى ابتداءً تنقيه هذه العناصر والمفاهيم من جسد العلم المعاصر ومن ثم زرق المفاهيم والعناصر الإسلاميه فيها. وإن من أهم عناصر السنه الفكرية الغربيه التى ينبغى نفيها عن جسد العلم فى رأى العظاس هى إثنيه الواقعيه والحقيقه، تضاد الفكر والجسم، الشرخ فيما بين الاتجاه العقلانى والتجربى، الاتجاه الإنسانى أو المادى، أميا المعارف الإسلاميه التى يجب أن تستقر فى نواه تركيبه العلم فهى عبارته عن تفسير القرآن، السنه، الشريعة أو الفقه، الكلام والفلسفه الإسلاميه، التصوف واللغه العربيه.

وأخيراً يعتقد العظاس أن العلم فى الإسلام هو نوع من التأويل أو التفسير الرمزي للموجودات التجريبيه ويرى أن النتائج العلميه للغرب يجب أن تُصَب فى هذا الإطار بعد تهذيبها من المفاهيم الغربيه كى تنعكس على شكل علم حقيقى وإسلامى. ولا يتمثل معيار الصدق فى رأى العظاس بمجرد المطابقه مع الواقع اعتماداً على الشواهد التجريبيه، بل يجب فى رأيه أن تنعكس الأمور الواقعيه والشواهد التجريبيه فى إطار تفسير رمزى للعالم.

ويرى إسماعيل الفاروقى كذلك بأنه ومن أجل أسلمه العلوم يجب ترميم الفروع العلميه الحديثه، كى تتضمن أصول الإسلام فى الميثولوجيا، خطه العمل، الأهداف والطموحات المقصوده له. ويجب عرض ما هو موجود من العلوم الحديثه فى عمليه الترميم هذه والتى هى أعتم من الأهداف، المناهج والنتائج العلميه من خلال المفهوم الجوهرى للتوحيد وتغييرها وفقاً لذلك؛ لأن التوحيد يتضمن وحده العلم والحقيقه، وحده الحياه والخلق، وحده الإنسانيه ووحده التأريخ و... .

وتعرّض اتجاه التهذيب واستكمال العلوم الحاضر له للنقد من بعض الجوانب:

١. إنّ هذا الاتجاه يخاطر بتعريض وحده النظريات العلميّة التي تتجلّى في فرضياتها وأساليبها ونتائجها لعدم أخذها بنظر الاعتبار.

٢. وإنّ تكوين مجاميع غير منسجمه هو الإشكال الآخر الوارد على هذه النظريّة؛ لأنّ النظريّات العلميّة تعتمد على افتراضات فلسفيّة، ثقافيّة، وفكريّة معيّنه ويظهر تأثيرها بنحو ما في أشكالها المختلفة. إنّ القيام بتهذيب وتنقيه هيكل النظريّات وإضفاء عناصر من الفكر الإسلامي عليها، ربّما يؤدّي إلى إنتاج مجاميع غير متناسبه باللحاظ المعرفي. ويمكن أن يقال؛ بأنّ الجهود التي بذلت على هذا الصعيد في التاريخ المعاصر للعلوم الإنسانيّة في العالم الإسلامي واجهت الفشل وذلك بسبب عدم الالتفات إلى افتقارها للتناسق.

٣. المشكله الأخرى، التطبيق المتكلف للآيات والزوايات على المطالب والمباحث التي طُرحت في رأي أو نظريّة، لأنّه ولأجل تطبيق آيه أو روايه ما على مطلب مقبول قد لوحظ في نظريّه ما، تُحمّل تلك الآيه أو الروايه معنى لا يمكن استفادته من ذلك النصّ حسب الأسس المنهجية.

٤. الصعوبه الأخرى في هذا الاتجاه تتمثّل في وضع مطالب مجمله من النصوص الدينيه إلى جانب المباحث الدقيقه والتفصيليه للنظريّات العلميّه ويتولّد لدينا من خلال ذلك إحساس كاذب بعدم الحاجه إلى أنّ الإسلام له رأي أيضاً في هذا المجال والنكته التي يجب الالتفات إليها في هذا المجال هو أنّ الخطاب القصير والمجمل لا يمكنه أبداً أن يؤدّي إلى اطلاع دقيق وتفصيلي تستطيع العلوم المختلفه الحصول عليه، لكنّ أمثال هذه الفعاليّات، على القول بأنّ النصوص الدينيه قد تحدّثت عنها، ستهدئ في الوقت ذاته من القلق الذهني للباحثين في هذا المجال.

٥. إنّ اتجاه تهذيب واستكمال العلوم الحاضر يؤدّي إلى طراز معيّن من المضامين التعليميه الذي تصطفّ فيه المطالب المختلفه للنظريّات العلميّه والمضامين المأخوذه من الآيات والزوايات جنباً إلى جنب.

فهذا الطراز من تنظيم المضمون ونظراً للمشكلات السابقه يؤدّي إلى قلّه ما يعرض من الدين والنصوص الدينيه؛ فيلقى في ذهن القارئ تصوّراً بأنّ النصوص الدينيه تستحسن

الإشارات القصيره والمجمله، فى حال أن العلماء والنظريات العمليه تبين مطالب ومباحث دقيقه وكثيره فى هذا المجال ذاته.

الاتجاه التأسيسى فى العلم الدينى

يعدّ الاتجاه التأسيسى، نموذجاً للعلم الدينى والذى يعتقد بأنه يمتلك ظهيراً نظرياً يمكنه الدفاع بشكل أقوى من النماذج الآنفه.

والعلم الدينى فى هذا الاتجاه وكأى جهد علمى آخر يجب أن ينشأ فى ضوء القدره الإلهاميه لخلفياته الخاصه من جهه وفى صراع الجهد التجربى من جهه أخرى ويستفاد فى هذه النظرية من أجزاء من الفكر الإسلامى باعتباره رصيماً ميتافيزياً للبحث فى العلوم الإنسانيه.

فمنظراً للنفوذ العميق للأرصده الميتافيزيه فى المراحل المختلفه لتوسّع وانتشار نظريه علميه، يمكن للنظريات العلميه المبتكره من خلال الخلفيات الميتافيزيه أن تنمى على نحو معنائى إلى رصيدها الميتافيزي.

وفى صورته تمكن الأفكار الإسلاميه من أن يكون لها مثل هذا النفوذ العميق فى تأسيس فرع أو فروع من العلوم الإنسانيه، يمكنها أيضاً أن تجعل من الفرضيه المستخرجه أن تنتسب إلى الطابع الإسلامى من خلال هذا النفوذ المضمونى نفسه.

وبعد تأسيس الفرضيه تصل النوبه إلى اختبارها تجريبياً. وإذا ما برزت شواهد كافيه لتأييد الفرضيات فى هذا القسم يمكن حينها ادعاء إنتاج نظريه علميه.

وباختصار فإن الآراء التى تجتاز هاتين المرحلتين تتميز بالعلميه من جهه (لأنها اجتازت بوتقه الاختبار التجربى) وبالدينيه من جهه أخرى (إذ إنها تكتسى لون ارتباطها بالمقدمات الدينيه). (١)

مبنى العلم المعرفى للنموذج التأسيسى العلم الدينى

يرتكز النموذج التأسيسى للعلم الدينى على العلم المعرفى لاتجاه ما بعد الوضعيه. حيث تنحى فى هذا الاتجاه الكشوفيه (المشاهداتيه) الإفراطيه جانباً ويعتمد فيه التداخل والترابط

ص: ١١٤

فيما بين المشاهده والنظريه وعدم تعين النظرية بحدودها التامة من خلال المشاهده والاختبار، ولا يقتصر العلم في هذه النظرية على عدم كونه نتاجاً خالصاً لمشاهده الواقع؛ بل إن الشك يسرى أيضاً إلى أن للمشاهده دوراً حاسماً وذلك في مقام الحكم وتفسيّر الفعاليات العلميه أساساً على أنها تمثل القابليه الفكرية والنظرية للعلماء في فهم وتفسير المشاهدات وإزاله عدم الانسجام فيما بين المعتقدات والمشاهدات.

وتنهار المواجهه التامة فيما بين العلم والقيم في هذه النظرية وتعتمد المشاهدات العلميه فيها على خلفيه نظريه وقيميّه، ويعتمد في قبول أو رفض النظريات العلميه على نوع معين من نظام المفاضله والترجيح.

أما التطور العلمى حسب رأى ما بعد الوضعيه فهو ليس فقط لا- يمرّ عبر طريق معين واحد من خلال تنافس النظريات العلميه للعلم، وإنما يستلزم إثارة التنافس فيما بين النماذج الفكرية المختلفه في مجالاته المتعدده. وغالباً ما تدمر الإمكانيات الكامنه في النماذج الفكرية الغربيه والمنزويه الأساليب والرسوم المعتاده. (١)

مبنى معرفه الدين للنموذج التأسيسي للعلم الدينى

ومن جهه أخرى، فإنّ هذا النموذج يركز على نظريه الانتقاء الاستنطاقى في الدين وعلى أنّ المهمه الأساسيه للدين تتمثل في هدايه الإنسان إلى الدائرهِ الإلهيه وأنّ الدين تمكن من أداء وظيفته هذه على أمثل وجه. ولا يعدّ عرض رأى خاص للدين فى أى من المسائل العلميه أمراً لازماً حسب هذا الاتجاه وأنّ تأسيس علم دينى لا يعدّ من المسائل التي يتكفل بها الدين، كى يكون عدم تحقّقها نقصاً فى الدين.

وإذا ما بذلت جهود لتأسيس علم دينى، وفقاً لهذه النظرية، فهى لأجل أنّ الدين أضافه إلى أدائه هدفه الأساسى بشكل جيد أى هدايه الناس إلى الله، يمكنه أن يبدى طاقاته لبلوره الأنظمه العلميه. ومن جهه أخرى فإنّ حذاقه الإنسان تقتضى منه البحث عن حلول مناسبة لمشاكله من خلال المراجعهِ الذكيه لجميع ما يمتلكه (ومن ضمنها النصوص الدينيه) والافتراض واختبار الفرضيات المقترحه و... .

ص: ١١٧

إن القضايا الدينيّة في النموذج التأسيسي للعلم الديني ليست بمنزلة الفرضيات العلميّة، بل على العلماء استنتاجها كما هي المقدمات العلميّة، ولذا فالفرضيات الناتجة عن الاختبار التجريبي تكون معرضة للنقض من جهة أنّها نتاج العالم.

وبعبارة أخرى، إنّ النظريات العلميّة حسب هذه النظرية يتمّ نقضها لكونها استنتاجات ساذجة لا تتناسب والمقدمات الدينيّة ولم يستطيع العلماء والمنظرون نظراً لتعقيد موضوع البحث إقامة ارتباط مناسب فيما بينها وبين التعاليم الدينيّة.

وبعد النقض التجريبي لفرضية ما؛ يمكن للعلماء طرق أبواب مصادرهم الإلهاميّة مرّة أخرى واستلهاهم افتراضات جديدة.

ولا- يمكن للاختبارات التجريبيّة في هذه النظرية الطعن في التعاليم الدينيّة مطلقاً. ولا يمكن القول فيما لو تكرّرت عملية نقض الفرضيات المستلهمه من المعتقدات الدينيّة بأنّ المقدمات قد تمّ نقضها؛ لأنّ هذه المقدمات ليس لها شكل تجريبي ولا يمكن نقضها من خلال التجربة مطلقاً.

ففي مثل هذا الوضع، لا يوجد في يد العلماء المنظرين حيلة سوى استخلاص هذه النتيجة وهي عدم استطاعتهم بناء فرضية من هذا المصدر الإلهامي (التنصوص الدينيّة) الذي أعانهم على بيان واحتمال وتقييم الظاهر المقصوده.

المسألة الأخرى في هذه النظرية هي وجود احتمال عدم قابلية تأسيس علم ديني في جميع الميادين العلميّة، لأجل أنّ المقدمات التي نحتاجها في تلك الميادين غير مبينة وغير موجوده في التعاليم الدينيّة، ويوجد احتمال آخر أيضاً وهو عدم تأسيس أي علم ديني من الأساس؛ وذلك لأنّ جميع الفرضيات الناتجة عن التعاليم الدينيّة تتعرض للنقض التجريبي، ولكن نظراً لنظريّة الانتقاء الاستنطاقى يمكن إثبات أنّه لا يمكن لأى من هذه الاحتمالات إضعاف المكانة التي يتمتّع بها الدين.

وفي نظره إلى تاريخ العلوم، وعلى الخصوص العلوم الإنسانيّة، نستنتج بأنّ العمليّة التي تتقدّم في هذا النموذج من تدوين العلم، هي العمليّة ذاتها التي ترعرعت العلوم الإنسانيّة المعاصرة في حاقها وأنّ اختلاف العلم الديني المؤسس في هذا النموذج مع

العلوم الإنسانيّة المعاصرة، يشبه إلى حدّ ما الاختلاف الموجود حالياً فيما بين النظريّات المتنافسه في ميدان العلوم الإنسانيّة.

نفي الاتجاه النسبي للعلم المعرفي عن النموذج التأسيسي للعلم الديني

من الانتقادات الموجهه لهذا النموذج هو أنّ نسبة النظريّات العلميّه إلى خلفياتها الميتافيزيّه (كوضع قيود أمثال «النزعه العمليّه»، «الكاثيّه»، «الإسلاميّه»، أو «المسيحيّه» على النظريّات العلميّه) تعرّض العلم الديني إلى أن يصبح نسبياً في علمه المعرفي.

وللإجابة على هذا الانتقاد ينبغي القول: أجل! إنّ نسيّه العلم المعرفي يزيل في الأساس إمكانيّه التحدّث عن العلم، العينيّه العلميّه والتّوافق الذّهني بين العلماء؛ ولكنّ هناك نوع آخر من النّسبيّه كان منسجماً والواقعيّه الانتقاديّه التي لا تخدش هويّه العلم فوق التّاريخيّه فحسب، وإنّما لا- يمكن الوصول إلى فهم مناسب للعلم إلّما من خلال الاستفاده منها فوفقاً لهذه النظريّه الخاصّه في النّسبيّه؛ أنّ الواقعيّه المعقّده وبطيئه الاكتشاف للإنسان (في العلوم الإنسانيّه) التي يهيؤها تجويز خلفيات وآراء العلماء، تقع تحت مبضع البحث بدرجه معينه وتُرشد إلى مظاهر مختلفه من واقعيّات الإنسان وتُسهم في نسبه من علم العلماء. فالعلم المحدود للإنسان بهذا اللحاظ يعدّ بمثابة اكتشاف علمي وما فوق التّاريخيّه ويكون مقبولاً بعد قبوله تجريبياً. (1)

مقدّمات و مراحل تأسيس العلم الديني

إشارة

يلزم لتحقّق العلم الديني أمور:

(أ) أن يكون للتعاليم الدينيّه غزاره و ثراء في نطاق العلم التجريبي المقصود يمكن معها الاستفاده منها كخلفيات لذلك العلم.

(ب) الاستفاده من الخلفيات المعده لتنظيم الفرضيات في نطاق العلم المقصود؛

(ج) استخلاص شواهد في مقام اختبار هذه الفرضيات لأجل البيانات والتصوّرات والفحوصات الناشئه منها.

ص: ١١٩

د) أن يبلغ عدد هذا النوع من الفرضيات المدعومه بالشواهد حدّاً يمكن معه بلوره نظريّه في مجال الموضوع المطالع في العلم.

فعلى أساس هذه الأسس المطروحه، وبعد الإجابة عن سؤالين بنويين «ما هي الصوره التي يصوّر بها الإنسان في النصوص الإسلاميه؟» و «ما هي القواعد المأخوذه في بيان عمل الإنسان من خلال هذا التصوير؟» يمكن استخلاص المضامين الميتافيزيّه الموجوده في الفكر الإسلامى بخصوص الإنسان وأعماله والاستفاده منها في عمليّه التوجيه الخاصّ في العلوم الإنسانيّه. وقد قمنا بمثل هذا الإجراء في مجال علم النفس الإسلامى.

الملاحظات

١. إنّ أولى مراحل توليد العلم الدينى في رأى الدكتور باقرى هي معرفه المنطقه الأولى للدين، المنطقه التي هي حسب تعبيره تختصّ ببيان العقائد، القيم والأحكام التي لا يمكن للإنسان الوصول إليها إلّا بواسطة الوحي والتي يتولّى بيانها بأصريح الطرق.

ففي عقيدته أنّ بلاغات وخطابات هذه المنطقه قد بُيّنت بدرجة من الشفافيّه والصّراحه لا يحتاج معها الاستفاده من العلوم البشريّه لمعرفتها وفهمها. والمسأله التي ينبغى الالتفات إليها في مجال هذا الرأى هي أنّ استخلاص المعارف من النصوص الدينيّه ينبغى لزوماً أن يتمّ بشكل ممنهج حيث تتولّى البحوث المتعلّقه بالأساليب الإجتهديه ودراسه عوامل وكيفيه فهم النصوص الدينيّه؛ بيان تلك المعارف. ومن الطبيعيّ أن تُستخدم أصول عرفيه عقليّه كثيره في هذا المنهج.

المسأله الأخرى أنّه ومن خلال عبارات الدكتور باقرى تقفز إلى الأذهان فكره أنّ محتويات هذه المنطقه ينبغى أن تكون حائزه على إجماع المسلمين وذلك للوضوح والصراحه التي يتمّ بها الدين في هذه المنطقه؛ لكن يجب الالتفات إلى أنّ الفهم الواقعي للقضايا الدينيّه (حتى في منطقتها الأولى)، يستلزم الفهم الدقيق لمعنى الألفاظ المستخدمه فيها و أنّ معانى هذه الألفاظ لها كثير ارتباط كذلك بالأطر والأجهزه الفكرية.

وبعبارة أخرى، من الممكن حدوث إجماع فيما بين المسلمين بشأن أحد القضايا الدينيّه، لكن توجد تفاسير وأفهام متعدّده لها. فمع هذه التفاصيل يبدو أنّ الدكتور باقرى لم يستقرئ بشكل واضح الأبعاد المختلفه للمنطقه الأولى للدين.

٢. أمّا المرحلة الثانيه فى عمليه توليد العلم الدينى فى المثال المقترح للسيد باقرى، فتمثل بتقديم نموذج؛ الحدس أو الافتراض المرتكز على المعارف الدينيه. فيبدو أنّ السيد باقرى لا يرى ضروره منهجه استخراج المثال أو الفرضيه من المعارف الدينيه فى هذه مرحله، فهو يعتقد بكفايه مجرد الاستفاده من التعاليم والمفاهيم الدينيه فى الفرضيه والنموذج فى اتّصاف هذه الفرضيه والنموذج بكونها دينيه.

وتبرز هنا مسأله، وهى أنّ مجرد الاستفاده من المفاهيم الدينيه فى فرضيه ما أو الاستفاده من نظريه دينيه رئيسه حول الإنسان، العالم والمجتمع فى بلوره فرضيه ما، لا يمكنه ضمان كون هذه الفرضيه دينيه.

وبعباره أخرى، إنّ اصطباغ النموذج والفرضيه بلون دينى يختلف عن كونها دينيه؛ فلطالما اصطبغت بعض النظريات بلون دينى من خلال الاستفاده من مفاهيم إسلاميه، ولكنها لم تعد إسلاميه مطلقاً.

٣. مرحله الثالثه فى عمليه توليد العلم الدينى هى مرحله القضاء التجربى، فحسب تعبير الدكتور باقرى أنه بعد تأسيس الفرضيات تصل التوبه إلى اختبارها تجريبياً وإذا ما حصلنا على شواهد كافيه لتأييد النظرية، يمكن حينها التحدّث عن نتائج علميه (تجريبيه). لكنّ هذا الكلام، لا ينسجم وطبيعته اتجاه ما بعد الوضعيه فى مثاله التأسيسى للعلم الدينى الذى يكون «عدم تعين نظريه المشاهده والاختبار التجربى» من الأصول الأساسيه فيه. فعلى أساس هذه الصفه، لا يتم إثبات وإبطال النظريات العلميه من خلال المشاهده والاختبار، ويوكل القول الأوّل فى هذه مرحله إلى إجماع المجتمع العلمى.

فعلى هذا فلو كان المجتمع العلمى، هو مجتمع المسلمين يكفى حينها فى ثقتهم بالفرضيه انتسابها المنهجى إلى المعارف الدينيه. أمّا إذا كان ذلك المجتمع مجتمعاً علمياً دولياً ففى هذه الحاله لا يوجد أى إجماع حاسم فيما بين العلماء على الأقل فى مجال العلوم الإنسانيه والإجتماعيه فسيفقد حينها القضاء التجربى مكانته فى الميثولوجيا (فى العلوم الإنسانيه على أدنى تقدير).

ولأجل الفرار من هذه المشكله، يحاول السيد باقرى بيان هذه القضيه «من أجل إعطاء النظرية قيمه لا ينبغى الإفراط كثيراً فى جعل المشاهده تابعه للرأى والنظرية بشكل مطلق»، ولكن من دون عرض ملاك عينى لحدود الإفراط والتفريط فى هذا المجال لا يمكن طرح مثل هذا الاقتراح ولكون أمثال جون تامس كوهين وبول فايربند المؤسسين لاتجاه ما بعد الوضعيه، قد أوصدوا الطريق فى هذا المجال من خلال طرحهم مبحث عدم قابليه النماذج للقياس.

فخلال مسأله أنه يبدو أن السيد باقرى قد عدل عن ميناه فى العلم المعرفى فى هذا المجال، ولم يلزم نفسه بجميع لوازم وتبعات اتجاه ما بعد الوضعيه.

فإذا كان يريد السيد باقرى الالتزام بمبنى العلم المعرفى لاتجاه ما بعد الوضعيه، فيجب عليه الإجابة عن جميع الانتقادات الموجهه لهذا الاتجاه وعلى الخصوص بحث نسيبه العلم المعرفى وعدم إمكانيه القياس و.... .

٤. إن السيد باقرى ولأجل الاحتراز من الانزلاق أكثر فى نسيبه العلم المعرفى، فقد طرح نوعاً آخر من النسيبه المعرفيه بحسب تعبيره لا تقتصر على عدم تهديدها للهويه ما فوق التاريخيه للعلم فحسب، وإنما يمكن الوصول وبواسطتها فقط إلى فهم مناسب للعلم وهى النسيبه المعرفيه الإدراكيه (epistemic). والمقصود من هذا النوع من النسيبه هو أن الحقيقه المعقده والنادره للإنسان (فى العلوم الإنسانيه) تقع فى شباك البحث بدرجه معينه على ضوء الرخصه التى تهيوها خلفيات وآراء العلماء. فالخلفيات المختلفه تدلل على مظاهر متفاوته من حقيقه الإنسان وتقبل على أنها نتائج علميه وخارج نطاق التاريخ إلى أن تزكى كل منها بالشواهد التجريبيه؛ ولكن الاثنين يكونان محكومان بنوع من النسيبه فى ذات الوقت. وهذا النوع من النسيبه هو ذاته الذى يبرر وجود نظريات مختلفه فى فروع مختلفه. فإذا ابتدأ كل واحد من العلماء عمله بنوع معين من الخلفيات والآراء فمن الطبيعى أنه يجب أن توفر مفاهيم وفرضيات ونظريات مختلفه تتناسب وتتلائم كل منها مع مجالها الخاص بها. ويؤدى إظهار هذا التناسب مع إضافه قيود على لفظه العلم إلى عدم تورطنا فى نسيبه العلم المعرفى.

ويبدو أن اقتراح السيد باقرى فى مبحث النسيبه المعرفيه لا يتسم بالوضوح فى مجال ارتباط الخلفيات بالشواهد التجريبيه.

فإذا أردنا أن نعتقد بأن النجاح التجربى هو الملاك «لجانب من وجود الحقيقه»، فحينئذ يكون البحث مرتبطاً بهذه النظرية المعروفه فى فلسفه العلم وهى أن النجاحات التجريبيه للنظريات العلميه علامه على الصديق النسبى لها، النظرية التى حازت على دعم الواقعيين. ولكن لا مكان للخلفيات وسعتها الوجوديه فى هذه النظرية وإذا ما اتصفت النظريات العلميه بحيازتها شواهد تجريبه تتوافق معها فسيكون لها جانب من الحقيقه.

وعلى أى حال، يبدو أن منهج السيد الدكتور باقرى لم يكن واضحاً بطرحه بحث النسيبه المعرفيه للفرار من نسيبه العلم المعرفى، وهو بحاجه إلى عرض إيضاحات أكثر فى هذا المجال.

لقد أبدت وجهات نظر وأجريت بحوث بعناوين مختلفه حول دور الدين في صناعة العلوم في الأعوام القليله الماضيه. وفي نظري أن أغلب هذه المواقف والتّنظيرات تصطبغ بصبغه واحده وهي أنّها ناشئه إلى حدّ ما عن هيمنه فلسفيّه. فالباحث الذي يعتقد بأنّ للدين مكانه مهمّه وأثر بالغ في العلوم أو يجب أن يكون له ذلك، فهو أساساً ومن خلال تناوله الوضعي والسلبى للعلوم والاستفاده من مفاهيم من قبيل المعقوليه، الموضوعيه، (٢) الواقعيّه واستخدام التّمايز المدمر للواقعيّه - النظريّه، وتمايز القيم - المعرفه المثير للتساؤل، يتحدّث بشكل قطعي عن دور الدين في العلوم وضرورته. والباحثون الذي لا يعتقدون بضروره حضور وقيام الدين بدور في ميدان العلوم، فهم يلجأون وبغرابه إلى ذات المفاهيم والتّعاليم وينكرون دوره ويبعدونه عن ذلك. ويستدلّون على سبيل المثال بأنّ العلوم التجريبيه ولأنّها تعرض الواقع وتتميّز بالموضوعيه والحياد تجاه القيم من جهه ولكون الدين متضمناً وعارضاً للقيم من جهه أخرى، فلا يمكنه إذن ولا ينبغي عليه التدخّل في صناعة العلوم.

١- (١). عضو اللّجنه العلميه لقسم الفلسفه في جامعه طهران، وقسم العلوم السياسيّه في جامعه الإمام الصادق عليه السلام .

٢- (٢). objectivity.

وليس قصدي من هذا أنني أؤيد الأسلوب الآنف، وإنما أسعى لدراسه وتحليل وإعادة تقييم ميادين مختلفه من العلوم ليتضح هل أنّها بحاجة إلى القيم وبعض ميول الناس؟ وهل هناك مجال لحضور وتدخل المعارف والقيم الدينيه في هذه الميادين؟ وهل بإمكان التعاليم الدينيه أن تقوم بدور تقويمي في أهم وأكثر نقاط تركيبه العلوم الطبيعيه - الاجتماعيه - الإنسانيه حساسيه؟ (1)

دور العقائد الثقافيه في تحديد العوامل المؤثره في الظواهر الطبيعيه

إن رودلف كارناب، الفيلسوف والعالم الألماني، يعدّ من أشدّ منظري المدرسه الوضعيه المنطقيه تأثيراً كما نعلم. وقد أصدر أحد كتبه في سنيه المتأخره وفي مرحله نضوجه الفكري والموسوم (تأملات حول فلسفه العلم). وي طرح في أحد فصول هذا الكتاب مباحث لافته حول منهج الاختبار العلمي. ففي رأيه أنّ العلماء وفي جميع مجالات العلوم (أعمّ من الطبيعيه والاجتماعيه) يقومون ابتداءً حين المطالعه أو بيان الظواهر بحدس العوامل التي يحتملون علاقتها بتلك الظاهره - اعتماداً على المعارف، النظريات، والتعاليم الموجوده في ذلك المجال الخاص - ثم يسعون بعد هذا الحدس الأولي، لاكتشاف صحيح هذه الحدسيات من سقيمها ويقومون بإجراء اختبارات في هذا السبيل وبعد تشخيص كون تلك العوامل التي حُددت مؤثره، يقومون بمطالعه الكيفيه والمقدار الأدق لارتباط هذه العوامل بالاختبارات المقبله.

فهذا هو منهج الاختبارات العلميه كما بينه وفهمه كارناب. ولكنّ كارناب يطرح تبييناً مهمياً في هذا المجال وهو أنّه «ينبغي الاحتياط كثيراً في المجالات البكر وغير المطروقه» (كارناب، ١٩٦٦، ص ٤٥).

ولنر الآن ما هي الملاحظات والأمر التي يقصدها تبيينه كارناب هذا. فنسأل: ما هو المنشأ الحقيقي لتحذير كارناب؟ إذ يبدو أنّ هذا التحذير والتبيه يشير إلى نقاط مهمه جدّاً يلزم القيام بتحليلها:

١. إنّ الشئ الوحيد الذي تقوله الاختبارات وفي أيّ من مجالات العلوم هو هل أنّ العوامل التي حدسناها دخيله ومؤثره في تلك الظاهره الخاصه أم لا؟ فالاختبارات لا تحدّد

ص: ١٢٤

العوامل التي يحتمل أن يكون لها دخل في الظاهره مورد البحث أو العوامل التي نُفيت أو عُفل عنها وكانت عوامل مؤثره وقد أخطأنا في اتخاذ قرار بشأنها. فالاختبار والتجربه، في أى مجال من العلوم، لا- تجيب إلا على الأسئلة التي نطرحها، وليس على الأسئلة التي لم نطرحها. فإذا افترضنا أن هناك خمس عوامل مؤثره في ظاهره ما في حدسنا الأولى، فالاختبار والتجربه تقول لنا بأن هناك ثلاثه عوامل مثلاً تتوافق وما حدسنا من هذه العوامل الخمسه المفروضه، أما العاملان الآخران فليس لهما تأثير في تلك الظاهره، ولكن بالنسبه للعوامل الأخرى، غير تلك العوامل الخمسه، لا تخبرنا بأى شىء عنها. فلو كان باستطاعه الاختبار والتجربه أن تحدّد لنا العوامل المؤثره في الظواهر دون أن نطرح أسئله بخصوصها لتمكّن العلماء من الإجابة على جميع المجاهيل والأسئله قبل ألفى أو ثلاثه آلاف سنه خلت ولم تبق اليوم مسأله أو مجال للبحث دون جواب.

وبناءً على هذه المسأله، نفترض أننا نريد البحث والتحقيق حول ظاهره جديده وفي مجال خاصّ وجديد من العلم. ففي هذه الحاله، ونظراً لحدائته وعدم طرق ذلك المجال وتلك الظاهره سابقاً، لا تتوفر بين أيدينا آثار وآراء مدوّنه أو غير مدوّنه يمكن الاعتماد عليها كي نتمكّن من خلالها القيام بحدس تأملى في مجال العوامل الدّخيله في الظاهره المقصوده ثم القيام بتقييمها بالتجربه والاختبار. ففي مثل هذه الموارد يُحتمل أن تتعرّض بعض العوامل المؤثره في الظاهره مورد البحث للنفي بشكل كامل أو أن يُعفل عنها. والاختبار والتجربه لا تقول لنا أيضاً أى العوامل قد أخطأنا في نفيها أو إغفالها. ومن الممكن ولهذا السبب، أن لا- يلتفت خلال البحث إلى بعض العوامل التي هي دخيله حقيقه في الظاهره ولمدّه طويله أو بشكل دائم، ممّا يؤدّى إلى عدم تعرّضها للفحص والتحليل مطلقاً. ولذا يعدّ تحذير كارنب تحذيراً جاداً وفي محلّه.

٢. نحن نخضع على الدوام لقيود وحدود في اختباراتنا وأنّ إحدى هذه القيود هي أننا لا نستطيع اختبار وتجربه جميع العوامل المحتمله في ظاهره ما من التّواحي الزّمانيه والماليه والإمكانيه. وكمثال على ذلك، أننا لا نستطيع اختبار ومشاهده ما للون، الحجم، شكل غرفه الاختبار، موضع النجوم والسيّارات وآلاف الخصوصيات الأخرى الموجوده حين الاختبار من دور في الظاهره مورد البحث. فهذه القيود هي كالحود المتعلّقه بالاختبارات - التي

شرحناها آنفاً - تؤدّي بنا إلى أن نتقدّم بحذر شديد في الظواهر والمجالات البكر والحديثه لعلم الطّبيعه، لأننا نضطرّ لنفى عوامل كثيره جداً من المحتمل أن يكون لها تأثير حقيقي في تلك الظّاهره أو أن نغفل عنها عن جهل وبلا قصد.

وهنا يجول في الذّهن هذا السّؤال وهو ما هي القاعده الّتي تجعل العلماء يتفاعلون لنفى هذه العوامل أو يفعلون لإغفالها؟ من المؤكّد أنّهم لا يقومون بعملية التخمين في جوّ خال من المعلومات والمعارف والأفكار والقيم، وغالباً ما تكون تخميناتهم مبنيه على اعتبارات وأسباب مسبقه. ونضيف وبلا تردّد، بأنّه ليس هناك أيّ أهمّيه لأن تكون تلك «المعلومات والمعارف والأفكار والقيم» صادقه أو كاذبه، وهمّيه أو حقيقيه نتاجاً لهوى النّفس أو مستخلصه من تعاليم الأنبياء. المهمّ هو أنّه ينبغي أن يكون هناك شيء أو شيء كى يمكن التّخمين أو التّخامن اعتماداً عليه أو تبعاً له. فهذا الأساس الرصين والرّاسخ نودعه الصّدور فى أنّه "لا- يمكن التّفكير و الحدس و التّكهن بأى وجود عار من الميول و خال من الاعتبارات ". فوجود كهذا من الصّعب بل المحال على الإنسان تصوّره.

فإذا كان الموضوع مورد البحث، بكرةً وغير مسبوق، فسيجبر حينها العلماء على الاستعانه بالعقائد الثّقافيه الموجوده فى المجتمع العلمى - (أو حتّى مجتمع شامل للمجتمع العلمى وسائر فئات المجتمع) - فيمكن على أساس هذا التّحليل؛ استنتاج أنّ العلماء يضطّرون إلى اللجوء إلى المعارف والاعتقادات الّتي يكتشفوها فى المجتمع حول أنفسهم فى المواضيع البكر وغير المطروقه الّتي هي بدايه ظهور جميع العلوم (أى فى الزمن الّذى لا- توجد فى ذلك الموضوع مجموعه مدوّنه من المفاهيم، النّظريات، التّعاليم والأفكار الجزئيه والأساسيه والمنقّحه تجريبياً)؛ وأنّ هذه المعارف والأفكار ليست سوى الآراء والاعتقادات العرفيه والعموميه للمجتمع الّتي لا تكون موضعاً لتفكير ومعايشه أولئك العلماء. ولا يكون الأمر فى غير محلّه إذا ما أضفنا هنا بأنّ نتيجة هذا التحليل هي ذاتها الّتي نُظمت وبيّنت على لسان بعض علماء الفلسفه، أمثال انشتاين من أنّ العلوم المعاصره هي إدامه وشرح للآراء والاعتقادات العرفيه والمشرکه الجامعه لمنشأ تلك العلوم.

والآن ينبغي النظر في هل أن كارنب يوافق على نتيجة التحليل الآنف لتحذيره المناسب والحدود التي ذكرها وكونه كان ملتفتاً لهذا التأثير الملح للعقائد الثقافية في المواضيع البكر وغير المسبوقه للعلوم؟ إن الجواب هو الإيجاب على العموم، لأنه يصرح: «بأن ل-» بعض» العقائد الثقافية تأثير في تحديد العوامل المتعلقة بالعلوم».

قلنا إن جواب كارنب «عموماً» إيجابي وهذا يعني أننا نواجه مشكله في جوابه: فكارنب وللأسف لا يعرض في أي من آثاره أي دليل ووجه لقيده «بعض». وفي المقابل، أظن ومن خلال التحليل الذي عرضناه سابقاً، أنه أتضح بأن ليس «بعض» وإنما «جميع» يكون الأمر فيه كذلك من أن العقائد الثقافية في المواضيع البكر وغير المسبوقه أو في بدايه ظهور أي من شعب العلوم، تكون مؤثره في تحديد العوامل الدخيله فيها. فهذه مشكلتنا الأولى التي يسببها تفتن كارنب إلى دور العقائد الثقافية.

مشكلتنا الثانيه هي أن العقائد الثقافية، إضافه إلى كونها مؤثره في تحديد العوامل الدخيله، فإنها تساهم ولها دور جاد في إنكار العوامل الأخرى والغفله عنها. وهذه المسأله قد تم بيانها وافيأ في ذيل شرح وتحليل المحدوديه الأولى من التحليل السابق ولا حاجة لتكرارها.

فنظراً للاستدلالات الآنفه، يتضح لنا بأن حضور العقائد الثقافية في مجال جميع العلوم التجريته، وعلى الخصوص في مرحلتها التكويميه والجنيته، هو حضور جاد وحاسم. وأن كارنب وعلى رغم التزاماته وارتباطاته البنيويه القيميه الفكرية الاشتراكيه الخاصه التي يؤمن بها (كارنب، ١٩٩٣/١٩٩١، ص ٨٣)، فقد اضطر للاعتراف بهذا الحضور وهذه الدخاله. وأود الآن أن أطرح هذا السؤال وهو ألا يفتح هذا الوضع الطريق للحضور التكويمي للعقائد الدينيه - التي تمثل قسماً مهماً جداً من ثقافه المجتمعات الدينيه - في تأسيس العلوم؟ (١)

دور المبول والطموحات في اختبار النظريات

أنا على يقين مما لهذا العنوان من عجب وغرابه وسخف في ثقافه الجامعيه الشديده السداجه وضعياً والأشد سداجه نقضياً وفي الحوزه العلميه المعاصره إلى حد ما. ولكن إذا ما تغلبنا على التعاليم شبه الوضعيه لمرحله المدرسه - التي وللأسف تستمر حتى مرحله

ص: ١٢٧

الدكتوراه التخصّيصية - وأيضاً إذا ما تخلصنا من السيطره المؤدبه ولكن السطحيه والمغلوطه غالباً للتعاليم التّقصّيه على المجتمع الفكرى المعاصر سنرى بوضوح من أنّ الميول والطّموحات، وكما فى جميع الفعاليات البشرى، تلعب دوراً تقويمياً ومصيرياً فى اختبار النّظريات. ولكن كيف؟

فوفقاً لنظريه العلم المنهجى - المعرفى لبوبر، حينما نريد تقييم نظريه ما نبتدى وبشكل منطقيّ باستنتاج نتائج من تلك النّظريه. ثمّ وعلى ضوء النّظريه ذاتها، نجرى الاختبار، ونتوصل لبعض القضايا المشاهديّه.

فإذا ما كان هناك انسجام فيما بين التّنتاجات المنطقيّه للنّظريه - للقضايا ذاتها التى حصلنا عليها بالاستنتاج القياسى، والتى تكهننا ببعضها.

- والتّنتاجات التجريّيه للنّظريه - القضايا ذاتها التى توصّينا إليها بالتّجربه - فى هذه الحاله يمكن التحدّث عن قوه (صدق) النّظريه. وإذا لم يكن هناك انسجام فيما بين قضايا المجموعتين وكانتا متعارضتين، فستواجهنا معضلات ومشاكل فى هذا المجال.

يقول بوبر: بإمكاننا نفى مثل هذه الموارد بالقيام بعملين: إمّا أن نعتقد ببطلان النّظريه وإمّا بنقص فى القضايا المشاهديّه، فنقوم باختبارها مجدداً. ولكن كيف؟

فنقول؛ بما أنّ القضايا المشاهديّه قد بُيّنت بالاستعانه بالمفاهيم العامه، وأنّ كلّ واحد من هذه المفاهيم، يمثّل جانباً مهماً من النّظريه، فستكون للقضايا المشاهديّه فى التّتيجه جانباً ومحتوىً نظرياً. وهذا يعنى أنّ للقضايا المشاهديّه صفه افتراضيه أو نظريه، وعلى هذا، يمكن إخضاعها للتّقييم والاختبار كما النّظريات. أى الحصول على نتائج منطقيه منها ومقارنه هذه التّنتاج مع القضايا المشاهديّه الناتجه عن الاختبار التجريّى للقضايا المشاهديّه.

فى رأى بوبر، أنّه فى الوضع التّقصّى - الحاله التى يوجد فيها تعارض فيما بين التّنتاجات المنطقيه والتّنتاجات التجريّيه - وكما اعتمد العلماء على القضايا المشاهديّه، نستطيع من خلال الاستعانه بقاعده رفع التّالى، أن نستنتج بطلان النّظريه. ومن المناسب فى هذا المجال التّذكير بأنّه فى حاله نقضيه، لا يمكن لا للمنطق ولا للتّجربه أن يفصح عن أى طرف من الطرفين هو، كاذب أم خاطئ، أو غير مقبول وغير صائب. فأقصى ما يستطيع أن يقوم به المنطق والتّجربه هو وضع كلّ من المجموعتين من القضايا التى شوهدت والقضايا

القابله للمشاهده بين أيدينا. وبعد أن يتم ذلك يُطبق المنطق والتجربه فمه ويقع في الظلام ولا بد من اكتشاف عوامل أخرى.

قلنا بأنه في حاله عدم تمكّن العلماء إجمالاً أو إجمالاً من الاعتماد والوثوق لأيّ سبب أو أسباب بالقضايا المشاهديه فإنه يمكنهم إخضاع هذه القضايا كما النظريات إلى الاختبار. وإذا لم يتمكنوا من التوصل مجدداً إلى إجماع بخصوص القضايا المشاهديه الجديده ولأىّ سبب أو أسباب وجعلوها أساساً لتحديد قيمه النظريات مورد الاختبار، ففي هذه الحاله يمكنهم تعريض هذه القضايا للاختبار كالتنظريات. ومن الواضح أننا نواجه هنا تسلسلاً توقّف عنده بوبر وهو عبارته عن أنه يمكن لهذه السلسله من التفهقر الاختباري الاستمرار دون توقّف، من دون أن يكون لأيّ منطق قدره على إيقافها. فيصريح بوبر:

إنّ أيّ اختبار لنظريه، سواء أدى إلى تصويها أو إبطالها، يجب أن يتوقّف على القضيّه البنيويّه التي قرّنا قبولها. وإذا لم نتوصل إلى أيّ قرار، ولم نقبل بالقضيّه البنيويّه، فسوف لا يصل الاختبار في هذه الحاله إلى أيّ نهايه. ولكن حسب الرؤيه المنطقيه، والضعيفه فإننا لا نكون مجبرين في أيّ حال من الأحوال على التوقّف على قضيه بنيويّه خاصه، أو أن ندع الاختبار بشكل تام. لأنّ كلّ قضيه بنيويّه يمكنها بدورها أن تتعرض للاختبار مجدداً... وليس لهذا المسار أيّ نهايه طبيعيّه. إذن، فإذا أردنا أن يكون لاختبارنا نهايه، فلا يوجد أيّ مفرّ سوى التوقّف على نقطه ما ونقول قد رضينا مضطرين (١٩٥٩: ص ١٠٤).

إنّ بوبر بتصريحه من أنه «لا توجد أيّ نهايه طبيعيه، لهذا المسار»، يكشف عن تنبّه لوجود التسلسل، ويتحدّث عن ضروره تقريرنا للقبول بالقضيّه البنيويّه.

و من المناسب هنا أن نسأل عن سبب تحدّث بوبر عن ضروره تقريرنا للقبول بالقضيّه البنيويّه؟

والجواب، نيابه عن بوبر، هو كالتالي: لأنّ لا المنطق ولا التجربه بإمكانهما وضع الأغلال في قدمي تلك السلسله التفهقرية اللامتناهيّه للاختبارات، لإيقاف حركتها. ولكن لماذا؟

لأنّ دور المنطق يتلخّص بالقول بأنّ أحد الطرفين صادق والآخر كاذب في حاله كون الافتراضات والمشاهدات - التنتاجات المنطقيه والتنتاجات التجرييه - غير منسجمين، لكنّه لا يعين مطلقاً أيّهما الصادق وأيّهما الكاذب؛ لأنّه ليس بمقدوره ذلك. ففي الواقع، ونظراً إلى أنّ هذه الافتراضات والمشاهدات غير متناقضه وإنما متعارضه ليس إلّا، فليس لأحد الشكوى من وجود معضله التعارض هذه إلّا المنطق والمنطق وحده، لأنّه منطقيّاً توجد

إمكانتيه كذبهما معاً وأن توجد قضيتيه مشاهداتييه أخرى غير جاهزه فعلاً صادقه! وعلى هذا، فمنطقنا لا يمكنه تقديم أى مساعده فى التقرير بشأن جعل قضيتيه مشاهداتييه ما مبنائيه وفى النتيجة إيقاف التسلسل. ولكن ما هو حال التجربه؟

مما لا يحتاج إلى كثير تأمل وتحليل هو أننا عرفنا بأن مهمه التجربه فقط فقط وضع القضايا المشاهداتييه بين أيدينا. فلا تستطيع التجربه مطلقاً القفز فوق مستواها وتقول لنا بأن القضايا المشاهداتييه صادقه أو كاذبه.

قد لاحظنا حتى الآن لم ليس للمنطق والتجربه أى قدره، فى تقرير مبنائيه القضايا المشاهداتييه، وإيقاف التسلسل ولم يضطر بوبر للتحديث عن ضروره التقرير للقبول والتوافق على القضايا المشاهداتييه. ولأجل أن لا يبقى أى مجال للشك والترديد يؤكد بوبر:

«إن اختبار نظريته ما من وجهه النظر المنطقيه، موكول بالقضايا المبنائيه التى تعتمد مسأله قبولها أو رفضها بدورها على ما نقره نحن. وعلى هذا، فالقرارات هى التى تحدد مصير النظريات» (١٩٥٩، ص ١٠٨؛ التأكيدات من بوبر).

وبعد أن اتضح أن قراراتنا هى التى تحدد مصير النظريات، من المناسب أن نسأل ما المبنى الذى نركز عليه فى اتخاذ مثل هذه القرارات؟

النقطه الأولى الملفته للنظر هى أنه وكما صرح نورود راسل هانسن والبحث الذى جرى حول ثقافه العلم المعرفى إثره، فى كون القضايا المشاهداتييه محمله بعبء النظريات على الدوام. وقد بين بوبر وبشكل جيد الوجه الآخر لذلك القول وهو أنه:

«...لا- يمكن تبرير القضايا المبنائيه بواسطه تجاربنا الفوريه. وإنما، ومن خلال الرؤيه المنطقيه، تُقبل بواسطه القيام بعمل؛ أى بواسطه قرار حر» (نفسه، ص ١٠٩).

فعلى هذا الأساس؛ إذا لم تُبرر القضايا المشاهداتييه بواسطه تجاربنا الإدراكيه الذاتيه، فكيف وعلى أى أساس باستطاعتنا أو يجب علينا انتخابها؟ وهنا، يفرق بوبر بين إجابته وإجابه ذوى النزعه التوافقيه بشكل لافت: فجواب بوبر على هذا السؤال «نظير الجواب المذى طرحه التوافقيون» (نفسه: ص ١٠٨). أى يقرب بوبر بأننا لا- نمتلك حيله سوى التوافق، كما قال به التوافقيون، لكن؛ هذا التوافق والقرار، لا- يعين بشكل فورى قبول القضايا العامه (النظريات)، بل على العكس، فهو يعين قبول القضايا الجزئيه - أى، القضايا المبنائيه - (نفسه، ص ١٠٩).

يلاحظ أنّ بوبر، متتبه، وبشكل ذكّي لدخول نوع من التوافقية في العلم المنهجي - المعرفي الخاصّ به ويؤيد بأنه لا- يمكننا التخلّص من التوافق إلّما إذا جرى هذا الأمر على القضايا المبنائية وليس على النظريات، بالشكل الذي يقول به التوافقيون المألوفون.

وإذا ما أصررنا على سؤالنا: فحسناً! فنظراً إلى أنّ هذا العمل التوافقي لا ينشأ في فراغ، فحول أيّ أشياء، أمور، طموحات، ميول أو حاجات توافق وعلى هذا، فمن اللازم أن نستفسر عن الميول والطموحات المقومه لقرارنا. وبوبر بدوره يعرف هذا الأمر جيّداً لأنّه يصرّح:

«إنّ هذا الانتخاب تحدّده إلى حدّ ما الملاحظات النفعيّة» (نفسه: ص ١٠٨).

وللأسف، فإنّ بوبر لم يوضّح مقصوده من «ملاحظات نفعيّة» في أيّ من مواضع منطق الاكتشاف العلميّ، ولا في سائر مؤلفاته.

ظنّي الرّاجح هو أنّ سبب عدم شرح بوبر الملاحظات النفعيّة هو أنّ تحديد الحدود والثغور في هذا المجال غير ممكن وغير ميسور. أي لا يمكن تحديد مثل هذه الملاحظات لجميع موارد قرارات القضايا المبنائية دفعه واحده وبصوره دائمه، لكن لماذا لا يمكن؟

لأنّ أمثال هذه الملاحظات، لا- يمكن في معنى من المعاني إحصاؤها؛ أولاً، ولا يوجد لدينا أيّ معيار وملاك ولا يمكن أن يكون ليقول لنا أيّ ملاحظات جائزه وأيها غير جائزه وغير صائبه ثانياً:

وبعبارة أخرى، يمكن لأيّ مجموعه وحده من ميول وطموحات إنسان أو مجموعه من الناس، أن تؤدّي إلى اتّخاذ قرار وانتخاب خاصّ، وأنّ الملاحظات النفعيّة، التي أتضح تبعيتها لميولنا وطموحاتنا، يمكنها نظراً لكثرة وعدم إمكان إحصاء ميولنا وطموحاتنا، أن تكون كثيره وغير محدوده. فخلاصه الحديث،

هو أنّ الذي يقيّم ويقدر الملاحظات النفعيّة، هو ميولنا وطموحاتنا، وبما أنّه لا يمكن إحصاء هذه الميول والطموحات فلا يمكن تحديد وتعيين تلك الملاحظات.

لكنّ حديث بوبر، يتضمّن قيّداً جديراً بالبحث والنقل. فبوبر يرجع انتخاب القضايا المشاهداتيّة المبنائية «بدرجه ما» إلى الملاحظات النفعيّة. وهذا يعني، وجود نوع آخر من الملاحظات (غير النفعيه) والتي من خلال ضمّها إلى الملاحظات النفعيّة يتحدّد قرارنا بشكل كامل. وينبغي أن أقول ثانياً بأنّ بوبر لا يتعرّض مطلقاً لشرح وتفصيل الملاحظات غير النفعيّة لا في منطق الاكتشاف العلميّ، ولا أيّ من مؤلفاته الأخرى. فهو بعد الإشاره إلى قيام

التوافقيتين بجعل انتخاب القضايا العامه طبقاً لأصالة سداجتهم، يذكر بأن فهمه للسداجه يختلف كثيراً عن فهم التوافقيتين لها، ولكنه على أى حال، لا يحدّد أبداً فيما إذا كانت السداجه تمثل جزءاً من الملاحظات النفعيه ذاتها، أو جزءاً من الملاحظات غير النفعيه. فمن وجهه نظري، أنّ ما يبعث على السرور أنّ بوبر ملتفت إلى أنّ إدراكه للسداجه، يختلف كثيراً عن إدراك التوافقيتين لها. ولكن لِمَ السرور؟

لأنّ تتبه بوبر هذا، يمكنه من التقدّم خطوه إلى الأمام، ويذكر بأنّ معياراً نظير السداجه، بتبعيته للميول والطموحات، لا يضمن أبداً أن يكون له تصوّر وفهم مشترك، وأنّ إطلاقه يتمّ بشكل متساو، بمجرد الانتخاب؛ وهذا يعنى، ليس الفهم أو التصوّر وحده بأى مقدار كان هو من قبيل الإفاده، الدقه، الجمال، قابليه البيان، كفاءه التجربه، وغيره، لا يكون واحداً إلزاماً، وإنما حتّى أنّ إطلاق واستخدام ذلك المقدار، يمكنه أيضاً أن يتمّ بشكل مختلف ومن قبل أشخاص مختلفين، ويمكنه أيضاً أن يكون مختلفاً فى أزمنه وظروف مختلفه بواسطه شخص واحد.

ويصرّح بوبر حول مصير النظريّات بما يلي: «يبدو لى، أنّ ما يقرر مصير نظريّه ما فى نهايه الأمر هو ما يسفر عنه الاختبار من نتيجة؛ أى، التوافق حول القضايا المبنائيه» (نفسه: ص ١٠٩؛ التأكيد مضاف).

يلاحظ بأنّ مصير النظريّات يرتبط بنتيجه الاختبارات، وأنّ نتيجه الاختبارات أيضاً موكل إلى «التوافق» الذى نتوصل نحن العلماء إليه حول القضايا المبنائيه. وما يلعب دوراً فى هذا الاتّفاق والقرار الجمعى حول القضايا المبنائيه - حسب بيان بوبر المهمّ والملتوى - هو عبارته عن «الملاحظات النفعيه»، وكما وضّحنا فى تحليلنا، بعضاً من الملاحظات غير النفعيه.

ومن الطبعي أن يكون بوبر غير مرتاح جداً لهذا الوضع، لأنّه كان ابتداءً نظريته الميثولوجيه بهذا الوعد والأمل من أنّ إبطال النظريّات العلميه يتمّ فى النهايه من خلال الاستعانه بجناحيها الرئيسين القديرين والغير القابلين للخطأ؛ المنطق والتجربه، وأنّ المعرفه العلميه ستتطورّ نتيجته هكذا عمليه ميثولوجيه متقنه ولا يتطرق إليها الخلل من خلال نفى ورفض النظريّات الكاذبه. ولكن فى متابعه لوازم ولواحق نظريته فى العلم المنهجي - المعرفى ينتهى إلى أنّ اختلافه مع التوافقيتين المؤلفين يتمثل فقط فى مقام وموقف التوافق:

فالتوافقون يتوافقون في مستوى القضايا العامه وهو في مستوى القضايا الجزئيه. ولكنه ولأجل أن يعطى هذا الاختلاف أهميه قصوى وفي غضون ذلك يخفف بنحو ما من دور المجتمع العلمى والقرار الإجماعى للعلماء بل يلغيه، يتعرض مره أخرى إلى كيفيه الانتخاب والعوامل المؤثره فى قبول القضايا المبنائيه:

إئى، واتفاقاً مع التوافقين، اعتقد بأنّ انتخاب أى نظريه هو مسأله علميه. لكنّ هذا الانتخاب بالنسبه لى يتحدّد بنحو حاسم من قبل تطبيق النظرية وقبول القضايا المبنائيه فى ارتباطها بهذا التطبيق، فى حال أنّ بواعث علم الجمال، تكون هى الحاسمه بالنسبه إلى التوافقين (نفسه؛ ص ١٠٩؛ التأكيد مضاف).

فأن تكون بواعث علم الجمال هى الحاسمه بالنسبه إلى التوافقين، فهذا ما لا نفهمه، وإنّ بوبر وللأسف لا يستشهد بأدلته ولا أنه، يوضّح نيابه عن التوافقين ما هو المقصود من بواعث علم الجمال.

ولكن إذا عرفنا بأنّ السّيداجه - التى أكثر ما كان ينسبها بوبر إلى التوافقين - هى من جمله هذه البواعث، ففى هذه الحاله فإنّ بوبر يلزم نفسه بهذه العقيد، مع كون إدراكه - حسب ادعاء بوبر نفسه - يختلف عن إدراك التوافقين. وبغض النظر عن موقف التوافقين، فإنّ ما له أهميه قصوى هو أن نلتفت إلى أنّ انتخاب النظريات حين الاختبار، لا يكون أمراً منطقيّاً ولا أمراً تجريبياً، بل غايه ما هنالك أنّه أمر عمليّ. وأنّ إيضاحات بوبر حول انتخاب النظرية لا تقللّ وللأسف من الجانب البراغماتى لانتخابه. لأنّ انتخابه يتمّ فى نهايه الأمر بواسطه «استخدام» النظرية و«قبول» القضايا المبنائيه.

ونسأله: ما معنى «استخدام» النظرية وما هو مدلولها؟ وإضافه، ل-«قبول» القضايا المبنائيه، ما هى العوامل والملاحظات التى تستلزمها؟

فهذان السؤالان الأساسيان جدّاً والحاسمان لا نعر على أى جواب عنهما فى أى من آثار بوبر. ويبدو أنّه لا يلزمنا كثير تحليل وتأمل كى نعلم بأنّ النظريات لا يكون قد فرغ منها فى الملكوت ولا فى ميدان ملائكه السماء، وأيضاً، أنّ قبول القضايا المبنائيه لا- يتمّ من قبل الجن أو الملائكه. فإنّ مجتمع العلماء فى كلا-الموردين هو الذى يقرّر وبناءً على ميوله وطموحاته المتزايد والمتمغيره؛ أين وبأى قصد وحاجه يؤسّس نظريه أو أى قضايا أو أى من ميوله وطموحاته يجعلها أساساً للاختبار ويتمّ الإجماع بشأنها.

إن ما هو واضح ويعترف به بوبر أيضاً، هو أن اختبار النظريات، أمر عملي في أشد مراحلها ومواقفها حساسية وأكثرها حسماً وأن المنطق والتجربة لا يمارس أي دور فيها.

والآن ونظراً لهذا البحث الشائك، نعود إلى موضوعنا الأساسي ونسأل: ألا يمكن لمجموعه ميول وطموحات مجتمع العلماء ذات الأبعاد والتعقيدات الاستقاء والتغذى من العيون العميقة والفواره للكلام الإلهي وتعاليم الأنبياء والأوصياء؟ وألا تقوم التعاليم الإلهية، تبعاً لذلك، بدور مهم جداً في تأسيس العلوم الطبيعية والاجتماعية (1). (1)

دور القيم الدينية في المعيار التمييزي للمعارف

المورد الآخر الذي أريد الخوض في بحثه، يتعلق كذلك بالعلم المعرفي لبوبر. فكما نعلم أن بوبر يقترح جعل قابلية التقص بمثابة التوافق لتمييز العلم من غير العلم أو شبه العلم. ووفقاً لهذا الاقتراح، فإن قابلية التقص، في أبسط بيان وأكثره اختصاراً، هي عبارته عن: الإمكان المنطقي لإبطال نظريته ما تجريبياً. ولا يسمح لنا الوضع هنا لطرح ونقد رؤيه بوبر حول الأهمية الكبيره جداً لمعيار التمييز في العلم المعرفي. إضافة، إلى أننا لا نريد بحث ودراسة الهبوط الشديد لاعتقاد بعض فلاسفة العلم المعاصرين الذين يقولون بأهميه معيار التمييز أو أن عرض مثل هذا المعيار لا أهميه له منذ البدايه. فالذي يهم غايتنا هو إذعان بوبر الصريح بأن:

معيار تمييزنا يجب أن يكون الاقتراح من ناحيه الموافقه أو التوافق. فمن الممكن أن تختلف الرؤى حول الميزان المناسب والكافي لمثل هذا التوافق؛ وأن البحث المعقول حول هذه المسائل تكون ممكنه فقط في أوساط الأفراد الذي لديهم هدف مشترك. وبالطبع، فإن انتخاب الهدف يتعلق أخيراً بقرار الأفراد، القرار الذي يفوق نطاق التأملات المعقوله (بوبر، 1959، ص 137؛ التأكيدات من بوبر).

ثم يتعزّض إلى ما يمكن أن يفهمه الأفراد على اختلافهم من هذا الهدف ويقول بأنه يمكن لهذا الهدف أن يكون مختلفاً جداً للأفراد المختلفين. وما يلفت النظر هذه النقطه وهي أنه لا يسعى مطلقاً لتبرير هدفه المقصود. إضافة إلى أنه في الأساس ينكر استطاعه هدفه المقصود أن يكون صادقاً أو متضمناً جوهر العلم المعرفي وأن يبزره (نفسه، ص 38).

ص: 134

ويرى بوبر بأن النموذج الأعلى للعلم يتمثل في نظريته انشتاين، وليس في نظريات ماركس، فرويد وادلر. والسؤال الذى يطرح هنا هو ما هي القيم والميول التى تدخلت في هذا الانتخاب؟ فبوبر يعرض معياره التمييزى لوضع فاصله فيما بين العلم - الذى يظهر نموذجه الأعلى في نظريته انشتاين حسب رأيه - وغير العلم - أمثال نظريات ماركس وفرويد وادلر حسب رأيه - ولهذا السبب يعترف بوبر وبشجاعه بأن معياره التمايزى هو التوافق لإلغاء هذا التمايز. وبعبارة أخرى، إن المسألة ليست هي أن العلم له جوهر يختلف عن جوهر وماهية شبه العلم أو غير العلم، كى يسعى بوبر لإبراء هذه الماهيات والجواهر المختلفة. بل إن ذلك مجرد تنظيم توافقى متعارف يمكن للعلماء والفلاسفة القيام به. فالمعيار التمييزى لبوبر هو أمر توافقى باعترافه هو، كجميع التوافقات التى يضعها ويجعلها الناس، تهدف إلى خدمه هدف أو عدّه أهداف، ولا تحتاج إلى تحليل أكثر من أن هذه الأهداف بدورها وليده ونتاج ميولنا وطموحاتنا. فبوبر يعرف ذلك جيداً لأنه يعلن بصراحه:

إنى أوافق وبلا ضغوط بأنى قد وُجّهت من قبل أحكامى القيمية وميولى وسلانقى لأن يتحقّق اقتراحى (نفسه، ص ٣٨).

إنّ كلام بوبر على درجه من الوضوح والصرّاحه لا نحتاج معها لأى تفسير وإستنباطات قريبه أو بعيدة. ولأجل هذا، فالفائدة التى نراها هنا هي القيام بعرض مواقف وبحوث هذا القسم:

أولاً، إنّ معيار تمييز العلم عن غير العلم، هو أمر توافقى.

ثانياً، إنّ المعيار التوافقى للتمييز، يخدم ويتبع الهدف أو الأهداف التى نتابعها نحن الناس - أعمّ من العالم وغير العالم - فى تمييز المعارف.

ثالثاً، إنّ انتخاب ونيل الأهداف، منوط بقرار الأفراد، القرار الذى لا يخضع للبحث والتحليل المعقول.

ورابعاً، وأنّ أهدافنا، بدورها، وليده ونتاج مجموعه متعدّده وأبعاديه من ميولنا وطموحاتنا.

وعلى هذا، أوّد أن أسأل، ألا يمكن لتعاليم الأنبياء والأولياء الإلهيين تحديد وتقدير أهدافنا من خلال تقويم ميولنا وطموحاتنا؟ ألا يمكن للتعاليم الإلهية أن يكون لها دور تقويى وتقديرى فى تمييز بعض المعارف عن البعض الآخر وذلك فى معيارنا التوافقى بخصوص تمييز العلم عن غير العلم أو شبه العلم - بغضّ النظر عن ماهية المعيار الافتراضى، طبيعته المسألة تحكى عن نوع من التعظيم والتكريم والترجيح للعلم أى نوع من النزعه

العلمية التي يكون لتمييز قسم من المعارف من القسم الآخر دور تقويمي وتقديرى - أى، أن تقول لنا أى المعارف ينبغي فصلها عن غيرها وحسب أى معيار ينبغي أن يتجسد هذا التمييز. وعلى هذا، ألا يمكن بناءً على هذا الملاك، ملاك النفع والضّرر المراد لهذه الحجج الإلهية، اقتراح معيار التمييز والاستعانة به لتنظيم المعارف؟

القيم والرؤى الدينية باعتبارها أركاناً للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المورد الآخر الذى أودّ بحثه، يرتبط بمجالات العلوم السياسيّة، الاقتصاد، علم النفس، علم الاجتماع، الفلسفة السياسيّة، وفلسفه الحقوق. ففي عقيدتي أنّ جميع التّنظيرات الجزئية والرئيسية فى العلوم الإنسانية والاجتماعية، تتركز على ركنين رئيسين فى تحليلها التّنهائى: أحدهما ماهية الإنسان والآخر ماهية سعادته وكمال الإنسان. ومن المؤكّد أنّه من الممكن عدم قيام المنظرين ببيان مواقفهم بشأن هذين السّؤالين بشكل صريح، ولكننا عندما نطالع مدوّناتهم بدقّه، فإننا نواجه موارد تتضمّن إدراكات لماهية الإنسان وسعادته. فيقولون مثلاً: «من المعلوم أنّ الإنسان...»، «إلّا أن يصير الإنسان...» وموارد أخرى من هذا القبيل. فمن الواضح أنّه تقبع خلف أمثال هذه الإشارات، نظريّة أو فهم للإنسان. فالكلام لا يدور حول صدق أو كذب مثل هذه التّصريحات أو الإدراكات، بل إنّ جميع التّنظيرات المطروحة فى مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، تتركز على هاتين الرّؤيتين لتعريف الإنسان ويمكن أيضاً تفسير اختلاف التّنظيرات بناءً على اختلاف هاتين التّنظيرتين. فعلى سبيل المثال، عندما يتحدّث جان ستيوارت مل عن الحرّيّة غير المحدودة وغير المقيدة فى المجال الشّخصى. فإنّما يعبّر ذلك فى الواقع عن وجود إدراك لماهية وكيفيه الإنسان وإدراك لسعادته وكماله فى ذهنه. فإنّ جميع الاستعدادات والتّنظيمات التي يوحى بها المنظرين بشكل مباشر أو العادات التي تستبطنها نظرياتهم، هى فى الحقيقة آلات وأدوات لنقل الإنسان من موقعه الذى هو فيه إلى الموضع الذى ينبغي أن يكون فيه، إلى موقع يكون فيه سعيداً ومبتهجاً فى تصوّره. فلم يتوصّل الفلاسفة السياسيّون والاجتماعيّون وعلماء الإنسان منذ ما قبل السّيقراطيين وحتى الآن إلى إجماع فى مجال ماهية الإنسان وسعادته وشقائه وحتى يمكن الإقرار بعدم وجود إطار فى آراء المفكرين والفلاسفه للوصول إلى مثل هذا الإجماع. ونكّرر سؤالنا ثانية: هل أنّ الموقع الذى يستطيع الدّين والقيم والرّؤى الدّينية أن تلعب دوراً رئيساً جدّاً فيه

لتأسيس العلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة، غير موجود؟ أفلا- تستطيع التعاليم الإلهيّة في رؤيه تتجاوز فيه النظرة التاريخيّة والإنسانيه والإجتماعيّة، وبعبارة كِلَاي ترى، في صورته خاليه من الميول والقيم والرؤى البشريّه صنيعة التاريخ وصنيعة المجتمع؛ من احتواء الرّكنين الرّكّنين والمقوّمين لجميع العلوم الإنسانيّة والاجتماعيه وإنهاء هذا الجدال البنيوي الذي يبدو أنّه لا نهايه له؟

القيم والرؤى الدّينيّه، العناصر الضّروريّه للتنظير في العلوم الإجتماعيّة

البحث التّيالي نتابعه مع فلسفه هيوم. كان هيوم يعتقد بأنّ الأحكام الأخلاقيّه خارجه عن مسؤوليه العقل البشري وأنّ العواطف والأحاسيس تلعب دوراً حاسماً في الأحكام الأخلاقيّه. ففي رأيه، أنّ أكثر الأحاسيس أساسيه للحياه الإجتماعيّة، هو إحساس «التعاطف». ففي اعتقاد هيوم، أنّ هذا الإحساس هو الوجه المميّز للطبيعه الإنسانيّه وأنّ جميع النّاس يتمتّعون بهذا الإحساس. ومن جانب آخر فقد طرح هيوم في بحث فلسفته الأخلاقيّه هذه الرّؤيه وهي أنّه عندما ننظر وبشكل عامّ ودون اعتناء بالميول الخاصه إلى خصله ما، فإنّه يتولّد لدينا إحساس أخلاقي نصفها من خلاله بالخير أو الشر. ثم يذكر هيوم بأنّ إحساس التعاطف هذا والذي يبلور أحكامنا الأخلاقيّه، يقع تحت تأثير أنواع من الظروف والأوضاع المحليّه. فمثلاً أن إحساس التعاطف بالنّسبه إلى الأقرباء والأصدقاء يكون أقوى منه بالنّسبه إلى غيرهم. ويصرّح هيوم في كتابه الخالد، بحث حول الإدراك الإنساني وأصول الأخلاق:

إنّ التعاطف مع الآخرين، أضعف جدّاً من الميل الموجود فينا نسبه إلى أنفسنا. وأنّ التعاطف مع الأشخاص الذين هم بعيدين عنّا، أشدّ ضعفاً من التعاطف نسبه إلى الأفراد القريبين والمرتبطين بنا. ولكن لهذا السّبب ذاته، يكون من الضّروري لنا أن نغضّ الطرف عن جميع هذه الاختلافات وأن نجعل أحاسيسنا أكثر عموميّه واجتماعيّة كي تكون أحكامنا ومحاوراتنا هادئه حول خصال النّاس (١٧٧٧/١٩٧٥، ص ٢٢٩).

إنّ هذا النوع من معرفه الإنسان يصبح أساساً للفكر والفلسفه السياسيّه لهيوم. وبتعبير آخر، أنّ لهيوم فهماً خاصاً لماهيّه الإنسان وعلى أساس هذا الفهم الفلسفي الخاصّ ومع الأخذ بنظر الاعتبار اتّجاه خاصّ في فلسفه الأخلاق، يستنتج بأنّه يجب إلقاء القرب والبعد جانباً عند حكمنا على الأشياء.

إنَّ المسأله الأولى الّتي تخطر فى الذّهن بعد التأمّل والدقّه وتحليل هذا الكلام هى أنّ هيوم وبعد بحث داخلى وتأمّل ذكى فى نفسه والآخرين، يصل إلى هذه النّتيجه من أنّ إحساس التّعاطف، يتأثر بشدّه بعوامل أمثال المعارف والأقرباء. ويستنتج هيوم فى إثر ذلك بأنّه لا يمكن إقامة نظام اجتماعى وسياسى على أساس هذا الإحساس. ويلتجأ هيوم أخيراً ودون طرح دليل وحجّه، إلى إذن ووصيه مبنايّه تتعارض بوضوح مع نظرتّه التجريبيّه.

ونستطيع أن نسأل هيوم لماذا يجب أن نغضّ الطرف عن هذا الإحساس؟ فمن أين أتى هيوم (الذى كان معتقداً بأنّه لا يمكن استنتاج «يجب» من «موجود») بيجب هذه؟ ولا يوجد أى دليل لهذا الاستنتاج فى آثار هيوم وينبغى الإقرار بأنّه لا يمكن تصوّر أى دليل أيضاً فى إطار نزعه هيوم التجريبيّه. فهيوم ولأجل الوصول إلى النّتيجه الّتي يريدّها يستعين بنوع من التقييميّه؛ بيدو لى، أنّه لا مفرّ لأىّ فيلسوف آخر يوضع فى موقع اجتماعى وسياسى من أن يلتجأ إلى اختراع قيم خاصّه.

ويرتبط حديثى بصنّاع العلوم الإنسانيّه والاجتماعيّه. فإنّ هؤلاء قد قطعوا ارتباطهم بالوحى فى القرن الثامن والتاسع عشر، وأجبروا أثر ذلك على ابتداع قيم جديده فى نظرياتهم فعلى سبيل المثال، إنّ هيوم الّذى يلغى الوحى فى تجريبيّته لا حيله له للتظير فى الفلسفه السياسيّه سوى إدخال صنيعته أو صنيعه المجتمع من القيم أو القيم الموروثة وصنيعه التّاريخ؛ فى نظريّته واستخدامها فى المواقع الحساسه.

إذن وكما ذكرنا، يوجد تصوّر لماهيه الإنسان وتصور أيضاً لسعادته وكمالته فى نظريات العلوم الإنسانيّه والاجتماعيّه وعلى أساس هذين التّصوّرين اقترح المنظرين أنظمه ومؤسسات لاتتقال الإنسان من وضعه الفعلى إلى الوضع المبتغى المرغوب.

ولنرى الآن كيف يمكن للدين حلّ هذه المعضله الفكرية للإنسان؟ إنّ الآيه الكريمة: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلَوْا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ١ ناظره بالضبط إلى هذه

المعضله من الإحساس بالتعاطف مع الأقرباء والأصدقاء وتشير إلى طريقه الحل أيضاً بهذا الشكل: «فالله أولى بهما».

لكن ينبغي الالتفات إلى أنّ طريق الحلّ هذا يناسب من يعتقد بقول الله. أفليس بإمكان الدّين في مثل هذه المواقع تدليل مشكله ومعضله العلوم ولعب دور في تأسيسها؟

دور القيم والرؤى الدّينية في تمييز النّطاق الخاصى والعمومى في مجال الحقوق

المبحث الآخر يدور حول «دور الدّين في صناعه العلم» ويرتبط بالفكر السّياسى. فإنّ أحد أصعب وأعصى مسائل ومعضلات هذا المجال، هو فصل المجال الشّخصى عن المجال العمومى. وأنّ أهمّيه هذه المسأله تنبع من أنّنا وفي مقام التقنين يجب أن نعلم ما الدائره الّتى ينبغى وضع قانون لها، فهل يمكن وضع القوانين للنطاق الشّخصى للأفراد أم أنّ وضع القوانين، يختصّ بالنطاق العمومى؟ وفي الحاله الثّانيه، أين يقع الحدّ فيما بين النّطاق العمومى والشّخصى؟ فهذه تعدّ من المسائل الحساسه جدّاً في مجال الفلسفه الحقيقه والفلسفه السّياسيه. ومن المحتمل أنّ يكون المّدين هم في موقع التقنين والعمل أقلّ ابتلاءً بمثل هذه المسأله ويؤدّون أعمالهم دون التفات لهذا المبنى النّظريّ.

ولكن إذا ما دققنا النّظر، نكتشف بأنّ أىّ قانون، وفي أىّ مكان من العالم، يرتكز على افتراض رئيسى يتمّ تحديد دائره التقنين على ضوئه، وأنّ تحديد الدائره هذه يرتكز أيضاً على تصوّر للحدود العموميه والشّخصيه. فإينما عُينت دائره عموميه، فللمشرّع الحقّ في وضع القانون، في حال أنّه لا يمكنه وضع قانون للدائره الشّخصيه.

وينبغى الآن النّظر في كيفيه تشخيص الحريم الشّخصى والعمومى؟ وقد تعرّض جان لوك، أحد مؤسسى اللّبراليه (أو أبوها بتعبير البعض) لهذا التّفكيك البنىوى. وبعد جان لوك، جاء جان ستورات مل ليسعى وبشكل آخر للإجاباه عن هذا السّؤال. واستمرّ هذا التّيار حتّى يومنا هذا. وهنا نتحوّل صوب منتجى العلوم الإجماعيه ونخوض في تحليل هذه المسأله، فما هى المقدمات الّتى رسموا على أساسها هذه الحدود؟

وبالطّبع فإنّه من الممكن أن يقول البعض بأنّ المعنى الشّخصى والعمومى واضح وبديهى. ويقول البعض بوجود نوعين من البديهيات: أحدهما البديهى بالذّات (أو البديهى في نفسه) والآخر البديهى نسبه إلى مجموعه ومجتمع. فالبديهى بذاته، مثل قضيه «الكلّ أكبر

من الجزء» فهذه القضية لها صدق تحليلي. أى ليس من اللازم الذهاب إلى الكليات والأجزاء لتحليل صدقها. فيكفى معرفه معنى الكل والجزء، عند ذاك يكون صدق هذه القضية محرزاً لنا. وإذا ما تأملنا هنا قليلاً سنفطن إلى أن البديهى فى نفسه يعود إلينا أيضاً، يعنى إلى الفئه والمجتمع الخاص. أى، أننا نستخدم مفهوم «الكل» بنحو يكون محتملاً بالمفهوم والمدلول وكذلك مفهوم «الجزء» و«أكبر». وبعبارة أخرى، أنه لا يتوصل كل شخص يواجه قضيه «الكل أكبر من الجزء» إلى أنها كذلك فالوحيد الذى يؤيدها ويصححها ويعدها بديهيته هو الذى تعرّف سابقاً وبنحو خاص على كل واحد من مفاهيم تلك القضية.

ونكتفى هنا بهذا المقدار ونحوّل إلى البديهى نسبه إلى مجموعه أو مجتمع، مثل قضيه «الشّمس تدور حول الأرض». فهذه القضيه، كانت واضحة وبديهيه، فى مرحله من الزّمان. أمّا مع تعيّر المجموعه والمجتمع، ومعهم، علماء الاجتماع والمتكلّمون والفلاسفه بمرور الزّمن، فمثل هذه البديهيات تتعرّض للتغيير والتبدل أيضاً. ولو كانت مفاهيم الشّخصى والعمومى، بزعم البعض، من البديهيات أيضاً، فسوف لا يؤدى ذلك إلى حلّ عقده مشكلتنا لأنها إذا كانت من بديهيات النوع الأوّل فستعود "إلينا"، أى مستخدمى هذه المفاهيم وأن "نا" هذه لم تتوصل إلى أى فهم وتصوّر واحد لهذه المفاهيم حتّى اليوم أو نقول بشكل أصح: إن "نا" لم تتمكن مطلقاً من استخدام هذه المفاهيم بشكل متماثل وبصوره دائمه. لكن إذا كانت من النوع الثّانى من البديهيات، فعندها يجب الإذعان بعدم وجود أى إجماع حولها على مرّ التّاريخ وفى مختلف المجتمعات. إذن فبالرجوع إلى معنى لفظى الخصوصى والعمومى، لا يمكن الإجابة عن هذا السّؤال.

وننتقل الآن إلى الأحاسيس الشّهوديه (و بالطبع ليس بمعنى الشّهود المستعمل فى العرفان الإسلامى) لننظر هل من الممكن الإجابة عن هذا السّؤال بناءً عليها. يبدو لى أن الإحساس الشّهودى الذى يستخدم فى الفلسفه الجديده وعلى الخصوص فى الفلسفه التّحليله، هو وليد ونتاج المجتمع الذى نعيش فيه بشكل كامل وليس له أى نوع من الملاكات والأدله التّظريه. لذا فلا يملك طريق الحلّ هذا جواباً بهذا الخصوص.

فيكون من الواجب التّظر بنظره أبعده إلى هذا المجال لتمييز الدّائره الخصوصيه عن العموميه وأنّ هذه التّظره لا يمكنها مطلقاً أن تكون خاليه من الميول والقيم الجماعيه أو

الفردية. (١) وعلى هذا، فقد توصل كثير من العلماء السياسيين اليوم إلى هذه النتيجة وهي أنه لا مفر سوى أن يتم التعرض في كل زمان ومجتمع لتحديد الدائرة الخصوصية والعمومية على ضوء إجماع ممثلي ذلك المجتمع وأن نضع قوانيننا على أساس هذا الإجماع، مع أن مثل هذا القرار ليس له أي داعم معرفتي وهو على الدوام يكشف ويحقق ميول وطموحات فئة خاصه من المجتمع التي أوكلت إليها مهمه تمييز هاتين الدائرتين عن بعضهما البعض ومن هنا يمكنها على الدوام، وعلى ضوء أنها كاشفه أو محققه للميول والطموحات الخاصه، أن تناقش وتعارض ذلك. والسؤال الذي يطرح هنا، هو ألا يمكن دخول وحضور المعارف الدينية المحمله بالقيم والرؤى بشكل حاسم وفاضل في هذا المجال؟ فإذا لم يمكن على الإطلاق خلو الناس من الميول والطموحات فاتبعوا ميولهم وطموحاتهم عند تمييزهم بين هاتين الدائرتين، فستكون النتيجة أن جميع التمييزات منحازة، أفلا يمكن للأوامر والنواهي الدينية وتعاليم الأنبياء الإلهيين أن تمكنا من تلك النظرة المتعالیه العاربه من الميول الفئويه، الجنسيه، القوميته، العرقيه، الوطنيته والمدنيه؟

الإجابة عن بعض المعوقات المطروحه لدور الدين التقوي في تركيبه العلوم

وأشير أخيراً إلى بعض النقاط الهامشيه، ولكن المهمه جداً:

يسأل البعض: ما هو المنهج الذي يدخل به الدين في صناعه العلوم؟ وبعبارة أخرى، ماهيه ميثلوجيا تدخل الدين في العلم؟

للإجابة عن هذا السؤال ينبغي التصريح والتأكيد على أنه ليس لعلماء وفلاسفه السياسه والاجتماع، ميثلوجيا أساساً. فهم ينتجون نظريات تتفق وطبائعهم وميولهم فحسب. وفلاسفه العلم لا يقومون بالكشف عن ميثلوجيا العلماء والفلاسفه وإنما يقومون عادة بتجويزها لهم. وقليلاً ما تجد عالماً أو فيلسوفاً سياسياً - اجتماعياً يقول أو يمكنه أن يقول في ابتداء عمله أن ميثلوجيتي هي كذا وقام بممارسه التنظير على ذلك الأساس. فالسؤال عن ميثلوجيا حضور الدين في صناعه العلم،

ص: ١٤١

١- (١). الاطلاع أكثر على هذه المعضله البنيويه جداً في الفلسفه السياسيّه والحقوق، ر.ك. : اندرو لوين، كتاب نظريّه الليبراليّه الديمقراطيه، الترجمه والتعليق النقدي لسعيد زيبا كلام ٢٠٠١.

يمثل أحد الترسبات المتشدده والمتحجره المتخلفه عن الفهم الوضعى - التقضى فى جامعاتنا وحوزاتنا. (١)

إحدى الموانع الأخرى التى تُطرح لتأسيس علم اجتماع دينى، تركز على التمييز المزعوم فيما بين مجال وضع النظريات ومجال نقد النظريات. بهذا التفصيل وهو أن، الدين بإمكانه الحضور فى مجال وضع النظريات العلميه، ولكن نقد وتقييم النظريات لا يتم إلما على أساس المنهج العلمى. وهذا الاعتقاد له جذور أيضاً فى الفكر الوضعى والتقضى فهذا التمييز لم يُطرح إلما من خلال هاتين النظريتين المندرستين للميثولوجيا، والذى ليس له اليوم أى دور فى فلسفه العلم، مع أنه وللأسف نلاحظ وجود اعتقاد واهتمام طفيف غير موجه به فى جامعاتنا وحتى حوزاتنا العلميه، ولم يلاحظ بأن هذه الفكره متعلقه بخمسين سنه خلت ومنذ ذلك التاريخ تعرضت لنقود جاده كثيره. فعلى سبيل المثال، كنا قد أشرنا إلى أن بوبر ذاته يرى أيضاً وجود دور للقيم والرؤى الثقافيه والاجتماعيه فى مقام النقد والتقييم. فالقضايا المبنائيه لبوبر والتى تتكفل بإبطال أو بتعبير أفضل بتقييم النظرية لا يمكن أن نحصل عليها إلما من خلال إجماع العلماء وهذا الإجماع بدوره له جذور فى القيم والميول المتعلقه بالمجتمع العلمى. وفى نظريات ما بعد الوضعيه - ما بعد التقضى فى فلسفه العلوم تمكنت الميول والقيم الفرديه والجمعيه من إيجاد مكانه مهمه لها فى تقييم العلوم.

المعوق الآخر الذى طرح للحضور التقويمى - لا- التريينى أو التيمنى - للتعالم الدينيه والثقافيه فى تأسيس العلوم، هو أنه إذا دخلت مثل هذه القيم فى العلوم، فستقضى على موضوعيه العلم. ولكن من الذى قال بأن العلوم التجريبيه موضوعيه، أو يجب أن تكون موضوعيه؟ فإذا طالعنا بحوث العقود الثلاثه الأخيره فى فلسفه العلم فى المجلات الدوليه، لا تضح لنا وجود نقاشات جاده فى مفهوم الموضوعيه. وللأسف، فنحن نكرر وببساطه تامه أن العلوم موضوعيه ولذا لا يستطيع الدين ولا ينبغى له أن يكون له دور فيها. إن مفاهيم الموضوعيه والمعقوليه التى استفيد منها وبكثره فى القرن الثامن عشر وفى تيار الحركه التنويريه، أضحت اليوم مورد تساؤل شديد. وقد واجه فلاسفه الغرب مشاكل كثيره فى مجال العمل والاستفاده من هذه المفاهيم، واضطروا إلى التفكير وإعادة النظر

ص: ١٤٢

١- (١). ر.ك.: ملاحظه رقم (٤).

فيها. ونحن في هذا الموجز سعينا لكي يتضح وعلى أساس شواهد من العلوم المختلفه بأن العلم وفي أي من معانيه غير محايد باللاحظ القيمي وأنه قد تبلور وتقوم لأجل تحقق الميول والطموحات الخاصه.

أرجو أن أكون قد تمكنت في هذا المجال الضيق من توضيح كيف أن القيم والرؤى الدينيه بإمكانها أن تلعب دوراً تقويمياً في صناعه العلوم. والشواهد المؤيده لهذا الرأي، لا تقتصر أبداً على الأمثله التي عرضناها هنا. إذا كان لأحد إمام وعن قرب بكل علم من العلوم الاجتماعيه، وعلى الخصوص بتاريخ العلوم الاجتماعيه، ودرس كيفيه صناعه وطرح وعرض النظريات في تلك العلوم، فسيكتشف وبوضوح مدهل كيف أن الميول والطموحات البنيويه الفرديه والاجتماعيه قد قومت وأسست العلوم المختلفه. والمعوقات التي يطرحها أكثر الجامعيين وبعض الحوزويين باعتبارها موانع لحضور الدين في ميدان العلوم، هي بقول ماكين تاير، لها جذور في أيديولوجيه العلوم (1) وليده أوروبا القرن الثامن عشر والتاسع عشر وينبغي أن لا تقف هذه الأيديولوجيه مانعاً بوجه جهود علماء فكر الوحي - في مواجهه علماء فكر الحدائث العلماني - في هذه الدائره الضروريه. (2)

ص: ١٤٣

١- (١). ماكين تاير يصرح في مجال مفاهيم أمثال الصديق والكذب والمعقوليه والموضوعيه «يبدو لي أن مفاهيم الصديق والكذب والمعقوليه والموضوعيه لم تطرح على أنها مفاهيم تقتصر على داخل العلوم وإنما هي بمنزله جزء من أيديولوجيه العلوم، والموضوعيه الأيديولوجيه التي سيطرت أساساً على ثقافتنا منذ حركه التنوير [القرن الثامن عشر]» (١٩٨٨، ص ٢٤٠).

٢- (٢). ر.ك.: ملاحظه رقم (٥).

Carnap.R. (١٩٦٤) An Introduction to the Philosophy of science (New York, Basic .٢
.(Books

(Carnap.R. (١٩٦٣/١٩٩١ .٣

Intellectual Autobiography " , in P.A. Schilppcd. The philosophy of Rudolf Carnap "
(Iasalle, Iltinois, open Court). ٤. Hume, D. (١٧٧٧/١٩٧٥) Enquiries concerning Human
.understanding and concerning the Principtes of Morals

.(Third Edition by P.H. Nidditch (Oxford, Oxford University Press

(MacIntyre, A. (١٩٨٨ -٥

Paul Discussion " , in E. McMullinc (ed). construction and Consraint (?) (No tredame, "
Notredame Universify Press) ٤. Popper, K.R. (١٩٥٩/١٩٨٠) The Logic of Scieutific
.(Discovery (London, Hutchinson Co

الملاحظات

١. إنَّ السَّيِّدَ الدَّكْتُورَ زِيَا كَلَامٍ وَمِنْ خِلَالِ ذِكْرِهِ بَعْضَ الشُّوَاهِدِ كَانَ فِي صَدَدِ إِثْبَاتِ أَنَّ الْقِيَمَ وَالْإِعْتِقَادَاتِ الدِّيْنِيَّةَ وَالْفَلْسَفِيَّةَ لَهَا دَخَالَهُ فِي الْفَعَالِيَّاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَلِهَذَا السَّبَبُ يُمْكِنُ الْإِسْتِفَادَةَ أَيْضاً مِنْ قِيَمِنَا وَاعْتِقَادَاتِنَا الدِّيْنِيَّةِ فِي نَقْدِ الْعِلْمِ الْجَدِيدِ وَصِنَاعِهِ عِلْمِ جَدِيدٍ. فَالْعِلْمُ الَّذِي نَحْصَلُ عَلَيْهِ مِنْ خِلَالِ هَذَا الطَّرِيقِ، يَنْسَجِمُ مَعَ الدِّيْنِ وَيُمْكِنُ إِطْلَاقَ الْعِلْمِ الدِّيْنِيِّ عَلَيْهِ.

وهنا لدينا بعض الملاحظات بخصوص رأى السيد زيبا كلام:

(أ) إنَّه ومن خلال ذكره شواهد تجريبية كان يحاول إثبات أنَّ القيم والاعتقادات الدِّيْنِيَّةِ وَالْفَلْسَفِيَّةِ لَهَا دَخَالَهُ فِي الْفَعَالِيَّاتِ الْعِلْمِيَّةِ. وبغض النَّظَرِ عَنْ مَبْلَغِ اعْتِبَارِ هَذِهِ الشُّوَاهِدِ (وَسَنَشِيرُ

إليها في الملاحظات اللاحقة) فإن منهج السيد زيبا كلام يركز على الاستفادة من الاستقراء الذي لا ينسجم مع نظريه علمه المعرفي.

ب) وعلى فرض إثبات مدعى السيد زيبا كلام، فإنه لا يشير سوى إلى أن مثل هذه الدخالة موجوده، ولكن على أي أساس تجوز قابليته، أو حتى وجوب، الاستفادة من هذا الإمكان؟

ج) ولو صدر الإذن بالاستفادة من الاعتقادات والقيم الفلسفيه والدّينيه في الفعاليات العلميه، فإن مهمه الدكتور زيبا كلام ستوقّف عند حدّ بيان العلم الدّيني؛ لأنّه لا يطرح أيّ حلّ وأسلوب للاستفادة من هذه القيم والرّؤى. أضف إلى ذلك، فإنّه يبدو ونظراً لمبنى العلم المعرفي المختار من قبل السيد زيبا كلام، لا يمكن وتحت أيّ عنوان الحديث عن تفوق العلم الدّيني نسبة إلى النظريات العلميه الأخرى؛ لأنّ هذه العلوم لا تقبل القياس في مقابل بعضها البعض، وأنّ كلّ واحد منها يصف عالمه الخاص به.

د) وهناك نكات أيضاً في مورد الشواهد التي استُفيد منها في مقاله السيد زيبا كلام يمكن التطرّق إليها. فتعبيره في أول مقاله يتمثّل في أنّه يريد دراسه مجالات مختلفه من العلوم، ويوضّح بأنّه هل أنّ هذه العلوم بحاجة إلى قيم وبعض ميول الإنسان؟ وهل هناك مجال لدخول وحضور الرّؤى والقيم الدّينيه في هذه العلوم؟

ولكن يبدو أنّ تحليلاته غالباً ما تكون ناظره إلى مباني وفلسفه العلوم، أو الفلسفه السياسيّه والاجتماعيه. ويصرّح السيد زيبا كلام بخصوص ذلك في القسم الأخير لمقالته، ويقدم «علماء وفلاسفه السياسه والاجتماع» كمتعلّق لبحثه هناك. فلو كان بحث السيد زيبا كلام ناظر إلى الفلسفه السياسيّه والاجتماعيه، لأمكن بشكل أسهل قبول تأثير القيم والرّؤى غير العلميه في عرض الآراء الفلسفيه، وأنّ المدارس السياسيّه، الاقتصاديّه، الاجتماعيه... كانت وتكون مشحونه على الدوام بالآراء الفلسفيه القيميه. وبما أنّ العلوم الاجتماعيه والإنسانيّه تتبلور من خلال هذه المدارس، فباستطاعه هذه الآراء الفلسفيه والقيميّه التدخّل وبشكل غير مباشر في الفعاليات العلميه، ولكنّ هذا يختلف مع مبتغاه الذي طرحه في بدء مقاله.

٢. ويحتمل أن يكون بحث كارنب أنسب شاهد من بين الشواهد التي استند إليها السيد زيبا كلام، لكن ينبغي أخذ نكته بنظر الاعتبار في مجال بحث كارنب واستفاده السيد زيبا كلام منه، وهي أنّنا حتى لو قبلنا بأنّ «حضور العقائد الثقافيه هو حضور جادّ وحاسم في ميدان جميع العلوم التجريبيه، وعلى الخصوص في مرحلتها التقويميه

والجينيته» لكننا لا ينبغي إغفال أنه إذا لم يؤخذ عامل ما بنظر الاعتبار في مرحلة الحدس وكان لهذا العامل تأثير حقيقي في وقوع الظاهره، فإن هذا العامل في النهاية سيبزر نفسه في قالب حدوث عدم النظم. وبعبارة أخرى، لقد كان العلماء على الدوام يواجهون مقاومه الحقيقه في مقابل الحدوس الخاطئه. وتاريخ العلم ملئ بالموارد التي لم يؤخذ عامل ما في المرحله الأولى للتظير، ولكن بعد مدّه يضطرّ الباحث إلى حدس آخر حول وجود أو دور ذلك العامل إثر عدم التّطابق بين التّوقّعات والتّنتائج المختبريه. وبعبارة أخرى، إنّ الحدس والاختبار يسرى في جميع مسار تبلور ونمو وتطوّر علم ما وليس أنّ الحدس الأولى يشكّل العمليّه الكليّه للعلم.

٣. أمّا بحث بوبر ففيه مجال للتأمل من جهات متعدده:

أ) فكما يصرّح الدكتور زيبا كلام بأنّ فلاسفه العلم التجويزي، لا يدعون الكشف عن طبيعه عمل العلماء، وإنّما هم في صدد التّرخيص في حلول معقوله لعمل العلماء. والتّتيجه التي يمكن استخلاصها من بحث بوبر في مجال معيار التّمييز، هي أنّه إذا اعتقد أحد بكون ملاك معقوليّه العلم يقتصر على خصوص التجريبيّه والمنطقيّه، فسيكون مجبراً على القول بدور خاص لدخاله الميول والقيم الثقافيه والاجتماعيه. إنّ امتياز بوبر في هذا البحث هو أنّه يطرح دور واضح لمثل هذه الدّخاله؛ لأنّه بدون أخذ هذا الدور للمعرفه المنهجيه وفي حال أننا نريد تجويز دخاله القيم في كلّ قسم من الفعاليّات العلميه، فسوف تُستبدل الفعاليّات العلميه إلى فعاليّه أيديولوجيه محضه، وسنشهد تكرار ظواهر ارتبط وقوعها برده فعل المعسكر الشرقي، في مجال نظريّه النسبيّه أو التّظريّه الجينيّه على سبيل المثال.

ب) إنّ انتهاء اتّجاه بوبر إلى بحث الاتّجاه التّوافقي يمكن تفسيره بشكلين: إمّا أن نقول بأنّ كلام بوبر صحيح ولا يمكن للعلم أن يدعى معقوليّه متجاوزه للتّاريخ وللإجماع ويكون على الدوام مقيداً بالاتّجاه التّوافقي؛ وإمّا أن ندعى بأنّ العلم يتميّز في الحقيقه بالمميّزات المذكوره، ولكنّ الملاك الاقتراحي لبوبر، لم يكن ملاكاً صحيحاً ولم يتمكّن من عرض معقوليّه العلم.

٤. لقد استفاد الدكتور زيبا كلام في بحثه في باب علاقه القيم بالعلوم من آراء فلاسفه العلم، كي يبيّن بأنّ الاعتقادات الثقافيه والميول الشّخصيه تلعب دوراً في الفعاليّات العلميه. ولكن إذ اعتمدنا بيانه في آخر مقاله من أنّ «فلاسفه العلم لا يكشفون عن ميثولوجيا

العلماء، بل عادةً ما يجوّزون ذلك» فحينذاك لا يمكن الحصول بسهولة على نتيجة من أقوال كارنوب وبوبر (باعتبارهما فلاسفة العلم الوضعي والتقصي، في أنّ كلاهما يتبع فلسفه العلم التجويزي) من أنّ استفاده العلماء من القيم والرؤى الثقافيه والميول الشخصيه في فعاليّاتهم العلميه؛ هو لأنّهم وحسب تعبير السيد زيبا كلام في مقام التجويز لا الوصف. أجل فإنّ تلك الفئه من فلاسفه العلم (أمثال توماس كوهن) التي تهتمّ بمباحث تاريخ العلم والعلم الاجتماعي للعلم، قد تطرّقت إلى لعب ملاكات أمثال الجمال، السّذاجه و... دور في قبول ورفض النظريّات العلميه وبما أنّ هذه الملاكات، ليس لها ضابطه منطقيه وواضحه، فمن المتيقّن أنّ إعمال هذه الملاكات سيستلزم الاستفاده من الميول الثقافيه. ولهذا السّبب سيكون من الأنسب الرجوع مباشره إلى عمل العلماء لإثبات دخاله الاعتقادات غير العلميه في الفعاليّات العلميه. (1)

٥. يُستنتج من آراء السيد زيبا كلام ما صورته أنّه يعتقد بدخاله وتدخّل عوامل علم النفس وعلم الاجتماع وبشكل تامّ في جميع مجالات الفعاليّات العلميه ولا يوجد أيّ مركز فوق تاريخي وفوق اجتماعي مستقلّ عن القيم والميول الفرديه والجماعيه لتقييم النظريّات.

وفي حال صحّه هذا الاستنتاج يبدو بأنّه ليس لهذا الزأى أيّ نتيجة سوى النسبيّه. فبدون وجود ملاك معقول للحكم وترجيح نظريّه على أخرى، لا يمكن أن يكون هناك حوار معقول مع أحد وتوقّع قبول فكره خاصه بشكل معقول. فإذا اختير هذا المبنى، فلا-وجه لعرض سبب لرد النظريّه الوضعيه لأنّها قد حازت في برهه من الزّمان على إجماع المجتمع العلمي ومادام مثل هذا الإجماع باقياً فسوف لا يسبّب قبولها باعتبارها مبنى في الفعاليّات العلميه أيّ مشاكل. المشكله الرئيسيّه هي أنّ اتّخاذ هذا الاتّجاه لا يُسقط العلم وفلسفات العلم عن الاعتبار فحسب، بل سيجعل مدّعيّات المتدينين بخصوص تجاوز المعارف الدينيه الاجتماع والتاريخ ومناظرتها للواقعيه بلا أساس.

ص: ١٤٨

١- (١). لقد تمّ إنجاز مثل هذه المطالعه المورديه في تاريخ العلم في كتاب «ما يجب على الجميع أن يعرفه عن العلم» على سبيل المثال وقد قام السيد زيبا كلام بتعريفه في إطار «كتاب في مقاله» وبعنوان «من ماهيه العلم نحو كيفيه العلم» في العدد ٣٤ من فصليه الحوزه والجامعه (ربيع ٢٠٠٣). ويبدو أنّ الكتاب المذكور كان أكثر نجاحاً في إثبات دعوى هذه مقاله.

س: لقد تأسّست في إطار بحث العلم الدّيني أو أسلمه العلوم مراكز عرضت اتّجهاً إسلامياً على أنّه فلسفتها الوجوديّة لتدوين العلوم الإنسانيّة. وفي هامش هذا البحث العام دخلت أيضاً مباحث أخرى أمثال مفهوم، إمكان، وضروره العلم الدّيني في مجال المسائل الفلسفيّة والكلاميّة. إنّ غايتنا من هذا الحوار هو دراسه الأعمال الّتي أنجزها مجمع العلوم الإسلاميّة خلال هذين العقدين والأسس والمقدّمات الّتي يقوم عليها ونرى أنّه من الواجب الابتداء ببسط الكلام في الهدف من طرح العلم الدّيني قبل أيّ شيء آخر ومن ثمّ النّظر في مدى نجاح هذا المجمع في هذا الاتّجاه. وفيما لو لم تتمكّنوا من إحراز نجاحات متقدّمه في هذا المجال ما هي المعوّقات الّتي حالت دون ذلك؟

ج: لم تكن الآراء الّتي طُرحت في مجال ضروره العلم الدّيني خلال هذه العقود متماثلة وواحدة. فعلى سبيل المثال قد وضع مجمع العلوم الإسلاميّة قدمه في مجال طرح نظريّة العلم الدّيني بهدف التطبيق الكامل للإسلام عملياً. وقد جاءت هذه النّظرة في إثر الإنجازات الملموسة والدّور الفعّال للدّين في ميدان الحياه الاجتماعيّة وأنّ تحقيق مثل هذا الهدف يفرض أن يكون لدينا علم ديني. فبحثنا هو أنّ تطبيق الإسلام يحتاج إلى مفاهيم تطبيقيّة فإذا ما فصلت العلاقة المبدئيّة لهذه المفاهيم عن الدّين، فلا يمكن لهذه المفاهيم أن تصبّ في خدمه الأهداف الدّينيّة. فمثل هذه المفاهيم التّطبيقيّة تعدّ طريقاً لتحقّق الدّين في الواقع

الاجتماعى وهذا يفرض أن يكون لها نوع من الارتباط المنطقى مع الدين. فهذه الضرورة أرغمتنا على السعى لإنتاج علم دينى كى نستطيع أن نصل إلى التطبيق الحقيقى للدين فى المجتمع وإيصال الحضاره الإسلاميه إلى منصفه الظهور على أساسه.

الثوره السياسيه والثوره الثقافيه مقدمتان ضرورتان للوصول إلى العلم الدينى

أما مدى نجاح هذه الضرورة وهذا الهدف فهذا يرتبط بماهية مفهومنا عن النجاح. وكيف نحدده؟ ففى رأينا ولأجل تحقيق هذا الهدف (الكشف عن المفاهيم التطبيقية وتأسيس العلم الدينى) يجب قطع طريق طويل وتوفير مستلزمات تحققه أيضاً للوصول إلى نتيجة ليتمكن تقييم مدى نجاحه. ففى رأى مجتمعنا، أن إحدى مستلزمات تحقق هذا الهدف، هو قيام ثوره ثقافيه. وبعبارة أخرى إن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلما من خلال ثوره ثقافيه كبيره. وقبل حدوث الثوره الثقافيه يجب التمهيد لها فى المجالين الفردى والاجتماعى وإعداد الأسس الكفيله لتحقيقها كى تتوفر الأرضيه المناسبه لها. ومن جهه أخرى إيجاد إحساس بضروره تلك الثوره الثقافيه وخلق الحاجه للتطور فى المفاهيم التطبيقية فى المجتمع وتبعاً لذلك يحتاج تأسيس العلم الدينى إلى ثوره سياسيه أيضاً. فقبل حدوث ثوره سياسيه عظيمه لا يمكن تحقيق مثل هذه الثوره الثقافيه. ومن هنا فإن أرضيه تحقق ثوره ثقافيه يعتمد على حدوث ثوره سياسيه والتي تأتى عقب تحقق أهداف الدين وكفاءه تطبيقه فى المجال الاجتماعى.

وإن الثوره الإسلاميه الإيرانيه فى رأينا، هى ثوره سياسيه ثقافيه قد تحققت بمثل هذه الأهداف والغايات وتعتقد بضروره حضور الدين فى الحياه البشريه وأن يتم ذلك على مستوى العالم. فهذا النظام السياسى يعتقد بأن الدين يُمكنه ويجب عليه التدخل لتحديد العداله السياسيه، الثقافيه والاقتصاديه على المستويين الوطنى والعالمى. وأن مجتمعنا هذا يرى بأن تحقق مثل هذه الثوره العظيمه يمكن أن يكون ظهيراً للثوره الثقافيه العظيمه؛ لأن مثل هذه الثوره تحتاج إلى سلسله من العلوم والمفاهيم التطبيقية للوصول إلى أهدافها وغايتها كى تتمكن من تهيئه الأرضيه للتحقق الخارجى للعلاقه فيما بين الأفكار والأهداف فى المجال الاجتماعى. وعلى هذا فإن ضروره ظهور ثوره ثقافيه يعدّ من آثار الثوره السياسيه وأداه لنجاحها وأن مرحله ظهور مثل هذه الضروره (بالشكل الاجتماعى) تنهياً أساساً عندما يبرز

التعارض فيما بين رؤى الثورة وآليات المديرية العلميه للمجتمع. فما لم يظهر التعارض بين الرؤى والقيم والآليات الثقافيه فى المجتمع لا يمكن أن يتولد شعور بضروره القيام بتغيير ثقافى فى المجال الاجتماعى. ولكن بروز هذا التعارض لا يحصل إلا بعد تجارب عديده وطويله. أى ينبغى ولأجل وصول ثوره سياسيه إلى أهدافها. يعنى وحسب الباثولوجيا (1) الاجتماعيه والسياسيه عندما يصل المسؤولون والمجتمع عامه إلى هذه النتيجة وهى وجود مثل هذا التعارض فعند ذاك تظهر ضروره التغيير الثقافى فى المجتمع. فعلى هذا الأساس نحن نعتقد بأنه إذا حدثت ثوره سياسيه فلأجل أن تبقى مستمره وأن تكون لها قابليه على الاستمرار يجب أن تنتهى إلى ثوره ثقافيه، لأن مثل هذه الثوره ولأجل تحقيق متبنياتها من الضرورى أن تنتج آليات ثقافيه مناسبه. فالثوره تعتمد على البواعث والميول التى تحدثها فى أوساط المجتمع. فإذا كانت قابليه هذه البواعث والميول عاليه فستولد عاده آليات تحقق تلك المتبنيات أيضاً. فعلى ضوء هذا، اعتقد أن الإجراءات التى اتُخذت على مدى هذين العقدین فى مجال المسائل الثقافيه، كانت إجراءات إيجابيه.

دعوى التوصل إلى فلسفه للعلم الدينى باعتبارها مركزاً للتنسيق بين العلوم

س: إذن ففى رأيكم أنه ينبغى ابتداءً حصول بواعث اجتماعيه لإحداث ثوره ومن ثم السعى وفى إطار تحقيق تلك البواعث باتجاه قيام ثوره ثقافيه كى تتمكن هذه الثوره الثقافيه من توليد مفاهيم تطبيقيه مناسبه وتنتهى إلى ثوره علميه تتمثل بظهور العلم الدينى. ولكن بما أن أى مقررات تطبيقيه فى مجال التطور الثقافى والاجتماعيه ترتكز بدورها على نظريه أو عدّه نظريات علميه، فلأجل تحقيق هذا المراد يجب ابتداءً إيجاد نظام علمى. فلهذا ينبغى عليكم لأجل إبراز مدى نجاحكم فى هذا المشروع الذى تتابعونه خلال هذين العقدین، عرض نظام منسجم من المفاهيم النظرية التى استحدثتموها والتى استخرجت من صميم النظره الدينيه من جهه، والتى تمتلك قابليه بيان الظواهر الاجتماعيه من جهه أخرى ويمكنها إنتاج المفاهيم والنظريات التطبيقيه التى تبغيها هذه الثوره فى نهايه الأمر. وعلى هذا الأساس ولأجل تقييم مقدار النجاح الذى حققته جميع المراكز التى تعمل فى هذا النطاق ومن ضمنها مجمع

ص: ١٥١

١- (١). علم الأمراض (أسبابها وعلاجها)، «المعرب».

العلوم الإسلاميّة، ينبغي النظر في مدى اقترابها من قالب العلم الدّيني بميزاته الثّلاث الآنفه.

ج: في رأيي أنّه ولأجل أن يأخذ البحث منحاً منطقيّاً، ينبغي أولاً- التّعرّض إلى ضروره تأسيس العلم الدّيني لنرى هل توجد ضروره فعلاً لهذه المسأله؟ وبعد بيان هذه الضّروره، يجب النظر في أين يقع مجال هذا العلم الدّيني؟ فهل أنّ مفهوم العلم الدّيني يشمل العلوم المحضه، العلوم التجريبيه والعلوم الإنسانيّه بشكل متساو؟ ثمّ تصل التّوبه إلى طرح أسس تحقّق مثل هكذا هدف وهنا نصل عادة إلى التّقطة التي طرحتموها من أنّه يجب أن تكون لدينا نظريّه منسجمه تتميز بالقدره على التحليل والتّفسير لتكون هذه النظريّه قاعده لإيجاد علم ديني.

إذن ولأجل مطالعه النّجاحات المنجزه في مجال العلم الدّيني، ينبغي القيام بدراسه وتقييم في مجالات مختلفه: النّجاح في مجال بيان ضروره تحقّق العلم الدّيني، النّجاح في مجال جمع المبادئ وأخيراً النّجاح في مجال التّحقّق الواقعي للعلم الدّيني. فالسؤال الّذي تفضّلتم بطرحه يرتبط بالمرحله الثّالثه. ونحن في مجال المرحله الأولى أثبتنا تهيؤ ضروره تحقّق وتأسيس العلم الدّيني. فكانت هذه مرحله من النّجاح نالها المجمع أمّا في مجال الإجابة عن السؤال الأوّل فقد سبق وأن عرضت توضيحات بخصوصه.

أمّا في المرحله الثّانيه فنحن ندّعي أيضاً الوصول إلى نجاحات في هذا المضمار. وبعبارة أخرى، ففي مجال الأسس لتوليد مفاهيم ونظريات دينيّة؛ نحن ندّعي أيضاً توليد مثل هذه الأسس. فالمجمع يدّعي حالياً إنتاج فلسفه عمليّه تركز على الأسس الدّينيّه من جهه وتمتلك القدره على قياده العلوم من جهه أخرى، أي يمكنها الانتهاء إلى الفلسفات الجانيّه (فلسفه المناهج). فنحن ندّعي أنّ الفلسفه العلميّه المعدّه يمكنها أن تجعل المناهج منسجمه وأن توجد الانسجام الّذي نبيغه في مجال توليد المعرفه الدّينيّه والعلميّه والإجرائيّه. فلسفه المنهج هذه قد تمّ إنتاجها حسب رأينا وأنّ أساليبها العامه قد أنتجت أيضاً ونحن نعتقد بأنّ إنتاج فلسفه المنهج هذه أهمّ من إنتاج الفلسفه ذاتها والنّظريات الفلسفيّه والعلميّه.

ولأجل إيضاح هذه المسأله ينبغي أن نشير إلى تاريخ الفلسفه والنّظريات الفلسفيّه. فأنتم تلاحظون في تاريخ الفلسفه وجود فلاسفه أسسوا نظاماً فلسفيّاً، ولكنهم لم يتمكّنوا من أنتاج منطق يتناسب مع تلك الفلسفه ولذا لم ينجحوا ذلك النّجاح في تنميه مفاهيم نظريّاتهم. فما أنتجه مجمعنا خلال هذه العشرين سنه هو «فلسفه العمل الإسلاميّه» و «الصّيروره

الفلسفيّه» وكذلك «منهج عام» بإمكانه أن يكون بنيه تحتيّه للمناهج الخاصّه في المجالات الخصوصيّة. فكان النّجاح الّذي حقّقناه نجاحاً باهراً.

س: لكن كان هدفنا الأساسى كما أشرنا إليه في أوّل البحث هو إنتاج العلم الدّينى ومن الطّبيعى أنّ دراسته معيار النّجاح فى تحقّق هذا الهدف لا يتمّ إلّا على أساس مقدار ما أنتج من علم دينى. ومن الطّبيعى أنّه إذا كان بالإمكان الدّلاله على وجود نوع من العلاقة المنطقيّه وبالخصوص علاقة توليديّه أو علاقته عليّه فيما بين فلسفه العلم والعلوم المختلفه، فلعلّه يمكن القول حينها بأنّ نجاحاتكم فى هاتين المرحلتين كانت نجاحات مقبوله فى مجال مشروع تأسيس العلم الدّينى. ولكن هل من الصّحيح وجود علاقته توليديّه فيما بين المباحث المختلفه لفلسفه العلم ومواضيع أمثال ميثلوجيا العلوم وإنتاج العلم؟ إنّ الفلسفه العلميه الّتى ظهرت فى الغرب، كانت ترتبط عملياً بوصف وبيان عمل العلماء. أى أنّها من النّاحيه المنطقيّه والعمليّه لم تكن فلسفه العلم ولا تكون؛ مقدّمه لتوليد العلم بواسطة العلماء. ففلاسفه العلم هم الّذين يصفون ويبيّنون عمل العلماء إثر إيجاد العلم بواسطة العلماء وبعد مراقبه عملهم. فإذا لم يتمكّن جمعكم من إيجاد علاقته توليديّه فيما بين الفلسفه العلميه والعلم الدّينى الّذى يستتبعها، فلا يمكن عندها ترقّب النّجاح فى إتمام المرحله الثالثه على أساس النّجاح الّذى تمّ فى المرحلتين الأولىين.

ج: يجب الالتفات إلى أنّه إذا أردتم الوصول إلى انسجام فى شبكه اعتقاداتكم عن المسيره التكامليّه للمعنويّه فى العالم، فأنتم مجبرون على الاستفاده من المنطق. فعندما لا يكون فى نيتنا تنظيم علمنا واعتقاداتنا، وبعبارة أخرى، ليس لدينا قرار إداره توليد الثّقافه والعلم فى المجتمع كى يظهر ويعمل هذا العلم والمعرفه المولّده على شكل شبكه منسجمه فى المجالات المختلفه. ففى مثل هذه الظروف، يمكن للعلماء المضى فى تطوير العلم مع ما يواجهونه أحياناً من وقوع تعارضات أساسيه فيما بينهم. ولكن إذا ما قرّرنا إيجاد وحده منهجيّه وانسجام فى توليد العلم والثّقافه، فسنكون مضطّرين عندها الوصول إلى شبكه أو نموذج يتمّ على أساسه إيجاد الانسجام المطلوب وإذا ما أردنا أن يكون هذا التنظيم الانسجامى مطابقاً للتعاليم الدّينيّه، فينبغى أن يكون ذلك النّموذج نموذجاً ديتياً بطبيعه الحال ويعتمد على الافتراضات الدّينيّه.

ومن جهه أخرى فعندما تدرسون ظاهره قد حدثت فى السّابق (مثل المعرفه العلميه أو المعرفه الدّينيّه)، فيمكن أن تتوصّلوا إلى إطار وأساس يمكنه بيان مسير الحركه الصّحيحه

للآخرين بشكل واضح ويكون كفوفاً في تنميه الظاهره المقصوده. وفي توضيح آخر يمكن القول بأنه يمكن في العلاقه المتبادله فيما بين العلم وفلسفه العلم، أن تتكامل فلسفه العلم وتنمو وكذا العلم في أن يستفيد منها. ومن الطبيعي أن قصدي ليس أن فلسفه العلم مقدّمه دائماً على العلم وأن لها علاقه توليديه معه، وإنما هو أن فلسفه العلم تتكامل بتفاعل الفلسفات الموجوده والعلم وتاريخ العلم من جانب، ويمكنها أن تكون أساساً للحركات العلميه اللاحقه من جانب آخر. وعلى هذا الأساس يمكنكم الاستفاده من فلسفه العلم باعتبارها عاملاً في تحقيق الانسجام بين بحوثكم. وعلى الخصوص في المرحله التي تسعون فيها لإيجاد انسجام في شبكه معارفكم واعتقاداتكم والتي يجب أن يكون لديكم نموذج لتوليد تلك الشبكه وتوجيهها وفلسفه العلم تمتلك تلك القدره والقابليه التي بإمكانها إيجاد نوع من الانسجام فيما بين معارفكم.

عدم أفضليته الارتباط المنطقي بين الدين والعلم في الماضي

س: كيف جاءت فلسفه العلم هذه أو ميثلوجيا البحث العلمي؟ فهل هي ناظره إلى علم ديني متحقّق؟ وبعبارة أخرى، فهل أنتم تعتقدون بتحقيق العلم الديني في مقطع من تاريخ الفكر البشري أم بتحقيق العلم الإسلامي بشكل خاص في مقطع من تاريخ الإسلام وبعد مطالعه هذه العلوم سعيتم إلى الوصول إلى القواعد ومنهج البحث المستخدم فيها؟ أم أن عملكم قام على أساس مجرد تصوّر لمفهوم العلم الديني أو العلم الإسلامي وسعيتم بعد ذلك لاستخراج المستلزمات والتبعات المنطقية لهذا المفهوم، والوصول إلى ميثلوجيا العلم الديني؟

ج: يمكن القول بنحو ما بآئه لم يكن لدينا علم ديني بالمفهوم الدقيق أبداً وهذا في حاله كون مرادكم من العلم، علوماً أمثال الطب، النجوم، الرياضيات... وفي رأينا أنه حتى في المرحله التي تُذكر على أنّها عصر الحضاره الإسلاميه، لم يكن لدينا علم ديني وإسلامي، لأنّه لم يثبت ارتباط منطقي فيما بين الدين والعلم في تلك المرحله. وبطبيعته الحال فقد كان لدينا علماء متقنون كثيرون كأطباء أو رياضيين أو... في تلك المرحله، ولكن هذا لا يمثّل ارتباطاً منطقياً فيما بين العلم والدين، لذا فلا نرى العلم الذي أنتجوه أو اتّسع من خلالهم علماً ديتياً. إلى درجه أنني أعتقد بعدم وجود فلسفه إسلاميه بمفهومها الدقيق، لأنّ هذه الفلسفه ليست إسلاميه من ناحيه المفاهيم، المبادئ والمنهج. وبالطبع فإنّ بعض موضوعاتها وليده الثقافة الإسلاميه وكانت للبواعث الدينيه للفلاسفه

تأثير واضح في هذه الفلسفه، ولكن مع ذلك لم يحدث ارتباط منطقي فيما بين العقل والوحي.

ويبدو أنّ الحس والعقل والدين تعايشوا مترافقين جنباً إلى جنب على مرّ التاريخ ولم يظهر تعارض فيما بينهم. ولكن منذ أن ظهر نظام في ذهن الإنسان وقدر تنسيق نظام اعتقاداته تسبّب هذا التنسيق بانهايار المعنويّه في الحضاره الغربيّه وبرز للعيان التّعارض الخفي فيما بين العقل والحس العلماني المعتمد على نفسه من جانب والوحي من جانب آخر.

ومن الممكن أن تسأل هنا بأنّه إذا كان يوجد تعارض حقيقي بين هذه الأساليب الثلاثه فلماذا لم يلتفت العلماء إلى ذلك؟ وللإجابة على ذلك ينبغي القول: بما أنّ رؤيه الإنسان كانت رؤيه ترتكز على أصاله الشئء والماهيّه وينظر إلى الأمور ويدرسها بشكل مستقلّ عن بعضها البعض فلم يلتفت إلى العلاقات فيما بين المجالات المختلفه للحس والعقل والتّجربه.

وقد دعاهم ذلك إلى إطلاق العلم الديني على العلم الالهي يولّده العالم المسلم. وهذا هو بالضبط ما يعتقدّه البعض الآن بخصوص العلم الديني. فبواعث العلماء في هذه المرحله كانت تؤثر في علمهم وفكرهم لا إرادياً ولا- تمرّ عبر تطبيق المنطق والأساليب الخاصه. وبعد التطور الصّناعي والظهور التدريجي لإدراك المجموعات والتأكيد على المديرية المنظمه وفي إطار عرض نموذج يغطّي جميع أبعاد الحياه البشريّه، انتبه الغربيون إلى أنّه من غير الممكن الجمع فيما بين الدين والعلم العلماني في هذا النموذج وأدى هذا الأمر إلى اعتبار الدين في هذا المقطع الزماني من أكبر المعوّقات الرئيسيّه للتنميه (وبالطبع حسب التعريف الذي تنطوي عليه أذهانهم وهي تنميه اللذه الحسيّه).

ولكن يمكن القول بتحقيق العلم الديني أو الإسلامي إذا كان مرادنا من العلم، مجموعه من المفاهيم، المسائل وأساليب البحث وأساليب حلّ المسائل؛ فالفقه على سبيل المثال يعتبر علماً إسلامياً لأنّ له صبغه إسلاميه من حيث البواعث، المواضيع، المسائل، المفاهيم... فهذا هو الذي يجعل الفقه علماً إسلامياً برأينا.

س: يمكن وحسب تعبيركم الأخير إدخال كثير من المجالات الأخرى بنحو ما في نطاق العلم الديني فعلم الأخلاق وعلم الكلام مثلاً يكون من حيث المفاهيم، المواضيع، الغايات... دينياً أيضاً.

ج: الأمر كذلك في النماذج التي ذكرتها لأنّها إضافه إلى مواضيعها وغاياتها فإنّ

مفاهيمها قد تبلورت تأثراً بالمصادر الدينيّة. لكن ينبغي الانتباه إلى أنّ محلّ الخلاف في العلم الديني لا يقع عادة حول هذا النوع من العلم وإنّما حول العلوم الجامعيّة التي تقوم على أساس خبره في الأمور الخارجيّة والإجتماعيّة. (١)

س: نكرّر السؤال السابق، هل أنّ فلسفه العلم ومنهجكم في البحث ناظر إلى العلوم الدينيّة المتحقّقه كالفقه؟ وأنّ سعيكم ينصبّ في الكشف عن القواعد وأساليب البحث في هذه العلوم؟ أم أنّ عملكم يقوم على أساس تصوّر لمفهوم العلم الديني فحسب وأنّ المستلزمات والتبعات المنطقيّة لهذا المفهوم كانت قد استُخرجت؟ وفي الحالة الأولى، هل أنّ فلسفه العلم ومنهجكم العلمي في البحث، اقتصر على أصول الفقه الفعليّه فحسب؟ وهل تجيب أصول الفقه هذه عن جميع الحاجات العلميّة والإجتماعيّة؟ أم أنّكم أحدثتم تطوّرات مبنائيّه في هذه الأصول تتمكّن من الإجابة على مسائل متعدّده ومتنوّعه في المجالات المختلفه الفرديّه والإجتماعيّة؟

ج: لقد اتّضح بناءً على التوضيحات الآنفه أنّه ينبغي التفريق فيما بين نطاق العلوم الجامعيّة التي كثيراً ما تتميز بجانب تطبيقي وتسعى نحو المسك بزمام التّغيير ونطاق علوم كالفقه والكلام. ففي المجموعه الأولى - التي يرتبط أساس البحث بها - ويسبب عدم قيام ارتباط منطقي فيما بين الدّين وهذا النوع من العلوم في الماضي وعدم انبعاث المنظرين العلميين للخوض في البحث العلمي من خلال هذا القلق. فالمطالعه السّابقه لتأريخ العلم لم تضع بين أيدينا صورته عن كيفيّة الوصول إلى العلم الديني مع أنّه يمكن إجمالاً مشاهدته كيفيه تأثير الأسس غير الدينيّه على تبلور العلم من خلال المطالعه الممنهجه لتأريخ العلم مع أنّه يمكن الاستفاده من هذه التّجربه السّليبيّه بشكل إيجابي. ولكن في المجموعه الثانيه - التي تُلاحظ أساساً في العلوم الحوزويّه - تكون المسأله مختلفه ومن المؤكّد أنّه يمكن حصد فوائد جمّه من خلال جعلها أكثر دينيّة - كما فعلنا نحن - غايه ما هنالك أنّ هذا الكلام ليس بمعنى كفايه أصول الفقه أو علم الكلام والأخلاق السّابقه في الإجابة عن الحاجات العلميّة والإجتماعيّة، ويحتاج توضيح هذا المعنى لموضوع مستقل.

ص: ١٥٦

ضروره تنظيم العلم الدينى على أساس فلسفه العلم الدينى

س: تمثّل العلاقة التوليدية لفلسفه العلم للعلم موضوعاً دارت حوله مناقشات جادّه فى فلسفه العلم اليوم. وحتى فى مجال الفقه المذى تعتقدون بأنه علم دينى، حدثت تطوّرات لم تقم على أساس منطق ومنهج محدّد ومدوّن. وكمثال على ذلك الفقه الحكومى للإمام والمذى أبدي كفاءه عاليه فى المجال الثقافى والاجتماعى لا يمكن إحراز كونه مستمداً وبشكل كامل من أصول الفقه الموجوده. وهنا يطرح هذا السؤال وهو كيف تريد هذه الشبكه التى تنتجوها وتعرفونها على أنّها نموذج لمعقوليه الاعتقادات والسلوكيات، الوصول إلى علاقته توليديه مع العلم؟

ج: إذا استطاع منطقكم إقامه علاقته بين المفاهيم النظرية، المفاهيم التطبيقية والعمليات الاختبارية. فسيستطيع أن يكون ركيزه لمطالعاتكم العلميه. وبالطبع فإنّ هذا المنطق ذاته يمكن أن يصحح ويتكامل فى مقام العمل. النقطة الأخرى التى سبق وأن أشرنا إليها هى هل أنكم تريدون التنسيق بين المجالات والاتجاهات المختلفه للعلوم أم لا؟

س: إذا وجد مثل هذا النموذج فهو المقصود، غايه ما هنالك هل أنّ عمل العلماء يتوقّف على عرض هذا النموذج؟ أفلا توجد للعلماء أو المجتمع العلمى مجموعه قواعد وجدائيه ينظّمون سلوكهم طبقاً لها؟ فهل يتمثّل عملنا بالكشف عن هذه القواعد غير المكتوبه؟ أم أنّه تقع على كاهلنا مسؤوليه إنشاء وتجويز قواعد ومقررات جديده؟

ج: إنّ بحثنا يتمثّل بأنكم تستطيعون إيجاد طريق بنحو ما لتنظيم احتمالات واختيارات واستنتاجات العلماء (التي يستتبعها نمو واتساع العلم) توجد نوعاً من الانسجام بين المعارف المختلفه على أساس محوريه الفكر الدينى؛ فالبحث هو أنّ هذا التنسيق الهادف هل هو ممكن أم لا؟ وهل أنّ المطلوب فى عالم العلم اليوم هو الاختلاف بين المجالات المختلفه للعلوم أم الانسجام فيما بينها؟

س: لا أحد لزوماً. يعنى لا توجد أى ضروره لأن تكون النظريات الجديده منسجمه أو متضاده مع نظريات سائر المجالات. ولكنّ سعى العلماء ينصبّ فى إيجاد تقارب فيما بين النظريات فى المجالات المختلفه من العلوم (كالفيزياء مثلاً).

ج: اعتقد بأنّ الالتفات إلى هذه الضروره ناجم عن هذه الغفله وهى عدم رؤيه العلوم المختلفه وحتى النظريات فى إطار علم ما؛ على أنّها بمثابة أجزاء نظام واحد يجب أن يكون

لها ظهور واحد بمجموعها. فمع هذه الالتفاتة يظهر بأن عدم التضاد بل انسجام أجزاء النظام أمر ضروري. فإذا ما أريد تحقيق تقارب في مجال من العلم فهو بحاجة إلى منطق وشبكة مرشده ومن الممكن أن تقول بعدم وجود مثل هذه الشبكة في تاريخ العلم، ولكنهم في حالة اقتراب من تقارب نسبي. وليس معنى كلامي بأنه لا بد أن يكون لهذا التقارب المحقق شبكة ومنطق. فمن الممكن أن يحدث هذا التقارب على وجه الصدفة. فما نريد قوله هو أنه لأجل النمو الأمثل للعلم والتنسيق فيما بين المجالات العلميّة المختلفة بشكل إرادي ومنظم (لا صدفة)، فنحن بحاجة إلى شبكة تتولّى مسؤوليّة إحداث هذا الانسجام.

وبعبارة أخرى هناك فارق بين أن نذكر ما حدث في الماضي وهل كانت هناك شبكة علميّة في تاريخ العلم تقوم بهدايه البحوث العلميّة وبين أن نريد هدايه النمو والتطور العلمي نحو مسار خاصّ في المستقبل وتقليل التعارض فيما بين المجالات المختلفة. فما نريد قوله هو أنه ينبغي ولأجل تحقّق هذا الهدف و هذا الباعث تنسيق معارفكم وإداره توليد علمكم بحكمه. فإذا لم تكن أدوات القرارات منسجمه، فلن تكون القرارات منسجمه أيضاً وسيحدث بينها تعارض استنزافي. ولأجل عدم حصول ذلك ينبغي التفكير في تنظيم توليد وتطوير العلم. وبالطبع ينبغي أخذ الحقائق بنظر الاعتبار للقيام بهذا التنظيم. ومن هذه الحقائق، خصوصيات الباحثين التي أشرتم إليها. وكذا سابقه العلم. ولكن مع افتراض تحقّق كلّ ذلك يجب أن تتمكنوا من تصميم شبكة تؤمّن في ذات الوقت الذي توجب فيه حرّيه عمل الأفراد، التنسيق الدائم في نمو العلم.

س: نفترض أننا قبلنا بضروره التنسيق بين مجالات العلوم المختلفه وقبلنا كذلك بأننا بحاجة إلى شبكة مرشده لإداره التيار العلمي وتوليد العلم في إطار خاص. فهل استطاع مجمعكم التوصل إلى هذه الشبكة خلال هذه الفتره بحيث تركز على مفاهيم، أسس ومنهج ديني من جهه وتكون قادره على هدايه تيار النمو والتطور العلمي من جهه أخرى؟

ج: كلا لم تولد هذه الشبكة بعد. فتوليد مثل هذه الشبكة بحدّ ذاته بحاجة إلى تمهيدات افتراضيه وتمهيدات حاجويه وما لم تتحقّق جميع لوازمها الضروريّه، فلن توجد مثل هذه الشبكة.

س: حسناً، نفترض أنّكم استطعتم إنتاج مثل هذه الشبكة باعتباركم فيلسوفاً أو عالماً دينياً وأقامت علاقته توليديّه مع العلم. نريد أن نتعرّف على من يدعى توليد العلم

فى هذه الشبكه. فذلك العلم الدينى الذى تسعون نحوه هل يصنعه علماء العلوم الدينيه أم الفلاسفه أم العلماء المتخصصون فى ذلك العلم الخاص؟ وما هى الكيفيه التى يمكن تقييم نجاح هذا العلم المنتج؟

ج: بلا- شك، فالعلم الدينى من إنتاج المجتمع العلمى. والنجاح فى توليد العلم الدينى يرتبط أيضاً بمدى قدره العلميه فى المجتمع العلمى فهل هى بحدّ تستطيع من خلاله السعى فى إطار تدوين علم يتناسب وهذه الشبكه؟ وبالطبع ينبغى الالتفات إلى أنه من الممكن إيجاد قدره العلميه فى المجتمع وليس من الضرورى أن تكون هذه القدره العلميه موجوده بالفعل. ولا بدّ للمسيره التكامليه للمعنويه فى العالم من وجود قدره على توليد العلم. وكما أنّ تنميه عباده الدنيا يؤدى تدريجياً إلى تنميه العلوم الحسيه، فإنّ المعنويه إذا أرادت أن تنمو فى نطاق الحياه الاجتماعيه ويكون الدين محوراً لتنسيق أفكار وأعمال الإنسان، يلزم أن تنتهى إلى توليد العلم.

وبعباره أخرى، فكلّما وُجدت ضروره فى المجال الفردى والاجتماعى وظهرت حاجه ماسه إلى العلم الدينى، فسيكون هناك تحقّقاً ووجوداً خارجيّاً للعلم الدينى. أمّا فى مجال نجاح العلم الدينى المولّد فيجب القول أنّه من اللازم تعريف هذا العلم لميدان العمليّات الاختباريه بعد ظهوره. (1)

س: هل أنّ القائمين على تصميم هذه الشبكه يقومون بإعداد برامجيات لتربيه علماء تتوفر فيهم قابليه توليد العلم أيضاً؟

ج: من الممكن أن تتوفر على القيام بهذا العمل حسب طاقاتنا المحدوده، ولكنّ المسأله المهمه هى هل أنّ إنجاز هذا العمل ممكن أساساً أم لا؟ فهذا بحث يرتبط بالفلسفه التاريخيه ويرجع إثباته إلى الأساليب الخاصه المتبعه فى نطاق فلسفه التاريخ.

إنّ مدعانا هو أنّ هذه الثوره الإسلاميه التى حدثت، تعدّ منطلقاً حاسماً فى ازدهار المعنويه وتمتلك القابليه أيضاً لإحداث ثوره ثقافيه وأنّ ما أنجز وأنتج حتى الآن يمكن أن يكون مركزاً للتفاهم والوفاق.

ص: ١٥٩

س: يبدو أننا ولإبداع نظريته جديده بحاجه لعدده أشياء ضروريه. أحدها أحداث أزمه فى العلم. وبعباره أخرى ينبغي على المجتمع العلمى وبناءً على النظرية الفعليه أن يصل إلى طريق مسدود فى تفسير الظواهر التى شوهدت. ولكن ما هو واضح لم تظهر حتى الآن ضروره مثل هذا الأمر فى المجتمع ككله وعلى الخصوص مجتمعنا العلمى. وبعباره أخرى مع أن بعض مسؤولى الدوله لديهم اطلاع إلى حد ما على معوقات استخدام النظريات العلميه للغرب، لكن المجتمع العلمى والإدارى للدوله مازال لديه العزم وعلى أساس هذه النظريات الموجوده ذاتها أو نسخها المعدله، على محاوله تذليل المشاكل العلميه والإداريه.

إضافه وكما ذكرتم أن وضع وإبداع علم جديد ذى هويته ديتيه مسأله ملقاه على كاهل العلماء لإنجازها والقيام عليها. فهل أن هذه الثورة السياسيه والثقافيه أوجدت حقيقه ذلك الباعث فى المجتمع العلمى؟ فإذا لم يكن الأمر كذلك فما هو السبب فى عدم تمكنهم من تحمّل عبء هذا الأمر المهم؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فأين هى الإحصاءات والأرقام التى تثبت ذلك؟

ج: إن ثوره علميه وعلى مثل هذا المستوى والاتساع لابد وأن تكون ممكنه بالتدريج وبعد طي مراحل فى هذا السبيل. ولا ينبغي توقع وصول جميع النخب العلميه للمجتمع إلى هذه الضروره عند بدء الثورة العلميه وأن يشاركوا مشاركه إيجابيه فى هذا البحث الوطنى، وإنما يكفى التخطيط لبذره وبعث وأساس لبرنامج بحث محدد وأسس مُحكمه فى هذا المجال، وأن نشر نتيجته بحوث هذه البذره الأوليه من جهه، والاتّصاح التدريجى لعدم فعاليته النظام العلمى السابق فى مجال تحقيق الأهداف الإسلاميه من جهه أخرى، يمهد الطريق لإيجاد الباعث والأمل فى استقواء البذره الأوليه واتّساع شعاع هذه العمليه شيئاً فشيئاً وبالطبع فإنه لا يضىء أجزاء المجتمع العلمى بأكملها وليس من اللازم أن يكون الاتّساع لهذا الحدّ فالمقاومه أمام الاستفاده من النظريات الموجوده هى لأحد أو لكلا السببين:

١. الأمل بالتنميه غير المضّرّه من خلال اتّجاه يتبنّى النظام الخبروى الغربى.

٢. فقدان الأمل في إمكانيته تأسيس حركة علمية بموازاه ومنافسه نظام علمي مسيطر. (١)

فمن خلال التوضيح الآنف تُعلم كيفيه إمكانيه إزاله هذين المعوقين بشكل تدريجي.

س: المرحلة اللاحقه والشّروط اللازم الآخر لإحداث ثوره علميه يتمثل في القابليه الذاتيه الخاصه لبعض العلماء لاكتشاف نظريه جديده. فلو بحثنا في تاريخ العلم، لرأينا أنّ أغلب العلماء يعملون في المجالات الجزئيه لمسائل ذلك العلم. وقليل منهم يرغبون في بحث المسائل المتأزمه والمشكله ويحاولون وضع نظريه جديده فيها. فما هي المؤشّرات الرّوحيه والنّفسيه في أوساط علمائنا؟ وما هو السبيل لإيجاد هذه المؤشّرات إن لم تكن موجوده؟

ج: في رأيي أنّ الشعب الإيراني يتّصف بهذه الرّوحيه. ونموذج ذلك قوته التّدميريّه للتركيّات البنيويّه والتي أظهرها عند قيامه بالثوره السياسيّه. فالثوره الإسلاميّه بذاتها، تعدّ نموذجاً كاملاً وواضحاً لعمل إبداعي وجديد ليس لها بكيفيتها هذه نظير في التاريخ السياسي. الثوره التي سريعا ما اجتازت الحدود الجغرافيه وفرضت نفسها في السّاحه الدّوليه وأوجدت تلك الجراه بين أوساط المسلمين وحتى سائر قوى التحرّر في مقابل القوى المسيطره على العالم والمدججه بالسّلاح. وفي رأيي أنّ هذه القدره الرّوحيه والذاتيه ممكنه أيضاً في مجال تغيير تركيبه العلم والثّقافه إلى درجه يمكن القول معها بوقوع هذه الظّاهره.

إنّ الميل نحو تغيير التّركيبات والجراه المرتكزه على الإيمان والعقلانيه يمكنها أن تؤدّي إلى طرح أفكار جديده في المجالات العلميّه والثّقافيه والسياسيّه. فمثل هذه الرّوحيه يتّصف بها المسلمون وعلى الخصوص الإيرانيون منهم ونلاحظ نماذج ذلك في تاريخ هذا الشعب. فعلى سبيل المثال، إنّ إبداع فلسفه جديده من خلال مجمعا ليس له أيّ علاقّه ونسبه مع فلسفه أصاله الوجود أو أصاله الماهيه، فلسفه جديده تستند إلى افتراضاتها الخاصه ولها القدره على مقارنه وتقييم النّظريات العلميّه الجديده. فنفس توليد فلسفه كهذه ومن ثمّ إجرائها في توليد منهجها البحثي العام يعدّ تغييراً أساسياً يرتكز على الإيمان والعقلانيه الدّينيّه. وبالطّبع فإنّ هناك متغيرات ومؤشّرات كثيره يمكن أن تكون مؤثره في هذا المجال وينبغي دراسه هذه العوامل بشكل دقيق.

ص: ١٤١

١- (١). ر. ك.: ملاحظه رقم (١٠).

س: نفترض أنّ الثّوره السّياسيّة في إيران أدّت إلى ثوره ثقافيّه، ووضعت شبكه لهدايه التنميه العلميه، وأحسّ المجتمع العلمى فى البلاد بضروره وضع علم جديد، وبرزت أيضاً لدى بعض أفراد المجتمع العلمى عوامل تجاوز التّركيبه السّابقه ووصلنا أخيراً إلى نظريّه جديده نعتقد بأنّها تمثّل العلم الدّينى (العلم المرتكز على المسائل، المفاهيم، المنهج الدّينى). فعلى أساس جميع هذه الفرضيات ولأجل أن ندعى بأنّ هذه النّظريّه الجديده علميه، يجب عرضها فى ميدان التّحكيم فى المجتمع الدّولى العلمى ويتطلّب هذا أن تكون لدينا معرفه تامّه بالمجتمع العلمى الّذى يواجها، فما مدى إطلاع مجمعكم على هذا المجتمع العلمى وعادات وقيم وملاكات قضائه؟ وما هو توقّعكم لتعامل المجتمع العلمى الدّولى مع نظريّتكم المقترحه؟ وأخيراً ما هى الشّواهد والقرائن الّتى ستعرضوها لإثبات نظريّتكم فى هذا المجتمع العلمى؟

ج: للإجابته على هذا السّؤال ينبغى ابتداءً التّعرّض لبحث أساسى دقيق وهو كيفيه حصول التّفاهم؟ وما هو أساس التّفاهم فيما بين الأفراد والمجتمعات؟ فهل أنّ مركز التّفاهم يعود إلى بحث الإنسان عن الحقيقه؟ أم أنّ منطلقه شىء آخر؟ فللإجابته عن هذه الأسئلة ينبغى الاستعانه بنظريّه للعلم المعرفى توضّح وتبيّن لنا كيفيه حصول الوفاق والتّفاهم فيما بين الأفراد وما هى العوامل الّتى تتحكّم بتحقيق هذا التّفاهم.

يبدو لى أنّ أحد العوامل الرئيسيه لإيجاد التّفاهم، هو التّطوّرات الإجماعيه والقسم الآخر منها يرتبط أيضاً بالاستعداد الإيمانى الّذى سيحدث فى المجتمع. وبعبارة أخرى، إنّ التّفاهم حول نظريّه ما، لا يرجع على الدّوام إلى قابليّه العلم المعرفى لتلك النّظريّه، وإنّما هناك عوامل متنوّعه جدّاً تؤثر فى إيجاد التّفاهم. فإذا أخذنا مجموع تلك العوامل بنظر الاعتبار، فسنتمكّن حينها من إعداد أراضيه مناسبه لإيجاد التّفاهم.

ومن المؤكّد أنّه ينبغى أن تتوفّر فى هذه النّظريّه قدره الدّفاع العقلاى عن نفسها إلى جانب العوامل الإجماعيه المؤثّره فى قبول النّظريات. والمراد من الدّفاع العقلاى، الانسجام المنطقى للنّظريّه. أى على النّظريّه، إثبات أنّها منسّقه ومنسجمه فى داخلها أولاً. (١) إضافه إلى لزوم تمكّنها من إثبات قدرتها على السّيطره على الواقع فيما إذا كانت ناظره إلى الكفاءه الواقعيّه. (٢)

ص: ١٦٢

١- (١). ر.ك.: الملاحظه رقم (٥،٦).

٢- (٢). ر.ك.: الملاحظه رقم (٧).

فإذا استطاعت النظرية إثبات كفاءه، انسجام وعقلانيته حدودها الأولى، تكون قد تقدمت خطوه في تثبيت نفسها. ولكن ليس كل نظريه تتضمن تلك الخصوصيات تلاقى نجاحاً في المجتمع العلمى. فالنظريه التى تدعى التحضر الدينى على سبيل المثال؛ لا يمكنها إيجاد ذلك إلما فى حاله إقرارها اجتماعياً والمذى يعدد أرضيته اجتماعيه ضروريه لتحقيق الحضاره الدينيه وبالطبع فإن النظرية يمكن أن تتكامل وتنمو خلال مسيرتها التطوريه. فخلاصه قولنا إن الإقبال على النظرية وقبولها فى المجتمع لا يتبع على الدوام عاملى الانسجام والكفاءه، إضافه إلى هذين العاملين فإن القاعده الاجتماعيه الفعليه تلعب دوراً رئيساً فى قبولها.

ومن جانب آخر فقد توفرت فى رأينا مثل هذه الظرفيه فى الساحتين الداخليه والدوليه وذلك ببركه الثوره الإسلاميه. فالثوره الإسلاميه الإبرائيه تعدد بدايه مرحله جديده من الاتجاه نحو المعنويه فى المجتمع. فقد توفرت ظروف فى مجتمع ما بعد الثوره تطالب بالحضور المعنوى فى قياده المجتمع وتميل إلى حضور الإسلام فى الميدان العلمى وتحققه خارجاً فى المجتمع وتعمل على متابعه هذه المسأله. فهذه الثوره ذاتها كانت وليده نمو المعنويه والاتجاه نحو الإسلام. فهذه الثوره ومن خلال الرؤى التى طرحتها ونظراً لما واجهته من اضطراد فى العالم، تعدد علامه على أنّ الميل إلى حكومه الوحي على الحياه البشريه فى حاله نمو وانتشار. فهناك أحداث مهمه تقع فى الطبقات الباطنيه والداخليه للمجتمع البشرى، وأنّ هذه الظرفيه الناشئه من الإيمان ستكون لها القدره على خلق الجراه العلميه - الثقافيه كما خلقت الجراه السياسيه.

إذا فالشروط اللازمه لإيجاد وتأسيس العلم الدينى تتمثل فى شيئين: أحدهما تأسيس شبكه فلسفيه ودينيه بإمكانها توجيه إنتاج وتنميه العلم والآخر إيجاد الجراه الروحيه والنفسيه المرتكزه على الإيمان الدينى والاعتماد على معارف أهل البيت فى الأفراد والمجتمع ككل، فمجموع هذين العاملين سيؤدى إلى إحداث تغييرات بنويّه فى ميدان العلم.

ويحتاج هذا البحث كذلك إلى وجود نظريه دقيقه فى مجال تكامل العلم، بحيث تركز هذه النظرية على فلسفه تاريخيه أو رؤيه فلسفيه إلى المستقبل. فإذا نظرنا إلى تكامل العلم بهذا الشكل وطالعنا كيفيه إنتاجه وتنميته نستطيع عندها تحليل كيف ينبغى أن يكون توليد العلم الدينى.

س: هل أن إعداد الأرضية الإجتماعية لقبول نظريته ما، يختص بالمجتمع الإيراني؟ أم أنه ينبغي أن يعرض المجتمع العالمي أيضاً وعلى الخصوص العلمي منه لتطور وثورته ليميل لقبول مثل هذه النظرية؟ فكما نلاحظ أن المجتمع العالمي مازال يتبع عاداته الخاصه، لا-العادات المنبثقة عن الثورة السياسيّة والثقافيه الإيرانيه. والأهم من كل ذلك فإن عرض نظريته علميه أو قبولها يقع على كاهل المجتمع العلمي في نهايه المطاف وإذا لم يمكن إبراز نفوذ هذه الثورة الثقافيه والاتجاه العالمي نحو المعنويّه بين الطبقات الداخليه للمجتمع العلمي، فلا يمكن لهذه الثورة الثقافيه حينها إقامة جسر لقبول العلم الديني. ونظراً للعادات الحاكمه على القسم الأعظم من المجتمع العلمي الإيراني والعالمي يبدو أن الظروف اللّازمه للوصول إلى علم ديني في الدّاخل وعرضه في السّاحه الدّوليه غير متوفّره لدينا حتّى الآن. فنحن مازلنا مجبرين على الاستفاده من المعايير والقواعد الموجوده في المجتمع العلمي والدّولي لتعميم نظرياتنا التي من المحتمل أن تكون معروضه بنزعه ديتيه.

ج: إنّ البحث في كيف ينبغي لنا أن نعرض ونوسّع أفكارنا في الميدان الدّولي يعدّ بحثاً دقيقاً؟ يبدو لي أننا نواجه في ساحتنا الدّوليه حرباً ثقافيه لا مجرد حوار ثقافي. فالثقافه الدينيه وثقافه عباده الدّنيا تخوضان حرباً ثقافيه ولا يوجد طريق لنموهما سوى هذه الحرب الثقافيه. فثقافه عباده الدّنيا التي ازدهرت بعد النهضه، تكشف عن هذه المسأله وهي أنّ هذه الثقافه تخوض حرباً مع الثقافه الدينيه وأنها تقدّمت وتتقدّم في ما سعت إليه بواسطه هذه الحرب. أجل، فلا يوجد سبب يدعو المجتمع العلمي الفعلي القبول بسهوله بكلامنا باعتباره نظريته علميه. فعلينا إثبات أفضليتنا على الثقافه الماديه في ساحه الصّراع الثقافي كي يعبد الطريق للتفاهم حول العلم الديني من خلال ذلك. وبعبارة أخرى ينبغي أن نشقّ طريقاً لنا من خلال هذه الحرب الثقافيه، كما فتحنا منفذاً في عالم اليوم من خلال الصّراع السياسي. ومن الطّبيعيّ أنّه ينبغي الالتفات إلى أنّ التّوازن العالمي قد تغيّر لصالح المذهب في العقود الأخيره. فالحضارات الدينيه والمذهبيه قد اعترف بها اليوم في العالم حتّى في نظريته صراع الحضارات ذاتها. فهذه الحقيقه تعني أنّ الثقافات بإمكانها أن تفتح قابلياتها في الحرب الثقافيه وأن تُثبت نفسها. فالثقافه التي تستطيع أن يكون لها كفاءه واقعيه وإقامه تنسيق شبكي واقعي وقدره واقعيه سيعترف بها على أنّها ثقافه علميه.

فهناك تبلور لرؤى جديده فى عالم اليوم. وستتبلور فى المستقبل حداثيات متعدده فى عرض الحداثه الفعلية وستكون الحداثه الإسلاميه إحداها. وبالطبع فإنّ الحداثه الإسلاميه ليست بمعنى أسلمه الحداثه الفعلية، وإنما بمعنى ظهور حضاره إسلاميه بكلّ ما للكلمه من معنى. أى فكما أنّ الحضاره الغرييه أوجدت نوعاً خاصاً من التجدد من خلال الاتجاه نحو التّنيه الماديه وأنتجت علماً وثقافه تتناسب معها من خلال رؤاها وبرزت لمحاربه الحضارات الدينيه القديمه، فستتبلور فى المستقبل حضارات دينيه ومن جملتها الحضاره الإسلاميه وتنتج العلم الدينى الذى يناسبها وستخوض حرباً ثقافيه حقيقه مع الحضاره الفعلية. المهمّ هو أنّنا نستطيع اكتشاف مفاهيم كفوءه وأسلوب منسجم لعمليات اختبار النظريات ينسجم والأسس الدينيه فى هذه الحرب الثقافيه التى تحدث فى العالم. فلا إنتاج، لا نشر، لا تفاهم ولا مقبوليه العلم الدينى تقع مره واحده وأن لا نتوقع أن يكفّ المجتمع العلمى يده عن المعايير الماديه. فلا يوجد لدينا علم يشخص ما نعتقده أنّه علم دينى لأنّ المعيار الذى يحدّد صحه العلم يختلف من علم إلى علم.

الحكم على ما يوصف على أنه علم دينى حالياً

س: على هذا فإنّ المشروع الذى طرحتموه لإنتاج العلم الدينى يعدّ مشروعاً استثنائياً طويل الأجل. أى ينبغى أولاً حدوث ثوره سياسيه فى المجتمع ويستتبعها ثوره ثقافيه بتمام المعنى وتؤدى من ثمّ إلى ثوره علميه وإنتاج مفاهيم جديده، وأنّ الثوره الثقافيه التى تقع فى مكان ومجتمع ضيق تنطلق لحرب ثقافيه مع العالم كله وتحرز نجاحات فى هذا التحدى الثقافى وبعد طى كلّ هذه المراحل النظريه التى عرضت فى هذه المجموعه، تواجه بترحيب المجتمع العلمى باعتبارها نظريه علميه. الحاصل أنّ كثيراً من أهداف العلماء والمسؤولين الثقافيين بخصوص العلم الدينى هو عرض إجابته مناسبه للحاجات الفوريه الفرديه والاجتماعيه. فهل من الصحيح أنّه يجب إتمام جميع هذه المراحل للإجابته على هذه الحاجات فى نموذجكم الفكرى؟

ج: أرجو أن تلاحظ بأنّ الحداثه قد طوت ذات هذا المسار أيضاً. فلم تفتّح جميع القابليات منذ اليوم الأول. فالغرب قد وصل أيضاً إلى مثل هذه المكاسب والإنجازات التى نعيشها فى الوقت الحاضر من خلال ثوره ثقافيه فى عصر النهضه.

س: معنى ذلك أنكم تعتقدون أن هذا التيار الذى صمّمتموه يجب أن يسير بشكل طولى وينتهى إلى إيجاد علم دينى فى نهايه مسيرته؟ أليس من الممكن أن هذه المراحل المختلفه فى ذات الوقت الذى تتقدّم على بعضها البعض رتبياً قابله لأن تكون فى عرض بعضها البعض زمائياً؟

ج: إذا كنتم تريدون علماً دينياً مرافقاً لشبكه موجّه لتوليد وتنميه العلم تستطيعون عرضها فى العالم، فمن المؤكّد أنه يجب طى هذه المسيره بشكل كامل. وبالطبع فإنّ ما يطرح الآن على أنه علم دينى ليس هو كذلك فى رأينا. فليس لذلك دور يُذكر فى طريقه توليد الثّقافه فى العالم المعاصر ولا- تتهيأ أرضيه توليد الثّقافه الدّينيه فى المجتمع بمثل هذه الأعمال. وما نلاحظه من تدخّل الاتّجاهات الدّينيه والمعنويّه فى نظريات بعض العلماء فردياً وجماعياً، ليس هو بمعنى توليد شبكه علم أو علم دينى. فمثل هذه الأعمال لا- تؤثر ولن تؤثر على العلم العلمانى بأى شكل من الأشكال. فما زالت التّركيبه الحاكمه على توليد العلم اليوم، هى ذاتها التّركيبه التى نشأت عن الحداثه. فإذا أردتم أن يكون لديكم علم دينى (كشبكه معتبره فى العالم) وخلق تيار كما أوجد نموذج العلم العلمانى، فلا بدّ من طى هذا المسار بصوره كامله. وإذا لم تُصبح الرّؤيه والباعث لتوليد العلم الجديد الذى يركّز على الدّين، رؤيه وبعثاً عمومياً، فلا يمكن توليد علم دينى مطلقاً.

أليس من الممكن انتخاب طريق أقصر من خلال جهود مورديّه ؟

س: ألا- تعتقد بأنّ القيام ببعض الجهود المورديّه يمكنه أيضاً أن يكون له دور فى خلق الأرضيه الإجتماعيه التى نحتاجها وعلى الخصوص فى المجتمع العلمى؟ يبدو أنه ولأجل أن يتمكّن المجتمع العلمى الذى تقصدونه لتدوين العلم الدّينى من الوصول إلى الاستعداد والخبره فى السّاحه الدّوليه والتّعرّض لمسائل أخرى فى مجال المطالعات العلميه الموجهه، يجب عليه الدّخول فى المجتمع العلمى الدّولى واحتلال مواقع علميه بارزه. ولأجل القيام بهذا العمل ينبغى على علمائكم المقترحين التّمكّن من تشخيص نقاط ضعف النّظام العلمى الفعلى وعرض بدائل لرفع هذه التّواقص كى ينخفض اتّباع المجتمع العلمى للنظريات الفعليه شيئاً فشيئاً وتتهيأ الأرضيه لقبول النّظريات الجديده. ولكن يجب أولاً التّعريف على العلم الحالى بشكلٍ كاملٍ للقيام بهذه الجهود كى يمكن النفوذ فيه وحتىّ توجيه ضربه إليه إذا لزم الأمر، فالمدى يريد أن يقوم بهذا، يجب عليه الدّخول فى لعبه العلم بشكلٍ كاملٍ.

ج: يجب إطلاعكم على هذه الحقيقة وهي أن تثبيت مشروع علمي ديني هو بمعنى بناء حضاره جديده تقوم على أساس الدين. ومن هنا فيجب عليكم النظر إلى العلم الديني المستقبلي في نطاق الحرب المستمره فيما بين الحق والباطل على مرّ التاريخ. وبعبارهِ أخرى إن تأسيس العلم الديني هو غير القيام بإجراء تغييرات في داخل عالم العلم (العلم الذي هو علماني بكافه أبعاده). فأن تسعون لتأسيس حضاره جديده، هو بمعنى أنكم تُدخلون العالم في حرب حقيقته بين الحق والباطل. ففي رأينا أن تيار المفاهيم التطبيقية وما يُصطلح عليه الثقافه العلميه لإداره المجتمع، هو تيار ذو اتجاه واحد وعلماني. فإذا أردتم إيجاد تيار ذي اتجاهين يجب عليكم القيام بمشروع عظيم. وهذا غير التغييرات الجزئيه وحتى غير التغييرات الباهره التي توجد وتقع في باطن عالم علمي منسق وذو اتجاه علماني. ولهذا فالمثال الذي سقتوه من تاريخ العلم، لا يمكنه أن يفرز النتيجة التي تقصدها.

س: ولكن وكما يتنموه في بدء حديثكم، لا يمكن أن تقع عملياً أي ثورة ما لم تنهياً أرضيه وقوع ثوره علميه. فإحداث هذه الأرضيه إضافه إلى كونها ضروره لإحداث ثوره سياسيه ومن ثم ثوره ثقافيه وتطور في البواعث الجمعيه، تتطلب أيضاً أن يتعرض المجتمع العلمي لحاله من التآزم. وهذا ما يلزم الثوره السياسيه أيضاً من حدوث أزمة واختلال في النظام الاجتماعي. وعلى هذا الأساس فإذا لم تُتخذ هذه الجهود بشكل موردى ولم يتعرض المجتمع العلمي الحاضر إلى التشتت، فسبيرز الانسجام والاتحاد الموجود في المجتمع العلمي مقاومه فائقه في قبال نظريّتكم الجديده. إذن فأنتم بحاجة إلى الجهود المورديه حسب رأيي.

ج: لكن في عقيدتي أن هذه الجهود المورديه إذا لم تعتمد على قوه سياسيه وثقافيه، فلن تكون لها قابليه الاصطفاف ضدّ التيار الموجود في المجتمع العلمي. فلأجلّ تبديل مثل هذه الجهود إلى شبكه دينيه موجّهه تقف في مقابل شبكه العلم العلماني لابدّ وأن تحتاج إلى قاعده سياسيه قويه وأن أفضل قاعده لهذا التيار في رأينا هي القاعده الإيمانيه.

وخلصه القول هو أنه لأجل أن نعرف ما هي المقدمات التي يجب إعدادها في مجال تأسيس العلم الديني، ينبغي أن نعرف هل أننا ننظر إلى تكامل العلم بنظره فلسفيّه تاريخيه ومقارنه جميع عوامله الداخليه والخارجيه مع بعضها البعض؟ أم أننا نريد أن نعمل بشكل موردى وذوقى وغير موجّه؟ في رأينا أن نوع التعامل المتبع في مسأله العلم الديني هو تعامل

ذوقى. وأوافقكم الزأى على أن التّنظيرآت المورديّه حسب اصطلاحكم مؤثّره فى صنع هذه الأرضيّه وربّما يكون لشخص واحد دور خطير فى هذه العمليّه أحياناً. وقد قبلنا من حيث الأساس أن بؤره الأفكار المحوريّه، هم الأفراد؛ مع أن هؤلاء الأفراد ترعرعوا ويترعرعون فى الخضمّ الاجتماعيّ الموجود. وبعباره أخرى نحن لا- نريد أن نغضّ الطرف عن التّنظره العلم اجتماعيّه إلى العلم وتكامله. ولهذا فمع أن هؤلاء الأفراد المؤثّرين فى نظامهم الاجتماعيّ أو العلمى يترعرعون فى الخضمّ الاجتماعيّ، ولكنهم يبدعون أحياناً أشدّ التّنظريّات محوريّه وثوريّه. هذا أحد جوانب البحث. بحثنا الآخر يتمثّل فى ما هى أسس توليد، نمو وتوجيه نظريّه ما سواء طرحت من قبل فرد أو أفراد وجماعات؟ فهل يمكن فى عالم يناصر التّنيه الماديّه عرض نظريّه مخالفه لها وأن نتوقّع أنّها ستحظى بقبوله؟

نحن نعتقد بأنّه ينبغى ابتداءً ولأجل طرح نظريّه مبتنيه على الإيمان وقبولها من قبل المجتمع أن تنمو البواعث الإيمانيّه فى مستوى تطالب فيه بتحقيق الاعتقادات الدينيّه فى عرصه الحياه الاجتماعيّه. فإذا لم توجد مثل هذه البواعث فلن يحصل مثل هذا التّموا الإيمانى فى المجتمع العالمى، ولن تحظى تلك التّنظريّه الّتى تسعى لتطبيق الدّين فى الواقع بالترحيب العام. وهذه الأرضيّه لنمو التّنظريّات العلميه لا- تقتصر على الأرضيّه الثقافيه فحسب بل يلزمها أرضيّه سياسيّه واقتصاديّه. فإذا لم تتوفّر جميع الأرضيّات اللّازمه باعتبارها عوامل توليد خارجيه، فلن تولّد مثل هذه التّنظريّه ولن تنمو. وإضافه إلى البواعث الإيمانيّه الّتى تتبلور فى الأرضيّات الاجتماعيّه المناسبه، فمن اللّازم الدّخول فى لعبه العلم حسب تعبيركم. وليس من المقرّر أن يقتصر البحث على الدّوام على الأسس والأساليب العامّه، كلّ ما فى الأمر أن الدّخول إلى المسائل الدّاخلية لعلم ما سيكون مؤثّراً حينئذ فى تدمير العلم العلمانى والذى اكتشفتم قوّه تيار أسسه فى التّنظير فى خصوص تلك المسائل وإذا ارتبط الأمر بمجّرد المهاره والقدرة الشّخصيه للمنظر أو وقع ذلك الأمر على وجه الصّيدفه فليس له قدره على إحداث ثوره من داخل علم ما. ففى اعتقادنا أن إحدى مراحل البحث الّتى يجب أن تتمّ طولياً على وجه اللّزوم:

١. تأسيس فلسفه عامّه لها القدره على التّفسير والتّغيير والحركه على أساس الفكر الدينى.

٢. تأسيس فلسفه للعلم الدينى ترتكز على مثل تلك الفلسفه.

٣. تأسيس منهج عام للبحث وتوليد العلم (الذي يوفر القدره التنسيقيه العامه للنظام العلمى) ومن بعد ذلك تأتى الطريقه الطبيعيه التى تتمثل بتأسيس الأساليب الخاصه فى مجالات العلوم المختلفه والقيام من خلال إداره شبكه البحوث بالتوليد الواسع للعلم الدينى بالاستفاده من قابليه القوى الخلاقه والشأبه للمجتمع. ولكن بعد المرحله الثالثه ستتوفر إمكانيه القيام ببحوث موردية - وإن كانت بدرجه خطأ أكبر - . على أى حال فمن المرحله الثالثه فما بعدها، سيكون مقدار الفعاليات تابع لحدود القدرات التى تتمتع بها ولا ينبغى توقع قيام المجموعه الفعليه المحدوده بذلك. (١)

ففى مجال النظرية التسييه أو الغوانتومييه على سبيل المثال، يبدو لى أنه لو لم تصل قابليه الاتجاه نحو الدنيا، عباده الدنيا، قابليه الارتباط بالحياه الماديه واللذات الحسيه فى المجتمع البشرى، حدًا تستطيع تحمّل هذه النظريات، لما وجدت هذه النظريات ونمت.

مدى انسجام النظرية المطروحه فى مجال تكامل العلوم مع حقائق تاريخ العلم

س: لا أعتقد أنّ تحليلكم بخصوص الارتباط الذاتى والداخلى للنظريات العلميه مع الميول الدنيويه ينسجم كثيراً وتاريخ العلم والمعرفه التى تمتلكها عن العلماء والمنظرين؟

ج: هذا يرتبط بكيفيه تحليلكم لتاريخ العلم؟

س: عندما ظهرت وتطوّرت النظرية الهجائيه فى مجالات الرياضيات أو الفيزياء المختلفه لم يكن هناك أى تصوّر عن استخداماتها فى زمان ظهورها ذلك. أى أنّ التنظير لم يكن ناظرًا إلى استخدام مادى أو واقعى يستطيع معه بيان ظهورها على أساس بواعث دنيويه ولذات حسيه و...

ج: حسناً، أطرح عليك هذا السؤال؛ لم ظهرت هذه النظرية فى هذا الزمان الخاص؟ فهل حدث ذلك صدفة؟ أم أنّك تُرجع ظهور هذه النظرية إلى الذكاء الفردى للمنظر فحسب؟

وبالطبع فإننى أوافقك الرأى فى ظهور نظريات أحياناً فى مجالات العلوم وبالخصوص العلوم الإنسانيه كان الباعث على ظهورها الاتجاه نحو الدنيا والاستمتاع الأكثر بها. ولكن عندما يأتى شخص مثل انشتاين فى الفيزياء فيقول: «أنا لا أعتقد بالإله الذى يدير العالم على

ص: ١٦٩

أساس إلقائه الترد. إنني أريد أن أعرف كيف هو الله وطبقاً لأيّ قانون خلق هذا العالم» واعتماداً على هذا الباعث انتضى سيفه لمبارزه الاتجاه الابتدائي للفيزياء الغوانتوميّه وأخذ في التّنظير إلى أن رحب المجتمع الفيزيائي بنظريّاته بعد عشرات السنين، فلا يمكن القول بأنّ تنظيره كان مرتكزاً على الاتجاه الدنيوي والتمتع الأكثر بالدنيا.

ويوجد تياران في متغيري المجتمع والتاريخ اللذين استشهدتم بهما في تحليلكم يتجه أحدهما نحو الدنيا والآخر نحو الحق. وهذا التحليل نابع من فلسفه التاريخ من خلال تفسيرها لتكامل العلم والتاريخ والمجتمع. يعني أنّ هناك اتّجاهين اتّجاه حق واتّجاه باطل وأنّ هذين الاتّجاهين يولدان علماً وحضاره يتناسبان معهما. وبالطبع فإنّ الحضاره الدّيّته أكثر عمقاً حسب رأينا، لأنّها تريد إدخال إجراءات أكثر عمقاً في الحياه البشريّه وأكثر دواماً أيضاً. فالمسأله أنّه ينبغي طيّ مرحله خاصه في كلّ من هذين الاتّجاهين لتوليد العلم والثّقافه. هذا نموذج من فلسفه التاريخ. فإذا أردنا بيان مسأله توليد العلم بناءً على الجراه والقابليته العلميه للمنظر، يعرض لنا هذا السؤال وهو من أين تنشأ هذه الجراه الرّوحيه؟ ما هي الأرضيه المؤثره في بروزها؟ فإمّا أن تكون هذه الجراه الرّوحيه قائمه ومعتمده على الإيمان وطلب الحقيقه، أو قائمه على عباده الدنيا ممّا يؤدّي إلى اختلاف هاتين الجراّتين ونتاجهما عن بعضهما البعض اختلافاً كاملاً.

س: يبدو أنّ الموقف الّذي عرضتموه بخصوص فلسفه تكامل العلم، لا ينسجم والشّواهد التاريخيه في مجال العلم. على الأقلّ يمكن الإشاره إلى الموارد الّتي وُضعت فيها التّنظيرات العلميه في تيار العلم الفعلي من خلال باعث طلب الحقيقه لا باعث الاتّجاه الدنيوي. فهل أنّ نموذجكم الفلسفي في مجال تكامل العلم يلزم أن يكون منسجماً ومتسقاً مع تاريخ العلم؟

ج: من المؤكّد أنّه يجب أن يكون هناك انسجام فيما بين هذين المجالين. فعندما لا تستطيع النّظريّه المطروحه في فلسفه العلم تفسير جوانب تاريخ العلم لنفسها، يعدّ ذلك علامه على عدم نجاح تلك النّظريّه.

ولكن لتأخذوا بنظر الاعتبار ملاحظتين بخصوص تفسيرنا لتكامل العلم:

أولاً: من المؤكّد أنّ شتات من البحوث العلميه تمّت ببواعث خيره وإنسانيّه.

ثانياً: ومن المؤكّد أنّه لم يكن لهم اطلاع في بعض الموارد على الاستخدامات المستقبلية لكنّ هذه الموارد لا- تنقض النظرية المطروحة بأيّ وجه من الوجوه لأنّ التيار العلمي الغالب لا يتركز على باعث إلهي. وكان يسعى لتسخير الإنسان والطبيعة للانتفاع الأكبر من الدنيا. ويمكن اكتشاف شواهد كثيرة بخصوص هذه المسألة من خلال القيام بتحقيقات ميدانية وعلى الخصوص في مجال مسار البحوث في العقود الأخيرة، ويعدّ القيام بمثل هذا البحث من أولويات المجامع العلميّة في البلاد.

س: بالطبع ينبغي الحذر من أن لا نسعى في هذا التقييم النظريّ إلى تفسير وتأويل جميع الشواهد بشكلٍ أو حتّى غضّ النظر عن بعض الشواهد لتبدو النظرية المطروحة منسجمة مع تلك الشواهد. وقد وقع مثل ذلك في فلسفة التاريخ وفلسفة العلم. فقد تكهّن النظام الاقتصادي الشيوعي بلزوم حدوث الثورة السياسيّة والاقتصاديّة في الدّول الرّأسماليّة. وعندما لم يحدث ذلك، قالوا إنّ الدّولة الفلانيّة لم تكن تُدار حسب النظام الاقتصادي الرّأسمالي بشكل كامل و... فيبدو أنّ النظرية التي تفضّلتكم بطرحها في مجال فلسفة التاريخ وفلسفة تكامل العلم تتناسب تناسباً ضعيفاً جداً مع تاريخ تطوّرات بعض العلوم، إلّا إذا أرادت الحصول على مؤيّدات لنفسها من خلال تأويل شواهد تاريخ العلم.

ج: أوّد أن ألفت نظركم إلى أنّ الكلام الّذي نطرحه هو كلام جديد غير موجود في الغرب ولم يكن له مثيل في الشرق. فينبغي أن تكون نظرنا إلى تكامل العلم نظره الفلسفة التاريخيّة وليس نظره علم النفس أو علم الاجتماع. فعندما تريد تفسير تاريخ تطوّرات العلم فمن المؤكّد واللّازم أن تستعين بنموذج للفلسفة التاريخيّة. ففلسفتكم التاريخيّة يجب أن تتمكّن من الارتكاز على فلسفتكم الخلقية، و تفسّر ظهور الحضارات والنظريات في المجالات السياسيّة، الثقافيّة، الاقتصاديّة و... وبعبارة أخرى يجب أن تتمكّن من أن تكون منسجمة ومتّسقة مع الشّواهد. ويمكن أن يكون تفسير تاريخ تكامل العلم مختلفاً حسب ماهية تفسيركم للعلم المعرفي. فإذا اعتقدتم أنّ المعرفة و علم الإنسان تابع لعقله العملي والعقل العملي بدوره تابع للباعث والباعث تابع للاتّجاه نحو الحقّ أو الاتّجاه نحو الباطل، فعند ذاك سيغيّر فهمكم لتاريخ تكامل العلم بشكل كامل. وتحليلنا لتاريخ تطوّرات العلوم يتركز على مثل هذا الفكر،

وتحليل الآخريين موجود أيضاً بين أيديكم، وعند المقاييسه يعرف أيهما أقرب إلى واقع تطورات العلوم وله قدره أوضح على التكهّن بالمستقبل.

الباعث المحوريّ أو كشف الحقيقه فى التطورات العلميه

س: ألا- يؤدى الفهم الخاص لهذه العالميه المعرفيه إلى إنكار الواقعيه العلميه؟ فإذا اعتبرنا أنّ النظريّات العلميه تابعه للبواعث والعقل العملى فإنّ ذلك يؤدى إلى سلب خاصيه كشف الحقيقه من العلم. فأغلب العلماء يعتقدون بأنّ نظريّاتهم العلميه ناظره إلى الحقيقه العينيّه ويمثّل عملهم جهداً فى اتّجاه كشف الحقيقه والواقع.

ج: إذا درسنا هويّه العلم سنرى أنّ العلم من حيث الأساس ليس كشفاً (١). العلم حصيله نوع من الفعاليه وله جانب أداتى. والعلوم المختلفه تمثّل فى الحقيقه صورته تنمويّه للبواعث المختلفه. (٢) فما يقوله البعض من أنّ الباعث يختلف عن الحافز فهو بسبب أنّ أذهانهم مملوءه بأفكار أصاله الماهيه ويرون ويدرسون الأمور مستقلّه عن بعضها البعض وليس فى قالب نظام ونموذج واحد. فالبواعث والحوافز متمازجه بشكل كامل فى فكرنا الفلسفى. (٣)

س: هل أنّ بحثكم هذا ناظر إلى جميع المجالات العلميه؟ وهل أنّ صفه كشف الحقيقه تسلبونها من مختلف العلوم بشكل متساوٍ؟ ولا- ترون وجود تمايز فيما بين العلوم الرياضيه والطبيعيه والعلوم الإنسانيه والاجتماعيه؟ ومن المحتمل أنّ بعض العلوم الإنسانيه قليلاً- ما ترتبط بكشف الحقيقه وذلك بسبب نوع مواضيعها وارتباطها بالمفاهيم الاعتباريه، ولكنّ العلوم التى ترتبط بالمفاهيم الحقيقيه، عاده ما تسعى إلى كشف حقيقه العالم.

ج: أنا لا أعلم من أين أتى هذا التفریق وما هى جذوره؟ وما هى قاعدته العلميه؟ فى رأى أنه حتّى الرياضيه منها لا وجود لها بصوره محضه ومستقلّه عن الباعث. فهل فكّرتم لماذا وكيف وُجدت الأفكار الرياضيه؟ وما هو دور الميول الاجتماعيه فى ظهورها؟ فليس للإنسان ميول مستقلّه عن بعضها البعض حتّى نقول أنّ الكشف العلمى قام على أساس الميل إلى كشف الحقيقه وأنّ العمل الفلانى قام على أساس باعث وميل آخر. فالإنسان يمتلك نظام

ص: ١٧٢

١- (١). ر. ك.: ملاحظه رقم (١).

٢- (٢). ر. ك.: ملاحظه رقم (٢).

٣- (٣). ر. ك.: ملاحظه رقم (١٢).

ميول ممزوجه ببعضها تقوم بتوجيه جميع أعماله. ويكون إنتاجه الفكرى والعملى مختلفاً حسب كَيْفِيَّته توجيه نظام الميول هذا. وفى عقيدتى أَنَّ التَّفَكُّرَ المحض الخالى من القيم لا- معنى له. فكلُّ فكر وكلُّ عمل هو نوع من العباده، سواء كانت هذه العباده ملكوتيه أم حيوانيه. فعندما تستطيع ادعاء وجود علم محض تستطيع عندها سلب العلاقه بين الإراده والباعث والميل من جهه وأعمال الإنسان (التفكير والتنظير أحد نماذجها) من جهه أخرى.

س: إذا قلنا أنه لا- يتم كشف الحقيقه فى العلوم وأن هذه العلوم مجرد أداه لتحقيق إرادات وبواعث الأفراد وأن هذا الادعاء صادق على جميع العلوم، فستكون المعرفه المرتبطه بوجود الله وصفاته و... أداه أيضاً لتحقيق نوع خاص من الإراده والباعث ولا تتعلق بالحقيقه والواقع. فكيف نطلب شيئاً لا- وجود حقيقى له؟ وكيف نضحى بالمال والنفس والطموحات لشيء غير موجود حقيقه، ويبدو أن الإراده والباعث الدينى بإمكانها أن تكون مؤثره ونافعه وحقيقته عندما تكون مرتبطه بموجود حقيقى لا موجود خيالى. إلما إذا قلنا بأن علمنا بالله لا يمكن حصوله من خلال أى من هذه النظم المفهوميه كالفلسفه أو العرفان أو... ونقول بنوع من النزعه الإيمانيه.

ج: إنَّ عدم القول بكاشفيه العلم ليس بمعنى سلب الكشف الكامل للحقيقه فى العلم والاعتقاد بوهميتها وخياليتها. وإنما هو بمعنى أن الإنسان يلاحظ على الدوام الحقائق المتعلقه بذاته بمنظار الميول الفرديه والاجتماعيه ويقوم بعملية التجزئه والتحليل من خلال الاستفاده من الأدوات الذهنيه (كالمنطق). ولهذا فإنَّ تكامل الإيمان ورقى الأدوات يمكنه أن يؤدى إلى تغيير المكتشفات السابقه. فإذا اتَّصف نظام الميول الذى يمثل رصيلاً للعلم بالصَّحَّه والحَقَّانِيَّه فسَتتبعه تغييرات لاحقه لتكميل المعارف السابقه وليس نقضها وإبطالها وإلا سيلزم إبطال النَّظَرِيَّاتِ إحداها للأخرى على الدوام. وينطبق ذات الأمر على خصوص الاعتقاد بالذات الإلهيه وسائر العقائد الحَقَّه فنفى الكاشفيه يعنى أنك لا- تستطيع على الإطلاق وفى أى قسم منها ادعاء العلم المطلق بالذات الإلهيه وأن تستطيع التَّعَرُّضَ إلى إثبات الصَّانِعِ استناداً إلى الأدلَّه والآثار المختلفه وجعل إيمانك الابتدائى ثابتاً وناطقاً بشكل منهجى بواسطه ذلك.

س: إنَّ إحدى المؤشَّرات التى تُطرح حول تمايز العلوم بعضها عن البعض الآخر التَّمَايُزُ فى هدف العلم وأعتقد أن هذه المسأله تحظى أيضاً بقبول الفلسفه والمنطق الرَّاغِبِينَ.

فإذا اعتقدنا بأن هدف علم الفيزياء هو تفسير الظواهر الطبيعيّة على سبيل المثال، فهنا لا- يُطرح بحث بواعث الحق والباطل والاتّجاه والميل إلى الدّنيا أو الميل إلى الحق.

وبعبارة أخرى، نستطيع أن لا تكون لدينا نظره كسفيّه إلى العلم مع بقائنا على مخالفه تدخّل البواعث في العلم. فإذا وصلنا إلى هذه النتيجة حقيقه فينبغي عندها تغيير تعريفنا للعلوم المختلفه.

ج: أجل إن هذا الموضوع يتبع نظريّتكم بخصوص العلم المعرفي. فهل ترون أنّ العلم والمعرفه البشريّه كسفاً للواقع؟ وعلى فرض كونها كاشفه، ما هي البواعث الحاكمه للكشف العلمي؟ فهل أنّ البواعث والحوافز مرتبطان معاً؟ أم أنّهما مفترقان عن بعضهما البعض؟ وهل من الصّحيح أساساً الحديث عن كشف الحقيقه في العلم؟ فالبحت يدور حول هل أنّكم تقبلون بحكومته العقل العملي على العقل النظريّ أم أنّكم تعتقدون أنّ العقل النظريّ يعمل مستقلاً عن العقل العملي؟ نحن نعتقد بأنّ نظام التّولي والولاية الاجتماعيّه يلعب دوراً رئيساً في نمو العلوم. ومن جهه فإنّ النظام الاجتماعي مرتبط بالتاريخ أيضاً. إذن يمكن استنتاج أنّ حركه تكامل التاريخ لها حضور جادّ في ظهور ونمو وتكامل العلم. ولكن إذا تقدّمنا من خلال المنطق الانتزاعي وفصلنا العلوم عن بعضها بشكل منظم، سيكون كلامكم وتعريفاتكم صحيحه بالكامل. ولكن إذا وضعنا هذا المنطق الانتزاعي جانباً وقّرنا تحليل وتفسير هذه العلاقات المتعدّده الجوانب، فيجب أولاً- تعريف وتفسير العلاقه بين إرادته الإنسان وفهمه. وهنا لا يمكنكم غضّ النظر عن تأثير الإراده على فهم الإنسان.

ثمّ يجب تعريف علاقه إرادته الإنسان بالمجتمع. وبعد ذلك بيان علاقه المجتمعات مع بعضها وتكوّن الحضارات التاريخيه و... وعلى هذا الأساس فالعلم ليس بالشكل الّذي تقولونه وتعتقدونه. فليس الأمر أنّ الإنسان له باعث باحث وأنّ هذا هو الافتراض الوحيد للبحث والتّنظير. فهذا الفهم للعلم يتعرّض لنقاش جادّ اليوم.

س: ممّا سبق ذكره أنّ أحد العوامل التي تدخل في تقييم نظريّات فلسفه العلم وكان لها تأثير في تراجع تلك النظريّات عن مدّعياتها، هي هل بإمكان تلك النظريّات إيضاح شواهد تاريخ العلم بشكل متين أم لا؟ إنّ الإتيان المنطقي لنظريّه فلسفيّه في مجال العلم، لا يمنع أبداً من الرّجوع إلى تاريخ العلم باعتباره ملاكاً للقضاء في مجال تلك النظريّه. فإذا جئنا بمثال

من تاريخ الرياضيات أو المنطق يبين أن طرح نظريه جديده لا- علاقته له بالمبول الدينيه والدنيويه للمنظر، فما هو التأثير الذي يحدثه على نظريتكم. فلو افترضنا أن نظريه ما طرحت بشكل متزامن في نقطتين من العالم بواسطة شخصين أحدهما متدين والآخر ملحد وقام بعد ذلك شخصان أحدهما متدين والآخر ملحد بتقييم هذه النظرية بنحو واحد، أفلا تكون هذه الحاله مبطله لنظريتكم؟

ج: يمكن تحقق هذا الفرض في وقت لا- يقوم عمل المتدين أو الملحد التنظيري من خلال نزعاته الدينيه ولكن تحقق هذا الفرض لا ينقض النظرية المذكوه مطلقاً. فالعلم يتبلور بالارتكاز على الباعث لكن تأثير الباعث في العلم ليس قهرياً.

ملاك تقييم النظريات العلميه

اشاره

س: افترض أننا في مقام تقييم نظريه ما نريد دراسته مرحلتها الأولى (أى الانسجام الداخلى للنظريه). فهل الحكم بخصوص انسجام قضيتين يرتكز على باعث وإرادته الشخص في مقابل الحق والباطل (هذا في الفهم الدينى الذى ترونه)؟ فإذا اعتقدنا بأن تناقض القضيتين ألف ونقيض ألف يرتكز على الاتجاه القيمي للحكم، فلا يبقى عملياً عندئذ أى ملاك للقضاء الواقعي وإذا ما أصدرنا مثل هذا الحكم بخصوص القضايا المنطقيه، فسيكون هذا الحكم صادقاً بأعلى درجات الصديق بخصوص الملاكين الآخريين أيضاً (أى كفاءه وعلاقه النظرية بالحق) وعلى هذا الترتيب ستفقد الملاكات التى طرحتموها في مجال تقييم النظريات فائدتها.

ج: إن كفيته تعريفكم للتناقض، تابع لحجم علاقتكم بالحق والباطل. وينبغى بالطبع أن أذكر بهذه المسأله وهى أنكم ترون وتطرحون التناقض على المستوى الانتزاعى فحسب. فلا- يمكنكم استخدام هذا الشكل من تشخيص التناقض في مجال المجموعات. ولا تستطيعون أيضاً عمل مجموعه على أساس هذا المنطق. العمل الوحيد الذى بإمكانكم القيام به هو أن تلاحظوا وتقيموا الأمور المفصوله والمتجزئه بشكل مفكك وأن تقارنوا وجودها وعدمها مع بعضها البعض. لكن إذا وجد التناقض طريقاً له في المجموعه فكيف يمكنكم تشخيص اختلافات تلك المجموعه وتحديد السبب الموجب لهذا التناقض وتعملون على أن لا يحدث بعد ذلك تناقض في مجموعتكم المقصوده؟ إن هذا البحث من الأبحاث المهمه

جداً للعلم المعرفي. لكن بناءً على الفلسفة المنتجة والمنطق العام الذي أنتجه مجتمعنا نستطيع دراسته علاقته الظواهر ومقارنتها وتقييمها على أساس النسبة القائم مع بعضها وبينها وبين الحق. فهذا المنطق العام قد ظهر في الوقت الزاهن وبالطبع يجب اكتشاف منطق خاص لكل مجال خاص للاستفادة منه في مجاله الخاص.

س: على هذا الاعتبار لا يمكن بعد الآن تقييم صدق وكذب قضية ما على انفراد ولا يمكن تقييم القضية إلا على أساس علاقتها بسائر القضايا؟ فإذا كان استنتاجي هذا صحيحاً، أودّ طرح هذا السؤال وهو؛ كيف تفسرون «كلمة حق يراد بها باطل»؟ يحتمل أنّ الحديث يريد أن يقول، أنه يمكن تقييم صدق وكذب أو حقايقه وباطليه الكلام مستقلاً عن علاقته بمجموعته. ومن الطبيعيّ أنّه لا يمكن قبول عمل مجموعه جديده في تركيب كلام الحق هذا المراد منه الباطل. ولكنّ تقييمنا لهذه المجموعه يكون مستقلاً عن تقييمنا لتلك العبارة.

ج: أولاً: إنّ الاستفادة من لفظه الصّديق والكذب يرتبط بالعلم المعرفي الذي له قابليته الكاشفيّة المطلقة للعلم وعلى أساس العلم المعرفي المقترح يجب الاستفادة من لفظه «حقّ وباطل». (١)

ثانياً: إنّ معيار حقايقه النظريّات العلميه «تناسقها مع ناحيه الحق».

ثالثاً: إنّ عامه النظريّات العلميه لم تتشكّل من قضيّه واحده وإلا لما تمكّنت من تفسير نظام ما.

رابعاً: إنّ مقارنه تناسق أو عدم تناسق النظريّه يكون ممكناً بعد ملاحظه انسجامها الداخلي والخارجي.

خامساً: بالنسبه إلى الرّؤية المذكوره - مع أنه ليس في تبتنا الاستفادة من الرّوايات الشّريفه - فالظاهر أنّ المراد منها أنّه يمكن الاستفادة الخاطئه والباطله من كلام الحقّ وهي بهذا المعنى تكون مؤيده لرأينا لأنّ الاستفادة الخاطئه تكون ممكنه في الحاله التي يوضع الكلام الصّحيح مع سائر الكلام أو الاستعمالات في التّركيب الخاطيء.

س: لقد ادّعيتم بأنّ فلسفتكم التاريخيه في التّكامل ترتكز على المعارف الدينيه. واعتقدتم من جهه أخرى بأنّ توليد وقبول العلم الديني يكون ممكناً في الظروف التي تكون الطّرفيه الإيمانيه في المجتمع العالمي مهتياًه للحضور الفعّال للدين في السّياحه الإجماعيه. وعلى هذا الأساس، فما دامت الفلسفه التاريخيه المرتكزه على المعارف الدينيه تعتقد بهذا

ص: ١٧٦

فلن يوجد هذا الباعث الدّيني في كلّ العالم إلّا بعد ظهور المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف ، إذن فتوليد العلم الدّيني سيتوقّف على ظهور الإمام وهذا ما يجعل هذه المسألة منسجمة بشكل جيّد مع سائر المعارف التي وصلتنا من المعصومين وتحكى عن أنّ أقساماً كثيرة من العلم ستّضح للنّاس في ذلك المقطع الزّمني. ألا يكون الاعتقاد بمثل هذه الفلسفة التّاريخية داعياً إلى سلب أمل العلماء في تحقّق العلم الدّيني قبل ظهوره عجل الله تعالى فرجه الشريف ؟

ج: إنّ فلسفتنا التّاريخية تركز على فلسفه عامّه والتي نرى أنّها تتّسق مع المعارف الدّينية نسبة إلى سائر الفلسفات. وأنّ تناسقها الشّامل يحتاج بالطّبع إلى عمل أكثر عمقاً. ولكن في خصوص هذا الحديث الذي يقول بأنّه سيظهر للنّاس حرفين من العلم قبل الظّهور و ٢٥ حرفاً بعد الظّهور، فأى علم هذا؟ وما هو العلم في معارف أهل البيت؟ فهل العلم هو وسيله للعباده والتّقرّب إلى الله أم هو التّعريف الأرسطي أو الأفلاطوني أو لأى فيلسوف آخر، ونقوم بفرض مثل هذا التّعريف على معارف أهل البيت؟ ففي رأينا أنّ العلم المقصود في هذه الآيات والزّوايات مختلف بالكامل عن ما يُعرف اليوم باسم العلم. فنحن نسعى نحو دينك الجزئين من العلم والذي ستّضح أجزاءه الخمس والعشرون الأخرى بعد الظّهور.

أمّا في مجال هل أنّ اعتقادنا بهذه الفلسفة التّاريخية سيكون عائقاً دون القيام بالعمل وبذل الجهد أم لا فينبغي القول بأنّنا موظّفون على إنجاز عملنا وواجبنا.

أمّا ما هو مقدار النّجاح الذي تحرزه هذه الجهود وفي أى مجال يحدث هذا النّجاح، فهو خارج عن نطاق مسؤوليتنا وتكهّاتنا. فنحن لا نستطيع أن نقول بأنّنا سنولّد مثل هذا العلم مع مثل هذه الشّبكه جزماً قبل الظّهور. فمسؤوليتنا تقتصر على إيضاح تنظيماتنا والسّير في المسار الذي كلّفنا به. أي يجب علينا أن نخطو في مسار ذلك التّطور العام الذي هو مبدأ نزول العلم (يعنى مبدأ ظهور الولاية الإلهية). نحن نعتقد بأنّ العلم هو من فروع وليّ الله ولكن ما هو الزّمن الذي سيحقّق فيه، فذلك خارج عن قدرتنا.

فيجب علينا تشخيص المسار الذي ينبغي طيّه بشكل صحيح للوصول إلى العلم الدّيني وقصر همّتنا على إكماله. وإذا ما اكتشف الآخرون طريقاً أقصر فمن المؤكّد أنّنا سنرحّب به بشرط أن لا يؤدّي ذلك الطّريق القصير إلى ذوباننا التّدرجي في تيار تطوّرات العلم العلماني وإتّما على العكس من ذلك. مع أنّ تصوّر المشقّه أو كون إنجاز العمل مستبعداً هو

مكر شيطاني ولهذا لم تستسلم نخينا العلميّه لمثل هذه الحكايه. فلو بذلنا الحدّ الأقلّ من الجهود التي يبذلها الكفّار في الباطل فمن المؤكّد أنّنا سنحصّد مكاسب باهره.

س: نقدّم جزيل شكرنا لما أبدىتموه من حلم وصبر في الإجابة على أسئلتنا وإذا كانت هناك مسأله ترون من اللّازم بيانها فتفضّلوا بها.

ج: لقد اتّضح في هذا البحث الضّروره والهدف من تدوين العلم الدّيني. وحددنا طريق العبور من النّطاق الثّقافي باعتباره الشّروط اللّازم لتدوين العلم الدّيني وكذا كيفيّة جعل هذه الضّروره عموميّه. وأكّدنا على أهمّيّه دور ظرفيه الميل الإيماني أو الدّنيوي للأفراد في كيفيّة إنتاجاتهم العلميّه. ولقد عرفنا في هذا البحث أنّ الفرد مع أنّه ينمو في نطاق اجتماعي، ولكن يبقى الفرد ذاته مركزاً لظهور الأفكار الاجتماعيّه. أي أنّكم تلاحظون علاقه خاصّه فيما بين الفرد والجماعه في نظريتنا. وكذلك أقررنا انسجاماً وتلازماً بين المجتمع، التاريخ، ضروره الثّوره السياسيّه، الثّقافيه والعلميّه في هذه النّظريّه. وفي رأينا أنّ الاتّجاه نحو هذه النّظريّه وهذا الرّأي في شكله العام آخذ في التّبلور بين الخواص وحتى أنّ أساس الحوار والوفاق قد أنتج أيضاً. وبالطّبع ينبغي الإقرار بأنّ عمر عشرين عاماً لتوليد مثل هذه النّظريّه والشّبكه وبهذه القدره العظيمة المتوقّعه ليس كثيراً عليها. ولم تتمكّن الحضاره المنافسه المبتنيه على الاتّجاه الدّنيوي من توليد العلم والتقنيه المناسبه إلّا على مدى عدّه عقود. ومن جهه أخرى فإنّ الفلسفه العلميّه التي نسعى لتحقيقها هي في صدد تأسيس حضاره دينيه ستشهدون فيها حكومه الحقّ على الباطل.

الملاحظات

إنّ دراسته رأى حجّه الإسلام السيّد مير باقرى في مجال العلم الدّيني يمكن أن تشمل بعدين البعد الإثباتي والبعد الثّبوتي. وسنقوم ابتداءً بمقارنه وتقييم رأيه باللّحاظ الثّبوتي:

١. لا يعتقد السيّد مير باقرى عموماً بأن يكون كلّ علم ومن ضمنه العلم الدّيني ناظراً إلى الواقع، وإنّما يعتقد بأنّ القضايا العلميّه ومن جملتها قضايا العلم الدّيني هي قضايا إنشائيّه. وفي رأيه أنّ العلم هو نوع من الفعاليّه وبروز وظهور للبواعث الدّاخلية للإنسان (المؤمن أو الكافر)؛ ومن هنا، فإنّ جميع القضايا العلميّه والدّينيّه هي مجرد كواشف للبواعث الدّاخلية للأفراد، فيكون البحث عن الصّدق والكذب، لا معنى له، لأنّ القضايا أساساً غير ناظره إلى الواقع، كي يُطرح بحث مطابقتها أو عدم مطابقتها للواقع.

يبدو أنّ هذا الرأى فى مجال العلم الدىنى والعلوم الأخرى، يعانى من نزعه نسيته العلم المعرفى؛ لأنه يستلزم عدم كون المعرفه أى معرفه كانت، حتّى المعارف الدىنيه، ناظره إلى الواقع الموجود فى العالم وهى مجرد كاشف لأحاسيس، بواعث وميول الناس ومن ضمنهم الشارح.

٢. النقطة الأخرى المتعلقة برأى السيد مير باقرى هى هل أنّ المؤمنين المذنبين لا يعتقدون بأدلتهم، على فرض وجودهم، يمتلكون الحقّ كما هو فى إبراز بواعثهم وتوليد فلسفه العلم الدىنى الخاصه بهم أم لا؟ لأنه يبدو وفقاً لهذا الرأى، بأنّه يمكن أن يكون هناك علم دىنى بمقدار أعداد المؤمنين وبواعثهم. فى حال أنّه أساساً لا ينبغى أن يكون هناك ملاك حقيقى لترجيح إيمان وبواعث أحدهم على الآخر. ومن الجانب الآخر فإنّ المؤمنين المذنبين لا يقولون بالمباني التى يرتضيها السيد مير باقرى فوقاً لمبانيه لا تتوفّر لديهم أرجحيه وحجيه حقيقه للعدول عن بواعثهم الشخصيه والرجوع إلى قول السيد مير باقرى. ويمكن طرح الإشكال السابق بهذا الشكل: بما أنّ الإيمان مقوله تشكيكيه، فالعلم فى رأى السيد مير باقرى يكون مقوله تشكيكيه أيضاً، فيمكن حينها أن تكون هناك فلسفه للعلم الدىنى وعلم دىنى حسب تعداد المؤمنين وأن يتوفّر لكلّ من هذه العلوم الدىنيه أو فلسفات العلم الدىنى قدر خاص من الحقائقه أيضاً. وهنا يطرح السؤال التالى وهو أى من هذه العلوم أو فلسفات العلم الدىنى ينبغى أن يكون ملاكاً للعمل؟ فإذا كان السيد مير باقرى يرى إمكانيه المقارنه الواقعيه لمراتب الإيمان، فسيكون العلم أيضاً قابلاً للترتيب الواقعى من حيث الحقائقه، ولذا فإنّه من الممكن أن تكون هناك حقائقه أكثر للعلم المجمعول ملاكاً فى مقام العمل؛ وإلّا فسواجه إشكالاً فى انتخاب علم من بين العلوم المتعدده.

٣. وكما لوحظ فى هذا الحوار، فإنّ البحث عن حقائقه وحجيه القضايا يصبح بدلاً عن البحث عن صدق وكذب القضايا حسب رأيه السيد مير باقرى. ويبدو أنّ حذف البحث عن صدق وكذب القضايا وكون القضايا العلميه والدىنيه ناظره إلى الواقع، لا يبقى عموماً تبريراً للبحث عن الحجيه ويجعل من لزوم استتباع الحجيه لا معنى له. وبعباره أخرى فمع قبول هذه المباني يكون السؤال بهذا الشكل وهو لماذا يجب البحث عن الحجيه؟ وأساساً لماذا يكون التّدين أفضل من عدم التّدين؟ فعندما يكون من مهمه القضايا العلميه والدىنيه البحث عن

الحقيقه فى العالم، وأنه يجب على الدين أن يقتصر على الأحاسيس، العواطف، الميول والبواعث الإيمانيه فحسب، فما هو الملا-ك إذن فى ترجيح بعض البواعث على البواعث الأخرى. فإذا أردنا أن نعتقد بالانحياز فى جميع العلوم وأن ننزع اليد عن مفاهيم كالصّيدق والكذب والإثبات؛ فسيكون السؤال فى هذه الحاله هو ما فائده البحث عن حجّيه المعارف الدينيه، باعتبارها أساس العلم الدينى. فتحويل الحوافز (العلم) إلى بواعث يؤدى إلى عدم إمكان التحدّث عن أسباب صحّه ادّعاء ما. فسيقتصر مثل هذا الجهاز للعلم المعرفى، على ذكر أسباب تبلور العقائد فحسب. على أى حال وكما ذكرنا، فقد سقطت هذه النظريه فى مستنقع نسبيّه العلم المعرفى ومن الممكن السؤال عن مقدار مماثلتها للمثاليّه.

أمّا الأبعاد الإثباتيه لنظريّه السيد مير باقرى فيمكن دراستها فى الموارد التاليه:

لقد تمّ التأكيد فى جهاز العلم المعرفى للسيد مير باقرى ومجمع العلوم الإسلاميه على ثلاثه عناصر فى تقييم النظريات العلميه ومعيار صحّه منهج العلوم (الدينيه والعلمانيه): من ناحيه حقائيه العلم؛ وجود الانسجام الداخلى بين أجزاء العلم والتطبيق الحقيقى للعلم.

وسنعرض هنا إلى دراسته وتقييم هذه العناصر:

٤. فحسب مباني العلم المعرفى لمجمع العلوم الإسلاميه والسيد مير باقرى، فإنّ الكون على الحق وفى طريق الحق (المدى هو الملا-ك الوحيد المنسجم مع جهاز العلم المعرفى للمجمع) هو أمر مبهم وليس له كمال-ك كفاءه فى تقييم النظريات العلميه. فالغاء كاشفيّه العلم وكونه ناظراً ومطابقاً للواقع، باعتباره ملاكاً للصّيدق وإلغاء البحث عن صدق وكذب القضايا فى جهاز العلم المعرفى للمجمع عموماً، لا- يدع للكون على الحق وفى طريق الحق أى معنى واضح؛ لأنّ أساس معنائه الألفاظ فى جهاز العلم المعرفى هذا يحتاج بذاته إلى تعريف جديد لأنّها فقدت معناها المعهود بين العقلاء والباحثين.

التقطه الأخرى التى من الممكن طرحها فى هذا الملا-ك، هى كيفيه تقييم كون النظريه مع الحق، فالقاعده هى أنه ولأجل تقييم النظريات العلميه طبقاً لهذا الملا-ك، ينبغى التحقيق فى هل أنّ باعث المنظرين، إيمانى ويقع فى طريق الحق أم أنه إلحادى ويقع طريق اللذائذ الحسيه والاستمتاع الأكثر بالدنيا؟ ولكن هل توجد ملاكات حقيقيه لتقييم الاتجاهات الإيمانيه للأفراد؟ ينبغى أن تكون الإجاباه عن هذا السؤال بالنفى فى رأى السيد مير باقرى. لأنّ أى تقييم

ومن جملته هذا التقييم، باعتباره فعّالته بشريّه، يتأثر بالرؤى القيمية. وعلى هذا، فإنّ بإمكان أى شخص أن يكون له تقييم خاص به لنظريّه ما وسيكون البحث فى التقييم الواقعى للنظريات منتفياً فى هذه الحاله. فهذه مشكله طُرحت فى بحوث فلسفه العلم فى أفكار فلاسفه أمثال توماس كوهن وباول فايرانبد تحت عنوان عدم إمكانيّه مقارنه الصيغ العلميه.

٥. إنّ الملاك المطروح تحت عنوان وجود انسجام داخلى بين أجزاء العلم، يعدّ ملاكاً متأخراً، لا متقدماً؛ ومن هنا فلا تأثير له قبل توليد العلم، ولأجل كشفه فى مجال علم ما، ينبغى انتظار توليد ذلك العلم أولاً. بعبارة أخرى، مادام العلم الدينى مقصود السيد مير باقرى لم يولد - ولم يولد - لا يمكن إبداء الزاى فى مجال وجود انسجام داخلى بين أجزائه، إلّا إذا طُرِح معيار آخر لبيان الانسجام الداخلى قبل توليد العلم. (١)

٦. إنّ ملاك وجود انسجام داخلى بين أجزاء العلم باعتباره ملاكاً لصحّه العلم، يعود إلى أصل امتناع اجتماع النقيضين؛ ولهذا، يبدو ونظراً لاعتقاد السيد مير باقرى ببطلان هذا الأصل وجهويته (بسبب كونه أرسطياً وعدم كون أرسطو مؤمناً)، فإنّ الاعتقاد بوجود انسجام داخلى باعتباره ملاكاً عنده سيكون مغالطه.

وبعبارة أخرى، إنّ أصل لزوم وجود انسجام داخلى بين أجزاء العلم، يستلزم القبول بأصل امتناع اجتماع النقيضين.

٧. إنّ مفهوم الاستخدام، باعتباره ملاكاً للحكم على النظريات، يتضمّن غموضاً كثيراً. فحسب كلام السيد مير باقرى، فإنّ اصطلاح الاستخدام أو التّناج يجب تعريفه باتجاه تنميه الإيمان. وينبغى السؤال فى هذه الحاله ما هو الارتباط فيما بين هذا التّناج وسائر نتاجات

ص: ١٨١

١- (١). بخصوص الملاكات التى طرحها السيد مير باقرى يجب تحديد مطلب آخر وهو ما هى العلاقة والنسبه الموجوده فيما بين شرط الكون على الحقّ والشّرطين الآخرين؟ فهل أنّ الشّرطين الآخرين، هما الملاك فى إحراز شرط الكون على الحقّ، بمعنى هل أنّنا نكتشف طريقاً لحقائيه النظرية من خلال انسجام النظرية وكفاءتها فى مجال اتّساع الإيمان؟ ومن المؤكّد أنّه من المستبعد أن يكون هذا هو مراد السيد مير باقرى، لأنّه يطرح الحجّيه باعتبارها ملاكاً للكون على الحقّ. فإذا افترضنا أنّ النظرية حقّانيه، فينبغى فى هذه الحاله إثبات ضروره طرح الشّرطين الآخرين. فإذا افترضنا أنّنا توصلنا إلى نظريّه حقّانيه من خلال الاتّصال المباشر بالمعصوم عليه السلام، فحسب القاعده، لا- توجد أى حاجه لدراسه الشّرطين الآخرين فى هذه الحاله؛ إلّا إذا كان المقصود من طرح هذين الشّرطين هو الاستفاده منهما بعنوان تأييد ملاك الحجّيه. ومن الممكن أن نقول كذلك بالاستفاده من ملاك الحجّيه لإثبات الكون على الحقّ فى زمان عدم وجود اتّصال بالمعصوم واستثمار دراسه الانسجام والكفاءه لتأييد النظرية التى توصلنا إليها.

نظريه ما؟ وهل أن قصر تقييمنا للنظريه على نتائجها في طريق تنميه وانتشار الإيمان، لا يؤدي إلى إنكار النتائج الأخرى؟ فعلى سبيل المثال، إذا جرى تقييم ومقارنه حقائقه الفيزيائية النسبيه والغوانتوميّه من خلال تقييم نتائجها في تنميه الإيمان أو الكفر فحسب (لقد صرّح بذلك في هذا الحوار)، فيبدو أنه ستسقط أهميه القابليات المختلفه الأخرى لهذه النظريه في تفسير الظواهر الطبيعيه والتكهن بها.

٨. ومن الضروري ذكر هذه النقطة وهي أنه وفقاً لمباني المجمع ينبغي القول بأنه لم ينتج حتى الآن أي علم ليكون ديتياً؛ لأنه حتى علم الفقه، الأصول، التفسير، علم الكلام وباقي العلوم الحوزويّه يجب وحسب القاعده أن نعدّها غير ديتيه لأنها ترتزق على المنطق الأرسطي وعليه فالمباني المستعمله في منهج استنتاجها لا تتضمّن علاقته منطقيته بين العلوم والوحي.

٩. المسأله المهمه الأخرى في نظريه السيد مير باقرى عدم وجود قابليه نقضيه لهذه النظريه؛ ومن هنا، لا يمكنها أن تكون ملاكاً كفوءاً لتقييم النظريات العلميه. وفي توضيح آخر، على فرض (حسب اقتراح السيد مير باقرى) التخلّي عن جميع العلوم البشريه المنتجه على مدى تاريخ العلم واستبدالها بالعلوم المنتجه حسب منهجه ومبانيه، فلو اصطدنا بعدم كفاءه هذه العلوم في هذه الحاله، فلا يكون هناك خللاً في منهجه؛ لأن أي خلل في كفاءه النظريه يمكن أن ينسب إلى ضعف إيمان الناس وعدم توفر الظروف المناسبه؛ لأن جهاز العلم المعرفى هذا، سوف لا يأخذ بنظر الاعتبار أي ادعاء بعدم كفاءه العلم الدينى أو أسلوب توليد العلم الدينى الذى يتبعه، ويعلله بعدم تهيؤ الظروف الاجتماعيه بالمستوى الكافى وأن الظرفيه الإيمانيه للمجتمع لم تنمو ولم تزداد بالقدر الكافى. فلأجل أن يكون هذا المعيار كفوءاً وأن تتهيأ ظروف التقييم الدقيق للنظريات وفقاً لهذا الملاك، ينبغي أن يتحدّد المقدار اللّازم للظرفيه الإيمانيه لكى تكون النظريات العلميه كفوءه، أضف على هذا، ما هو أسلوب تقييم الظرفيه الإيمانيه للإفراد والمجتمع؟

١٠. يبدو أن منهج السيد مير باقرى في تدوين العلم الدينى، غير عملى وغير تطبيقي؛ لأن أهم معيار لصحة وحقانيه هذا المنهج غير مراعى فيه بالذات. وأن سبب عدم كون منهج السيد مير باقرى تطبيقياً هو أن جميع تركيبه العلم البشرى اليوم (طبقاً لرأى السيد مير باقرى) تدار بواسطة العلم العلمانى؛ لأن العلم الدينى الذى يتبعه مجمع العلوم الإسلاميه لم يُنتج حتى الآن ومن جهه أخرى (حسب عقيدته السيد مير باقرى) فإن أي استعانه وتوسل بالعلم

المتداول (العلماني) يؤدي إلى تأخير الثورة الثقافيّة مراده واستحكام الظروف الفعليّة وهذا ممّا لا يحمل أيّ نتيجة سوى الابتعاد عن الوصول إلى العلم الدّيني؛ ومن هنا فالحلّ الوحيد الّذي يقترحه هو أن نقول؛ على البشريّة جمعاء نفض يديها من العمل والفعاليّة العلميّة المعهودة، كي تتوفّر الأرضيّة لحدوث الثورة الثقافيّة الّتي يقصدها السيّد مير باقرى. وبما أنّه لا يوجد أيّ فكر وصيغته أخرى في مرحله الفتره هذه وحتى الوصول إلى العلم الدّيني المجمعى، فسيكون طرح السيّد مير باقرى وبسبب انسداد الطّريق على المسلمين للاستفاده من المعارف البشريّة غير تطيقى من النّاحية الإثباتيّة على الأقلّ.

١١. وكما بيّن في بحث ملاك الكفاءه، يبدو أنّه وطبقاً لجهاز العلم المعرفى المقترح من قبل السيّد مير باقرى، ولأجل قبول ورفض النّظريّات العلميّة، لا- حازه لتعريض النّظريّة؛ للطبيعه، التّجربه والاختبار التّجربى؛ بل إنّ اتّجاهيه تلك النّظريّة نحو التّتميه الدّنيويّه أو التّتميه الإيمانيّه كافٍ لأن يكون ملاكاً لرفضها أو قبولها. وحسب تعبيره:

«لو لم تصل ظرفيّة الميل إلى الدّنيا، عباده الدّنيا، وظرفيه الميل إلى الحياه الماديّه واللّدائذ الحسيّه في المجتمع البشري حدّاً تستطيع معه تحمّل نظريات التّسبيّه والغوانتوميّه، لما أنتجت هذه النّظريّات ولما استطاعت التّموم».

وعلى هذا، فمكاسب الغرب العلميّة، تصبّ في الاتّجاه الماديّ واللّدائذ الحسيّه، ولا تتّصف بالحقّانيّه فينبغى تركها جانباً. ويبدو أنّه من اللّازم أن تشير هذه النّظريّة، إلى طريقه الارتباط فيما بين النزعه الدّنيويّه والنّظريّة الغوانتوميّه مثلاً. وإلّا فسيكون حكمها غير صائب.

١٢. السّؤال الآخر هو أنّه ومع القبول بمبنى السيّد مير باقرى، فطبقاً لأيّ ملاك يجب على باقى المؤمنين الّذين لا يعتقدون كما يعتقد، التّخلّى عن بواعثهم والالتزام ببواعثه وحوافزه هو؟ وبتوضيح آخر، السّؤال هو إذا كان ذات التّصوّر الّذى يطرحه السيّد مير باقرى مصداقاً للعلم، فينبغى القبول عندها بأنّ هذا التّصوّر قائم على أساس البواعث الشّخصيّة أو الجماعيّه للمجتمع ولا يمكن في هذه الحاله التّحدّث عن صحّه وصدق هذا التّصوّر والتّعريف المرتكز عليه ولا ينبغى البحث عن مصداقيّته.

وبعباره أخرى، وفقاً لأيّ ملاك يجب على المؤمنين بمراتبهم الإيمانيّه الخاصّه، التّخلّى عن بواعثهم الخاصّه والقبول ببواعث السيّد مير باقرى وتبعاً لها أفكاره الموجهه؟ وما هو ملاك أرجحيّه تصوّراته الّتي هي وطبقاً لرأيه تعتبر مظهرّاً لأحاسيسه وعواطفه المتدنيّه والإيمانيّه؟

على تصوّرات باقى المؤمنين؟ ومن هنا يبدو أنّ القبول بهذه النظريّة، يستلزم عرض ملاك واضح ومبرّر هو غير موجود فعلاً. وحتى لو عُرض ملاك للحجّيه (ويقول مثلاً- أنّ منشأ رحجان نظريّتنا هو أنّا الوحيدون الدّاخلون تحت الولاية الإلهية بشكل كامل)، فستظهر مشكله منطقيّه وميثولوجيّه أخرى، فلا يوجد ملاك واحد للحجّيه هنا وأنّ انتخاب أحد ملاكات الحجّيه هذه، هو بدوره يحتاج إلى ملاك آخر للحجّيه وينجزّ أمر المسأله إلى التسلسل.

١٣. ويبدو أنّ هذا المطلب لا ينبغي أن يتعارض مع الرّؤية الفكريّه للسّيد مير باقرى، لأنّ أصل امتناع اجتماع التّقيّين فى رؤيته، علامه على الكفر والبطلان لكونه أرسطيّاً، فمن اليسير احتمال وجود فلسفات للعلم الدّينى تتناقض مع بعضها البعض. ولهذا ومع القول بعدم صحّه أصل اجتماع التّقيّين، فإنّ قبول ورفض أى نظريّه، سواء كانت مؤيّده أو مخالفه لرأى المجمع، سيكون أمراً ميسوراً وممكناً.

١٤. ووفقاً لمباني السّيد مير باقرى، فإنّ المؤمنين وحدهم بإمكانهم توليد الحوافز الدّينيّه ومن جملتها المعرفه والعلم الدّينى. وعلى هذا الفرض، فإنّ الشّخص غير المؤمن لا يمكنه أبداً أن يكون مؤمناً حتّى. فبما أنّ الشّخص غير المؤمن لم يدخل تحت الولاية الإلهية طبقاً لهذه المباني، فسيختم على جميع حوافره بختم البطلان وعدم الحقيّته، حتّى مسأله نيّله الإيمان، لأنّها ناشئه عن باعته غير الدّينى، ولذا سيكون محكوماً بالكفر واللادينيّه إلى الأبد، ولا يمكنه على الإطلاق العبور من جدار الكفر.

يعدّ موضوع «مقدمات إعادته تأهيل العلوم الإنسانيه فى ضوء الرؤى الإسلاميه» من المسائل الاستراتيجيه والخطيره جداً لبلادنا خصوصاً ولجميع الدول التى تريد إقامة النظام الإسلامى عمومًا.

وإنّ المطالبه بإعادته التّاهيل هذا هو بمعنى الأخذ بنظر الاعتبار سلسله مسائل معلومه لدينا أو نحن فى طور العلم بها. ونشير هنا إلى بعض هذه المقدمات:

١. معرفه الإسلام

إنّ أول مقدّمه لهذه الدّعوى هى أن «نعرف ما هو الإسلام». فذات هذا الافتراض يتضمّن فى الحقيقه قسمين:

أ) «أن نعرف ما هو قالب الإسلام»: وتوضيح ذلك هو، هل أنكم تعدّون الآيه الكريمة قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ۚ جزءاً من الإسلام أم لا؟ ومن الطّبيعى أن تقولوا إنّها جزء من الإسلام. وخذوا مثلاً عبارته

«حب الوطن من الإيمان» (١) التى تُنسب إلى رسول الله. فهل تعدّونها أيضاً جزءاً من الإسلام؟ من المحتمل

ص: ١٨٥

أنكم لا تجيبون بالإيجاب هنا بتلك الدرجه من الحسم كما أجبتكم عن السؤال السابق، وفي مورد

«كل يوم عاشوراء وكل أرض كربلاء» (١) من المحتمل أيضاً أن يكون جوابكم أقلّ جزءاً، لكن في مورد

«كون الأرض على قرن ثور والثور قائم على ظهر حوت والحوت يسبح في الفضاء» (٢) فيمكن أن تجيبوا بخفوت لا، هذا ليس من الإسلام، هذا من الإسرائيليات والأحاديث الدخيله.

إذن فالمسألة الأولى هنا هي تحديد القسم الذي يعدّ جزءاً من الإسلام من مجموع الآيات القرآنية والزوايات، كي تُبنى الخطوات اللاحقه على أساس هذه المجموعه.

ولكن ما الطريق الذي يجب أن نفهم من خلاله ما هو قالب ولفظ الإسلام؟ أي ما مقدار الألفاظ والمواضيع والعبارات والجمل التي ينبغي أن نعدّها جزءاً من الإسلام وأيّها نرفضها ونتركها؟

إنّ علم الرجال وإلى حدّ ما علم الحديث، هما اللذان يعينان لنا قالب الإسلام وتقوم بقيه العلوم الحوزويّه بتبيين محتواه. فعلم الرجال يتضمّن سلسله قواعد يحدّد لنا استخدامها الأحاديث التي تعدّ جزءاً من الإسلام.

أمّا في مجال القرآن، فوجود التواتر فيه، لا نهتمّ بوضوله إلينا بطريق علم الرجال؛ أي لولا وجود علم الرجال وضوابطه، لما كان القرآن باعتباره نصّاً، قطعي الصّيدور؛ ولكن لأنه وصل حدّ التواتر باصطلاح الأصوليين، فلا نلتفت إلى أنّه قد أجرى عليه عملاً رجائياً وتمّ نقله معنعناً، إلى أن نصل إلى أنّه خرج من لسان النبيّ صلى الله عليه وآله .

فالمسألة الأولى إذن هي أنّه يجب تحديد المقدار الذي نعدّه من الإسلام من مجموع القرآن والزوايات الموجوده لدينا والمقدار الذي نرضيه منها.

ص: ١٨٤

١- (١) . هذه العبارة مضمون بيت للشّيخ عبد الحسين الأعسم النجفي - من علماء القرن الأخير - وأصلها: جاء هذا البيت في كتاب الدر النضيد من مراثي السّبط الشّهيد للسّيد محسن الأمين (صيدا: مكتبه العرفان، ١٣٣١هـ-، ص ١٢٢). كأن كلّ مكان كربلاء لدى عيني وكلّ زمان يوم عاشوراء

٢- (٢) . بحار الأنوار، ج ١٠، ص ١٢. الروايه منسوبه إلى علي عليه السلام وهي حرفياً كالتّالي: «أمّا قرار هذه الأرض لا يكون إلّا على عاتق ملك وقدا ذلك الملك على صخره والصخره على قرن ثور والثور قوائمه على ظهر حوت في اليم الأسفل واليم على الظلمه، والظلمه على العقيم، والعقيم على الثرى وما يعلم تحت الثرى إلّا الله عزّ وجلّ» .

فعلم الحديث وعلم الرجال هما الشّرطان اللّازمان للوصول إلى قالب ولفظ الإسلام ولكنهما ليسا كافيين.

افترضوا أنّ شخصاً ما جلب كتاباً وادّعى أنّه بخط العلامة نصير الدّين الطّوسى. فلأجل معرفه مدى صدق وكذب مثل هذا الادّعاء يبدو أنّه ينبغى الاستفادة من ميثلوجيا (1) العلوم التّاريخيه.

فميثلوجيا العلوم التّاريخيه هي عالم أوسع جدّاً ممّا جاء في علم الرجال وعلم الحديث. فحسب ما هو مشهور اليوم في علم الرجال إذا أردنا أن نعدّ شيئاً ما من الدّين فيكفى فيه أن يكون رواه إماميين وعدول وأن تكون حافظتهم قويّه وما شابه ذلك. لكنّ الأشخاص الذين يعملون اليوم في ميثلوجيا العلوم التّاريخيه والعلوم التّقليه، لا يعدّون هذين العلمين كافيين لوحدهما، وقد طرح ديفيد هيوم شروطاً أخرى وصرّح بأنّه إذا لم تُحرز هذه الشّروط، فلا يمكن معرفه كون الشّخص الفلانى قد قال كلاماً في التّاريخ الفلانى أو قد وقع ذلك العمل أو تلك الحرب أم لا؛ وبعبارهٍ أخرى، لا يكفى أن نقول بأنّ الأفراد العدين روّوا هذه الزّوايه إماميون، ثقاه وصادقون. فهناك شروطاً أخرى أيضاً مطروحه في ميثلوجيا العلوم التّاريخيه بمعناها الأعمّ التّي تتضمّن بذاتها ميثلوجيا واسعه أيضاً.

وبالطّبع فإنّ ما يقال في علم الرجال أو علم الحديث يمكن قبوله من خلال الجرح والتّعديل ولكن لأجل تحديد التّصوص المقدّسه للإديان - أعمّ من الإسلام -، فهذين العلمين غير كافيين ويجب الاستفادة من ميثلوجيا العلوم التّاريخيه.

إنّ اختلاف هذه الميثلوجيا مع علمى الرجال والحديث يتمثّل في جانبين: أحدهما أنّ هذه الميثلوجيا أوسع جدّاً من علم الرجال وعلم الحديث. الثّانى بما أنّها أوسع فمن الطّبيعي أنّها تشملهما أيضاً، ولكنّها لا توافق على بعض النّقاط التّي نقول بها في هذين العلمين. وربّما نكون نحن المحقّين، ولكن من يريد أن يقول إنّ الإسلام هو بهذا الشّكل، ينبغى عليه أن يفهم جيداً ميثلوجيا العلوم التّاريخيه والقيام بنقض أى قسم لا يقبله منه ويعلن على أساس ما توصل إليه عن مقدار الآيات والزّوايات التّي يمكنه عدّها من الدّين والمقدار الذى لا يمكن عدّه منه. وبالطّبع لا نقاش في ما جاء في القرآن لأنّه متواتر، ولكنّ الأمر يختلف في مجال الأحاديث فينطبق عليه الكثير ممّا ذكر. ويتميّز القرآن بتواتر فائق يتحدّث

ص: ١٨٧

عنه أحد الباحثين الغربيين بقوله: إنّ ذلك المقدار الذي نعتقد بأنه خرج من فم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله لا يمكننا مقارنه مجموعه آثار شكسبير معه، مع أنها لا يفصلنا عنها سوى أربعمائه عاماً وعن محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله ألف وأربعمائه عاماً؛ أي أنّ هناك تواتراً حقيقياً محكماً في القرآن، ولكنّ المسأله ليست كذلك في الأحاديث؛ إذن يجدر بنا معرفه ثمره النزاع في مجال الأحاديث.

وينظر في ميثلوجيا العلوم التاريخيه إلى الأمور الخارجه عن النص مرّه ومرّه إلى الأمور الداخله فيه. والأمر الخارجه عن النص تتمثل في؛ عندما يدعى زيد بأنه سمع عباره من عمرو مثلاً، فهنا تأتي إلى عمر زيد لنرى هل أنّه يسمح له «بإدراك» عمرو؛ أي هل بالإمكان أن يكونا متعاصرين كي يكون بإمكانه سماع ذلك الشيء منه أم لا؟ فهذا المطلب يتعلّق بأمر خارج النص، وهذا يعدّ من النقاط المهمه في علمنا الرّجالي أيضاً؛ فيقولون مثلاً كان عمر هذا الشخص ثلاث سنين عندما توفي ذلك الشخص، فكيف بإمكان طفل عمره ثلاثه سنوات أن يقول إنّي سمعت هذا منه.

لكنّ المسأله لا ترتبط أحياناً بالأمر الخارجه عن النص، فننظر في النص ذاته ونرى أنّه من غير الممكن أن يكون صحيحاً؛ فالألفاظ التي وردت فيه مثلاً كانت قد دخلت اللّغه العربيّه بعد ٥٠٠ عاماً من التاريخ المدعى وفقاً للتحقيقات التاريخيه؛ فإذا نسبنا جملة إلى علي بن أبي طالب عليه السلام مثلاً؛ فينبغي في هذه الحاله أن تكون صادرة في النصف الأوّل من القرن الهجري الأوّل، لكن إذا استُخدمت كلمه في هذه الجملة فظهر أنّها وفقاً للتحقيقات الفيلولوجيه (فقه اللّغه) أصبحت متداوله في اللّغه العربيّه في القرن الثالث الهجري، فيعلم على الأقل أنّ هذه الجملة بعينها لم تصدر من علي بن أبي طالب عليه السلام ويمكن أن تكون منقوله بالمضمون وبالمفاد فتنشأ هنا بعض المشاكل؛ فهل أنّ النقل بالمضمون هو كتنقل عين عباره مثلاً؟ فرأى الناقل يكون مؤثراً في النقل بالمضمون ولا يمكن أن نحرز مثل تلك الثقه السابقه بهذه الكتابه؛ فمثلاً إذا قلنا لطفل بعمر سبعة أو ثمان أعوام إذهب وقل لأبيك إنّ «صدور الواحد من الكثير محال» فقال الولد عباره عينها، فلا يهمّ عندها من يكون هو الناقل وهل أنّه يمتلك شعوراً فلسفياً أم لا؛ لأنّه قال عباره عينها؛ ولكنّه إذا نسي عين عباره، ونقل المعنى المستفاد من عباره، فهل يمكن الوثوق بالعباره التي نقلها؟ وبعباره أخرى، يقتصر عدم وجود التفاعل والفعل ورد الفعل بين الناقل وبين ما ينقل على النقل باللفظ فقط، أمّا في

النقل بالمعنى فيوجد تفاعل بين الناقل وما ينقله ولذا لا- يمكن إسناد هذا القول بكلّ حذفه إلى المنقول عنه. لأنّ أفكار ومعلومات وآراء ونظرات الناقل قد أثرت في ما ينقل.

ومن هنا، فإنّ ميثولوجيا العلوم التّاريخيّة توضع بين أيدينا قالب ولفظ الإسلام، وتؤثر تأثيراً كبيراً في مجال الأحاديث، لكنّها لا تؤثر في مجال القرآن، لأنّ أقلّ ما يقال في النّص القرآني (ذاته الموجود عندنا الآن) أنّه ذاته الّذي خرج من فم الرّسول. أي أنّ القول بعدم وقوع التّحريف بالزيّاده فيه أقلّ ما هو محرز فيه.

وربّما يقال بأنّ هذا الطّرح شاقّ جدّاً ومثالي ويحتاج إلى زمن طويل؛ والأمر كذلك بطبيعته الحال؛ ولكنّه أولاً، ليس محالاً وثانياً، يعدّ الخطوه الأولى في هذا الطّريق ويجب السّعي لمعالجته قدر المستطاع، كي نتمكّن من التّقدّم خطوه أخرى. فبذل الجهد في هذا المجال يمكنه خفض الإبهامات الموجوده بمقدار ٩٠٪ وتبقى مسائل خلافيّه بمقدار ١٠٪ لا- يمكن اتّخاذ قرار حاسم بشأنها.

ومن المحتمل أن نعتمد على كثير من الرّوايات القطعيّه الصّيدور بسبب عدم الاطّلاع على بعض الأمور، ولكن إذا أعملنا ميثولوجيا العلوم التّاريخيّة فيها، فإنّها ستسقط عن القطعيّه؛ إذن، تجب المبادره أولاً إلى إعمال الميثولوجيا والأخذ بنظر الاعتبار كلّ ما حصل فيه القطع بعد إعمالها وعدم الإصرار كثيراً على ما بقي مظلوناً ومشكوكاً.

ولا يوجد بالطبع أدنى شكّ في أنّ ميثولوجيا العلوم التّاريخيّة لا تعطينا معلومات بقطعيّه معلومات ميثولوجيا العلوم الفلسفيّه أبداً، ولكن يمكن في التّهايه التّوصّل إلى هذه المجموعه من خلال إعمال ميثولوجيا العلوم التّاريخيّة، والتي يتمّ على أساسها رفض أو قبول جميع العلوم التّاريخيّة في الوقت الرّاهن. (١)

(ب) «أن نعرف ما هو محتوى الإسلام»: لدينا مجموعه تضمّ ما نُقل عن المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام فما معناها؟ نفترض أنّ عبارته «حبّ الوطن من الإيمان» مثلاً قد صدرت حقّاً

ص: ١٨٩

١- (١). للاطلاع أكثر على ميثولوجيا العلوم التّاريخيّة، ر.ك.: ج. كيتس - كلارك، مقدّمه حول منهج البحث في التّاريخ، بضميمه فهرست المراجع و المصادر، التّرجميه الفارسيّه لأوانس أو انسيان، طهران، أساطير، ١٩٨٣) عبد الحسين زرّين كوب، التّاريخ في الميزان حول مطالعه التّاريخ و كتابه التّاريخ (طهران : أمير كبير، ١٩٨٣) و.أ.ج. كار، ما هو التّاريخ؟ التّرجمه الفارسيه لحسن كامشاد، (طهران : خوارزمي ١٩٧٧) و ديليو، أ.ج. والش، مقدّمه حول فلسفه التّاريخ، التّرجمه الفارسيه لضياء الطّباطبائي، (طهران : أمير كبير، ١٩٨٤).

عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ فالخطوه الثانيه تتمثل في؛ فهم مضمون هذا الكلام؛ فكلمه (من) مثلاً في تعبير «من الإيمان» أئى (من) هي؟ وما المراد من (حُب)؟ وهل المراد من «وطن» هو الوطن المتعارف أم هو ما يقوله الشيخ البهائي:

الوطن لا مصر لا العراق ولا الشّامات فالوطن مكان لا يحمل تلك الأسماء (١).

يقول مولانا (١): (٢) إنّ حَبّ الوطن من الإيمان ليس هو بذلك المعنى اللّذى يعشقه بلخيوبلخ، وإيرانو إيران وروميوروما. وطننا هو ذلك المكان اللّذى قدّمنا منه، نحن جننا من عند الله. واللّذى لا بدّ وأن يرجع كلّ شخص إليه. باختلاف مولانا مع القوميّين في هذا الحديث، يتمثّل في محتوى ومعنى حَبّ الوطن من الإيمان.

ولأجل فهم محتوى الإسلام هناك علوم أخرى، من جملتها: علم التّفسير، علم شرح الحديث والقسم الأوّل من أصول الفقه، اللّتى تختصّ بالإسلام ولدينا علوم أخرى أيضاً؛ كاللّغه، الصّيرف والنّحو، والعلوم البلاغيّه (المعاني، البيان، البديع). فنحن نستفيد من هذه المجموعه من العلوم لفهم المراد والمحتوى والمعنى... وينبغى الالتفات إلى أنّ معرفه الصّيرف والنّحو واللّغه والعلوم البلاغيّه لا يكفى لوحده، فعلى سبيل المثال:

تعبير «تَمَّ تَابَ اللهُ» (٣) لا- يمكن فكّ عبارته بالرجوع إلى كتاب اللّغه، فكتاب اللّغه يقول: تَابَ، يتوبُ مثل آبَ، يؤوبُ والاثنان بمعنى رجّع، يرجع. فكتاب اللّغه لا يقول لنا أكثر من هذا. فيتوب الله إليهم هي كيرجع الله إليهم؛ فكتاب اللّغه لا يستطيع أن يقول ما معنى رجوع الله إلى النّاس.

ونظير ذلك، آيه وَ عَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ . (٤) فالمعنى اللّغوى للتوكل هو عبارته عن حطّ الشّخص الحمل عن عاتقه ووضعه على عاتق شخص آخر، وإيكال عمله إلى شخصه آخر مباشره، ولكنّ هذا، لم يحدّد معنى التوكل. فتوكل النّاس على الله ليس هو بمعنى أنّهم لا- يقومون بأى عمل. أو كما جاء في معنى الغيب فى اللّغه: «ما يغيب عن حواسك»؛ فهذا المعنى، لا يوضّح معنى الإيمان بالغيب.

ص: ١٩٠

١- (١). النّص الفارسى: اين وطن مصر وعراق وشام نيست اين وطن جايى است كآن نام نيست، مثنوى «الخبز والحلواء» فى ذيل عنوان «تأويل قول النّبىّ!»: حَبّ الوطن من الإيمان».

٢- (٢). لقب الشاعر الفارسى الشهير جلال الدّين الرومى، البلخى الأصل «المعرب».

٣- (٣). سوره المائده، الآيه (٧١).

٤- (٤). سوره إبراهيم، الآيه (١٢).

أو آيه يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا ١ فما معنى الإيمان؟ الإيمان يأتي بمعنيين في اللّغه: أحدهما الوثوق والاعتماد والآخر الرّضا مترافقاً مع أمل؛ لكن المقصود من الإيمان في الآيه الكريمة لا يحلّل بكتاب اللّغه.

وكذا معنى كلمه صعيد في آيه فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ٢ - مع أنّه من الممكن تحليلها بكتاب اللّغه إلى حدّ ما - تذكر كتب اللّغه معنيين لهذه الكلمه ولا- يمكن معرفه أى معنى يراد من هذين المعنيين بمجرد الاعتماد على كتب اللّغه. فلو استطعنا فهم هذه النّماذج من خلال كتب اللّغه والعلوم الأدبيّه لما احتجنا إلى علم التّفسير.

فنحن اليوم بحاجة إلى علوم أمثال علم اللّغه، علم المعنى أو علم الدّلاله (Semantic) ومجموعه علوم يطلق عليها علوم النّقد الأدبي إضافه إلى العلوم التّي سبق ذكرها لفهم مثل هذه النّماذج؛ فإذا أردنا معرفه معنى الإيمان في القرآن مثلاً ما هو السّبيل إلى ذلك؟

فكتب اللّغه طريقها موصد، فلمعرفه مقصود القرآن يُتوسّل عادة بعلم الدّلاله والّذى يفسّرونه «بإيجاد شبكه معنائه». بمعنى استخراج جميع المقاطع التّي ورد فيها هذا اللفظ من النّصوص المقصوده؛ ثمّ ومن خلال قراءه القضيّه الأولى التّي ورد فيها هذا اللفظ نحصل على تصوّر للمراد منه؛ وبضمّ القضيّه الثّانيه بعد ذلك إليه يحتمل أن نلغى جزءاً ممّا تصوّرناه ابتداءً وعلى هذه الشّاكله يتمّ التّعامل مع القضيّه الثّالثه، الرّابعه و...، فمع كلّ قضيّه تنطوى على سلسله معلومات، ستلغى أو تُثبت بعض الأجزاء حتّى يبقى أخيراً القسم الّذى ينسجم مع جميع القضايا؛ فهذه المجموعه، تحمل المعنى المقصود للفظ، لإمكان إدراجه في جميع القضايا؛ افترضوا مثلاً- بأننا لا نعلم أى شىء عن الإيمان؛ وعندما نقرأ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا ٣ نفهم على الأقلّ أنّ للإيمان ميزتين:

الأولى أنّه ذو مراتب لأنّه لو لم يكن كذلك وكان أمراً متواطئاً لما قال الله يا من له إيمان ليكن لك إيمان؛ إذن فالمقصود هو يا من تمتلك رتبه من الإيمان، ليكن لديك رتبه الأخرى.

الثانية أن الإيمان أمر اختياري؛ لأنه لو لم يكن اختياريًا، لم يصبح متعلقًا للأمر ولم يقولوا آمين.

إذن، فقد توصلنا إلى معلومات عن معنى الإيمان من خلال هذه الآية؛ ثم نقوم بتحليل باقى الآيات التي ورد فيها لفظ إيمان على هذا المنوال. وبالطبع فإن القضايا لا تتساوى جميعها بلحاظ أنها تحوى جزءاً معرفياً؛ فلو قيلت «إن الذين آمنوا» عشر مرّات، فمن المحتمل أن هذه المرّات العشر لا تعطينا أكثر من معلومه واحده؛ أى أننا لا نحصل على معلومات جديده كلّما ازدادت عدد القضايا؛ ولكننا ومن خلال المجموعه التي أعددناها تتوصّل إلى معنى ينسجم وجميع هذه المجموعه؛ بعبارة أخرى، فحسب قول فلاسفه العلم، يجب ابتداءً إيجاد نموذج للإيمان فى الذهن، ونختبر هذا النموذج مع كلّ مجهول للقضية. فأى نموذج استطاع أن يخرج بنجاح من اختبار أى مجهول قضيه ورد فيها لفظ الإيمان، يمكن القول عنه هذا هو معنى الإيمان؛ وهذا لا يختصّ بعبارات وألفاظ القرآن. فلو عدل أحدهم بلفظ عن معناه اللغوى، يوجد طريقان لفهم المعنى المأذى يقصده: أحدهما أن يصرّح هو بالمعنى الآخر الذى استخدمه فيه والأخرى بواسطة إيجاد شبكه معنائه.

وهذا النوع من الفهم لا- يمكن حصوله من خلال القواعد المتبّعه فى هذه العلوم فحسب؛ بعبارة أخرى، إن علم التفسير، شرح الحديث، أصول الفقه، اللغة، الصّيرف، النحو والعلوم البلاغية تعدّ شرطاً لازماً لفهم المحتوى والمعنى، ولكنها ليست الشرط الكافى. فيجب علينا معرفه علوماً أخرى مثل علم اللغة المنطقيه، علم اللغة الطّبيعيه وعلم الدلاله.

٢. معرفه العلوم الإنسانيه

إن العلوم الإنسانيه وفقاً لتعريفها، هى العلوم التي تختصّ بالإنسان؛ ولهذا فلم يحصل فى هذه العلوم تفكيكاً منهجياً بالفعل؛ فيحتمل دخول جميع الأقسام الأربعة للعلوم الإنسانيه فيها: العلوم الإنسانيه الفلسفيّه، التجريبيه، العرفانيه والتأريخيّه.

فما قاله العرفاء فى مجال نقاط قوه وضعف الإنسان، قابليه روح الإنسان، ارتباط روح الإنسان بالمبدأ الأعلى، قابليه الروح على كشف ولقاء المبدأ الأعلى يعدّ نوعاً من علم معرفه الإنسان، ولكن العلم العرفانى لمعرفه الإنسان. والقسم الأعظم من الكتب العرفانيه تختصّ بعلم معرفه الإنسان (الأنثروبولوجيا) ويشمل ذلك جميع الثقافات.

والعلم التجريبي لمعرفة الإنسان معلوم أيضاً، علم النفس التجريبي، علم الاجتماع، الاقتصاد وأمثالها فهذه أيضاً علوم إنسانيته تجريبية.

ولدينا علوم إنسانيته فلسفيه أيضاً. فجميع المباحث التي تُطرح في مجال الجبر والاختيار، وما يطرح في باب وجود الرّوح وموطنها قبل ولوجها البدن، ووضع الرّوح بعد ولوجها البدن وبعد ذلك، فهي في الواقع معرفة فلسفيه للإنسان. والقسم الأعظم ممّا كان يُطلق عليه علم النفس الفلسفي هو كذلك معرفة فلسفيه للإنسان. ونقول القسم الأعظم، لأنّ بعض المسائل التي كان يتضمّنها علم النفس الفلسفي القديم، أصبح من المعلوم اليوم أنّ موضعها الحقيقي هو العلوم التجريبية، ولكنّ أحد أقسامها ينبغي أن يبقى بحقّ في الفلسفة وينبغي أن تجرى بحوث عقلية بخصوصه.

ولدينا العلوم الإنسانيه التّاريخية؛ فمثلاً علم معرفة الإنسان وعلم معرفة النّاس وعلم مطالعه الأقسام والتي تنطوي على بُعد تاريخي.

فإذا أردنا إعادة تأهيل العلوم الإنسانيه على أساس ديني كالدين الإسلامي، فينبغي أن يتمّ التأهيل في جميع الأقسام، ولكنّ الاهتمام الأكبر اليوم ينصبّ على العلوم الإنسانيه التجريبية كعلم النفس، علم الاجتماع، الاقتصاد وأمثالها. ويجب أيضاً معرفة العلوم الإنسانيه، فنريد في الحقيقة أن نقول «لقد عرفنا العلوم الإنسانيه» ولدينا كلام آخر بخصوص جميع المواضيع التي تكلمت عنها العلوم الإنسانيه. وهذا الكلام الآخر هو ابتداءً وفي ذاته كلام مضمونيّ (Substetial) آخر، ولكن بحوث الميثولوجيا يجب أن تُطرح تبعاً له.

فما الذي علينا أن نقوم به إذا ما أردنا معرفة العلوم الإنسانيه؟ يلزم معرفة ثلاثه أقسام في العلوم الإنسانيه على الأقل:

القسم الأوّل، التّطوّر التاريخي للعلوم الإنسانيه. فما دمنا لا نعرف التّطوّر التاريخي لعلم ما فلن نفهم لماذا تمّ قبول هذه النّظريه أو تلك من قبل بعض مفكّري ذلك العلم. ففي علومنا مثلاً مادام الباحث لا يعرف السّير التاريخي لمسأله الوجود والماهيه، فسوف لا يفهم سرّ إصرار البعض على أصاله الوجود، أو إصرار البعض على أصاله الماهيه.

فشده الإصرار على أنّ الوجود أصيل أم الماهيه هو لأجل أنّه فيما لو لم تحلّ مسأله أخرى في مكان آخر لم يكن ذلك إلّا لأنّ القاعده المتّبعه لا تبرّرها؛ إذن فالمرحله الأولى، تتمثّل في التّطوّر التاريخي للعلوم الإنسانيه.

المرحلة الثالثة ميثلوجيا العلوم الإنسانيّة فإذا لم يعرف الباحث ميثلوجيا علم النفس أو الاقتصاد، ولم يعرف الوضع الزّاهن لهذا العلم ولم يعرف من أيّ نصّ وأيّ بطون تاريخيّة جاءت هذه المشاكل، فكيف بإمكانه عرض كلام جديد؟

فما دام لم يعرف ميثلوجيا العلم الذي يقصده ولم يعرف الأسس التي يتمّ بها إثبات ونقض ذلك العلم، فلا يمكنه نقضه جميعاً أو بعضاً منه ووضع شيء آخر محلّه. فلأجل القيام بهذا العمل يلزم أخذ تاريخ العلم وميثلوجيا العلم بشكل جادّ، وعلى الباحثين معرفه آخر البحوث المنجزه في كلّ باب. ولأنّه يجب أن يتمّ ذلك بشكل تخصّصي فلا ريب من لزوم تعلّم من يريد العمل في فرع من فروع العلوم الإنسانيّة ميثلوجيا ذلك الفرع أوّلاً. فكلّ علم من العلوم الإنسانيّة الفلسفيّة التجريبيّة، العرفانيّة أو التّاريخيّة له ميثلوجيا خاصّه به. فلو أردنا الخوض في العلوم الإنسانيّة التجريبيّة فقط فيجب معرفه ميثلوجيا العلوم الإنسانيّة التجريبيّة. وفي علم النفس، ميثلوجيا علم النفس، وهكذا في علم الاجتماع وفي كلّ فرع يجب معرفه ميثلوجيا ذلك الفرع. وبالطّبع فإنّ العلوم الإنسانيّة التجريبيّة كعلم الاجتماع... إضافة إلى ميثلوجيتها الخاصّه بها، فإنّ لديها ميثلوجيا تشترك فيها جميعاً.

٣. النقص الموجود في العلوم الإنسانيّة الحاليّة

المقدّمه الأخرى هي «وجود نقص في العلوم الإنسانيّة الحاليّة» فإذا أراد أحد العدول عن العلوم الإنسانيّة إثر تعرّفه على الإسلام والعلوم الإنسانيّة وأراد الإتيان ببديل عنها، فمعنى ذلك وجود «عيوب وآفات فيها».

فما هي عيوب وآفات هذه العلوم الإنسانيّة المستحصلة من غير طريق القرآن والزّوايات؟ وما هي مشاكلها المتداوله سواء كانت عرفانيّة، أو فلسفيّة، أو تاريخيّة وذلك لوضع علوم إنسانيّة بديله محلّها؟ يبدو للوهله الأولى أنّ بعض ما يعرض في العلوم الإنسانيّة لا ينسجم مع ما قيل حول الإنسان في القرآن والزّوايات. الجميع يقولون ذلك ولم يسمع حتّى الآن جواب آخر في هذا الخصوص. ولأجل أن يكون هذا الجواب متيناً، فهو بحاجة إلى مقدّمه أخرى نتناولها في المقدّمه اللاحقه.

٤. علاقه الدين بمقولتي العلم والقيم

وقبل بيان هذه المقدمه، أرى من اللازم التمهيد لها بما يلي: ما الشيء الذي جاء الدين عموماً والإسلام خصوصاً ليضعه بين يدي البشر؟ ويُطرح هذا السؤال في كتب فلسفه الدين تحت عنوان آخر أحياناً، فطريقه سؤالنا تتم بهذا الشكل: ما الذي يريد البائع بيعه إلى المشتري؟ أمّا في كتب فلسفه الدين فيتم طرح السؤال على العكس ممّا تقدّم: ما الذي يريد أن يشتريه المشتري من البائع؟ فنقول بخصوص الدين، ما وجه حاجه الإنسان إلى الدين؟ أي إنّ الإنسان باعتباره مشترياً ما المتاع الذي جاء ليشتريه من حانوت الدين؟ لكنّ هذا الاختلاف في طرح السؤال لا يؤثر على محتوى الجواب.

لقد أُجيب على هذا السؤال بأجوبه كثيره جداً أوردت في كتب فلسفه الدين ولا أريد التطرّق إليها هنا. لكن، يمكن القول بشكل عام إنّ الأجوبه تنحصر لأوّل وهله بثلاثه:

١. لقد جاء الدين ليعطي علماً.

٢. لقد جاء الدين ليعطي قيماً.

٣. لقد جاء الدين ليعطي علماً إضافه إلى القيم.

والمراد من العلم هنا ليس مجرد العلم التجريبي، وإنّما المقصود المعرفة بالمعنى الأعمّ. فالقول الأوّل يقول إنّ هناك سلسله من العلوم الضروريه لا- يمكن للإنسان كشفها من خلال الوسائل العاديّه فجاء الدين ليضع هذا القسم من العلوم تحت تصرّف الإنسان؛ وعلى هذا فهذه العلوم لها ميزتان: ضروريه، ولا يمكن كسبها بالطرق العاديّه.

القول الثاني يقول إنّ الدين جاء ليعطي الإنسان قيماً (Value) فحسب. فلم يأت الدين ليقول للإنسان إنّ الواقع (fact) هو بهذا الشكل. فقد جاء الدين ليقول للإنسان إفعال هذا ولا تفعل هذا، يجب أن تكون بهذا الشكل وأن لا تكون بذلك. فلم يأت الدين ليقول إنّ «أ» هو «ب» أو إنّ «أ» هو «أ»، «أ» ليس «ج» أو إنّ «بعض أ» هو «د» و «بعض أ» ليس «د» وأمثال ذلك. وإنّما جاء الدين ليقول كن «أ»، ولا ينبغي أن تكون

«ب». ويقف العلم هنا في مقابل القيم. (١)

ص: ١٩٥

١- (١). إنّ استعمال العلم في مقابل القيم يرتكز على مقدّمات في فلسفه الأخلاق. فإذا قلنا بالتزعه التعريفية (definism) في فلسفه الأخلاق وعلى الخصوص أحد أقسامها أي الطبيعيه (naturalis) فسوف يرتفع

وإذا أردنا استعمال تعبير القدماء مسامحة، فالقول الأول يقول بأن كل قضيه جاءت في الدين هي إخباريه؛ والقول الثاني يقول بأن كل قضيه وردت في الدين إنشائيه، أعم من إنشاء الأمر أو النهي.

والقول الآخر هو أن الدين جاء للإخبار بالواقعات وكذا ليقول أفعالوا أشياء ولا تفعلوا أشياء. ويبدو أن عموم المتدينين يقولون بهذا الرأي.

ونلفت الانتباه إلى هذا المثال: افترضوا أننا نقول «يجب أن يكون X في نقطه a» فهذا البيان يعدّ قيمه؛ وافترضوا وجود ثلاث طرق ألف و ب و ج وأنّ طريق ألف يتّصل بنقطه a، لكن ب و ج لا يتّصلان بها؛ فإذا قلنا «إنّ طريق ألف يصل نقطه الشّروع بنقطه a»، أو «طريق ب و ج لا يصلان نقطه الشّروع بنقطه a»، فهذا مقوله علميه. وبضمّ قيمه «يجب أن تكون X في نقطه a» إلى علميه «طريق ألف يصل نقطه الشّروع بنقطه a». نستنتج من هاتين القضيتين هذا المنهج ل-«X» وهو أن: «X يجب أن يسلك طريق ألف» ومن خلال انضمام هذه القيمه إلى العلمين الآخرين، نستنتج منهجين آخرين. «X يجب أن تسلك طريق ب» و «X لا يجب أن تسلك طريق ج».

فهذه القضايا الثلاث الأخيره تبين المنهج. فالمنهج بحدّ ذاته ليس قيمه، وإنما منفعداً للقيمه افترضوا أن من يقول بأنّ الدين قد أعطانا قيمه؛ قال: يجب أن تكون الحكومه عادله، ولكن لم يحدّد الطّريق أو الأسلوب الّذى يمكن من خلاله تحقيق الحكومه العادله، وأوكل ذلك لاختيار الإنسان فهذا ليس كلاماً متناقضاً. ويمكن أن يقول آخر إنّ الدين وضع القيم والأساليب بين يديّ الإنسان؛ ولهذا، لا يمكن أبداً أن يكون لنا منهج، إلّا إذا كان لنا ابتداءً قيمه إضافه إلى قضايا علميه. وبانضمام القيمه إلى القضايا العلميه يتولّد المنهج.

وإذا اعتقدنا بأنّ الدّين جاء ليعطينا علماً فقط، فلا يبقى مجال لطرح بحث المنهج مطلقاً. لكن إذا قلنا بأنّ الدّين جاء ليعطينا قيمه، يطرح عندها بحث المنهج. فيمكن أن تطرح القيمة مع المنهج والقيمة بلا- منهج. فالحالتان محتملتان. وإذا قيل إنّ الدّين جاء ليعطينا علماً إضافه إلى القيمة، فهنا أيضاً تتصوّر حالتان القيمة مع المنهج و القيمة بلا منهج. وبصوره عامه، فالمقصود من العلم كيفيّة عالم الواقع، الّذى هو أعمّ من الواقعيّات الظّاهريّه والنّفسيه، عالم الواقع الطّبيعيّ وما وراء الطّبيعيّ، والواقعيّات الماضيه والفعلّيّه والمستقبليّه. ولكن عندما نقول إنّ المنهج هو ملتقى العلم والقيمة، فليس المقصود أى علم كان، بل العلم النّاطق إلى الواقعيّه الّتى ترتبط بتلك القيمة؛ فإذا قلنا «يجب أن تكون X فى a» مثلاً. ثمّ نقول «ج تحب د» لا يمكن استنتاج منهج من خلال إضافه هذا العلم إلى تلك القيمة. إذن، لا يمكن الحصول على منهج من أى علم وقيمته كانت.

ومن هنا، ففى القول الثّالث، الّذى يقول بالعلم إضافه إلى القيمة، يمكن أن يكون مع المنهج وأيضاً بلا منهج. (1)

فعلى القول أنّه مع المنهج ينقسم بدوره إلى قولين آخرين:

(أ) إنّ العلوم المبيّنه فى الدّين هى علوم تصنع منهجاً من خلال انضمام القيم فحسب.

(ب) إنّ العلوم المبيّنه فى الدّين هى أعمّ من العلوم الّتى تصنع منهجاً بانضمام القيم ومن العلوم الّتى لا- تنضم إلى أى قيمه ولا تصنع أى منهج.

ويبدو أنّ نظريّه المفكرين الإسلاميين تتمثّل فى الرّأى الأخير الّذى يقول بأنّ الدّين وضع بين أيدينا العلوم والقيم والمناهج وأنّ جميع هذه العلوم لا تنفع فى صناعه منهج.

ولم نعهد مثل هذا التّقسيم حتّى الآن، ولكن لو دققنا النّظر فى الآثار الموجوده لأمكننا الحصول دون عناء على مثل هذا التّقسيم الّذى يعود إلى الآراء المختلفه للمفكرين الإسلاميين وغير الإسلاميين فى جوابهم على هذا السّؤال وهو ماذا يريد الإنسان من الدّين؟ أو ماذا يضع الدّين بين يدي الإنسان؟ وقد قيل فى المقدمات السّابقه «وجود نقص فى العلوم الإنسانيّه» وإذا

سألنا ما هو هذا النّقص، يجيب الأغلب بأنّ هنالك كلاماً يقال فى العلوم الإنسانيّه لا

ص: ١٩٧

١- (١). وبالطّبع فإنّ هناك من يعتقد بأنّ الدّين يبيّن القيمة والمنهج، لكنّ هناك علم يستتر فى ذلك المنهج، يبقى عليه مضمراً ولا يبيّنه. فيقول الدّين مثلاً «يجب على الإنسان السعى فى طريق القرب من الله» و «على الإنسان أن يكون صادقاً». فالعلم هنا هو أنّ «صدق الإنسان يوصله إلى قرب الله» ولكنّه لم يصرّح بذلك.

ينسجم والقرآن والزوايات. وتمثل مقدمات هذا الجواب بأن القرآن والزوايات إما أن يكونا من سنخ القول الأول أو الثالث؛ فلو كان القرآن والزوايات مبيّنه للقيم فحسب فسوف لا يكون هناك أيّ عدم انسجام فيما بينها وبين العلوم الإنسانيّة؛ لأنّ العلوم الإنسانيّة تبين العلم في جميع الفروع. إذن يلزم مقدّمه رابعه، وهذه المقدّمه هي أنّ الدّين ليس مجرد بيان للقيمه، وإنّما يضع بين أيدينا العلم (القول الأول) أو العلم إضافه إلى القيمه (القول الثالث).

ويمكن أن تُطرح هنا عدّة إشكالات إليكم تحليلها:

١. إن كان الدّين يتضمّن قيماً فحسب فمن الممكن أن يكون متعارضاً مع العلوم الإنسانيّة؛ لأنّ مقدّمه القيم هي وجود قدره في المأمور أو المنهى عنه، فإذا أثبتت العلوم الإنسانيّة عدم وجود مثل هذه قدره، فستقع في تعارض مع القيم الدّينيّة؛ وبعبارة أخرى، إذا أوحى أحدهم هذه القيمه «يجب أن يكون ل-X فعل a» فسيبدو أنّ مقدّمه هذه القضيّه تكون كالاتي «يمكن أن يكون ل-X فعل a ويمكن أن لا يكون» وهذه القضيّه، هي علم، لأنّه لو لم تكن مثل هذه المقدّمه، لم يكن هناك أمر ونهي. وهذا ما يمكنه أن يضع العلوم الإنسانيّة في تعارض مع هذا العلم المفترض ويوضّح بأنّ X لا تمتلك مثل هذه قدره والاختيار وفي النتيجة، ستكون تلك القيمه معارضة للعلوم الإسلاميّه أيضاً.

وللإجابة عن ذلك ينبغي القول: إنّ القول بأنّ كلّ نهى وأمر يفترض قدره واختياراً هو أول الكلام. نعم، إنّ مقدمات بعض الأوامر والنواهي هي القدره والاختيار، أمّا أن تكون جميع الأوامر والنواهي كذلك، فهذا محلّ بحث. وقد جاء هذا المطلب في كتاب (العلم والقيم) للدكتور سروس ولكنّه لم يشر إلى من سبق إلى القول بذلك. (١) لقد كان بارتلي أول من ذكر هذا المطلب وذلك في كتابه الدّين والأخلاق. (٢) فقد بحث في هذا الكتاب أنواع علاقه الدّين والأخلاق وقسّمها إلى ستّ أقسام. وانجزّ بحثه في الرّأي الثّاني إلى هذه النّقطة وهي أنّ الأوامر والنواهي تتولّد في مجال القدره والاختيار فحسب. ففي كلّ أمر ونهي يفترض الأمر والناهي وجود قدره واختيار لدى المأمور والمنهى، وإلّا لما تمكّن أساساً من الأمر والنهي، وهو يقول في ذات الوقت؛ بوجود شروط ثلاثه لهذا الحكم؛ أحدها أن تكون هذه القيمه متعلّقه بالإنسان؛ فالقدره والاختيار في قيم معرفه الجمال

ص: ١٩٨

١- (١). عبد الكريم سروس، العلم و القيمه، بحث في علاقه العلم و الأخلاق (الناشر ياران، ١٩٨٢) ص ٢٩١ - ٢٩٢.

٢- (٢). W.W.Bartly III , Morality and Religion in : New Studies in the Philosophy of .Relihion

والتي لا- ترتبط بالإنسان مثلاً- ليست مفروضة. النقطه الثانيه أن تكون القيمه متعلقه بالفرد وليس الجماعه؛ النقطه الثالثه أنه حتى في حاله مراعاة القيد الأول والثاني، فليس أن أى قيمه تفترض قدره واختياراً. ومع أن بعض القيم روعى فيها القيد الأول والثاني، إلا أنه لم يلحظ فيها قدره واختياراً.

إذن فالجواب الأول المذى يتمثل بهذا الادعاء وهو أن كل أمر وكل نهى يفترض قدره واختياراً. هو على العموم محل تأمل، لكنّه مقبول بنحو الموجه الجزئيه: فلحظ الطفل على أن يكون ثرياً مثلاً يقال له: «يجب أن تكون لك ثروه لا حد لها» فهل أن مقدمه هذه العبارة «امتلاك ثروه لا- حد لها» مقدوره لهذا الطفل؟ أم لا، ليست مقدوره، لكن الهدف هو عدم قناعه ذلك الطفل بحصوله على أى مقدار من الثروه وأن يسعى للكسب الأكثر؛ أى أن العبارة الأخرى لعبارة «يجب عليك كسب ثروه لا حد لها» هي «يجب عليك عدم القناعه بأى مقدار من الثروه». (1)

الثاني إن من يطرح مسأله تعارض العلم والدين، ليس هذا هو محل بحثه؛ لأنّ التعارض يمكن أن يحدث في الشق الثاني فقط وذلك في مقدار قدرات الإنسان والحال أنه لم يطرح أحد تعارض العلم والدين في موارد قدره الإنسان ويطرح هذا التعارض في مجالات أوسع جدّاً، وليس في هذا المورد المحدود جدّاً.

٢. إن العلوم الإنسانيه لا تشمل العلم فقط، وإنما تشمل القضايا القيميه كذلك.

إنّ هذا المطلب صحيح، ولكن منطقياً لا يمكننا إيجاد قيمه من خلال وضع مليارات الواقعيّات إلى جوار بعضها البعض؛ فيقولون مثلاً «الضرب مضر» فمضّر مفهوم قيمى، لكن إذا قالوا «الضرب لا يقلل الأخطاء» فهذه حقيقه. ثم يضيفون «ولا ينبغي أعمال ما لم يقلل الأخطاء» ثم يستنتجون «يجب عدم استخدام الضرب» فهل أنّ القضيه الثانيه واقع أم قيمه؟ فلا يمكن إيجاد قيمه من خلال الواقع أبداً. ولكن هناك قيماً كثيره دخلت في العلوم الإسلاميه دون علم وقصد.

فالإنسان يتصوّر بأنه يتعلّم علم النفس أو علم الاجتماع، ولكنّه في كثير من الأحيان يُدخل قيماً لا يعلم من أين جاء بها. فإذا أراد الإنسان أن يأخذ الواقعيّات فقط بنظر الاعتبار،

ص: ١٩٩

فسوف لا يمكنه مطلقاً الحكم ما الذى عليه فعله وما الذى ليس عليه فعله. يقولون «إنّ القصاص يقلل من الجرائم؛ فكلّ ما يقلل الجرائم يجب فعله. إذاً يجب إجراء القصاص» فمن أين جاء هذا؟ صحيح أنّنا يمكن أن نعتبر محاسنتنا ومساوئنا قيماً، ولكن هل أنّ ضمّ آلاف الحقائق إلى بعضها البعض ينتج أمراً جديداً؟ أنا أنفى ذلك؛ لأنّ النتيجة يجب أن تكون تابعه لأخسّ المقدمتين وفقاً للقواعد المنطقية؛ فإذا لم تكن لدينا «يجب» فى المقدمه، فلا يمكن مجيء «يجب» فى النتيجة.

ويعتقد البعض مثل ميردال بأنّه من غير الممكن استيلاء أيديولوجيّة من العلوم الإنسانيّة. فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تسيطر القيم الماركسيّة والفرويدويّة وأمثالها دون غيرها على تلك العلوم؟ فلنقوم نحن أيضاً بإدخال القيم الإسلاميّة ونؤسّس علوماً إنسانيّة إسلاميّة. لكنّ هذا الأمر يشير إلى أنّه بإمكانكم عرض سلعكم فى هذه السّوق المضطربة، وهو بهذا لم يعرض جواباً منطقياً لبحثنا. فجدالنا كان حول أنّ هذا العمل خطأ من الناحية المنطقية. ويجيبوا بأنّ الآخرين قد ارتكبوا هذا الخطأ أيضاً، ونحن إنّما نرتكبه لننال فائدته.

فالداء الذى يوجّه من يريد تأسيس علوم إسلاميّة إلى جميع علماء العلوم الإنسانيّة هو أنّه إذا كان تأسيس علم إنسانى دون أيديولوجيّة (قيمه) ممكناً، فلمّ جميع علومكم الإنسانيّة الفعلية ممزوجة بالقيم؟ فإذا كان الأمر كما تدّعون فحاولوا إيجاد علوم إنسانيّة بلا قيم و إذا لم يمكن وجود علوم إنسانيّة دون أيديولوجيّة، فلمّ لا تجيزون العلم الإسلامى؟ فأنتم لديكم علم إنسانى شيوعى ووجودى، فرويدوى وداروينى وليبرالى. ونحن أيضاً نريد أن يكون لدينا علم إنسانى إسلامى. لكنّ الاثنين معاً مدانان من الناحية المنطقية. لأنّهما فعلاً أمراً هو غير جائز منطقياً. (١) ونحن لا نقوم بإعطاء قيمه حكميّة وإنّما منطقتنا هو الذى لا يهتمّ بإعطاء قيمه حكميّة. وبعبارة أخرى، إنّ النّظر إلى عالم الوجود (الواقع) أعمّ من أن يتمّ عن طريق الحسّ والتّجربة، العقل والاستدلال، الكشف والشهود والعلم الحضورى أو النقل، هو مجرد نظر إلى عالم «الواقع». فكيف يمكن أن نرى «قيمه» من خلال النّظر إلى «الواقع»؟

إذن فقد قيل فى الجواب على سؤال «ماهو النّقص الموجود فى العلوم الإنسانيّة و الذى يجب تلافيه؟»: بوجود تعارض على القول بالنّقص. وفى هذه الحالة يجب أن نثبت بأنّ الدّين

ص: ٢٠٠

قد أعطانا «علماً» أو «علماً» إضافه إلى «قيمه»، أو «قيمه» بالقيد الذى ذكرناه؛ ولكن هذا لا يكفى فاللزام هو الشرط فقط.

الشرط الآخر هو أن الدين يعطينا علماً يتعارض مع العلم المطروح من قبل العلوم الإنسانيه. فمجرد كون الدين قد أعطانا معلومات حول الإنسان ليس هو بمعنى أنه يتعارض مع العلوم الإنسانيه، بل يجب إثبات وجود مثل هذا التعارض. وبالطبع فإنه يمكن ملاحظه التعارض فى بعض العلوم التجريبيه الطبيعيه بشكل أسهل من العلوم الإنسانيه. فعندما تقول العلوم الطبيعيه بوجود سماء واحده فقط والدين يقول بوجود سبع سماوات، فإن التعارض يفهم بشكل أفضل؛ أو عندما نفترض أن الدين يقول إن الأرض ساكنه والعلم يقول إنها متحركه؛ أو أن العلم يقول إن بعض النباتات ذكرية وليس فيها أنثويه لكن الدين يقول إن كل موجود يشتمل على ذكر وأنثى.

ولكن فى أى العلوم الإنسانيه يوجد تعارض مع الدين؟ إن تعارض العلوم الإنسانيه مع الدين هو بمعنى أن هناك نظريه مطروحه قد قبلها أصحاب ذلك العلم قاطبه، لكن هذه النظرية لا تنسجم مع نص روايه أو آيه. وبالطبع أنه من المحتمل وجود تعارض فى بعض النظریات، ولكن ما دامت هناك مذاهب متعدده ولم يقبل جميع العلماء النظریات المعارضه للدين، فلا يمكن القول بوجود تعارض بين العلوم الإنسانيه والدين. ويبدو أنه من غير الممكن إثبات هذه التعارضات فى العلوم الإنسانيه بتلك السهوله. أو على الأقل أن مثل هذه الموارد ليست بذلك القدر من الكثره كى يمكن التحدث عن إعادته تأهيل العلوم الإنسانيه. فمجرد إيراد ملاحظه على علم ما، لا يعد ذلك إعادته تأهيل لذلك العلم. فيجب أن تكون موارد التعارض من الكثره نستطيع معها أن نقول نريد إعادته تأهيل ذلك العلم. (1)

وعلاوه على ذلك، فمن غير المعلوم أننا فى مقام التعارض سنحكم لصالح ظاهر القضايا الدينيه بشكل جازم. وقد قرأنا فى الأصول أو الكلام بأنه إذا كانت ظواهر الآيات والروايات غير منسجمه مع المستقلات العقلية، ينبغى عندها رفع اليد عن ظاهرها والانتقال إلى التأويل كى ينسجم المؤول مع المستقلات العقلية. وهذا يعنى من ناحيه العلم المعرفى وجود مثل هذا الاستحكام فى المعلومات البشريه أحياناً بحيث نضطر معها لتغيير كلام الله فيما لو لم يكن هناك انسجام بينهما، لكنه يطال الظاهر لا النص. وفى رأى أن هذا لا يختص بمجال

ص: ٢٠١

الأحكام الفلسفيّة بل يصدق كذلك على مجال الأحكام التجريبيّة. فإذا قال القرآن والزوايات إنّ أيّ موجود حيّ يشتمل على ذكور وإناث وقال العلم بوجود موجودات ليس فيها ذلك، فلا مفرّ سوى صرف النّظر عن ظاهر الآيه. ففي وَجَعْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ١ إذا قال عالم الأحياء اليوم بأنّ لدينا خمسه موجودات حيّه لا يحتوي تركيبها على HO، فينبغي الإعراض عندها عن ظاهر الآيه ونقول أنّ المراد من «حيّ» الحياه الطّيبه والمراد من «ماء» ماء المعنويّه؛ كما قال به بعض المفسّرين المعاصرين. فعندما تكون لمعلومات الإنسان هذه القدره أحياناً، فإنّه في حاله تعارض القضايا الدّيّيه المقصوده التي اتّخذت أساساً لإعاده تأهيل العلوم الإنسانيّه، أو القضايا المرتكزه على تلك القضايا الأوليّه مع قضيه لعلم النّفس، والتي توجد شواهد تجريبيّه مؤيّدّه لها، يمكنه صرف النّظر عن ظواهر تلك القضايا أو بعضها أو بعض لوازمها وفي النّتيجه زوال ذلك الاستحكام عن تلك القضايا. (١) ولعلّه يقال إنّ قضايا العلوم الإنسانيّه والتي هي أحكام تجريبيّه لا تتميز بذلك الاستحكام. فقد تعارف بيننا أنّ «التّجربه رديئه، ولكن العقل لا يعتريه الخلل». أمّا أنّ «التّجربه رديئه» فهذا ما تعلّمناه من الغربيين، وإلّا فإنّ أرسطو كان يقول: إنّ عناصر البرهان على سته أقسام أحدها المجربّيات. وقال ذلك أيضاً بعض آخر من الفلاسفه. ثمّ قال بوبر إنّ التّجربه ليست قطعيه؛ لأنّها ترتكز على الاستقراء والاستقراء لا يمكن الدّفاع عنه منطقيّاً. وبهذا سقطت التّجربه فجأه من عرشها الذي كانت تعتليه والكلّ يقول اليوم: الأحكام التجريبيّه لا قيمه لها، العقل له قيمه، فما هو العقل؟ وما هي الخصائص التي تجعله مصوناً من الخطأ. فالعقل هو أيضاً من القوى المدركه التي هي محدوده كالتّجربه. ما الدليل العقلي أو النّقلي الذي أقيم على أنّ العقل لا محدوديه له وما يقوله حجّه تامّه. أمّا بوبر فإنّه يقول لا يمكن استنتاج قضيه كليّه واحده من مليارات القضايا الشّخصيه، لكنّه أيضاً لا يقول بعكس ذلك. ويقول إنّ قضيه شخصيه تكفي لأن تنتزع قضيه كليّه منها. فإذا قال أحد الأديان بأنّ كلّ موجود حيّ يشتمل على ذكور وإناث، فهذه قضيه كليّه تُنقض بوجود موجود حيّ لا يشتمل على ذكر وأنثى. وفي منطقنا الموجود أنّ موجه كليّه تنقض سالبه جزئيّه.

ص: ٢٠٢

المقدمه الأخيره تتمثل في «وجود منهج لإقناع الآخرين بنظرياتنا الـدينيّه» كُنّا نقول حتّى الآن بأنّ المطالب التي قالوها غير صحيحه ونحن لدينا مطالب تتطابق مع الواقع. لنفترض أنّ هذا الادعاء صحيح. وجاء أحد ليقول، إنّ العلم بمطلب ما، هو غير تعليم ذلك المطالب وإقناع الآخرين به. فما هو منهجكم في هذا؟ فعلى سبيل المثال، توجد ثلاث طرق لليقين بالقضيّه ١ (P): الإيمان بقائل تلك القضيّه، كوثوق الناس بالأطباء؛ ٢) التجربه والحسّ بمفاد P؛ ٣) الاستدلال على مفاد P.

فهذا الحصر، ليس حصراً عقلياً، بل استقرائياً؛ لكننا لم نعثر حتّى الآن على طريق رابع. فإذا قال علم النفس إنكم استخراجتم مطالبكم من القرآن والزوايات، فكيف لي أن أقبل كلامكم؟ فليس لديّ إيمان بكم؛ أو يجب عليكم المعجىء بشاهد تجربي، أو تستدلّون على ذلك. إذن فعندما نريد من الآخرين القبول بالمطلب المراد استخراجناه من الآيات والروايات يجب علينا صرف النظر عن نسبه إلى الآيات والزوايات في مقام التعليم - لا- في مقام العلم -؛ وبمجرد صرفنا النظر عن التّعبد بقول الشخص المعصوم أو الله - بسبب عدم اعتقاد المخاطب به - ودخولنا في أحد الأسلوبين الآخرين، يجب عندها اتباع ميثولوجيتهم، وإلا لم يقبلوا منّا شيئاً. فبمجرد انفصال العلم عن التعليم والاعتقاد عن الإقناع، يجب أن نصبح كالآخرين. كأيّ عالم اجتماع أو عالم نفس آخر. فإذا قبلنا أن نصبح مثل عالم اجتماع عادي؛ وتكلّمنا بكلام ليس له مؤيّد حسيّ وتجربي وليس لدينا استدلال يشبهه، فيجب علينا السيّكوت في مقام الإثبات ولو كان كلامنا مطابقاً للواقع في مقام الثبوت. وهذا يعني أنّنا عندما نتبع الميثولوجيا المتبعه في تلك العلوم، لا- يمكننا عندها أن ندعى إعاده تأهيلها، بل نتكلّم كلاماً جديداً على شاكلة تلك الميثولوجيا، العمل الذي يقوم به جميع علماء النفس. فجميع علماء النفس يقولون كلاماً جديداً يتركز على الميثولوجيا المشتركه لعلم النفس.

ومن المحتمل أن يقال بأنّ المؤمنين بهذه الآيات والزوايات غير قليلين ونحن نستطيع إعاده تأهيل هذه العلوم لهم وهذه فائده ليست بالقليله؛ ولكن هذه الفائده تقتصر على من يوافق أولئك في استفاده هذا المطالب من الآيات والزوايات. ولكن يحتمل وجود من لديه تفسير آخر للآيه والزوايه، أو أولئك الذين يسقطون ظاهرها عند تعارضه مع مفاد الاستدلال أو التجربه. (١)

تتمثل مهمته السيد ملكيان في هذا المقال، بإعادة قراءة مقدمات من يدعون إعادة تأهيل العلوم الإنسانيّة، وذلك بناءً على التّعاليم الإسلاميّة. وقد أشار إلى خمس مقدمات رئيسه. وما هو مؤكد هنا، أنّه لو تبين عدم صحّحه جميع أو بعض هذه المقدمات، فستنتفى إمكانيّته العلم الدّيني أيضاً وكان الكاتب يحاول التّلميح إلى ضعف وعجز بعض هذه المقدمات. ومع أنّه قد صرّح في كتابات أخرى أمثال «تأمّلات في إمكان وضروره أسلمه الجامعات» (1) بإشكاليه إمكان وضروره العلم الدّيني، لكنّه لم يصرّح بمثل ذلك في هذه المقالة. وعلى هذا، فقليل من الالتفات إلى مجموع كتاباته وأقواله، يضعه في صفّ المخالفين لإمكان العلم الدّيني.

إنّ ما جاء في هذه الملاحظات، يقتصر على مطالب هذه المقالة للسيد ملكيان. وفيما يأتي خلاصه للمقدمات المطروحة فيها:

(أ) إنّ الإسلام نعرفه في مجالين البنيه والمضمون، أو يجب علينا معرفته لإنتاج العلم الإنساني - الإسلامي وإنّ إمكانيّته هذه المعرفه مهينّه بطبيعته الحال.

(ب) من اللّمازم معرفه العلوم الإنسانيّته المختلفه، أمثال العلوم الإنسانيّته الفلسفيّته، العرفانيّته، التّاريخيّه والتّجريبيّته، وللوصول إلى ذلك ينبغي أن يتمّ البحث في ثلاثه محاور والتّعريف عليها: المحور الأوّل، التّطوّر التّاريخي للعلوم الإنسانيّته، المحور الثّاني، الوضع الرّاهن للعلوم الإنسانيّته والمحوّر الثّالث، ميثولوجيا العلوم الإنسانيّته.

(ج) توجد في العلوم الإنسانيّته الحاضرّه نواقص لا يمكن ترميمها وهي بحاجه إلى بدائل. وتعود هذه النّواقص إلى عدم الانسجام فيما بين الكثير ممّا يقال في العلوم الإنسانيّته والتّعاليم الدّينيّته.

(د) إنّ القضايا الدّينيّته وتعاليم الوحي، إمّا أن تعطينا علماً فقط أو تعطينا قيمه كذلك إضافه إلى العلم؛ ومن هنا، ففي الحالتين، توجد إمكانيّته بروز تعارض حقيقي فيما بين القضايا الدّينيّته والقضايا العلميّته.

(هـ) والمقدّمه الثّابته من المقدمتين السّابقتين هو أنّ القضايا الدّينيّته تكون مقدّمه على الدّوام في حاله بروز ذلك التّعارض، وتكون نتيجته لذلك بديلاً مناسباً للعلوم الإنسانيّته.

(و) ونحن نمتلك منهجاً شاملاً لأجل إقناع الآخرين بالعلوم الإنسانيّته الإسلاميّته.

إنَّ المقدمتين الأولى والثانية من نظريته السيد ملكيان على أتمَّ صحَّه وعاريه من الإشكال، ومن هنا فهو يورد نقود رئيسه على الفهم الشائع للمقدمه الثالثه وما بعدها.

وستنطرق في هذا المجال المحدود، إلى بيان بعض الملاحظات بخصوص الآراء المطروحه في هذه مقاله:

١. المقدمه الثالثه، «وجود نقص في العلوم الإنسانيه». لقد نسب في هذا القسم إلى الباحثين والمفكرين الدينيين ملاحظتهم هذه التقيصه في تعارض وعدم انسجام بعض معطيات العلوم الإنسانيه مع تعاليم الوحى. ومن هنا، فهو ولأجل إيضاح عدم صحَّه هذا الفهم، يرى من اللازم الإشاره إلى مقدمه أخرى وهى علاقه الدّين بمقولتى العلم والقيمه. ولكن قبل التّطرق إلى تحليل وتقييم رأى الكاتب حول المقدمه الرّابعه، نشير إلى نقطه بخصوص نوع التّقائض الموجوده فى العلوم الإنسانيه وهى أنّ التّقيصه الموجوده فى العلوم الإنسانيه لا تنحصر فى التّقيصه المذكوره، مع أنّه قد أشير إليها فى أغلب الآراء المشهوره والمسموعه. ولكن قد أشار البعض على الأقلّ إلى نقيصه عدم كفاءه العلوم الإنسانيه الموجوده فى الوصول إلى أهدافها المقصوده إلى جانب نقيصه تعارض العلوم الإنسانيه مع الاعتقادات الدّينيّه.

ومن المؤكّد أنّ جرّ البحث إلى مقوله كفاءه العلوم الإنسانيه، يؤدّى إلى الخروج عن موضوع هذا البحث، إضافه إلى مواجهتنا مشاكل أخرى، كإيضاح مفهوم المقوله المذكوره. ولم نخرج على ذكر هذه المسأله إلّا لأجل توضيح أنّ إشكاليه العلوم الإنسانيه الحاضره من وجهه نظر الباحثين الدينيين لا تقتصر على عدم انسجام العلم والدّين.

ويمكن فى الحقيقه اكتشاف نقائص مختلفه ومن ضمنها عدم الكفاءه فى العلوم الإنسانيه الفعليه من خلال السعى الدائب لعلماء العلوم الإنسانيه فى طريق تأسيس وعرض نظريات جديده ويمكن عدّ مسأله تدوين العلوم الإنسانيه الدّينيّه سعيّاً فى هذا الاتجاه.

٢. يرى الأستاذ ملكيان ولأجل القبول بالتّعارض وعدم الانسجام فيما بين الاكتشافات العلميه والمعطيات الدّينيّه (أى دعوى المقدمه السّابقه)؛ وجوب وجود سنخيّه فيما بين هذين التّوعين من التّعاليم، من حيث كونهما علماً أو كونهما قيمه أو باللّحاظ المنهجى.

وهو بافتراضه أنّ العلم، يعطى علماً فحسب وأنّ القيميه خارجه عن نطاق العلم يطرح ثلاثه آراء فى مجال التّعاليم الدّينيّه: الأول، أنّ الدّين يعطى علماً فقط؛ الثّانى، أنّ الدّين يعطى قيمه فقط؛ والثّالث، أنّ الدّين يعطى علماً و كذا قيمه.

ويستنتج استمراراً لذلك فروعاً أكثر من خلال ضمّ بحث المنهج إلى هذه الأقسام، ثمّ يتعرّض إلى كيفيّة تعارض العلم والدين في هذه الحالات:

أ) إذا كان الدين يعطى علماً فقط، فسيبرز إمكان تعارض المعطيات الدنيّة مع المعطيات العلميّة وسيكون العلم الديني ممكناً بطبيعته الحال.

ب) إذا كان الدين يعطى علماً وقيمه أيضاً فسيؤدّي انضمام الاثنين معاً إلى إفراز منهج أحياناً وعدم إفرازهما ذلك أحياناً أخرى، وسيبرز في هذه الحالة التّعارض بين العلم والدين وكذا إمكانيته تبلور العلم الديني وبعثتقاد الكاتب أنّ هذا الفرع مَعَقَد آراء كثير من المفكرين الإسلاميين.

ج) الحالة الأخرى تتمثّل في أنّ الدين يعطى قيمه فحسب. وهو في هذه الحالة يعتقد بعدم بروز أيّ عدم انسجام فيما بين العلم والدين؛ لأنّ العلوم الإنسانيّة تقتصر على بيان الفكر في جميع الفروع؛ وحتىّ فيما لو تعرّضت العلوم الإنسانيّة خطأ أو غفله إلى بيان القيمة أيضاً إلى جانب الفكر، فإنّ هذا لا يولّد قيمة على الإطلاق من خلال إضافته الحقائق بعضها إلى البعض الآخر، لأنّ النتيجة تتبع أحسن المقدّمتين.

وما أُشير إليه في هذا المقال من الشّبّه المعروفه لهيوم والتي ترتبط نوعاً ما بمغالطه النزعه الطّبيعيّه لجي. أي. مور، التي بناءً عليها يعدّ أيّ نوع استنتاج لـ «يجب من موجود» و «موجود من يجب» مغالطه وغير ممكن، لأنّ مثل هذا الاستنتاج غير مجاز منطقياً وهو خارج عن حدود القوانين المنطقيّه.

ومع إنّ الشّبّه الآنفه، صحيحه بلحاظ قواعد المنطق الصّوري، لكنّ السّؤال هو ما السّبب في أنّ القضايا القيميه أو القضايا المتضمّنه «الأوامر والنّواهي» هي مجردّ أمور اعتباريه وقيميّه ولا تخبر بأيّ حقيقه وواقعيّه خارجيه؟

في مجال التّبرير المعرفي للقضايا المتضمّنه للإلزام والأوامر والنّواهي تُطرح آراء متعدّده، وعلى الخصوص في فلسفه الأخلاق وعلم الأصول، فبناءً على نظريّه النزعه التعريفيه (Definism) التي هي أعمّ من النزعه الطّبيعيّه (Naturalism) وما بعد الطّبيعيّه (Metaphysicalism)، فإنّ القضايا المذكوره تكون كاشفه عن الحقائق الخارجيه على الدّوام وتعرّف على أساس الأمور الحقيقيه والخارجيه. ومن هنا، فإنّ مثل هذا النوع من القضايا ليست مجردّ أوامر اعتباريه وقيميّه غير حاكيه عن الحقائق والموجودات.

ويعباره أخرى، مع أنّ هذه القضايا في صورتها وظاهرها تحوى «يجب» فقط، لكنّها في سيرتها وباطنها تحكى عن «موجود» وتستبطن حقائق في ذاتها وبتعبير الأصوليين، إنّ أوامر ونواهي الشّارع، تابعه للمصالح والمفاسد الواقعيّة؛ وعلى هذا، يمكن إرجاعها عليها. ومن هذه النّاحية، يكون الاستنتاج المنطقي لـ «موجود» من القضايا القيميّة المتضمّنه «يجب» ممكناً، لأنّ العمليّة المذكوره هي في الحقيقة استنتاج «موجود من موجود» وليس «يجب من موجود» أو «موجود من يجب».

وبناءً على هذه النّقطة، (1) يمكن القول بأنّ التّعارض فيما بين العلم والدّين يكون ممكناً في هذا الفرض أيضاً، ومن هنا، توجد أيضاً إمكانيّة لتحقّق العلم الدّيني.

(د) أنّه حتّى مع القبول بإشكال هيوم الّذى يقول بعدم إمكانيّة استنتاج «يجب من موجود»، يبدو أنّ الفهم الصّحيح لكلام هيوم ليس بهذا الشّكل الّذى يحتمله الأغلبية؛ بل إنّ الالتفات إلى هذه النّقطة هو من الأهميّة بمكان حيث إنّ جهاز العلم المعرفي لهيوم لا- يعترف سوى بأصالة الحسّ والتّجربة، أمّا الانطباعات الحسيّة فهي ليست سوى صوراً ذهنيّة ناظره إلى الواقع في ذهن الإنسان؛ ولهذا، فاستنتاج «يجب من موجود» في الجهاز الهيومى هو في الحقيقة استنتاج: «يجب من التّجربة الحسيّة» والّتى استدلّت كانت في نقد العقل العملي بالتّفصيل على كون مثل هكذا «يجب» غير طبيعيّة. ويثبت بأنّ القيم والأوامر يجب أن تكون ما قبل التّجربيّة لكي تكون طبيعيّة. ويثبت في نقد العقل العملي بالتّفصيل بأنّ القضايا القيميّة والأخلاقيّة، خالصة من أيّ نوع من شوائب التّزعه التّجربيّة ولا- يمكن الاطمئنان بصحّة قضيه أخلاقيه إلّا أن تكون غير تجربيّة بشكل قاطع؛ لكن إذا شوهدت شائبه نزعه تجربيّة في قضيه ما فينبغي الاطمئنان بدخول جوانب غير أخلاقيه فيها، فهي إذن معيبه وغير طبيعيّة. هذا في حال أنّ كانت يعتقد بوضوح بأنّ تأثير القوانين القيميّة والأخلاقيه على الإراده يجعلها متبلوره في قبال معاني الحسن والقبح وأن أسس بلوره الإراده هي أمور حقيقيّة ومرتكزه ومستنتجه من أصول وإدراكات العقل النّظريّ.

ص: ٢٠٧

١- (١). إنّ نظريّة التّزعه التعريفيّة الأخلاقيه لها أنصار كثيرون في الغرب، وأنّ أكثر الأصوليين والمفكرين الإسلاميين يعتقدون أيضاً بهذه النّظريّة، بخصوص القضايا القيميّة والموجبه.

وتوضيح ذلك، أنّ العمليّ القائمه في العقل العملي هي على العكس من السير الإدراكي للعقل النظريّ في العلم المعرفي لكانت. فالعقل النظريّ يبتدئ من الحساسيه (sensibility) ومن خلال مساعدته الحواسّ التي تسكب مضامينها في قالب الحساسيه يصل أخيراً إلى مبادئ العلم التجريبي من خلال المقولات السابقه للفهم. لكنّ العقل العملي لا يقتصر على عدم حاجته إلى شهود أو حدس (intuition) وجهاز حساسيه لقضاياها وأوامره، بل إنّ القانون الأخلاقي هو الذي يؤثر سلباً وإيجاباً على جهاز الحساسيه. وبالطبع فإنّ طريقه استنتاج «ما يجب» بالعقل العملي من إدراكات العقل النظريّ، الذي هو ناظر إلى «الموجودات» قد جاء بالتفصيل في نقد العقل العملي. ومن خلال تحليل كانت هذا، والذي يتطلّب فرصه أخرى لتفصيله، يعلم بأن كلام هيوم، بخصوص جهاز علمه المعرفي، كلام صحيح فلا يمكن استنتاج «يجب من التجربه» ولا يكون استنتاج «يجب من موجود» ممكناً فحسب، بل هو ضروريّ ومتحقّق باستمرار.

هـ-) وقد أُجيب في هذا المقال وفي هذه المقدمه، عن مسأله طُرحت على شكل إشكال. وتوضيحها أنّه من الممكن أن يدعى أحد بأنّ الدين وإن كان يتضمّن قيماً فحسب إلّا أنّ هناك إمكانيه لأن يكون متعارضاً مع العلوم الإنسانيّه؛ لأنّ مقدّمه القيم، هي وجود القدره في الأمور أو المنهى عنه، وإذا أثبتت العلوم الإنسانيّه عدم وجود مثل هذه القدره، فستعارض مع القيم الدينيّه.

ويكتب الكاتب في جوابه على ذلك: إنّ افتراض وجود قدره واختيار في كلّ أمر ونهى هو أوّل الكلام وهو الإشكال. ويصرّح حينئذ نقلاً عن بارتلي في كتاب الدين والأخلاق إنّ القدره والاختيار ليست مفترضه في جميع القيم، وإنّما توجد بعض القيم تكون القدره والاختيار غير مفترضه فيها. وكنموذج على ذلك يأتي بمثل تحريض الولد ليكون ثرياً فيقال له: «يجب أن تكون لك ثروه لا حدّ لها». ويوضّح بأنّ هذا الأمر أي «امتلاك ثروه لا حدّ لها» هو غير مقدور للولد بأيّ وجه من الوجوه. لكنّ «الأمر» صحيح، لأنّ الهدف هو أن لا يقنع الولد بأيّ مقدار حصل عليه من الثروه.

ومن الواضح أنّ هذا الفرض يصدّق في مجال يعطى فيه الدين «قيماً» فقط وتكون تلك «القيم» فيه غير قابله للتحوّل إلى «موجودات» وحقائق.

على أى حال، يبدو أن رأى بارتلى غير صحيح؛ لأنّ الأ-صوليين قد أثبتوا، بأنّ جميع أوامر ونواهى الإنسان الحكيم؛ الموجود الحكيم عموماً، والشّارع خصوصاً، مشروطه وتفترض القدره والاختيار. فالأمر والنهى دون افتراض وجود قدره للمأمور لا يمكن إدراكها وقبولها بأى وجه كان ومن الطّبيعى أنّ النهى والأمر الذى لا يمكن للمأمور والمكلّف به إدراكه وفهمه سيكون لغواً وبلا فائده وأنّ الفعل اللغوى والعبثى لا يصدر من الموجود الحكيم وبالخصوص الشارح، الحكيم المطلق.

ولكن من الواضح أنّ المراد فى المثال المطروح ليس هو المعنى الظّاهرى للأمر أى «الحصول على ثروه غير محدوده»، وإنّما مراد «الأمر» هو الحصول على ثروه كبيره، وعدم القناعه بها. وفى هذه الصوره يكون متعلّق الأمر، مقدوراً بلا ريب و «القدره» هى شرط هذا «الأمر». ومما يؤيّد كلامنا هذا من أنّ الأمر المذكور قد استعمل فى معناه المجازى فى واقع الحال، هو فيما لو أصدر أحد أمر كهذا إلى ولده المريض والعاجز مع أنّه لا يمتلك قدره كسب ثروه كثيره على الإطلاق فإنّ هكذا «أمر» يعدّ لغواً عقلاً.

٣. ويرى السّيد ملكيان بأنّ الشّروط الآخر لبروز التّعارض يتمثّل بهذا المطلب، وهو أنّنا إذا قبلنا بأنّ الدّين يعطى علماً، فيجب عندها أن نعتقد بأنّ العلم الالذى يعطيه الدّين يتعارض والعلم الالذى تعرضه العلوم الإنسانيه، وإلّا، فسيكون من المحتمل عدم حدوث تعارض فيما بين العلوم الالتي يعرضها الدّين وعلوم العلوم الإنسانيه. ويبيّن السّيد ملكيان ذلك التّعارض بهذا الشّكل وهو وجود نظريّه علميه مطروحه فيقبل عليها أغلب أهل العلم ويقبلونها، لكنّ هذه النظريّه لا تنسجم مع نصّ لروايه أو آيه. وفى غير هذه الحاله، لا يمكن القول بوجود تعارض بين العلوم الإنسانيه والدّين ما دامت توجد مدارس ومذاهب متعدّده فى العلم ولم يقبل أكثر العلماء النظريّات المعارضه للدّين إلّا بعض باحثى العلم الالذين يتّخذون رأياً معارضاً للدّين، ونستنتج حينذاك بأنّ مثل هذه التّعارضات لا- يمكن إثباتها بسهولة فى العلوم الإنسانيه، أو أنّ مواردها على الأقل ليست بتلك الدرجه من الكثره يمكن معها المطالبه بإعاده تأهيل العلوم الإنسانيه.

ومع أنّ مجرّد إيراد ملاحظات على علم ما لا- يمكن تنزيله منزله إعاده تأهيل ذلك العلم، لكن كان من اللازم طرح معيار أدقّ لإعاده التأهيل يستأهل أن نسب إليه ونطلق عليه ذلك باللّحاظ الكمى.

أما أن يأتي السيد ملكيان فيفسر التعارض بمخالفه أكثر باحثي العلم للنظريه المطروحه في الدين، فيبدو أنه كلام غير صائب. لأنه حتى فيما لو لم ينسجم رأى فى مسأله طرحت فيها عدّه نظريّات مع الرأى والتعاليم الدينيه، فإن إطلاق التعارض فيما بين الدين والعلم بناءً على ذلك الرأى ممكن فى هذه الحاله؛ لكنّ المسأله هنا أنه من المحتمل عدم كون بحث العلم الدينى فى مثل هذه الموارد ضرورياً، لأنّ الآراء البديله وغير المخالفه وغير المنافيه للدين موجوده كذلك، إلّا إذا أمكن إثبات أنّ الرأى المستحصل من الدين فى تلك المسأله أفضل وأقوى من الآراء البديله الأخرى؛ والتى يبدو أنّ طرح العلم الدينى الإنسانى فى هذه الحاله يفسح له مجال أيضاً مع أنّ بحث التعارض غير مطروح.

وأخيراً فمع أنه ليس من اليسير كشف التعارضات فيما بين الدين والعلوم الإنسانيه، لكن أن ندعى أنّ هذه التعارضات ليست بذلك القدر الذى تحتاج إلى إعادة تأهيل العلوم الإنسانيه وأنّ المشاكل الناتجه عنها يمكن ترميمها بمجرد حذفها وإصلاحها، فهذا أول الكلام وهو بحاجه إلى بحث وتتبع علمى شامل وتقييم كلّ واحده من قضايا العلوم الإنسانيه مع التعاليم الدينيه. ومع هذا فلا يوجد ضمان على عدم اكتشاف مثل هذه التعارضات فى المستقبل.

٤. وقد أورد السيد ملكيان فى قسم آخر أنه مع افتراض القبول بالتعارض فيما بين العلوم الإنسانيه والدين، فمن المؤكّد واللازم أنّنا لا نحكم باتجاه تأييد القضايا الدينيه ويطرح شاهد من علم الأصول على ذلك إدامه لكلامه.

ويبدو أنّ ما يعتقدّه الأصوليون من جواز رفع اليد عن ظاهر النّقل المعارض الذى هو ظنّى لمصلحه العقل المستقلّ أو العقل غير المستقلّ فى مسأله ما؛ إذا كان له حكم قطعى أمر صحيح. ولكن من المستبعد جدّاً أن يكون مرادهم من هذا الرأى، تغيير كلام الله. لأنه من الواضح جدّاً أنّ الأصوليين وبناءً على الأساس المتين للملازمه فيما بين الحكم القطعى للعقل وحكم الشّرع قد بادروا إلى مثل هذا الأمر، ولكن ليس من باب استحكام المعلومات البشريه، من حيث أنّها بشريه، وإنّما من جهه أنّها ملازمه لحكم الشّرع وقد سبق وأن ثبت بالبرهان قانون الملازمه وإلّا لما أجازوا مطلقاً مثل هذا العمل فى غير هذه الحاله. فمن خلال هذا المبني فى الحقيقه يعتقد الأصوليون بحصول الكشف فى أنّ حكم الله الواقعى، هو ذاته الذى يقوله العقل المستقلّ وأنّ ظاهر النّقل لا يعارض حكم الله فى مثل هذا الفرض. ومن هنا، فإنّ تعميم

كلام الأصوليين في العقل القطعي، على التجارب، التي تُنتج نتائج ظنيّة غير صحيح بالكامل وغير مبرّر. أجل، يجب أولاً إثبات أن التجربة تُنتج يقيناً، وثانياً أن قانون الملازمه، أثبت التلازم بين حكم التجربة اليقينيّة وحكم الشرع، ثم ليصدر مثل هذا الترخيص والذي يمكن رفع اليد من خلاله عن ظاهر النقل المعارض لمصلحه التجربة.

هذا في حال أن أيّ من النظريّات الفلسفيّة والفلسفه العلميّه (وعلى الخصوص في العهود الأخيره) لا ترى أن التجربة تفيد يقيناً كى يمكن رفع اليد عن ظاهر الدّين لمصلحه العلم التجريبي في رفع التعارض بين العلم والدّين.

5. إن هذه المقالة ترى عدم جواز تدخّل القيم والأيدولوجيات في العلم. مع أن أساس هذا الكلام يبدو صحيحاً ولا يمكن الحكم بجواز تدخّل القيم والبواعث في العمل بشكل مطلق، ولكنّ القيم تقوم بالتدخّل في بعض الأمور بشكل قهري؛ وينبغي القول بعدم قدره أيّ عالم و باحث كان مواجهه وإنكار تدخّل القيم في الأفكار والعلوم في هذه الأمور.

أضف إلى ذلك أن العلماء واجهوا مشاكل خطيره في ترجيح نظريه على أخرى في موارد كثيره لم يتمكّن المنطق والاختبار التجريبي من إيجاد حلول لها. ممّا دعى العلماء إلى فسح المجال للجوانب القيميه للتدخّل في فعّاليّاتهم العلميّه. فعلى سبيل المثال، يصرّح انشتاين بأنّ وجود عناصر علم الجمال تمثّل أهميه رئيسه له في رفض وقبول النظريّات العلميّه. ولهذا، يمكن طرح اقتراح أفضل للحيلولة دون تكرار الأخطاء التي شهدتها تاريخ العلم في مجال السّماح للقيم والأيدولوجيات التدخّل في العلم وهو تحديد مجال تدخّل القيم في الفعّاليّات العلميّه من خلال المؤشّرات والمعايير العلميّه المقبوله.

وبعيداً عن هذا، يبدو أن هذا التّقد لا يرد على التّعالم الدّينيّه، فالتّعالم الدّينيّه جميعاً ناظره إلى الواقع. لأنّه إضافة إلى القضايا الإخباريّه للدّين والتي تبين المعارف الحقيقيّه، فإنّ القضايا الإنشائيّه والقيميّه للدّين هي وكما تحدّثنا عن ذلك كثيراً كانت تنظر إلى الواقع أيضاً ويمكن إرجاعها إليه؛ ولهذا، فإنّ لغه الدّين ذات نزعه واقعيّه وليست مجرد بيان للقيم والأيدولوجيات التي أثّرت على علوم الإنسان الحقيقيّه وأسقطت كونها حقيقيّه.

6. المقدّمه الأخرى والأخيره للبحث تتمثّل في أن منتجى العلوم الإنسانيّه الإسلاميّه يعتقدون بأنّ لديهم منهجاً لإقناع الآخرين.

ويصرّح السيد ملكيان في مجال بيان هذه المقدمه: بوجود ثلاث طرق للاعتقاد واليقين بقضيته p: الإيمان بقائل القضية؛ التجربه والحس بمفاد p والاستدلال على مفاد p.

وقبل تحليل وتقييم هذا المطلب، من اللّازم الإشاره إلى نقطه أوّلاً- وتوضيحها أنّ الطّرق الثلاث الآنفة لليقين بقضيته ما، تتمّ بإحدى الطّرق النقليه والتّجريبيه والعقليه. وتوضيح آخر، إنّ الاستدلال ليس أسلوباً ثالثاً، بل إنّّه قالب وصوره تتضمّنهما جميع الأساليب، أي أنّ الاستدلال لازم للاعتقاد والتّصديق بجميع القضايا، بيد أنّ عناصر هذا الاستدلال تؤخذ أحياناً من النّقل وأحياناً من الحس والتّجربه وأحياناً من العقل.

لكن أساس ما طُرح في هذه المقدمه على لسان المعتقدين بالعلم الدّيني، يمكن توجيهه بهذا الشّكل:

أولاً، بما أنّ العلم الدّيني يطرح في سطوح وطبقات متفاوتة، فسيكون أسلوب إقناع الأفراد إزاءه مختلفاً أيضاً؛ أي إذا أردنا توظيف العلم الدّيني المكتشف للتبرير وإقناع المؤمنين بالدّين، فنستفيد من الأسلوب النقلى. و من الطّبيعى أنّ أصل النّظريه، وكذا تفسيرها وتحليلها، وكذلك أسلوب تبريرها وإقناع الآخرين بها سيكون ديتياً في هذه الحاله. ولكن إذا أردنا تبرير ذلك لغير المؤمنين، فنستفيد عند ذاك من نفس أسلوبهم الإثباتى المتداول. يعنى إذا كان سنخ القضية عقلياً فنستخدم الأسلوب العقلى وإذا كان تجريبياً فنستوسل بالأسلوب التجربى وإيجاد مؤيّدات تجريبه كافيه لها. ومن الواضح أنّه سيكون لدينا في هذه الحاله علم دينى في رتبه أصل طرح النّظريه وتفسيرها وتحليلها فحسب. أمّا في مستوى التبرير للآخرين فليس لدينا علم دينى.

ثانياً، حتّى وإن لم تكن لدينا شواهد تجريبه وعقليه كافيه للنظريه المستخرجه من الدّين، فإنّه من النّاحيه الإثباتيه ليس هناك إلزام بالسّكوت؛ وكذا لا يمكن إغلاق ملف العلم الدّيني بمجرد أنّ البعض لا يوافقونا الرأى؛ لأنّه وكما يشير إليه تأريخ العلم فإنّ هناك بعض من العلماء لا يرضخون على الدوام للنظريات الجديده. إضافة إلى أنّ الأمر ليس كما يتصوّر من أنّ النّظريه تحوى جميع قابلياتها بالفعل في بدايه ظهورها؛ وعلى الخصوص أنّ تأريخ العلم قد أوضح بأنّ كثيراً من النّظريات التى تعدّ اليوم علميه ومعتبره لم تكن تمتلك رصيلاً تجريبياً وعقلياً مناسباً في بداياتها ولم تجد لها مؤيّدات

تجربيه أو عقليه مناسبه إلما بمرور الزمان. فعلى سبيل المثال، فإن النظرية النسبية لانشتاين فى علم الفيزياء طرحت فى البدايه من دون مؤيدات واستدلالات تجربيه كافيه ثم استطاع دينغتون العثور على تلك المؤيدات بعد عدّه أعوام، وإن أوردت بعد ذلك شبهات على النتائج المختبريه لدينغتون. (١) ومن هنا، فإن الإلزام المذكور، لم يكن مبرراً ويبدو أنه بالإمكان عرض نظريه وصيغه مستقاه من الدين، وإن لم تنطو على مؤيدات كافيه؛ لأنه من المحتمل اكتشاف شواهدا عقليه والتجربيه المطلوبه فيما بعد.

ثالثاً، مع أنّ قبول نظريه علميه تجربيه يرتبط باقتناع أغلبيه المجتمع العلمى على مستوى العالم ويتم ذلك بأسلوب خاص يتناسب معها، لكن لم يتبع نموذج واحد فى أسلوب الإقناع والتبرير فى مجال العلوم الإنسانيه؛ وإنما تُطرح النظريات العلميه بأساليب متفاوتة وتجد كل منها أنصارها الخاصين بها. وفى ذات الوقت، تعدّ جميعها علميه ولم تكن مسأله اقتناع الأغلبيه بها مطروحه فيها. ومن هنا، فإمكان نظريه العلوم الإنسانيه الإسلاميه أن يكون لها أيضاً أنصار خاصين بها، والذين يتمثلون بالمجتمع المؤمن ذاته ومن المؤكد أنّ عديدهم ليس بالقليل. (٢)

رابعاً، إنّ التفاسير المختلفه للنصوص الدينيه لا- تتسبب فى إيجاد مشاكل فى عمليه العلم الدينى، لأنّ هذه المسأله تختصّ بالتنظيرات المختلفه التى تُستنبط من نصّ ما والتى سيُقبل منها كلّ ما كان له مؤيدات نقليه وتجربيه أكثر وأكمل. وهذا نظير ما هو موجود فى العلم التجربى والعلم الإنسانى العادى والذى تُطرح آراء متعدده فى مسأله ثم يرجح أحدها لتضمّنه شواهد وأدله كافيه أو أكثر.

ص: ٢١٣

١- (١). زيبا كلام، سعيد، فصليه الحوزه والجامعه، العدد ٣٤، ص ١٧٨.

٢- (٢). إنّ ما أشرنا إليه فى هذه المسأله يتّصف بالأسلوب الجدلى وإلّا فإنّ العلم فى نظرنا ومنه العلم الدينى يجب أن يكون كاشفاً للواقع.

إنّ الحديث عن علاقة الإسلام بالعلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة أو بتعبير رساتر عن أسلمه العلوم، موضوع كان قد طفى على السطح في مجتمعنا بعد وقوع الثوره الإسلاميّه، وقد ألقى على عاتق المؤسّسات المسؤولة عن التّربيه والتّعليم، وعلى الخصوص التّعليم العالى الاهتمام به وقام بعض المفكرين وأساتذه الجامعات ومسؤولى الأمور العلميه والثّقافيه فى البلاد بالعمل والاعتناء به، وتمّ تقديم بعض التّناجات فى هذا السبيل؛ لكن ظلّ السّؤال المتعلّق بهذا الموضوع على سابق عهده ولم يجد حلّاً شافياً ووافياً؛ فأولاً، ما معنى أسلمه العلوم؟ وثانياً، ما هى الكيفيه والطّريق التى باستطاعتها تحقيق هذه المهمّه؟

إنّ حكاية أسلمه العلم أقدم من ذلك بالطبع ولم تختصّ ببلادنا ومجتمعنا فحسب، بل إنّها لا تختصّ بالمجتمعات الإسلاميّه وأتباع الثّقافه والمدرسه الإسلاميّه. ولطالما شغل هذا السّؤال أذهان المفكرين منذ القدم وظهر مع ظهور الأيديولوجيات حتّى غير الدّينيّه، منها فى المجتمعات الحكوميه منذ أمد بعيد، وقد قدّمت إجابات وعُرّضت أفكار حوله ولازالت تلك الأسئلة والإجابات حيّه تقتضى تحليلاً ودراسه مستمرّه ومتجدّده.

إذن يمكننا استبدال تعبير أسلمه العلوم بدينه العلوم، أو حتّى يمكننا وضع تعبير أعّم، أى أدلجه أو مذهبه العلم بدل دينه العلم، ونسأل هل أنّ العلم الدّينى، أو العلم المذهبى

والأيدولوجى ممكن وفعلى أم لا-؟ وعلى فرض كونه ممكناً، كيف يمكن جعله واقعياً واستيلاد مثل هذا المولود وتحقيقه على أرض الواقع؟

وقبل الخوض فى البحث الأساسى، ينبغى أن أذكر بأن هذه الندوه تقيمها جمعيه علماء علم الاجتماع، ولذا فإن أغلب بحثنا سيرتبط بأسلمه ومذهبه العلوم الاجتماعيه والإنسانيه وهو ما يمتثل النقطه والسؤال المهم فى المجال الثقافى؛ لأنه ما لبث أن غُصَّ الطرف عن مذهبه العلوم الطبيعیه- التجريبيه ليس فى مجال الثقافه الإسلاميه فقط وإنما فى المجالات الثقافيه غير الدينيه ورُكزت الجهود على مذهبه وأدلجه العلوم الإنسانيه.

أمياً لماذا تركّز هذا الاهتمام بهذه العلوم ولماذا وُجد مثل هذا التصوّر من أنّ الحلّ الممكن لذلك هو العلوم الإنسانيه، وليس الطبيعیه والتجريبيه، فهو ينطوى على سرّ ينبغى الكشف عنه ضمن هذا الحوار.

Islamization of Know سابتدى حديثى من أنّ بعض مجددى أهل السينه من غير علماء الدين كان أول من أطلق نداء **Islamization of Know Ledge** كان قد أطلق أول مره عام ١٩٨٢ من قبل أحد الأساتذه المسلمين فى الجامعات الأمريكيه، والذى يدعى إسماعيل الفاروقى. وكان قد عُقد مؤتمر فى مكه قبل هذا التاريخ وذلك عام ١٩٧٧ بخصوص التربيه والتعليم الإسلامى وطُرحت فيه جذور هذه الفكره. وقد ادعى أحد الأساتذه المسلمين المعروف بنقيب العظاس الذى يتولّى حالياً إداره ورتاسه المؤسسه الدوليه للحضاره والفكر الإسلامى فى ماليزيا بأن هذه الأطروحه والاصطلاح أول ما جاءت على لسانه وأن إسماعيل الفاروقى قد تبناه منه وأدعى حدوث سرقة علميه فى هذا المجال ولم يقتصر الأمر على سرقة أصل الاصطلاح وأصل الفكره منه بل إنها قد استُخدمت بشكل سوقى، وقد قام من لم يعرف قدرها الحقيقى بترجمتها إلى معانى تافهه، وعلاوه على ذلك فقد مورس نوع من السداجه فى مقام تطبيقها وإعمالها.

وكما أشرت آنفاً فقد طُرح مفهوم أسلمه العلم أو تطهير العلوم الإنسانيه والاجتماعيه من العناصر والعقائد غير الإسلاميه أو ضد الإسلاميه فى مجتمعنا بعد

الثورة، وتم إنجاز أعمال - جزئية أو كلية - في هذا المجال وما زالت الجهود تبذل لمتابعه هذه الفكرة.

وإذا ما عدنا قليلاً إلى الوراء وأردنا تمحيص مفهوم العلم الأيديولوجي أو العلم المذهبي، يلزم التطرق عندها إلى العهد الذي ظهرت فيه فكره تنافى أو تعارض العلم والدين في المجتمع الأوربي. فإنها قصة يعرفها الجميع، حيث لم تطالب الكنيسة أمثال غاليليو بدينه أو نصرنت علم الفيزياء أو الرياضيات أو الجيولوجيا (علم طبقات الأرض)، بل كان أكثر ما ترجوه وتطلبه أن لا تتنافى هذه العلوم مع الفكر المسيحي وتعاليمه الدينيّة. ومع أنّ هذا النزاع لم ينته بظاهره لمصلحه الدين، إلّا أنّه كان في الحقيقة نزاعاً عمّت فائدته العظيمة طرفي النزاع وأدى إلى تطوير علماء العلوم الطبيعيّة أفكارهم وتطبيقاتهم بشكل أفضل وأكثر وأن يكتشفوا بشكل أفضل جوهر ماهية العلم وأن يحدّد أنصار الدين والقادة الدينيين دائره الدين وجوهر الفكر الديني بصورة أحسن وأن يحولوا على الأقلّ دون وقوع هذا التعارض والنزاع في المجالات التي لا يكون فيها ضرورياً.

وقد تكرر هذا الصّراع في القرن العشرين أيضاً وذلك في الأتحاد السوفيتي السابق، فوجود حكومه أيديولوجية ومذهبية فيه، فقد شدّدت على لزوم أن تمرّ جميع العلوم من غربال الأفكار الأيديولوجية لإحراز عدم منافاتها لها على أدنى تقدير.

وقد وقعت حوادث مرّة في الموردين الآنفين غدت عبره للعلماء، إلى درجة أنّه فيما لو أراد أحد التحدّث عن مذهبه ودينه العلم فقبل أن تتوجّه الأذهان إلى الموازين المنطقيّة لتقييم هذه المسألة فإنّها تتجه صوب تلك الحوادث المرّة فيقوم برفض هذه المقولة بأساليب غير منطقيّة وبشكل ساذج وبلا مبالاه؛ ما أريد قوله أنّه من المحتمل أن لا يوجد ذلك العدد من المؤيدين في أوساط العلماء والباحثين في العلوم التجريبيّة لفكره مذهبه العلم بل إنهم يعتبرونها ميراثاً مستهلكاً أثبتت فشلها يوماً ما ولم تحرز درجة مقبولة؛ ويوجد أيضاً من يعقد عليها الآمال جهلاً وسذاجه، وبسبب عدم اطلاعه على سابقتها التاريخيّة يريد إنعاش حادثه كانت قد سقطت في الامتحان من جديد، دون أن يكون هناك أمل حقيقي في بثّ الرّوح فيها من جديد. فهذا هو الموجود في أذهاننا وما يجري في وجداننا عن تلك الفكرة فعلاً وذلك بسبب تلك السوابق التاريخيّة؛ ولكن سواء كان جواب هذه المسألة هذا أو

ذاك فإننا لسنا بغنى عن بحث منطقي دقيق فيها ومن اللازم تشريح كآفه جوانبها. فإن بعض من يسعى أحياناً لإظهار انسجام بعض المطالب العلميه مع المطالب الدينيه أو استخراج المطالب العلميه من بطون النصوص المذهبيه يعدّه البعض من رواد فكره مذهب العلم - السّيدج -، وما ذلك إلا لأجل عدم وضوح تلك الفكره. ولم يقتصر وقوع ذلك فى العالم الإسلامى فحسب بل تعدّاه إلى العالم المسيحى كذلك. فالكاتب والمؤرخ البارز السيد اندرو هال يقول فى كتابه معركه العلم واللاهوت: إنّ التعارض بين العلم واللاهوت يمرّ عاده بثلاث مراحل، أى أنّ كلّ مسأله منه تطوى هذه المراحل الثلاث الواحده بعد الأخرى:

المرحله الأولى، عباره عن مرحله التعارض المباشر والرّفص والإنكار دون تكلف أو مبالاه؛ وتطرح مسأله علميه فى هذه المرحله ويبادر المتكلمون والمفسرون وعلماء الدين إلى اتّخاذ موقف تجاهها ويقومون برفضها وإنكارها من موقع دينى.

المرحله الثانيه، تتمثل فى أنّ موقف علماء الدين والمفسرين يعود أكثر لينا بعد مرور فتره ترسخ فيها تلك المسأله العلميه شيئاً فشيئاً فى الأذهان وتخفت أصوات المعارضه والنقد والإنكار، حتّى أنّهم يأخذون بالتصريح بعدم منافاتها ومخالفتها للنصوص الدينيه.

وفى المرحله الثالثه، يخطون خطوه أوسع من ذلك، فيتحدّثون عن أنّ النصوص الدينيه تتضمن هذا المطلب إلّا أنّنا لم نكن ملتفتين له حتّى اليوم ويقومون بذكر قرائن لاستخراجه وإستنباطه من النصوص المذهبيه. فما ذكرناه من تلك المراحل له نظائر فى العالم الإسلامى، وكان قد ابتدأ فى أماكن أخرى وشمل جميع البلدان، وتبرز فيه وحده التجربه البشريه بشكل لا غبار عليه؛ أى ما من حلّ أو ابتكار توصل إليه فى هذا المجال إلّا وتمّ على إيدى الآخرين أيضاً. فقد كانت أساليب وطرق الثقافات المختلفه تتشابه تقريباً فى مواجهه المكاسب البشريه ونتائج الوحي.

وينبغى اعتبار هذه التحوّلات والجهود تسير فى طريق مذهب العلم نوعاً ما. وأنّ باعثها واضح جداً. فالإيمان أمر يرتبط بجميع شؤون الإنسان، فهو ليس بالشىء الذى يواجهه بالسخرية؛ فعندما يؤمن شخص ما بمذهب معين فإنّه سيقوم بالتّضحيه حتّى بعقله فى سبيل ذلك المذهب. فالتّضحيه بالزّوج والكرامه والمال تعدّ خطوه أدنى من التّضحيه بالعقل. فإنّ التّضحيه به تعدّ أعظم خطوه تتخذ تجاه المعشوق والمحجوب ومن أشرف الأعمال التى لا

تتأتى إلّا من أصحاب المستويات العليا فى الفكر الإنسانى؛ أشرف عمل من أشرف طبقه فى المجتمع؛ فليست هى من الأعمال التى يُقدم عليها العوام؛ فالعوام لا- ينظرون إلى العلم بمعناه الدقيق ولا- إلى الدّين بصورته التّحقيقية. فالمحقّقون هم الدّين يتعلّمون العلم بشكله التّخصّصى ويفهمون الدّين بشكله التّحقيقى وأنّ نتيجته التّعارض فيما بين هذا التّخصّص وذلك التّحقيق هو تقديم الإنسان عقله كأعظم قربان على مذهب مذهب المحبوب والمعبود فى إطار ذلك الإيمان، وأن يغضّ الطرف ولو مؤقتاً عن تخصّصه.

إذن فإنّ لمذهبه العلم باعثاً قوياً وهذا الباعث القوى هو إيمان النَّاس الشّديد بمذهبهم.

وهناك باعث آخر هنا أيضاً ويعدّ باعثاً مباركاً ويستحقّ التّقدير وهو عبارته عن ترافق جميع الحقوق والحقائق فى العالم مع معرفتها. فإذا كان المسلمون يعتقدون بأنّ مذهبهم مذهب الحقّ وأنّهم يؤمنون به ويعشقونه بسبب تلك الحقائق ولديهم فى ذات الوقت معرفته بفرع من فروع العلوم واعتقدوا بأنّ معارفهم فى ذلك الفرع حقائقه نوعاً ما، فوفقاً لتلك المقدمه فإنّ هذين الحقيقتين غير متنافرتين فيما بينهما ولا- ينبغى أن يكون هناك تعارض فيما بينهما لا- ذاتاً ولا ثبوتاً، وإن وُجد مثل ذلك التّعارض فهو ظاهرى وشكلى ومن الممكن رفعه، فمن الممكن أن نعلم شيئاً فى مورد معين ونعلم شيئاً آخر فى مورد آخر فنعشق الاثنين ونقبلهما معاً فى ذات الوقت الذى نشاهد وجود تعارض وتنافٍ فيما بينهما.

ويوجد هنا باعث ثالث إلّا أنّه ليس عامّاً وربّما يؤدّى إلى خلق مشكله أحياناً وهو الاعتقاد بجامعيه المذهب. ففى أىّ مكان تظهر فيه مثل هذه الفكرة لابدّ وأن تؤدّى إلى مذهب العلم. فإذا اعتقد شخص ما بأنّ المذهب الذى يعتقد به جامع وكامل، فيعنى ذلك أنّ جميع الأشياء اللّازمه قد تمّ ذكرها فيه، وفيما لو سألته عن ذلك فسوف يجيب عن ذلك بالإيجاب، وينتهى قسرياً ومنطقياً إلى هذه التّتيجه وهى أنّه بالإمكان استخراج العلوم ومن جملتها العلوم الإنسانية من ذلك المذهب.

وأنّ التّتيجه الطّبيعيه لمثل هذا الموقف لا تتمثّل فى عدم لزوم تعارض العلوم الإنسانية مع الدّين والمذهب، بل إنّ نتيجتها هى وجوب التّمكّن من استخراجها منه وهذا يختصّ بالعلوم الإنسانية فقط؛ لأنّ أغلب أتباع المذاهب الدّينية والأيدولوجية يعتقدون بأنّ الأيدولوجيات إنّما جاءت لهدايه الإنسان وتدبير شؤونه وأنّ العلوم الطّبيعيه والتّجربيه تقع

خارج نطاق هذه الدائرة؛ لذا فلا يخوضون في الحديث فيها لا نفيًا ولا إثباتًا. هذه هي مجموعته العوامل والبواعث التي تدعو أتباع المذاهب الدّينية والأيدولوجيه كى يقوموا إّمّا بمذهبه العلم بمعنى اقتباسه واستخراجه من بطون المذهب وإّمّا بالإيجابه عن قلقهم هذا بشكل لا يُبقى على أقلّ تقدير تعارضاً فيما بين علمهم المحبوب ومذهبهم المعبود ليزيلوا هذه المشكله عن طريقهم. كان هذا عرضاً للمسأله وللبواعث التي تكمن خلفها.

ولأجل أن يكون الموضوع واضحاً من الناحيه المنطقيه، ينبغى ابتداءً التّظّر فى الشّىء الذى يمكننا من خلاله معرفه العلم والدّين، كى نحكم بعدها بخصوص العلاقه التي من الممكن أن تكون بينهما. ولا نخوض فى أىّ بحث بخصوص تعارض العلم والدّين؛ فحديثنا يقتصر على إمكانيه خصوص العلم الدّينى أو العلم المذهبى وبأىّ معنى يكون حاصلًا وبأىّ معنى لا يكون حاصلًا وغير معقول.

نستطيع أن نعرّف العلم من خلال موضوعه أو منهجه أو غايته وسنأتى على ذكر كلّ منها خلال بحثنا هذا، ويمكننا على أساس كلّ منها توضيح فيما لو كانت النسبه بين العلم والدّين هى نسبه استخراج أحدهما من الآخر أم لا. ونذكر ابتداءً مثالاً ربّما يكون ساخرًا من جانب لكنّه يوضّح الموضوع من جانب آخر. كان أحد علماء الاجتماع فى ماليزيا مخالفًا لمسأله أسلمه العلوم، فقال: كنت قد طرحت فى ذلك المؤتمر (مؤتمر التّربيه والتّعليم الإسلامى فى مكّه ١٩٧٧) هذا السّؤال: هل أنّ لدينا درّاجه هوائيه إسلاميه أم لا؟

وقد كان واضحاً من وجهه نظره عدم وجود درّاجه هوائيه إسلاميه. فإذا سألنا الآن هل أنّ لدينا درّاجه هوائيه إسلاميه أم لا؟ (ركوب الدرّاجه الهوائيه يعنى حفظ التّوازن عليها وتحريك القدمين والضغط بهما على الدّواسه وتحريكها) من المحتمل أن لا يوجد بيننا مُنكرًا ومخالفًا فى أنّ لهذا الأمر طريقه وأسلوباً معيّنًا ولا يوجد فرق بين المسلم وغير المسلم بلحاظ حفظ التّوازن على الدرّاجه وتحريكها ويلزم على الاثنين بذل جهد متماثل وطىّ تجربه معيّنه كى يمكنهما ركوبها. ثمّ إذا سألنا «لإىّ شىء نركب الدرّاجه؟» فهل يوجد فى ذلك الشّىء الذى نركبها لأجله مسأله إسلاميه وغير إسلاميه، أجل فهناك من يعتقد بذلك؛ وبالإمكان القول هنا أجل إنّ للدرّاجه الهوائيه غايات متعدّده، الدّهّاب إلى أماكن مختلفه ولذا يمكن الكلام عن كونها إسلاميه أو مذهبيه وغير مذهبيه. فإذا كانت هذه المقّدّمات

صحيحه على وجه العموم، فسنعرف ما السبب في عدم وجود درّاجه إسلاميه وغير إسلاميه، لأنّ كيفية الدرّاجه واحده فإذا نزعت منها إطاراً أصبحت بإطار واحد وإذا أضفتم إليها إطاراً أصبحت بثلاثه. على أيّ حال، فلا ينبغي أن يكون لها أكثر من إطارين؛ إذن فمعنى هذا الكلام من أنّه لا يمكن أن تكون الدرّاجه الهوائيه بكيفيات متعدده كي تكون إسلاميه مرّه وغير إسلاميه أخرى. وكذلك، لا يمكن أن تكون على أنواع متعدده فيكون نوع منها إسلامياً وأنواع أخرى غير إسلاميه؛ لكن إذا أتينا إلى الغايات، ولأنّه من الممكن أن تكون هناك عدّه أنواع من الغايات، فيمكن التحدّث فيها عن كونها إسلاميه أو غير إسلاميه.

النتيجه أنّ هناك ضابطه وهي أنّه إذا لم يكن للشئ أكثر من نوع واحد، فلا يصدق عليه أن نسمة مرّه بالإسلامي وأخرى بغير الإسلامي؛ فلا وجه للحديث عن كونه مذهبياً أو غير مذهبي، لكن إذا أمكن حصول عدّه أنواع أو عدّه أطروحات لماهيه ما، فسيعقل عندها (ولا نقول صحيحاً على وجه اللزوم) الحديث عن كونه مذهبياً أو غير مذهبي، إسلامياً أو غير إسلامي. والمثال المذكور يوضح ذلك بشكل كامل، لأنّ عالم القيم وعالم الغايات عالم لا يمكن حدوث التعدّد والتنوّع فيه، ففي تلك الحاله يمكنكم الكلام عن المذهبيه وغير المذهبيه.

ونتابع بحثنا بعد هذه المقدمه. فقلنا إنّ العلم إمّا أن نعزّفه من خلال الموضوع، أو الغايه أو المنهج ولكلّ منها مقام ثبوتى (مقام ذاتي) ومقام تحقّقى ووقوعى؛ أى من الممكن أن يكون التعريف الواقعي لعلم ما غير التعريف الّذى عرضناه له فعلاً؛ وكذا المنهج الواقعي والصّحيح للعلوم فمن الممكن أن يكون غير تلك المناهج الّتى نعدّها نحن صحيحه ونعمل بها؛ ومسأله الغايه أيضاً على هذا المنوال؛ إذن فتوجد لدينا فى الحقيقه ستّ مقولات: مقوله الموضوع، مقوله المنهج ومقوله الغايه ويوجد لكلّ واحده منها مقام ثبوت وكذا مقام ظهور أو إثبات. ويمكن بحث المسأله فى كلّ من هذه المقولات:

حكم المسأله بلحاظ أصله الموضوع

يبدو أنّه ليس من المناسب أن يوجد خلاف فى أنّ كلّ علم له موضوع معيّن فلا يكون موضوع العلم اختيارياً. (1) فعلم معرفه الوجود أو معرفه الإنسان أو علم النباتات مثلاً له موضوع

ص: ٢٢١

١- (١). ر. ك: ملاحظه رقم (١).

محدّد وأنّ لهذا الموضوع المحدّد تعريفاً محدّداً أيضاً. سواء عرّفناه بشكل صحيح أم لا، أي أنّ الإنسان، ليس له تعريف إسلامي وغير إسلامي. فالإنسان موضوع محدّد وهذا الموضوع المحدّد ذو هيكل محدّد؛ فإذا عرفنا هذا الهيكل كما هو فعلاً، نكون قد وصلنا إلى التعريف الحقيقي للإنسان، وللإنسان هذا أحكام وخصائص، وبتعبير المناطقه عوارض ذاتيه محدّده فإذا توضّعنا إلى تلك العوارض الذاتيه، نكون قد أكملنا علم معرفه الإنسان. فلا معنى لأن نقول بوجود نوعين من الإنسان؛ إنسان إسلامي وإنسان غير إسلامي، أو نوعين لتعريف الإنسان؛ تعريف إسلامي وآخر غير إسلامي، أو نوعين من العوارض الذاتيه للإنسان؛ عوارض ذاتيه إسلاميه وعوارض ذاتيه غير إسلاميه. فلا وجود سوى لنوع واحد ممّا تقدّم وضابطه ذلك أنّه إذا لم يكن لماهيه ما سوى نوع واحد فستنتفى بشكل كامل مسأله كونها إسلاميه ومذهبيه أو لا. فقصّه الإنسان وأحكامه وعوارضه وكيفيته هي ذاتها قصّه الدّراجة الهوائيه وكما كان بديهيّاً فيها عدم وجود دخل للمذهبيه وغير المذهبيه فيها، فالكلام ذاته يجري هنا أيضاً. وفيما لو أردنا بيان هذا الموضوع بشكل منطقي وموجز، فينبغي أن نقول بعدم وجود شيء له ماهيتان ولأنّ التعريف يقع على الماهيه، فلا يكون له تعريفان؛ وهذه الصيغه لا -علاقه لها بالمذاهب والأيدولوجيات وكيفيتها ومستقلّه عنها. وحتى لو لم انواع هذه المقدمات المنطقيه واقتصرنا على الرجوع إلى العلوم ذاتها - كما نعرفها - فقط، فإنّ تصديق هذا المعنى غير عصي على الأفهام. على أيّ حال، فالفيزياء لها تعريف ومنهج ومسائل محدّده ولديها إجابات عن هذه المسائل فلو أراد مذهب من المذاهب تأسيس علم للفيزياء فيجب عليه إقامته على نفس هذا التعريف لعلم الفيزياء؛ لأنّه إذا أسّس علم بتعريف آخر فلن يكون ذلك العلم علم الفيزياء.

وتقوم هذه النتيجة على هذا الافتراض المنطقي «إنّ تمايز العلوم بتمايز موضوعاتها». فعلى أساس ذلك يمكن في الحقيقة الادّعاء بشكل صريح وواضح ومنطقي بأنّه ليس لا توجد لدينا فيزياء إسلاميه فحسب، بل لا يوجد لدينا علم اجتماع إسلامي أو فلسفه إسلاميه أيضاً. وليس لا يوجد لدينا علم اجتماعي إسلامي فقط، وإنّما لا يوجد لدينا علم اجتماع مسيحي أو شيوعي كذلك؛ يعني أنّنا عندما قلنا بأنّ التعريف واحد والماهيه واحده والموضوع واحد، فإنّ ذلك مستقلّ عن جميع الأيدولوجيات والمذاهب ونكون في الحقيقة قد وهبنا التعريف وموضوع العلم استقلاله

مقابل جميع ذلك. فهذا هو معنى تدويل وتعميم هويه العلم. أى أن العلم واحد في جميع الأماكن. فالجزء الذى ينتجه المسلمون من الفيزياء والجزء الذى ينتجه غير المسلمين منها متحد جميعه وذو وحده تعريفه وتركيبه واحده. فالأجزاء المختلفه لعلم الفيزياء التى تُنتج في نقاط مختلفه من العالم وفي ثقافات متعدده لا تتعارض ولا تتناقض ذاتياً مع بعضها البعض. فهؤلاء جميعاً يصنعون معاً علماً واحداً؛ لذا فليس لدينا سوى فلسفه لا أكثر قد تم ذكر أبعاضها المتعدده من قبل فلاسفه متعددين. ولا تنتشر هذه الأبعاض المتعدده في العرض الجغرافى فحسب بل إنها تنتشر على طول التاريخ أيضاً؛ وبالطبع لا يعنى هذا عدم وجود اختلاف في الرأى في الفيزياء أو نقض أو إثبات أو تأريخه فيها. فهذه جميعاً تمثل لوازم وجود علمي باسم الفيزياء ولها جميعاً وحده موضوع ويمثل هذا الموضوع محوراً وعموداً وخيمه تستظل جميعها به ويهبها وحده وهويه واحده.

حكم المسأله بلحاظ أصاله المنهج

إذا ما عرفنا العلم على أساس المنهج ورأينا أن تمايز العلوم يقوم على أساس تمايز مناهجها فسنصل إلى ذات النتيجة؛ لأن المنهج هو أيضاً أمر غير اختياري، فلأجل أن نصل إلى حقيقه هل أن هذا الشيء هو نتيجة لشيء آخر أم لا، لا نمتلك مناهج مختلفه، أمثال الاختياريه والاعتباريه والتوافقيه والإبداعيه. فإن هذا العالم في الحقيقه، يصل المقدمات بالنتائج من خلال طرق محدده. فالمقدمات فيه مولده للنتائج والمنهج ليس شيئاً آخر غير هذا. فالمنهج عباره عن كشف هذا المعنى وهو كيف وبواسطه أى مسير تنتهى المقدمات إلى نتائج. ومن المحتمل أن تكون المناهج معقده، لكنّها ليست شيئاً غير هذا. فلسنا نحن الذين نصل المقدمات بالنتائج؛ لأننا في هذه الحاله سنغرق كاملاً في التسييه (relivism) ويعطى كل شخص منا الحق لنفسه في الوصول من مقدمات معينه إلى النتائج التى يرتضيها مما يعنى عدم حصولنا على علم. فالمقدمات في العلم تمسك بزمام النتائج ولا تدعنا نتجه نحو الطريق الذى نرغبه وأن نأخذ أى نتيجة نريد من أى مقدمه كانت. فالمنهج يقول لنا إن هناك طرقاً محدده للعبور من المقدمه إلى النتيجة فإذا اتبعنا هذه الطرق فسنصل إلى نتيجة صحيحه وإذا لم نبعها فستكون النتيجة باطله. فعندما يتولد العلم لا يبقى أى مكان للميول والأنانيه.

والمنهج الواحد يجب أن يكون جامعاً؛ أى يستوعب الجميع تحت خيمته و أن تكون له مرجعيه و ذلك برجوع الجميع إليه.

ومن هنا، فلا يمكن أن يكون لنا سوى نموذج واحد للمنهج؛ فمنهج الفلسفه مثلاً هو البرهان. فقد علمنا الفلاسفه والمناطقه عدم إمكانية أن يكون استنتاجنا صحيحاً من خلال المنهج التمثيلي والمنهج الاستقرائي وأن منهج القياس (1) هو المنهج الوحيد الصحيح وأن القياس الذى يضع بين أيدينا نتيجة قطعيه خالده يقتصر على قياس البرهان.

هذا ما يقوله الفلاسفه؛ لذا فالبرهان هو منهج الفلسفه؛ ولكننا لا نستطيع تحديد ماهيته البرهان طبقاً لرغبتنا. فمن الممكن أن نُخطئ في تحديده وتعريفه، فالمنهج البرهانى ليس سوى منهج واحد؛ ويعدّ غيره خطأ ومغالطه وإيقاعاً للنفس والآخريين في الخطأ. وفيما لو كان المنهج أمراً اختيارياً، فإنّ النتيجة ستكون نسبيّه. وهذا في الحقيقة هو الجواب القاطع لمن يعتقد بإمكانية مزج القيم مع العلم. وظاهر الأمر هو أننا نستفيد في بعض موارد القرار واحتمالاً- في النتائج وفي عرض المسأله من قيمنا، لكنّ المعنى الدقيق للقول بعدم امتزاج القيم والعلم، هو أننا يجب أن نحول دون تدخّل القيم في المحلّ الذى نستخدم فيه المنهج للاستنتاج. فلا معنى لأن نتوصّل إلى نتائج تتفق وميولنا وقيمنا؛ وإلاً فما فائده المقدمات حينها؟ فأنفسنا وميولنا تتّجه بنا صوب ما تصبو إليه؛ لكنّ المقرّر أن نلاحظ الصّوب الذى تتّجه إليه المقدمات؛ ومن هنا، فلا يوجد في الفلسفه سوى منهج واحد وهو المنهج البرهانى. وإذا افترضنا جدلاً بطلان المنهج البرهانى وعدم قبوله، فمعنى ذلك عدم صحّته وصحّه منهج آخر؛ على أىّ حال، لا يوجد في مقام الثبوت والذات سوى منهج واحد صحيح، فإذا اكتشفناه، فلن يكون هناك إسلامى وغير إسلامى، فعلى المسلمين أن يتبعوا البرهان بالقدر الذى يتّبعه غيرهم. (2)

حكم المسأله بلحاظ أصاله الغايه

وتكتسى المسأله هنا نوعاً من الظرافه. فقد قال فلاسفتنا إنّ الغايه تابعه للموضوع؛ أى أنّ تعريف العلم من جهه الغايه يرجع في الحقيقه إلى تعريف العلم بناءً على الموضوع؛ لأنّ

ص: ٢٢٤

١- (١). و ينبغى الالتفات إلى أنّ التعبير الصحيح في مجال منهج الفلسفه هو المنهج الفلسفى التّعلى في مقابل المنهج الاستقرائي والمنهج التمثيلي و... لأنّ القياس هو صورته وشكل لأى استدلال برهانى.

٢- (٢). ر.ك.: ملاحظه رقم (٢، ٣، ٤، ٥).

الغايه غير مستقله عن الموضوع؛ لأن الغايه غير مستقله عن الموضوع؛ لذا فالعلوم التي لها وحده موضوعيه، يعود التعريف بالغايه فيها إلى التعريف بالموضوع، إلّا إذا لم يكن للعلم وحده موضوعيه من الأساس، أو بتعبير آخر، لا يوجد موضوع من الأساس؛ وتبرز أهميته الغايه في هذه الحاله. ونموذج هذه العلوم يتمثل في العلوم النظرية كعلم أصول الفقه الذي يعتقد الفقهاء والأصوليون ذاتهم بعدم وجود موضوع له ويدور نقاش وجدل حاد حول موضوعه، بمعنى عدم وجود محور واحد له لتدور جميع مسائله حول هذا المحور.

فمسائل هذا العلم لها غرض واحد ويتمثل هذا الغرض في أن يكون للفقهاء أداه محدده في عمليته الاستنباط. فجميع العلوم التي لها غايه وتفتقر إلى موضوع هي في الحقيقه علوم آليه؛ أي هي بمنزله أداه يستفاد منها لغايات وأغراض محدده. ولقد سبق وأن قلنا في مثال الدراجة الهوائية إن الدراجة ذاتها وركوبها لا يمثل قيمه إسلاميه أو غير إسلاميه؛ لكن إذا ما استُفيد منها بعنوانها أداه فسيكون لإسلاميه وعدم إسلاميه الطريق والغرض الذي لأجله استُفيد منها، معنى. وإذا كان حديث الدراجة الهوائية معقولاً، فسيكون هنا معقولاً أيضاً، ليس في العلوم التي تتضمن موضوعاً، وإنما في العلوم التي تفتقد موضوعاً وتعرف بالغايه والغرض ولها طبيعه أدائيه فبالإمكان حينها التحدث فيها عن العلم المذهبي.

إذن فقد توصّينا هنا إلى تعريف مؤقت لنوع من العلوم يمكن تعقل كونها مذهبيه وغير مذهبيه ألا وهي العلوم الآليه؛ وإذا ما نظرنا إلى العلوم التجريبيه فلعله يمكننا عدّ علم الطب من مجموعه تلك العلوم الآليه؛ لأنّ على الطبيب دراسه علوم متباينه كثيره (من جملتها: علم الأحياء المجهرية، علم الصّيدله، علم الأنسجه، علم وظائف الأعضاء، الكيمياء الحيويه و...) ليستفيد منه جميعاً في عمليته تشخيص المرض وعلاجه؛ لذا فعلم الطبيب ليس له موضوع واحد؛ لكنّ له غرض واحد ويتمثل هذا الغرض باستفاده الطبيب من مجموع هذه المعلومات لتشخيص المرض ومعالجه المريض.

ومن المحتمل أن يعترض البعض ويقول فكما يمكن أن يكون لنا درّاجه هوائيه لغايات إسلاميه يمكن أيضاً أن يكون لنا طب إسلامي وعلم أصول إسلامي؛ لأننا قلنا إنّ الإسلاميه وعدم الإسلاميه تكون معقوله في كلّ محلّ توجد فيه عدّه أنواع لماهيته ما. لكن علينا أن نلاحظ بأننا عندما نقول إنّ العلم لا موضوع له وإنّ الغرض والغايه تبعث على أن تجتمع

مجموعه مسائل إلى جوار بعضها البعض لتحقيق هدف ذلك العالم، فإننا نريد أن نقول في الحقيقة بعدم وجود علم من الأساس. فهنا تتعاون عدّه علوم للوصول إلى غرض ما ولكلّ منها موضوعه الخاصّ ولا معنى للإسلاميّة و عدم الإسلاميّة هنا بسبب تضمّنها موضوعاً.

فمعنى أنّ العلم بلا- موضوع هو أننا نأخذ فيه عدّه علوم مثل علم الأنسجه وعلم وظائف الأعضاء وعلم الأحياء المجهرية والتي يتضمّن كلّ منها موضوعاً محدّداً. فموضوع علم الأحياء المجهرية هو الميكروبات وموضوع علم الطفيليات هو الطفيلي وعلم وظائف الأعضاء بدن الإنسان وعمل هيئه البدن ولا تأتي مسأله الإسلاميّة وغير الإسلاميّة في جميع ما تقدّم. فالطبيب يجمع كلّ هذه العلوم - التي يتضمّن كلّ منها موضوعاً وبسبب تضمّنها موضوعاً فهي خاليه ومستقله عن كونها مذهبيه - كي يستفيد منها. أجل لدينا طب إسلامي؛ بمعنى أنّ الطبيب يستفيد من هذه المعلومات لمعالجه إنسان مسلم؛ ولكن هذا ليس مقوماً للعلم؛ أي أنّ الاستفادة من علم الطب في طريق تحسين وضع مجتمع المسلمين، معناه أنّه علم عمومي، ولا يجعل ذلك منه إسلامياً؛ وينبغي القول بأنّ استفاده المسلمين من الطب؛ إنّما هو كاستفادتهم من الدرّاجه الهوائيه؛ لا تكون مقومه ومعرفه لعلم الطب.

فالتّبيجه أنّ العلم في ذاته وفي مقام الثبوت له استقلال ذاتي عن المذاهب سواء عرّفناه بموضوعه أم بغايته أم بمنهجه - ولا يخرج عن هذه الموارد الثلاثه - وأنّ تعريفه ووصفه بأوصاف «المذهبيه» و «عدم المذهبيه»، «الإسلاميّة» و «عدم الإسلاميّة» ليس صحيحاً من الأساس ولا يمكن أن يكون له أيّ وجه معقول؛ ولكنّ المسأله لا تنتهي عند هذا الحدّ.

فما قلناه يتعلّق بمقام الثبوت؛ يعني في واقع الأمر وفي ذاته؛ وبتعبير أسهل، إذا نظرنا إلى هذا العالم بعين الله - الذي لا يخفي عنه شيء وانكشاف جميع الموضوعات والتعاريف له ولا يجد الخطأ طريقاً إلى علمه - فهي في الحقيقة مجرد علوم، ولا يمكن أن تصطبغ بصبغه إسلاميه أو غير إسلاميه؛ لأنّه إذا إخذنا إيّ ماهيه فلا نجد لها أكثر من نموذج ولا يمكن أن تكون اثنتين كي تكون إحداهما مذهبيه والأخرى غير مذهبيه؛ لكن إذا نزلنا أكثر ونظرنا بعين الإنسان، الذي يفتقد للعلم الإلهي وليس هو سوى موجود تاريخي لا- تظهر له الحقائق كما هي على الدوام، فإننا سنشاهد أخطاءً كثيره في علمنا. فنحن نقرب تدريجياً من الواقعيات من خلال الظنّ والتقريب والاحتمال، فنحن تأريخيون، إذن فعلمنا ومعرفتنا تشملهما التّاريخيه أيضاً. فكيف سيكون حكمنا وقضاؤنا إذا ما أخذنا عنصر التّاريخيه بنظر الاعتبار؟

ولأجل تيسير المطلب سنقوم بتعريف العلم بشكل آخر. فالعلوم على طول تاريخ تكوّنها لم توجد بهذا الشكل أبداً. أما المناطقه المعتمدون بعلوم مثل الفيزياء والفلسفه، فقد قاموا بتحليلها فشاهدوا وجود موضوع ومنهج وغيه محدده لها، ولكنّ الحقيقه هى أنه لم يقل أحد وفي أى وقت - فى حدود معلوماتنا - أريد أن أوجد علم فيزياء بهذا التعريف المحدد وبهذا المنهج ولهذا الغرض، أو تشاور البعض وقالوا نريد إيجاد فلسفه من خلال هذا التعريف وهذا المنهج. فلم توجد العلوم تاريخياً وفي مقام التكوين بهذا الشكل. ولكن بعد ظهور العلوم، قام المناطقه بالبحث فيها وتشريحها فاستخرجوا موضوعاتها ومناهجها. (1)

وهذا بالضبط شبيه قول الشعر واللغه فلم يحدث أن اجتمع نفر وقالوا نريد إحداث لغه عربيه وها هى ألفاظها وها هى قواعدها التحويّه. فاللغه توالدت ذاتياً فى أوساط الناس وتشكّلت قواعدها شيئاً فشيئاً، أفعال حسب القاعده وأخرى شاذه، وظهر المجاز والحقيقه والشعر والنثر. فتطوّرت وتكوّنت تاريخياً وحسب تعبير هايك أنّها من العواقب اللاإراديّه للسلوك ومن الأنظمه غير المقصوده للإنسان.

فلهذه الأنظمه غير المقصوده دور عظيم فى الحياه الإجتماعيّه. واللغه هى أحد هذه الأمور المنظومه، لكنّ نظمها لم يصمّم عن سابق إصرار وإرادته فهو غير مدبّر. والعلوم أيضاً كذلك. وكثير من المؤسسات الإجتماعيّه على هذا المنوال أيضاً؛ أى أنّها تتوالد ذاتياً جزءاً جزءاً وتُصبح أنظمه. فإذا تأملتم أوائلها لم تلاحظوا وجود عزم على إيجادها أبداً. وإنّ إحدى المسائل التى تُطرح فى بحث التّنميه الدائمه هى أنّ التّنميه كانت قد ظهرت فى أوساط الغربيين بشكل غير مدبّر وغير مقصود؛ أى فيما لو عدنا إلى ما قبل قرنين من الزّمان لم نلاحظ اجتماع نفر فيما بينهم ليقولوا نريد إيجاد مجتمع تسوده هذه المؤسسات بعد قرنين من الزّمان، فيه تلفون، كامبيوتر، علاقات الناس تكون على هذه الصّوره؛ فلم يحدث مثل ذلك مطلقاً فكلّ منهم يمارس عمله على حده وكلّ يبكى على ليلاه. ولكنّ العالم يصلح ويُنظّم أيضاً؛ أى تكوّن هذا النّظام غير المقصود من خلال ممارسه كلّ شخص عمله الخاصّ به؛ نظام ذاتى. والعلوم إحدى هذه الأنظمه الذاتيه.

فكلّ شخص يطرح سؤاله الخاصّ، ولم يكن يريد أن يقول إنّ سؤالي يرتبط بالطبيعيّات، الإلهيّات، الرّياضيّات، الفيزياء، الكيمياء أو الجيولوجيا. أسئله ذاتيه وكثيره ومتنوّعه جداً

ص: ٢٢٧

تتفاعل في الأذهان في جميع أنحاء العالم وحسب نوع مواجهه الناس بعضهم للبعض الآخر وللطبيعه ثم تجرى على الألسنه فتتكون العلوم وتبؤب بشكل تدريجي؛ يعنى أن هذه الأسئلة تجتمع على مر الزمان حول موضوع معين بشكل ذاتى وتجد لها محورا ووحده وعلى هذا الترتيب نرى أنفسنا نواجه أسئلة موجّهه وموضعه بعد عشره أو عشرين قرناً؛ بنحو نستطيع معه وضع مجموعته أسئلة فى رزمه واحده ونقول إنها تتعلّق بمحور واحد ونسمّيه علم الفيزياء أو الكيمياء مثلاً. فهذا بالضبط هو تحليل الفيلسوف والمؤرخ العلمى، توماس كوهن لتأريخ العلم (1). فيقول: لدينا دوره طبيعّيه للعلم (Normal science)؛ أى دوره استقرّ خلالها العلم وثبت منهجه وعُرفّت مسأله، وظهر العلماء، قاعات الدّراسه والكتاب، التّعليم والتّعلم، الامتحان والدرجات؛ ولكن لدينا دوره غير طبيعّيه (prenormal) أيضاً. وكان العلماء حيارى فى هذه الدوره، أى أنّهم لا يعلمون علماء أى علم هم، ما اسم المطالب التى يعلمونها ولأى علم تنتمى، لا يعرفون الإجابته عن الأسئلة بشكل صحيح، السؤال نفسه غير واضح لهم بتلك الدرجه، ويأتى السؤال غامضاً وظلامياً ومبهماً فى الأذهان أحياناً.

ثم تحدّدت معالم جميع ذلك بشكل تدريجي على مدى التأريخ. فلم تكن الأسئلة الفلسفيّه أو الأسئلة التى يطرّحها الفلاسفه بهذا الشكل الواضح والتميّز كما هى عليه الآن. فلو كانت الفلاسفه كما هى اليوم لما وُجد تأريخها. فإحدى معانى تأريخ الفلاسفه هو تأريخ ظهورها وتمايز واتّضح الأسئلة الفلسفيّه؛ فلقد اتّضح بالتّدرّج حدّ الفيلسوف وما هى الأسئلة التى ينبغى أن يطرّحها وما هو الموطى الذى ينبغى أن يضع قدمه فيه؛ والأمر ذاته ينطبق على الكيمياء والفيزياء وسائر العلوم. فلقد كانت قصّيه الكيمياء - على اعتبار أنّ لى اطلاع أكثر عليها - فى القرن السّابع عشر والثّامن عشر كما تقدّم. فالكيمياء الآليه كانت علماً مبهماً وغامضاً بشكل مطلق. فلم يكن أفق الكيميائيين بهذه الدرجه من الوضوح التى أصبح عليها علم الكيمياء بعد قرن من الزّمان، فلم يكونوا يعرفوا ما يفعلون، كان الوضع مشتملاً. كلّ واحد منهم يعمل بأسلوبه الخاصّ وفى مختبره الخاصّ وبمقدّماته الخاصّيه ويستنتج نتائج الخاصّه به ومنذ القرن الثّامن عشر فما بعد اجتمع هذا الشّتات جزءاً جزءاً وعلى الخصوص بعد اكتشاف النظريّه الذريّه، حيث نرى اليوم أنّ بإمكان الكيميائيين التعريف بهويّتهم وأنّ

ص: ٢٢٨

1 - (1) . homa Kuhn , The struchire of scientific Revelutions , The Universtiy of Chicago .

١٩٧٠.

يقولوا بملء أفواههم نحن كيميائيون. وهذا ما يحدث اليوم بالضبط. فلا نعرف ما هي العلوم التي تمرّ حالياً في مرحله التكوّن. فتوجد أسئلة تغلى في الأذهان وتُطرح في الكتب وقاعات الدّراسه والصّحف والمجّلات العلميّه. ولا يستطيع أحد أن يحدّد الآن ما العلم الّذى تختصّ به هذه الأسئلة. وما العلم الّذى سيظهر مستقبلاً فتجتمع تحت لوائه؛ ولكن من يأتي في القرنين الواحد والثّاني والعشرين سيلاحظ علوماً جديده قد غُرسَت جذورها اليوم.

فطريقه تكوّن العلوم، هي تكوّن نظام ذاتي؛ نظير تكوّن المؤسسات الإجماعية الأخرى؛ فلا ينبغي على الإطلاق تصوّر أنّ شخصاً ما عزم عالماً عامداً على استخراج مسائل علم معيّن ووضع أسسه فتوصل إلى تعريفه وتعريف موضوعه وبيّن منهجه وفرّع فروعه وطرح أسئلته، فأجاب عنها وألّف كتباً حوله، فيكون قد أوجد علما بهذه الصّوره وقدمه للآخرين. فلم يكن الوضع كذلك على الإطلاق، وإنّما هو كالجنين أو الطّفل يكبر خطوه خطوه ومرحله بعد أخرى.

فإذا كان لدينا مثل هذا الفهم والتّصوّر للتكوّن التاريخي للعلوم فسوف تُطرح مسأله المذهبيّه وعدم المذهبيّه بنحو آخر؛ إذاً فلا يوجد للعلوم سوى منطقتان: الأولى قسم الأسئلة، والقسم الآخر الإجابات التي أجيب بها عن تلك الأسئلة. ولقد كانت الأسئلة تُطرح بشكل سيّال ثمّ تصحّح وتنقّح وتغربل، والأجوبه على هذه الحال كذلك؛ لذا فعندما تنظرون إلى أيّ علم فإنّكم ترون نهراً جارياً ترده أسئلته وأجوبه بشكل منتظم وتخرج منه أسئلته وأجوبه أيضاً. وأنّ نوع الارتباط الموجود بين هذه الأسئلة وأجوبتها هي التي تعطى هذا العلم تلك الوحده التاريخيه السيّاله.

فكلّ علم هو كذلك تاريخياً. فإذا كان الأمر كما تقدّم نعيد ونكرّر هل أنّ سؤال المذهبيّه مطروح أم لا؟ - لأنّ العلوم مؤلّفه من قسمين أسئلته وأجوبه، فلا نبحت في الأسس والموضوع والمنهج - فهل يوجد سؤال مذهبي أم لا؟ وهل لدينا جواب مذهبي أم لا؟ حسناً، فإنّ أحد فلاسفه القرن العشرين الفرنسيين الّذى توفي قبل عدّه أعوام ويدعى اتين جلسون، له كتاب مهمّ جداً تحت عنوان «روح فلسفه القرون الوسطى» وقد طُرحت مسأله رئيسه فيه وهي هل أنّ لدينا فلسفه مسيحيّه أم لا. وقد سعى للإجابة عن هذا السّؤال بطرق متعدّده.

ونحن بدورنا نستطيع كذلك أن نطرح هل أنّ لدينا فلسفه إسلاميه أم لا، وقد سبق وأنّ أجبنا بنحو ما؛ أن لا. ولأجل أن يكون السّؤال أكثر اتزاناً ودقّه وجذابيّه، فقد طرحه بهذا النّحو وهو؛ فيما لو لم يوجد مسيحيون فهل أنّ الفلسفه ستسير سيراً آخر أم لا؟ فنقل السّؤال من التّحليل المنطقي إلى الدّراسه التاريخيه. وهذا السّؤال لا يختصّ بالفلسفه بطبيعته الحال

ويمكن طرحه بذاته في مورد أى علم كان. فلو لم يكن المسلمون أو المسيحيون، فهل أن الهندسه والفيزياء والرياضيات ...
ستمر بنفس الطريق الذى مرّت به؟

فما نجيب به عن هذا السؤال، هو الذى سيعين إلى حد ما تاريخيه هذه العلوم وكيفية توصلنا إلى طبيعه تأثير المذهب والأيدولوجيه فى تكوّن العلوم وماهيه فهمنا وتصوّرنا لها. وقد فضّلنا فى البحث السابق العلاقه المنطقيه القائمه بين المذهب والعلم. ونسأل هنا عن العلاقه التاريخيه؛ أى ما هى العلاقه الموجوده فيما بينهما فى السير التاريخي لهذه العلوم؟

وتمثّل جواب السيد جلسون بالتقريب التالى وهو لو لم تكن المسيحيه والكلام المسيحى، ولو لم يكن الجدّ والجهد الذى بذله متكلمو المسيحيه لتحليل عقائدهم عقلا تياً ولو لم يكن جهدهم للدفاع العقلانى عن مواقفهم العقائديه، لاتخذت الفلسفه تاريخاً وطريقاً ومضموناً آخر. فلا وجود لأى تنافٍ بين هذا الكلام وما قلناه سابقاً من أن الفلسفه مستقله عن المذهب ولا يمكن وجود فلسفه إسلاميه ومسيحيه بالمعنى المنطقي؛ لأنّ هناك قطباً يرتبط بمقام التكوين التاريخي وآخر يرتبط بمقام التوليد المنطقي. وحكم مقام التوليد المنطقي هو نفسه الذى ذكرناه؛ لكنّ مقام التكوين التاريخي يختلف لأنّ المسيحى يطرح سؤاله بنحو ينسجم وذهبيته الممتزجه بنوع من العقائد والمسلم يطرح سؤاله بشكل آخر ينسجم وذهبيته المعتاده والممتزجه بنوع آخر من الأسئلة والمخاوف، وبما أن العلم هو مجموعه من الأسئلة والأجوبه ولم يُعِدْ ويصنع مسبقاً وليس لدينا فلسفه وفيزياء سماويه بل إنّ الفلسفه والفيزياء هى هذه التى أنتجها الفلاسفه والفيزيائيون وابتدأ كلّ منهم بطرح سؤال إلى أن وجدوا جوابه.

إذن يمكن أن نقول بأنّه إذا قصد شخص ما جانباً خاصاً فى مقام توليد السؤال وكانت هناك أسئله معينه يريد طرحها، فالعلم الذى يأتى تبعاً لتلك الأسئلة سيكون مختلفاً من حيث الأسئلة عمّا لقوم آخرين من أسئله ومخاوف أخرى ولا يوجد أدنى شكّ فى ذلك. ولناخذ المشاكل بدل الأسئلة، فإذا كان لدينا نوع من المشاكل فى العلوم الآليه (العلوم التى نستخدمها لحلّ مشاكلنا العلميه) وكان لقوم آخرين يعيشون فى مكان آخر مشاكل أخرى، فمن الطبعي أنّنا سنكتشف علوماً تطبيقيه مختلفه عمّا لديهم لحلّ مشاكلنا. إذن فمن الممكن أن تكون العلوم مختلفه من حيث الأسئلة، وأن تكون مذهبيّه وغير مذهبيّه،

ولكن ينبغي علينا التوقف الآن لنرى وزن هذا الحكم وحدود تفسيره. فقد جعلنا كل شيء هنا يدور مدار السؤال، لكن الأمر ليس كذلك. (١)

فأولاً، إنَّ للعلم أجوبه ولأمنَّ الأ-جوبه إنَّما هي بيان للواقعيَّات في كلِّ الأحوال، فهي مستقلَّة عن المذهب؛ فلا وجود لأكثر من جواب لكلِّ سؤال. وليس الأمر أنَّ لكلِّ سؤال عشر إجابات مثلاً. فإذا سأل أحد هل أنَّ الأرض كرويَّة أم لا، فمن الممكن أن يكون سؤاله ناشئاً من خلال الاتجاه الخاصَّ المذبيَّ يحمله؛ ولا يسأل شخص آخر مثل هذا السؤال؛ إذاً فهناك فرق بين أسئلته الا-ثنين، لكنَّ الإجابات لا-تختلف في ذلك؛ فالأرض إمَّا أن تكون كرويَّة أو غير كرويَّة، فليس لهذا السؤال عشره أجوبه كي يكون بعضها إسلامياً والبعض الآخر غير إسلامي. فنكون مستقلِّين عن المذهب في الحصول على جواب؛ إذاً فقسم الإجابات في العلوم عارٍ عن المذهب؛ فإذا كان بالإمكان ارتباط قسم الأسئلة بالأفكار المذهبيَّة، فقسم الأجوبه ليس كذلك.

المطلب الثاني هو أنَّنا نمتلك المنهج المناسب للحصول على إجابته. فلا يمكن الإجابة عن أيِّ سؤال بأيِّ أسلوب نوذّه ونتمناه فينبغي أن نجيب بأسلوب محدّد كي يكون جوابنا صحيحاً.

وإذا لم يكن الجواب صحيحاً فيجب أن يتمّ نقده بأسلوب محدّد؛ لذا فقسم المناهج في العلوم عارٍ عن المذهب أيضاً. إذاً فإذا راعينا السير التكوينيَّ التاريخيَّ للعلوم، فنلاحظ أنَّ الأسئلة تظهر بشكل عفويّ مطلق ثمّ تأتي الإجابات ثمّ تبوّب هاتين العمليتين تبويباً تاريخياً ثمّ تجد صورتها وقالبها بالتدرّج وتظهر على شكل علم مستقلّ.

وحثي وإن أعطينا الأسئلة صبغه مذهبيّة في سيرها التكوينيَّ التاريخيَّ، فلن تتخذ الإجابات ولا المناهج وجهاً مذهبيّاً، إذاً فهذا تعبير آخر عن قولنا بأنَّ العلوم غير مذهبيّة في مقام الحكم، ولكنّها يمكن أن تكون متأثرة بالمذهب في مقام التشكّل والذي يعدّ تجميع الأسئلة وإعدادها أحد نماذجه. هذا في مورد السير التكوينيَّ التاريخيَّ الذي يعود في الحقيقة إلى مقام الإثبات، فمجموع ما قلناه هو أنَّنا إذا أمعنا النّظر في المعارف والحقائق - كما هي عليه - فليس فيها مذهبيّة وغير مذهبيّة؛ ولكن لأنَّ الحقائق والمعارف ليست في متناولنا - كما هي في الواقع -، فإمكان المذاهب والأيدولوجيات التأثير علينا في طرح الأسئلة وإعطاء الفرضيات والتي ترتبط جميعها

ص: ٢٣١

بمقام التجميع؛ ولكن عندما تصل النوبه إلى الجواب والمنهج، فلأجل تهيئه الإجابات ونقدها، الذى هو مقام الحكم، فلا وجود للمذهب عند ذاك ولا يمكن أن يكون لنا علماً مذهبياً. وهذا هو الجواب النهائى.

والآن ولأجل أن نضمّ إلى هذا البحث المنطقى الجاف إلى حدّ ما بحثاً تاريخياً ممثلاً طراوه وحيويّه نطرح بعض النقاط التى جاءت على لسان البعض. هناك كتاب بعنوان الإسلام والعلم (Islam and Science) من تأليف أحد الفيزيائيين الباكستانيين ويدعى كودلو. فهذا الكتاب يعدّ إلى حدّ ما كتاباً نقدياً لأسلمه العلم. فمن الأفضل لمن يبحث فى هذا المجال مطالعه هذا الكتاب. فالكاتب فيزياوى ولا يمتلك معلومات إسلاميه كافيه وهو لا يدعى شيئاً بهذا الخصوص. وهو هلع ومتأثر جداً من بعض التّحرّكات التى تدور حول أسلمه العلم فى باكستان وقد قام بكتابه هذا الكتاب لأجل ذلك، كى يقوم بالتّعريف بالأعمال والمساعى التى بذلت فى هذا النطاق أولاً وتدوين انتقاداته بخصوصها ثانياً.

ف عندما وصل ضياء الحقّ إلى السلطه إثر انقلاب عسكري عام ١٩٧٧ شرع بعده أعمال؛ ومن جملتها محاوله أسلمه كلّ شىء، أسلمه الجامعات، أسلمه العلوم. وحسب أحد التّقارير التى جاءت فى هذا الكتاب، فإنّ حركته كانت واسعه جداً، وأنّ بعض الأعمال التى مورست خلالها لم تكن خاليه من شباهه بعض الأسئلة التى تُطرح على طلبتنا هنا لقبولهم فى الجامعات - وهى نفسها قصّه وحده التّجربه البشريّه - ذات النّوع من الأسئلة التى انتهت إلى أن يتّخذ الإمام الخمينى قدس سره موقفاً تجاهها وألغى من خلالها نظام القبول.

وقد أورد تقريراً فيه بأنهم يطرحون على الّذين يريدون دخول الجامعه أسئله أمثال اذكر الأدعيه التى تُقرأ فى القنوت، اذكر أسماء زوجات النّبى صلى الله عليه وآله وأشباه تلك التى يُطرح بعضها هنا، ولكنّها فى باكستان كانت قد اتّخذت منحاً لا مثيل له لوجود مسأله أسلمه العلم. وقد أتى على ذكر أسماء فيزياويين قاموا بعقد مؤتمر فى باكستان ووجّهوا دعوات عالميه للمشاركة فيه وتحدّثوا فيه عن المعجزات العلميه فى القرآن ووسّعوا دائره البحث إلى أسلمه الفيزياء وسائر العلوم. وكانت مسأله قياس درجه حراره جهنّم إحدى المسائل التى أوردتها فيه وقد قاموا بالتّعاقد مع من يأخذ على عاتقه متابعه مسأله أسلمه العلم. وكانت محاوله التوصل إلى التّركيب الكيماوى للجنّ الذى بيّن مادّه صنع هياكلهم من المسائل المطروحه فيه أيضاً.

وقد ذكر فيه مسأله أخرى تتعلق باقتراح بعض الفيزيائيين اكتشاف طريق يمكنهم من خلاله الاستفاده من طاقه الجنّ بما أنهم من جنس النار وبما أنّ النار طاقه وذلك لتعويض النقص الموجود في مصادر الطاقه عن هذا الطريق.

ولا يمثّل هذا الكتاب مجرد تقرير حول هذا النوع من الأسلمه وهذا النوع من الفكر الإفراطى المنحط في هذا المجال؛ فقد ذكر ذلك على سبيل المثال. وقد تطرّق إلى ذكر السيد حسين نصر (إيراني الأصل) والآخر السيد ضياء الدين سردار (باكستاني) اللذين يتبنّيان مفهوماً خاصاً عن أسلمه العلم ويرى بأنّهما وبالمفهوم الذي يريانه لا يقدران خدمه إلى العلم في العالم الإسلامي.

وقد أورد عبارته عن عبد السلام، الفيزيائي المعاصر «لا يوجد علم في العالم الزاهن أكثر انحطاطاً منه في العالم الإسلامي» ثمّ أعقبها بتوضيحات للسيد نصر وآخرين. ويعدّ السيد ضياء الدين سردار من الأشخاص المقلّدين وليس من أصحاب الرأي؛ ولكنّ الدكتور نصر بذل جهوداً في هذا المجال وانتظى سيفه وقلمه لسنوات وقد توصل إلى آراء خاصه.

ويتمثّل رأى السيد نصر، الذي له أتباع في إيران، وأمثاله بأنّ منشأ العلوم الغربيه علماني ولا يمكن اجتماعها مع الإسلام بأيّ وجه من الوجوه. إنّ رأى الدكتور نصر وأضرابه مقبول من جهه ومرفوض من جهه أخرى. أمّا بخصوص كون منشأ العلوم علماني فلا تقبل الجمع مع الإسلام وعلى المسلمين عدم التعاطف معها ويجب عليهم اتّخاذ طريق غير طريقها لعدم إمكان أن نكون سوداً وبيضاً في ذات الوقت فالحفاظ على الرّؤية الكونيه الدينيه والإسلاميه لا يمكن أن يجتمع مع الحفاظ على الرّؤية الكونيه العلميه العلمانيه وكلّ ما حاولنا الوصل بينهما فلا بدّ أن ينفصلا يوماً ما ولذا لا فائده في بذل مثل هذا الجهد؛ فإنّ ذلك يعتبر نتيجته غير مناسبه وغير مقبوله بالطبع وتتغذى على مبادئ فكريه غير صائبه. فالمبادئ الفكرية غير المناسبه التي عرضتها، لها مؤيدون وأتباع في بلادنا ومجتمعنا؛ لكنّ نتيجتها المناسبه تتمثّل بعدم وجود علم إسلامي لدينا على أيّ حال من الأحوال. ومن الممكن أن يقول البعض بما أنّ هذا العلم علماني فهو غير إسلامي. وهذا لا يمثّل دليلاً صحيحاً، ولكنّ تلك النتيجة صحيحه بالطبع؛ أي لا ينبغي عليكم ولأى سبب كان السّعي لصنع شيء من قبيل علم إسلامي من هذه العلوم. ولكن عندما نصدر مثل هذا الحكم الكلي، فستكون دائرته أوسع

جدّاً عندها. على أيّ حال، فحديثه في هذا الكتاب يتلخّص في أنّ جميع المساعي التي بذلت - للأسف - إلى الآن لأجل أسلمه العلوم، إمّا أن تكون جاءت من خلال هذه السِّلوَكِيَّات والكلمات الإفراطية والصِّبانيَّة غير الصائبة، (كتعيين درجة حراره جهنّم) أو أنّها لا تؤدّي إلى أيّ نتيجة متوخّاه وتبقى مجرد حديث ليس إلّا.

فهذا ما تحدّث عنه ذلك الفيزيائي ولا أريد التوسّع فيه أكثر.

وقد قدّم السيّد عبد السّلام مقدّمه حادّه لهذا الكتاب وقد استخدم تعبيراً خاصّاً فيها مفاده؛ إذا لم نقل بأنّ الذي يفعله أمثال الدكتور نصر «خيانته» فهو «عدم خدمه» للعلم والمجتمعات الإسلاميّه من خلال ترويج مثل هذه الأفكار من أنّ العلم علماني بذاته ويتنافى والفكر الدّيني وأنّ على المسلمين أن يتعاطوا معه ببرود وأن لا يتعاطفوا معه ولا يرحبوا به بحراره ليستفيدوا منه، مع أنّهم ليس لديهم بديلاً يعوّضون به عنه.

ولم يتطرّق هؤلاء حتّى الآن - في حدود معلوماتي - إلى أنّه إذا كان منشأ هذه العلوم علماني وإذا لم يكن من الممكن أن تجتمع مع الإسلام وإذا لم تناسبنا في جميع الأحوال، فمن أين نأتى إذاً بما يناسبنا وكيف ينبغي علينا توليد العلم المطلوب وبأيّ أسلوب، ومن أيّ تعريف وأيّ موضوع يمكننا أن نستفيد.

فمثل هذه الأسئلة الملحّخه غير موجوده في كلامهم أبداً. وكما أنّ البعض في بلادنا يتحدّث على الدّوام عن غربنه العلوم فقد كان لهم الوضع ذاته ولم يتطرّقوا أبداً إلى العمل الّذي ينبغي أن نقوم به فيما لو كانت هذه العلوم سيّئه وغير مقبوله. إنّ جميع هؤلاء الأفراد يشتركون في رأي واحد في الحقيقه؛ ولم يأت الكاتب على ذكر ذلك ولكنّي أعرضه هنا ألا وهو «الجبر التّاريخي».

فجميع هؤلاء الكتّاب لهم هذا الرّأي وهو أنّ المصائب الّتي نزلت علينا لم تأت من خلالنا ولا يتمّ رفعها عن طريقنا ولا نستطيع عمل أيّ شيء تّجاهها سوى الأنين، فلا يوجد أيّ حلّ. فاليد الّتي جاءت بهذا البلاء هي الّتي يجب عليها إزالته. ولا نستطيع نحن بالخصوص فعل أيّ شيء تّجاه ذلك. وليس بإمكاننا تغيير مجرى التّاريخ والثّقافه. فهناك موجود عظيم يحيط بنا، بدل أن نحيط نحن به ولذا ينبغي علينا التّحمّل ونقول «لا يصلح العطار ما أفسد الدّهر» وهذا ما هو مطروح في ساحتنا فعلاً، لننتظر ونرى ما تصل إليه الأمور.

وقد أُسِّس عام ١٩٨١ معهد في أمريكا تحت عنوان «المعهد العالمي للفكر الإسلامي» International Institute for Islamic Thought والعمل الرئيسي الذي يضطلع به هذا المعهد هو أسلمه المعرفه. وقد عقد هذا المعهد عام ١٩٨٢ ندوه مفضِّله في باكستان واشترك فيها جمع كثير من مفكرى العالم الإسلامى ومن جملتهم السيد إسماعيل الفاروقى. وقد تمّ طبع مقالاتها التي اشتملت على مقالات مفضِّله جداً فى مجال أسلمه العلم. وكانت هناك مقاله رئيسه للسيد الفاروقى ومقاله أخرى للسيد عبد الحميد أبو سليمان اللذان يعتبران من أشهر المشاركين وهناك آخرين إلى جانبهم عنوانوا مقالاتهم تحت هذا العنوان. وقد طرحوا خلاصه ذلك فى كتيب صغير - احتفظ بنسخه منه - ولأجل أن أعرض تقريراً لرأى هؤلاء المفكرين والمتوجعين بخصوص هذه المسأله، أرى من اللعازم قراءه بعض النقاط التي ذكروها. أولاً ما هى الإشكاليه الموجوده فى العلوم الإنسانيه الغربيه ولم يجب أسلمتها؟

وتُطرح هذه المسأله فى بحوثهم بهذا الشكل «إنّ هذه العلوم إنّما تعكس قيم الغرب ومفاهيمه ومعتقداته وغاياته وتشكّل بالتالى على تلك الأسس الغربيه مختلف وجوه السلوك والنشاطات والمؤسّسات الاجتماعيه» (١) فهذه خلاصه ما فى هذا الباب والتي تفسّر بدقه سبب عدم إسلاميه العلوم الغربيه وبالتالى ما يدعو إلى ضروره أسلمتها: فقد ذكر الكاتب هنا أربع مقولات؛ القيم والمفاهيم والمعتقدات والغايات الغربيه.

وهذه تمثّل جميع تلك البحوث التي أنجزت فى ذلك المؤتمر فى عام ١٩٨٢. فهذه المقولات الأربع التي تنعكس فى العلم الغربى، قد نفذت فيه وامتزجت به بشكل كامل فجعلته غريباً بامتياز ولأجل هذا، ينبغى خلع الغربيه عنه حسب تعبير العطّاس. ولأنّ العلم هو منشأ العمل والأثر، فعندما يمتزج ويختلط بغايات ومفاهيم ومعتقدات وقيم غريبه، فسيكون العمل مطابقاً له ومنظماً وفقه أيضاً؛ إذن فإذا أردنا أسلمه العلوم حسب التعريف الحاصل فينبغى استبدال تلك المقولات الأربع فيه، أى يجب القيام بصناعه علم وفقاً للقيم الإسلاميه. ويعنى ذلك القيام بطرح أسئله تنسجم وأسسنا القيميه ومخاوفنا وآلامنا. ويجب أن تجرى قيمنا فى أسئلتنا. لكن كيف سيكون الموقف مع المفاهيم؟ يجب علينا إبداع فرضيات طبقاً للمفاهيم الدينيه. فهذه نقطه أساسيه جداً وسأورد كتابات شخص آخر فى هذا المجال إن سنحت الفرصه لذلك. فإبداع

ص: ٢٣٥

١- (١). المعهد العالمى للفكر الإسلامى (١٩٨٦). إسلاميه المعرفه، المبادئ العامه - خطّه العمل - الإنجازات، ص ١٨.

الفرضيات يتركز على المفاهيم. والمفاهيم سيّاله وطيّاره ويرتبط الأمر بما تمسكه منها وتقوم بالاستفاده منه. وأن الاختبار والاستفاده الّذى يعدّ من الأساليب التجريّيه والفلسفيّه يأتي بعد ذلك في مرتبه لاحقه بطبيعه الحال ولا توجد فيه مذهبيه وغير مذهبيه.

فنحن نتحدّث عن مقام التّكوين، وهذه جميعها تتعلّق بمقام الكشف والجمع ولا يعود أيّ منها إلى مقام الحكم، إذن، فنستفيد من المفاهيم الدّيّتيه في إبداع النّظريّات ومن القيم الدّيّتيه في طرح الأسئلة ومن الغايات الدّيّتيه في استعمال وتدوين بعض العلوم التي تفتقد إلى موضوع؛ وعلى هذا - وحسب ما قلناه سابقاً والّذى يتطابق والرّأى الّذى جاء هنا - يمكن أن يكون لدينا علم إسلامي ومذهبي؛ ولكن علماً مذهبيّاً عامّ الحكم وشامل عالمي الأساليب حسب ما عرضته. ولأجل أن يكون الحديث مكتملاً أكثر، فسأذكر من هذا الكتيب رؤيه كتيابه لطريق الأسلمه: أولاً، يجب أن يكون الفرد متمكناً من العلوم الإسلاميّه أو حسب تعبيرهم المواريث الإسلاميّه؛ ثانياً، يجب أن يكون أيضاً متمكناً من العلوم الحديثه؛ ثالثاً، يجب أن يكون مطلعاً تماماً على مشاكل العالم الإسلامي؛ ورابعاً، أن يكون مبدعاً مبتكراً.

فتأسيس العلوم الإسلاميّه يمرّ عبر هذه المراحل الأربعه. فالّذى يكون قديراً في العلوم الدّيّتيه وفي العلوم الحديثه وعلى درايه بمشاكل العالم الإسلامي وقادراً على إبداع الفرضيات فسيكون باستطاعته الوصول إلى تأسيس علوم إسلاميه. وآخر ما نقرأه هنا كلام للسيد العطاءس. فله كتاب بعنوان الإسلام والعلمانيّه. ويشتكى فيه ابتداءً من قيام البعض بسرقة أطروحته؛ ولكنّ حديثه الأساسي بخصوص أسلمه العلم أوردّه بالابتداء بالقول بوجود صبّ العلوم في قالب الإسلام. فمثل هذا التّعبير الشاعري والتّيذوقي لا- يوفّر لنا مطلباً دقيقاً؛ لكنّه في مقام التّطبيق، يفصل بين الواقع وتفسير الواقع (fact and Interpretation of fact). فلدينا في العلم واقع وحقيقه نحاول اكتشافها ومن ثمّ نقوم بتفسير تلك الحقيقه. فهو يقول بعدم وجود أيّ مشكله في مقام الواقع ولا يتمّ البحث فيه عن ما هو إسلامي وما هو غير إسلامي؛ ولكن في مقام تفسير الحقائق يأتي مبحث الإسلام وغير الإسلام. ثمّ يقول: «وينبغي الاستفاده من النّظريّات لتفسير الحقائق. يجب أن نسعى للوصول إلى تفسير للمقولات الدّيّتيه في الأثناء وترك المقولات الخاصّه بالثقافات الغربيّه، أمثال النزعه الإنسانيّه وإثنيه الحقّ والحقيقه وأشباهاها جانباً». ومع أنّ مثل هذه الخطابات إجماليّه نوعاً ما،

لكنها توضّح بأنّ عموم الأفكار التي طرحت في هذا المجال في العالم الإسلامي ترتبط بالعلوم التي تختصّ بالنطاق البشري؛ لكنّ العلوم التي نأخذها بصوره مباشره من النصوص الدينيه كالفقه والأخلاق فإنّ تكليفها واضح ومن السّهوله بمكان إمكانيه نسبتها إلى الإسلاميه وغير الإسلاميه.

سؤال وجواب

إنّ قياس العلوم الطبيعيه مع العلوم الإنسانيه قياس مع الفارق

لم أعمل القياس هنا أبداً، وقد أخذت الاختلافات فيما بين العلوم في الحسبان بطبيعته الحال. حتّى أنّي تطرقت إلى ذكر الفلسفه التي تختلف عن العلوم الطبيعيه التجريبيه أكثر ممّا تختلف عن العلوم الإنسانيه. فقد تناولت البحث بشكل عام جداً ومشارك، كي يكون حكمنا وقضاؤنا كلياً ومرتبلاً بجميع أنواع المعارف. فإذا أردنا الدخول في جميع هذه الفروع، فسيكون البحث مطوّلاً. فالذين قالوا إنّ تاريخ العلوم الإنسانيه طويل جداً وكثير التذبذب والاضطراب، لم يتفقوا على تعريف بشأنها وحتّى أنّ تحديد موضوعها لم يستقرّ بشكل قاطع. فأنا أوافق على جميع ما تقدّم؛ ولكنّ ما أردت قوله يتمثل في أنّه على افتراض أنّ موضوعها محدّد وعلميته ثابتة وأنّه قد تمّ تعريف مناهجها بشكل كامل، على ما هو موجود من الشكوك التي تطلق بشأنها، فعلى افتراض ثبوتها، أي حتّى فيما لو توصل إلى منهجها واتّفق على تعريفها وعيّنت حدودها، فسيكون الحكم في هذه الحاله هو ذاته الّذي ذكرناه. وهذا ليس استصغاراً وليس استسهالاً كذلك؛ فليس لدينا طريق أخرى لتقسيم العلوم.

هل يمكن التحدّث عن العلم الديني للأنثروبولوجيا؟

إذا كان المقصود من الأنثروبولوجيا المعنى الّذي تحدّثنا عنه، أي بموضوع ومنهج محدّد، فلا يوجد فيها شيء ديني وآخر غير ديني، لكن إذا كان مقصودكم غير الأنثروبولوجيا، أي نحصّ النصوص الدينيه كي نرى ما الّذي قالته بشأن الإنسان، فإنّ هذا الأمر ممكن وقد تحقّق بالطبع؛ فلا مشكله في ذلك؛ ولكننا لا نزيغ عمّا قلناه في الفلسفه الإسلاميه، فمرّه نحلّل النصوص الدينيه ونستخرج بعض النكات الفلسفيّه التي جاءت في القرآن والزوايات والمعارف الدينيه. فهذا ممّا لا ينكر ولا يقتصر على الدّين فقط، بل إنك تجد

نكاتاً فلسفيته في شعر حافظ ومثنوى (١) وغيرهما؛ ولا يقتصر الأمر على وجود نكات فلسفيته، بل إننا نستطيع أن نفسر ما جاء فيها تفسيراً فلسفياً؛ ولكن عندما نقول بأنه من الممكن استخراج علم بتعريف ومنهج محدد باسم الفلسفه؛ فهذا ليس ممكناً أولاً، ولا معنى له ثانياً وليس من المناسب أن يقوم مذهب بصناعه علم بمنهج وتعريف لأنه سيكون كالعلم ذاته الذي يصنعه الآخرون. فليس هنالك أكثر من فلسفه، وإذا ما عزم مذهب على صناعه فلسفه، فلا يتوصل إلّا لما توصل إليه الآخرون؛ إذن فمزمه يكون البحث بخصوص استخراج نكات فلسفيته من النصوص الدينيه ومزمه بخصوص استخراج علم باسم الفلسفه منها ونقصد أن يكون هناك نوعان لعلم الفلسفه: نوع ديني ونوع غير ديني، فنحننا يرتبط بهذا الأخير.

إن العلوم ما هي إلّا حصيله التماذج العصريه الغالبه فلا ينبغي أن تتوقع داخل نطاق نظريه أيديولوجيه، فنموذج بطليموس مثلاً له جذور كنسيه وعلميه، ونموذج نيوتن الذي جعل من الآليه (الميكانيكيه) معياراً. وبعباره أخرى، إن العلوم الغربيه لا تستمد من الأيديولوجيات الغربيه.

إن هذا يمثل أحد نتائج بحثنا. فأنا أوصيكم بعدم الابتداء بتناول لقمه كبيره فتغصون بها، كما فعلها البعض. فهذه اللقمه الكبيره، مثل الغرب والأيديولوجيه والحضاره؛ ليس من السهل تناولها وإن أكثر الذين لا يحتملون الفكر التحليلي وليسوا من أهل التأمل والبحث والتقصي ولا تسع صدورهم مثل هذه الأعمال، يريدون البيع والشراء بالجملة وإصدار أحكام فوريه بخصوص الأشياء. وبالطبع فإن هذا يسهل المهمه من جهه، ولكنه يكدر ويعسر الحكم من جهه أخرى. فعندما نقول الغرب، فهو شيء واحد فقط. لكن هل أن الأيديولوجيه الغربيه واحده؟ هل هي فكر واحد؟ وهل أن العلماء الذين يختلفون مع بعضهم البعض قاموا بتقييم ومقارنه أفكارهم أم أنهم يفكرون بشكل واحد أو يستمدوا من فيلسوف واحد؟ وهل لا يوجد في العالم سوى منهج فلسفي واحد؟ لم تكن إلّا روايه واحده وراو واحد؟ أتذكر أن أحدهم كتب بأن جميع الروايات التي تصدر، في الغرب تتغذى على الفكر الفلاني. وقد سألناه وهل أنك قرأت جميع الروايات الصادره؟ وهل أنك تحيط علماً بالروايه التي لم

ص: ٢٣٨

١- (١). حافظ الشيرازي أحد أشهر شعراء اللغه الفارسيه و سمي حافظاً لحفظه القرآن الكريم الذي انعكس حكماً في شعره، و مثنوى من قوالب الشعر الفارسي و أشهره مثنوى مولوي (جلال الدين الرومي) - المعرب -.

تصدر بعد والتي ستكتب مستقبلاً؟ فأى كلام هذا وأى حكم أن يتوسل الإنسان بمقولات تضخه بالشجاعة اللازمه لإصدار مثل هذه الأحكام الجزائية.

التقطه الأخرى، أجل، كنا قد بينا بأنكم متأثرون بالمذهب والأيدولوجية في مقام طرح السؤال وهذا بالطبع لا يستنتج حقيقة موضوعية من العلم وبالتوضيح الذي ذكرته أي أن منهجهم واحد وموضوعهم أيضاً واحد؛ وإن ما يسبغ على العلم هويته هو موضوعه ومنهجه. أما الأسئلة فسياله، تأتي وترحل وترتبط بالثقافة وبالأيدولوجية وترتبط بتجارب الإنسان السابقة في كيفية طرح الأسئلة، لكن الأجوبة ثابتة وغير قابلة للتغيير.

هل أن قاعده إمكانيه النقض تجرى في العلوم الإجتماعيه الإسلاميه أم لا؟

إذا كانت قاعده إمكانيه النقض قاعده معتبره في مجال التفكيك فيما بين العلم وغير العلم، في أي علم كان. فما كنت أقصده هو عدم وجود ماهية للعلوم الإجتماعيه الإسلاميه سوى ماهية العلوم الإجتماعيه وإذا كانت تلك القاعده قاعده معتبره في تفكيك العلم عن غير العلم فهي معتبره هنا وتجري في جميع الحالات ومن ضمنها العلوم الإجتماعيه المتأسلمه.

الملاحظات

(1)

إن السيد الدكتور سرور تعرض إلى مسأله تمايز العلوم عن بعضها البعض في مقام الثبوت كما لاحظنا، وحاول من خلال هذا الطريق إثبات عدم معقوليه العلم الديني والإسلامي. وتطرق ابتداءً من خلال أخذ النظريات الشائعه في تمايز العلوم بنظر الاعتبار، إلى أن العلم يعرف من خلال الموضوع، الغايه أو المنهج. ثم ولإيضاح عدم كون العلم ممكناً باللحاظ الثبوتى قال:

إن أي علم ليس له أكثر من موضوع في مقام الثبوت، وإن لهذا الموضوع تعريفاً محدداً، كما أنه بلحاظ المنهج لا يوجد أكثر من منهج واحد؛ لأن الموضوع، هو أمر موجود في أصل الواقع والمنهج هو بمعنى كيفية تنظيم المقدمات للوصول إلى النتيجة التي لا تكون توافقيه، وإلا لاستطاع كل شخص تنظيم المقدمات بنحو تصل دعواه إلى نتيجة ويخرج بذلك عن إطار

ص: ٢٣٩

١- (١). يجدر بنا تقديم الشكر والتقدير إلى حجة الإسلام والمسلمين محمود رجبى، الذى استفدنا من آرائه فى تدوين هذا القسم.

النسبيته. إذن فلا يوجد لدينا أكثر من موضوع ومن منهج واحد كذلك. وكلما لم يكن لدينا أكثر من نوع واحد لشيء ما، لا يكون للتعديد معنى عند ذاك. فعلى سبيل المثال، إن موضوع الأثرولوجيا، هو الإنسان والإنسان له تعريف محدد ولأن الأمر كذلك فليس لدينا إنسان إسلامي وإنسان غير إسلامي وليس لدينا تعريف إسلامي وغير إسلامي للإنسان، ومن هنا، فليس لدينا أثرولوجيا إسلامية وغير إسلامية، لانحصار تمايز العلوم بالموضوع وهو واحد هنا أو بالمنهج وهو كذلك واحد، أو بالغايه والهدف، وهذا يعود إلى الموضوع أيضاً وعندما يكون الموضوع واحداً، فستكون الغايه والهدف واحده أيضاً.

١. إن النقطه الجديره بالانتباه فى هذا المجال هى عدم وجود أى دليل منطقى على لزوم وجود موضوع ذى هويته وماهية واحده لكل علم. بعبارة أخرى إن لزوم وجود موضوع واحد لكل علم وشرطيه كون محمولات العلوم من العوارض الذاتيه لموضوع جامع وواحد، ليس كلاماً تتفق حوله الآراء، بل إن هناك آراءً بديله مطروحه بهذا الخصوص ترى أن العلم مركب اعتبارى يكون الاعتبار أو الغرض أو التناسب الذاتى بين مسائله أو محمولاته هو الذى يهبه وحده؛ ومن هنا، لا يمكن القول بأن قضايا كل علم يجب أن تكون مرتبطة حقيقه بالموضوع مورد البحث والتي يعبر اصطلاحاً عن محمولات مثل هكذا قضايا بالعرض الذاتى لموضوعها، بمعنى أنها تحمل على موضوعاتها حملاً حقيقياً وبلا- واسطه؛ ولأجل هذا، تتوفر إمكانيه فرض نوع من الوحده الاعتباريه والموضوعيه العلميه للموضوعات المتعدده. فعلى سبيل المثال، إن موضوع علم الاقتصاد يتمثل بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك، فيمكن القول بعدم وجود دليل منطقى على أن هناك وحده حقيقه لموضوع العلم وعدم اتصاف جميع العلوم الحاضره بمثل ذلك عملياً.

٢. إن مسأله تمايز العلوم لا- تختص على الدوام بتمايز العلوم المختلفه عن بعضها البعض، بل يمكن التفكيك بين كل سنخ وصنف أو مصداق فى داخل أحد الفروع العلميه وبين سنخ وصنف ومصداق آخر لذلك الفرع العلمى. فالبحت المطروح عن التمايز بالموضوع والمنهج والهدف يشمل التمايز الخارجى للعلم والتمايز بين الفروع المختلفه للعلوم، وما هو المقصود فى بحث العلم الدينى وغير الدينى هو فى الحقيقه التمايز الداخلى للعلم. فلو تحدثت أحد عن علم الاجتماع الإسلامى مثلاً، فهو لا يريد إيجاد علم غير علم الاجتماع ويسميه علم الاجتماع الإسلامى، وإنما إيجاد سنخ أو صنف أو مصداق لعلم الاجتماع يتمايز مع بقية السنوخ والأصناف والمصاديق.

فيمكن تصوّر مثل هذا العلم بافتراض وجود موضوع لعلم الاجتماع ووجود تعريف واحد لذلك الموضوع. فعلم الاجتماع الإسلامي وغير الإسلامي هما علم اجتماع على السواء، ولا- يوجد اختلاف بينهما؛ بعبارة أخرى، ليس الأمر أنّ أحدهما علم اجتماع والثاني علم آخر غير علم الاجتماع، بل إنّ الموضوع الواحد لكلاهما يجعل منهما علم اجتماع على السواء، ولكنهما يختلفان في نوعيته سنخه أو نوعيته صنفه أو نوعيته مصداقه؛ فأحدهما إسلامي والآخر غير إسلامي.

ولهذا السبب، توجد إمكانيته اشتراك العلم الدّيني والإسلامي مع أقسام من العلم غير الدّيني، وعلى هذا الأساس، فإنّ طرح دينه وأسلمه العلم ليس هو بمعنى إنكار مكاسب البحوث التّجربيه التي تمّ إنجازها، بل بمعنى إعادته النّظر وتمييز الصّحيح منها عن الشّقيم واستخدام آراء ومعطيات صحيحة وإضافه معطيات جديده عليها وصلت إلينا عن طريق الوحي.

٣. إنّ السّيد سرّوش يعتقد بأنّ لكلّ علم، منهج ذاتي وثابت؛ وبعبارة أخرى، إنّ المنهج باعتباره مقوّمًا للعلم، لا يمكن أن يكون أمراً توافقياً واختيارياً وإبداعياً، وإنّما هو في مقام الثّبوت أمر غير اختياري.

والنّقطة التي ينبغي أخذها بنظر الاعتبار هنا، هي أنّ المنهج باعتباره أحد عوامل التّمايز في العلوم، هو مطروح على الدّوام في مقام الإثبات؛ أي، مع أنّ المنهج إنّما هو لأجل إثبات القضايا العلميّه، لكن لا يوجد ارتباط على فيما بين القضايا المعرفيه وبين المنهج المناسب لها؛ وتوضيح آخر، لا يمكن القول على الدّوام بأنّ سنخ القضايا تتطلّب ذاتاً منهجاً خاصاً للإثبات.

فليس من الصّواب أن نقول بأنّ الفيلسوف في ذاتها لها منهج خاص بها (المنهج العقلي) مثلاً؛ وإنّما هذا مجرد توافق في أن يستفاد من المنهج العقلي في الفلسفه المتداوله. فهناك حقائق قائمه بذاتها وليس في الفلسفه؛ أي أنّ لدينا في الواقع وفي العالم الذاتي، حقائق ومعارف مختلفه مجتمعه إلى جوار بعضها البعض فإذا ما أردنا أن نصل إلى مقام الإثبات وتعيين حدود العلوم والمكاسب المعرفيه فسنتحتاج عندها إلى التّسميه فنطلق على بعض المعارف فلسفه، وعلى القسم الآخر فيزياء وآخر رياضيات، وهكذا في باقى العلوم.

إذاً فيمكن التّوصيل إلى حقائق خاصه من خلال أساليب مختلفه. وبالطّبع فإنّ الأساليب البرهانيّه ذاتها لها حقيقه ذاتيه وفيما لو لم نستخدم المنهج العقلي لا يمكننا من خلال التّوافق...

أن نعدّ منهجنا منهجاً برهانياً عقلياً. فنحن نستخدم المنهج البرهانيّ العقليّ بشكل تقليديّ لكشف

الحقائق التي يبحث عنها في الفلسفة، ولكن يمكننا في ذات الوقت الاستفادة من الأسلوب الشهودي لكشف هذه الحقائق؛ لأن الشهود هو حقيقته ذاتيه أيضاً؛ ولهذا من الممكن إيجاد فلسفه ذات منهج شهودي، كفلسفه الإشراق، أو إيجاد فلسفه ذات منهج تجريبي أو نقلي أو حتى مركب من عدّه مناهج، أي أنّ المسأله ليست في أنّ الفلسفه لا- تكون جزءاً من الواقع ونفس الأمر إلّا بالمنهج البرهاني العقلي، وإذا ما اعتقدنا بأن العلم هو ما أنجزه العلماء من عمل وفقاً لرأى الدكتور سروش فإننا نلاحظ بأن الفلسفه قد اجتمعت بأساليب مختلفه على مدى التاريخ، لذا لا- ينبغي الاستيحاش من القول بوجود مناهج مختلفه في العلم الواحد.

٤. أمّا أنه لا بدّ وأن يكون لكلّ علم منهج واحد ذاتي، فهو بحاجة إلى إثبات؛ لأنه أولاً، هناك علوماً كثيره تستفيد من أساليب مختلفه لإثبات قضاياها. وثانياً، كثيراً ما يستعير علماء أحد العلوم أساليب جديده تُستخدم في علوم أخرى لإثبات قضايا ذلك العلم ويحدثون بذلك تغييراً منهجياً (١). (٢)

٥. ويبدو حدوث نوع من الخلط فيما بين منطق الفكر وقواعد المنهج من جهه وأساليب كسب المعرفه من جهه أخرى في نظريه السيد سروش. فأمّا أن يكون لدينا أساليب متعدده لكشف العالم وحقائقه فهذا من الأمور المسلّمه ومورد وفاق أغلب فلاسفه العلم. وبالطبع فإنّ العلماء متفقون على أنّ لكلّ منهج قواعد الخاصه به. وأنّ ما يسبب التسييه وإمكان إثبات أيّ دعوى من أيّ مقدمه، ليس هو تعدّد المناهج، وإنّما هو فقدان قاعده وضابطه محدده. وحتىّ فيما لو اعتقدنا بعدم وجود سوى منهج واحد في العالم وأنّ جميع العلوم تستفيد منه، فإذا لم يكن لذلك المنهج قواعد وضوابط محدده، فسيستطيع كلّ شخص الادعاء بثبوت مدّعاة بذلك المنهج ولا توجد أيّ قاعده ومعيار بهذا الخصوص تثبت صحّه أو عدم صحّه هذا الادعاء؛ ولكن إذا كانت هناك مناهج مختلفه ولو في موضوع واحد، وكان لكلّ منها قواعد محدده، فيمكن عندها تشخيص ثبوت صحّه أو عدم صحّه ادعاء إثبات موضوع ما بأيّ واحد من تلك المناهج واختباره بتلك القواعد.

ص: ٢٤٢

١- (١). فعلى سبيل المثال السيد الشهيد محمد باقر الصدر وآيه الله السيستاني استخدمتا أسلوب حساب الاحتمالات لإثبات بعض القضايا الأصوليه وذلك لأوّل مره في علم الأصول.

٢- (٢). النكته الأخرى التي يمكن طرحها في هذا الاستدلال، هي أنّ هذا الرأى يحصر تمايز العلوم في ثلاثه أمور، الموضوع والمنهج والغايه، في حال أنّ هذا الحصر ليس منطقيّاً ويمكن تصوّر وجوه أخرى للتمايز. فعلى سبيل المثال، يمكن إرجاع تمايز العلوم إلى مسائل كلّ علم، بمعنى أنّ كلّ علم له مجموعه مسائل خاصه به وبهذا يكون متمايزاً عن مجموع مسائل العلوم الأخرى. أو أن يكون تمايز العلوم بالتمايز بين محمولات قضايا ذلك العلم وعلى هذا فإن كانت مسائل علم ما مختلفه عن علم آخر أو اختلفت محمولاتها فسيكون ذلك العلم متمايزاً عن العلم الآخر وإن كان موضوعهما أو منهجهما أو هدفهما واحد.

وأن هذه الضوابط ذاتها هي التي تبلور منطق الفهم والفكر، والتي كان بعضها كلياً وعمماً، وتُطرح في جميع المناهج ويتفق عليها جميع العلماء وهي مقتضى الأساس الوجودي لجميع الناس، ويختص البعض بمنهج خاص يتم قبوله على أساس تلك القواعد الخاصّة.

ويعتقد الدكتور سروش كذلك بأنّ منهج دراسته أيّ موضوع إنّما هو واحد وأنّ تعدّد المنهج للحصول على حقيقته ما مرفوض كلياً؛ وهذا الكلام بذاته مجرد دعوى تحتاج إلى دليل. وبعبارة أخرى، إنّ هذه المسألة مطروحة بشكل جادّ في فلسفة العلم وهي هل أنّ العالم الخارجي ذو أقسام مختلفه ومتباينه بشكل كامل وهل من الممكن معرفه كلّ من هذه الأقسام من خلال منهج واحد خاصّ أم لا؟

إنّ ما يتفق عليه الأعلّيّه، بل جميع علماء المسلمين هو أنّ منهج الوحي الذي أوصل إلينا كلام الله في جميع المجالات عن طريق الأنبياء، يمتلك الكفاهه اللّازمه ويمكن كذلك استخراج قضايا ذات مقولات متعدّده تتعلّق بأقسام مختلفه للوجود من النّصوص الدّيّيه للإسلام ومن جملتها القرآن، والتي هي ليست بالقليله في بعض المجالات. ويعتقد العرفاء كذلك بمثل هذه النّظريّه في نطاق المعارف الشّهوديه وقد قاموا ببيانها عملياً. إنّ ما أتينا على ذكره يرتبط بالفضاء الخارجي لمسألة المنهج، ويمكن الحديث عن تعدّد المناهج في الفضاء العلمي الدّاخل للمنهج كذلك.

أمّا بالنسبه إلى نفى العلم الدّيني في مقام الإثبات، فالدكتور سروش يصرّح بأنّ المناطقه تحدّثوا عن العلوم في بحث تمايزها بشكل لم يأتوا بجديد؛ أي لم يأت شخص أو فئه لرسم موضوع وهدف ومنهج لعلم ما ويأسدّ سوا علماً بذلك. فالعلوم تتبلور بشكل لا إرادى ويبقى موضوع المسائل ومنهجها في هاله من الإبهام في بدايه ظهورها، والعلماء أنفسهم لم يعلموا حينها بأنّ سيعهم نحو أهدافهم الخاصه سيؤدّى عفويّاً وبالتدريج إلى تأسيس علم من العلوم. ولم يحدث أبداً في حدود ما يشير إليه التّاريخ أن يأتى شخص أو جماعه لتقول نريد تأسيس علم جديد من خلال هذا التعريف وهذا المنهج وهذا الغرض.

فظهر العلوم كظهور الشّعر واللّغه في كونه من الآثار اللا إراديه للسلوك ومن ضمن الأنظمه التي لم يقم بتصميمها الإنسان. فعندما تكون العلوم بهذه الحاله، فهي تمثّل مجموعه من الأسئلة ومجموعه من الإجابات تتوارد سيّاله على طول الزمن. ومن الممكن أن تكون الأسئلة مختلفه حسب اختلاف المذاهب وما يتّبعه العالم من مذهب. فالمسلم يطرح الأسئلة التي تتناسب ومذهبه والمسيحي يطرح أسئله أخرى تناسب مذهبه أيضاً، ولكنّ العلم باعتباراه علماً لا يقوم على أساس

الأستله فحسب، بل يجب أخذ الإجابات بنظر الاعتبار أيضاً، ولا يوجد من حيث الأساس جواب مذهبي وآخر غير مذهبي وإنما تتمثل الهويّة الأساسيّة للعلم بذات الإجابات، لأنّ أيّ سؤال يطرح ليس له أكثر من جواب وبما أنّه جواب واحد فلا يمكن أن يتّصف بالمذهبية وعدم المذهبيّة فهو عارٍ من الاثنين. ومن المناسب هنا ذكر النكات التّاليه حول هذا الاستدلال:

الأولى، ينبغي القول هنا بأنّ قوله: «لم يسبق وأن قام أحد أبداً وعلى مرّ التّاريخ بتأسيس علم بموضوع ومنهج وغياه محدّده بشكل يقول فيه أريد أن أوّسس علماً بهذه المواصفات» ليس كلاماً دقيقاً. فإذا راجعنا تاريخ العلوم المختلفة وتأمّلنا سيره العلماء البارزين المذنين أسّسوا العلوم، نجد أنّ هناك أفراداً كثيرين قد ادّعوا تأسيس علم خاصّ بمنهج وموضوع وغياه خاصّ، بكيفيته جعلتهم يدّعون ذلك بأنفسهم وقد أدرجهم البعض ضمن قائمه مؤسّسى العلوم الحديثه. فعلى سبيل المثال، العالم المسلم ابن خلدون المذنى عرّف على أنّه مؤسّس علم الاجتماع أو فلسفه التّاريخ؛ يصرّح فى مقدّمه كتاب العبر ليكشف عن تأسيسه علم وتعيينه حدوده ونطاقه وموضوعه ومنهجه وهدفه فيكتب:

وكأنّ هذا علم مستقلّ بذاته فإنّه ذو موضوع وهو العمران البشرى والاجتماع الإنسانى وذو مسائل وهى بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته... فإن كنت قد استوفيت مسائله وميّزت عن سائر الصنائع أنظاره وأنحاءه... ولى الفضل لأنّى نهجت له السبيل وأوضحت له الطّريق. (١)

ويتحدّث اوغست كانت وسان سيمون بصراحه عن تأسيسهم الفيزياء الاجتماعيه أو الفيزيولوجيا الاجتماعيه باعتبارها علماً جديداً. دور كهيم الذى يعتقدّه سان سيمون بأنّه أحقّ من اوغست كانت بلقب مؤسّس علم الاجتماع، يقول:

لم يقتصر سان سيمون على وضع برنامج العلم، أى علم الاجتماع، بل إنّه سعى لأجل تحقيقه. وأنّ النطف التى تتغذى عليها جميع الأفكار فى مرحلتنا هذه، يمكن العثور عليها لدى سان سيمون.

ولقد استعار اوغست كانت بكاء اصطلاح الفيزيولوجيا الاجتماعيه التى تعنى أسلوب عمل المجتمع من سان سيمون. فالفيزيولوجيا الاجتماعيه حسب وجهه نظر سان سيمون هى ذاتها علم الاجتماع بمعنى المعرفة العلميه لطبيعته عمل المجتمع. (٢)

ص: ٢٤٤

١- (١). ابن خلدون، عبد الرحمن محمد، مقدّمه العبر، ص ٣٨ - ٤٠. لمزيد من التوضيح ر. ك: رجبى، محمود وآخرون، تاريخ الفكر الاجتماعى فى الإسلام، ص ١٧٦ - ١٨٢ «باللغه الفارسيه».

٢- (٢). هنرى مندرس وجورج كوروييج، أسس علم الاجتماع بضميمه التّاريخ الموجز لعلم الاجتماع، التّرجمه الفارسيه لباقر برهام، ص ١٧.

إنّ ما يظهر تدريجاً على مرّ الزّمان، ليس خطّه تأسيس علم، بل هي المسائل والإجابات المعروضه لأسئله جديده لا تتوقّف مطلقاً ولا- يمكن افتراض زمن تنتهي عنده هذه الأسئلة والأجوبه ليتمكن عندها ادعاء أنّ مجموعه المسائل هذه هي التي تمثّل ذلك العلم (لا أكثر ولا أقل). وإنّ كثيراً من هذه الأسئلة الجديده والإجابات تُطرح بطبيعه الحال عن قصد بعنوانها أسئله تختصّ بهذا العلم، ولا تُطرح دون التفات إلى انتمائها إلى نطاق علم محدّد. ومن المؤكّد أنّ كلّ علم كالإنسان، يطوى مراحل نموّه ويكتسب شرعيّه نسبيّه في مقطع ما، ولكنّ هذا ليس بمعنى إنكار النكات السابقيه.

وينبغي كذلك عدم الغفله عن هذه النكته وهي أنّه قد جاء في تعريف موضوع العلم أنّ موضوع أيّ علم هو تلك الماهيه والحقيقه التي تبحث عن العوارض والحالات الذاتيه لذلك العلم.

ففي الحقيقه أنّ المسائل المطروحه في علم ما هي ذاتها موضوع العلم الذي يتجزّء إليها أو المصاديق المختلفه التي أوجدتها.

ولهذا السبب يمكن أن تكون مسائل العلم مشخّصه ومميّزه لعلم عن آخر كما أنّ موضوع العلم هو المعيار في تمايزه عن علم آخر. فهذه المسائل هي ذاتها الأسئلة والأجوبه التي تتراكم بالتدرّج في كلّ علم من العلوم.

النكته الثانيه المهمّه، هي أنّ أحد عوامل ظهور هذا النوع من الأسئلة والأجوبه وبنيه مسائل العلم، هو التّصوّر الذي يحمله العالم عن موضوع العلم، فالذي يعتقد بأنّ الإنسان (باعتباره موضوع الأنثروبولوجيا) إنّما هو موجود مادّي وفي رتبه الحيوانات الأخرى مثلاً، يطرح أسئله حوله ويعطى إجابات عن أسئلته تلك وأسئله الآخرين تتناسب مع هذا التّصوّر المادّي عن الإنسان وأنّ جميع الأسئلة التي تنظر إلى البعد الرّوحي ودائرته نفس الإنسان يجيب عنها جواباً مادياً وإلّا يعتبرها لا معنى لها.

وعلى هذا فسيكون لدينا نوعان من الأنثروبولوجيا بلحاظ الأسئلة وبلحاظ الإجابات، متفاوتان جدّاً مع بعضهما البعض. وأنّ الاختلاف لا يقتصر بطبيعه الحال على الأسئلة فحسب، بل يتعدّاه إلى المنهج، الهدف وباقي أسس العلم أيضاً.

ومن هنا يبدو حدوث خلط في استدلال الدّكتور سروش بين مقام الإثبات والثبوت. فقد أورد مسأله عدم وجود أكثر من جواب واحد صحيح لكلّ سؤال في الاستدلال على مقام الثبوت؛ والحال أنّ هذا الاستدلال يرتبط بمقام الإثبات. فإننا نواجه إجابات متعدّده في مقام الإثبات بعضها صحيح والآخر غير صحيح، بعضها دقيق والآخر ليس كذلك، بعضها كامل والبعض الآخر ناقص،

بعضها ينظر إلى بُعد خاصّ وبعضها إلى أبعاد متعدّده، بعضها تأتي من المناهج البشريّة العامّة والأخرى من المنهج الاجتهادى.

فالمناصرون للعلم الدّينى يؤكّدون على نقطتين: الأولى، السّعى إلى الحصول على إجابات شامله من خلال عدم حصر منهج العلم بالمنهج التجريبي والثانيه، أنّ الإجابات الناقصه تطوى طريق الكمال من خلال الأخذ بنظر الاعتبار مجموع الإجابات وتقييمها.

ومن هنا، فالاعتقاد بعدم وجود أىّ قيمه للأسئله المطروحه فى علم ما فى مقام تمايز العلوم ممّا ليس له رصيد علمى؛ وإضافه إلى ذلك، فحتّى لو ربطنا هويّه العلم وتمايزه بالأسئله المتعلّقه بمسائله الدّاخليه، فإنّ الإجابات الوارده على أساس أفكار مسبقه والتّى تعدّ الأفكار المستلهمه من منهج الوحي أحد أفرادها ستكون مختلفه وسنواجه عاده سنخين أو صنفين من العلم؛ وأنّ هذه الأصول السّابقه تؤثّر فى قبول أو رفض الإجابات حتّى لو كانت فى مقام واحد.

ويعلن الفين جولدنر بعد أن يذكر ثلاثه أنواع أساسيه لعلم الاجتماع السّابق تحت عنوان؛ المفروضات، المسلّمات، المفروضات الكلّيه، والمفروضات الجهتيه، بأنّ هذه المفروضات تؤثّر فى ظهور وقبول أو رفض النّظريّات. وبتقسيمه المفروضات الكلّيه إلى مفروضات عالميه وبنويّه، يكتب بخصوصها:

«إنّ المفروضات الكلّيه تؤثّر فى المصير الاجتماعى لنظريّه ما وفى إجابات الأفراد فى مواجهتهم لهذه النّظريّه؛ لأنّه يمكن القول إلى حدّ ما إنّ قبول أو رفض النّظريّات يقوم على أساس الفرضيّات الكلّيه القائمه فيها». (1)

ص: ٢٤٦

١- (١). جولدنر، الفين؛ أزمه علم الاجتماع الغربى، التّرجمه الفارسىه لفريده ممتاز، ص ٤٧؛ ولمزيد من التّوضيح فى هذا الخصوص ر. ك: نفسه ص ٤٧ - ٥٦.

المصادر العربيّة

١. عبد الفتاح طيّاره، عفيف، روح الدّين الإسلامي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٢.

٢. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، إسلاميّة المعرفة، ١٩٨٦.

المصادر الفارسيّة

١. باقرى، خسرو، هويه العلم الدّيني، طهران، منظمه الطّباعه والنّشر فى وزاره الثّقافه والإرشاد الإسلاميه، ٢٠٠٣.

٢. الحائرى، عبد الهادى، أولى مواجهات مفكّرى إيران لاتّجاهى الحضاره البرجوازيّه للغرب، دار نشر أمير كبير، ١٩٨٨.

٣. جامعه طهران، مجموعه مقالات ملتقى نقد الحداثه من وجهه نظر التقليديين المعاصرين، نشر جامعه طهران، ٢٠٠٣.

٤. زيبا كلام، سعيد، من ماهيته العلم نحو كفيته العلم، مجله الحوزه والجامعه، السنه التاسعه، العدد ٣٤، ربيع ٢٠٠٣.

٥. جلسون، اتين، روح فلسفه القرون الوسطى، شركه داودى للنشر العلم والثقافى، ١٩٨٧.

٦. سبحانى، محمد تقى، شعاع الدّين فى فراق العقل، مجله نقد و نظر، العدد ٦، ١٩٩٦.

٧. شارات، مايكل، غاليلو مبدع التّهضه، التّرجمه حسن أفسار، طهران، دار نشر المركز، ١٩٩٨.

٨. ضميران، محمد، العبور من عالم الأسطوره إلى الفلسفه، دار نشر هرمس، ٢٠٠٠.

٩. عابدى الشّاهرودى، على، (حوار) مجله نقد و نظر، السنه الرابعه، العدد ١ و ٢.

١٠. كلشنى، مهدى، من العلم العلمانى إلى العلم الدّينى، طهران، معهد بحوث العلوم الإنسانيه والمطالعات الثّقافيه، ١٩٩٨.

١١. كلشنى، مهدى، الآراء الفلسفيّه للفيزيائيين المعاصرين، طهران، دار نشر أمير كبير.

١٢. كلشنى، مهدى، مجله رساله العلم والدّين، السنه ٦ و ٧، العدد ١١ - ١٤، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

١٣. محبوبى الأردكانى، حسين، تأريخ المؤسّسات الحضاريّه الحديثه فى إيران، جامعه طهران، ١٩٧٥.

١٤. نصر، سيد حسن، الرؤيه الكونيه الإسلاميه والعلم الحديث، ترجمه ضياء الدين تاج، مجله رساله الثقافه، العدد ٣٠، ١٩٩٨.

١٥. نصر، سيد حسين، المعرفه والعلم القدسي، ترجمه فرزاد حاجي ميرزائي، دار فرزاد روز للنشر والبحث، ٢٠٠١.

١٦. نصر، سيد حسين، المعرفه والمعنويه، ترجمه إنشاء الله رحمتي، دار الشهروردي للبحث والنشر، ٢٠٠١.

١٧. نصر، سيد حسين، الحاجه إلى العلم المقدس، ترجمه حسين ميانداري، مؤسسه طه الثقافيه، ٢٠٠٠.

١٨. مجله نقد ونظر، عدد خاص حول التقليديين، السنه الرابعه، العدد ٣ و٤، ١٩٩٨.

١٩. مجله نقد ونظر، عدد خاص حول التقليد والتجدد، السنه الخامسه، العدد ٣ و٤، ١٩٩٩.

المصادر الانجليزيه

White, Andrew Dickson, A History of Science with Theology in Christendom, New York: Appleton, ١٨٩٧.

٢. White, Andrew Dickson, The Warfare of Science, New York: Appleton, ١٨٧٤.

٣. Draper, John William, History of the Conflict Between Religion and Science, ١٨٧٤, Reprint, New York: Appleton, ١٩٢٨.

٤. Brooke, John Hadley, Science and Religion: Some Historical rspectives, Cambridge, Cambridge University Press, ١٩٩١.

٥. Wilson, David B., The Historiography of Science and Religion, The history of science and religion in the western tradition, an encyclopedia, Gary B. Ferngren (Ed), Garland, ٢٠٠٠.

٦. Nasr, seyed Hossein,

" The Islamic Worldview and Modern Science " , Islamic Thought and Islamic Creativity v. v. Carnap, R., " Intellectual Autobiography " , in p. a. Schilpp (ed) The Philosophy of Rugolf Carnap, Iasalle, IIIinois, Open Court, ١٩٦٣/١٩٩١.

٨. Hume, D., Enquiries concerning Human understanding and concerning the Principles of Morals, Third Edition py P. H. Nidditch, Oxford, Oxford University Press, ١٧٧٧/١٩٧٥.

،MacIntyre, A .٩

Panel Discussion " , in F. McMullin (ed.) Construction and Consraint, Notredame, "
Notredame University Press, ١٩٨٨. ١٠. Popper

ص:٢٤٨

إنّ البحث في الأسس الفلسفيّة والعلم المعرفي والمنهجي لديّنه العلم وتحليل العلاقة بين العلم والدين لأجل دراسته وبيان إمكان ضروره وتركيبه الديني، تُعدّ من البحوث الملحّه في مجال فلسفه العلوم الإنسانيّه والاجتماعيّة.

وهذه المجموعه التي وضعناها بين يديك عزيزي القارئ، هي عصاره بعض أهم الآراء التي طُرحت في إيران في مجال ديّنه العلوم، وقد حاولنا عرض ودراسه الآراء المعارضه لإمكان وضروره تحقّق العلم الديني، وكذا الآراء المعاكسه لها، والتي ترى بأنّه ممكن وضروري، ويذهب بعضها إلى تحقّقه في عالم الواقع. ويبرز في هذا الوسط أكثر الآراء موضوعيه؛ والمذّي يعتمد منهجاً رائجاً في استنباط المعارف الدينيه وهو ما يُعرف بالمنهج الاجتهادي.

وإذ يعرض قسم فلسفه العلوم الإنسانيّه في معهد بحوث الحوزه والجامعه بعض الملاحظات الموجزه تعقيباً على الآراء المطروحه؛ يأمل أن تنبري همم باحثي الحوزه والجامعه الأجلّاء لإغناء أمثال هذه البحوث في مسيرتنا العلميّه المتصاعده، وذلك بعرض توجيهاتهم واقتراحاتهم ونقودهم القيّمه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩